

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين



**منهج تناول المفردة القرآنية بين كتابي (التحقيق في كلمات القرآن الكريم) لحسن المصطفوي و(المعجم الاشتقاقي المؤصل) لمحمد جبل: دراسة مقارنة ونقدية**

**The Methodology of Dealing with the Qur'anic word in (Investigation in the Words of the Holy Quran ) by Hasan Al-Mustafawi and (The Etymological Glossary) by Mohammed Jabal: Comparative and Critical Study**

**إعداد:**

**سامي وديع عبد الفتاح شحاده**

**إشراف**

**د. محمد محمود السوادة**

**قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن الكريم في جامعة العلوم الإسلامية العالمية**

**تاريخ المناقشة: عمان ١٨ / ٤ / ٢٠٢١م**

## قائمة المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	ملخص الأطروحة باللغة العربية
ي	ملخص الأطروحة باللغة الإنجليزية
١٠	التمهيد: التعريف بالكتابين ومؤلفيهما، والتعريف بالمفردة القرآنية، ولمحة عن التأليف فيها.
١٠	أولاً: التعريف بكتاب التحقيق في كلمات القرآن ومؤلفه د.حسن المصطفوي.
١٨	ثانياً: التعريف بكتاب المعجم الاشتقاقي المؤصل ومؤلفه د.محمد جبل.
٢٣	ثالثاً: المفردة القرآنية، وأهمية التأليف فيها، ولمحة عن التأليف في بيانها.
٣٣	الفصل الأول: المقارنة الوصفية بين الكتابين.
٣٤	المبحث الأول: المواد المعجمية، وطريقة عرضها.
٣٤	المطلب الأول: المواد المعجمية المشتركة وغير المشتركة.
٣٨	المطلب الثاني: عرض المادة المعجمية من حيث ترتيب المواد، ومن حيث بيان المادة.
٥٤	المبحث الثاني: التوثيق وأسلوب الصياغة الكتابية.
٥٤	المطلب الأول: التوثيق والمراجع.
٦٤	المطلب الثاني: أسلوب الصياغة الكتابية.
٧٢	الفصل الثاني: بيان المنهج النظري للكتابين في تفسير المفردة القرآنية.
٧٣	المبحث الأول: بيان المنهج النظري لكتاب (التحقيق) في تفسير المفردة القرآنية.



٩٤	المبحث الثاني: بيان المنهج النظري لكتاب (المعجم الاشتقاقي) في تفسير المفردة لقرآنية.
١٠٨	الفصل الثالث: بيان المنهج التطبيقي للكتابين في تفسير المفردة القرآنية.
١٠٩	المبحث الأول: الدلالة الاشتقاقية.
١١٠	المطلب الأول: تعريف الاشتقاق، وأهميته وأنواعه وحجته.
١٢٢	المطلب الثاني: توحيد المعنى الاشتقاقي الجامع نظرياً وتطبيقياً.
١٣٣	المطلب الثالث: الاختلاف في الاشتقاق وأثر المعنى الجامع فيه.
١٤٢	المطلب الرابع: المفردة القرآنية بين المعنى الاشتقاقي الجامع والمعنى الاستعمالي عند العرب.
١٥٣	المطلب الخامس: المعرب.
١٦٧	المطلب السادس: المعنى المشترك بين معاني تراكيب الفصل المعجمي.
١٨١	المبحث الثاني: الدلالة السياقية.
٢٠٦	المبحث الثالث: الدلالة القرآنية الخاصة.
٢٣١	المبحث الرابع: الظواهر الدلالية.
٢٣٢	المطلب الأول: الفروق اللغوية.
٢٤٠	المطلب الثاني: الاشتراك اللفظي.
٢٤٨	المطلب الثالث: الدلالة الحسية والمعنوية.
٢٥٣	المطلب الرابع: الدلالة الحقيقية والمجازية.
٢٦٢	المبحث الخامس: الأثر المذهبي والإسرائيليات والتفسير الباطني.
٢٦٣	المطلب الأول: أثر المذهب العقدي والفقه.
٢٨٠	المطلب الثاني: أثر الإسرائيليات والموضوعات.

٢٨٨	المطلب الثالث: التفسير الباطني.
٢٩٩	الخاتمة: فيها أهم النتائج والتوصيات.

## ملخص

منهج تناول المفردة القرآنية بين كتابي (التحقيق في كلمات القرآن الكريم) لحسن المصطفوي،  
و(المعجم الاشتقاقي المؤصل) لمحمد جبل: دراسة مقارنة ونقدية

إعداد الطالب:

سامي وديع عبد الفتاح شحاده

إشراف

د. محمد محمود السوادة

تاريخ المناقشة: عمان ١٨ / ٤ / ٢٠٢١م

حظيت المفردة القرآنية بالعناية منذ نزول الوحي وحتى هذه اللحظة، وستبقى هذه العناية ما دام عرق ينبض لقارئ قرآن فوق هذه البسيطة.

وكتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم للدكتور حسن المصطفوي، والمعجم الاشتقاقي المؤصل للدكتور محمد جبل، هما كتابان ذاع صيتهما في الآفاق، فأصبحا من المراجع المهمة في بيان معنى المفردة القرآنية، ويُضاف إلى هذا تشابه اتجاهيهما اللغوي، ومعاصرة مؤلفيهما، واختلاف مشربيهما، فأحدهما شيعي، والآخر سني.

تبحث هذه الدراسة بحثاً نقدياً مقارنةً في منهج تناول المفردة القرآنية في كتابي التحقيق والمعجم الاشتقاقي، وأثره في المعنى، بحثاً في ضوء دراسة المنهج النظري في الكتابين، وكذلك دراسة المنهج العملي بناءً على محكات متعددة، من أهمها: الدلالة الاشتقاقية والسياقية والحسية والمعنوية والحقيقية والمجازية والدلالة القرآنية الخاصة، وبعض الظواهر اللغوية كالفروق والاشتراك اللفظي، وترصد الدراسة أثر المذهب العقدي والفقهي للمؤلفين في بيان المفردة القرآنية، إضافة إلى البحث في مدى تأثير الإسرائيليات ومنهج التفسير الباطني في الكتابين.

وبينت الدراسة الإيجابيات والسلبيات في المنهج النظري والعملي في الكتابين، وأظهرت عن طريق بيان السلبيات والإيجابيات طريقة الاستفادة المثلى من الكتابين، والمنهج الأفضل في دراسة المفردة القرآنية.

وتوصي الدراسة بتخصيص مادة مستقلة لطلبة أصول الدين، تُعنى بدراسة أصول بيان معنى المفردة القرآنية، دراسة نظرية وتطبيقية، مع بيان مناهج التأليف فيها.

كلمات مفتاحية: المفردة القرآنية، الاشتقاق، الدلالة السياقية، علوم القرآن، الدلالة القرآنية.

## المقدمة

الحمد لله الذي علم القرآن، وجعل تعليمه نعمة مقدمة على خلق الإنسان، ومقدمة على تعليمه البيان، فقد قال جل في علاه: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝﴾ [الرحمن: ١ - ٤].

والصلاة والسلام على رسول الله الهادي إلى سبيل الإيمان، وعلى آله وصحبه وأهل القرآن، اللهم أدخلنا في زمرة يا رحيم يا رحمن!

أما بعد:

لقد حظيت المفردة القرآنية بعناية الصحابة رضوان الله عليهم، وبعناية كل من جاء بعدهم، وستبقى هذه العناية ما دام عرق ينبض لقارئ قرآن فوق هذه البسيطة.

وتعددت طرق العناية بها، فهذا معلم يشافه تلاميذه، وهذا مدون يسجل ملاحظات شيخه، وهذا جامع لما تشتت، وهذا مقلد لمن قبله، وهذا مجتهد فاق من قبله ومن بعده.

وكتاب التحقيق في كلمات القرآن لحسن المصطفوي، والمعجم الاشتقاقي المؤصل لمحمد جبل، كتابان من كتب المحدثين تشابها إلى حد كبير في بحث ما تستبين به المفردة القرآنية، وقد اجتهدا في ردّ معاني المفردة القرآنية إلى الأصل الاشتقاقي الواحد، عبر سلوك جادة النظر في التنقيب عن الأصل وتتبع فروعه، والجدّ في سبر غور المعاني لبيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم، متأثرين بابن فارس (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م) ذلك اللغوي النحرير، الذي له سبق معلوم في باب رد الفرع إلى الأصل، فقد كان صومعة علم أنارت للباحثين طريقاً قلّ سالكوها، وممن سلكها في هذا العصر اثنان:

د. حسن بن محمد بن رحيم التبريزي المصطفوي (ت ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م) رحمه الله تعالى، وهو من علماء الشيعة، وله تضيع من علوم العربية قد ظهر جلياً في كتابه.

و د. محمد حسن حسن رزق جبل (ت ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م) رحمه الله تعالى، وهو من علماء العربية عند أهل السنة، وكتابه كذلك فيه من علوم العربية ما أظهر تضيع صاحبه منها إظهاراً جلياً.

وقد صنف د.حسن المصطفوي كتاب: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، وهو كتاب مختصّ في بيان المفردة القرآنية، ويقع في أربعة عشر مجلداً، وقد نشرته وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران في طبعته الأولى سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

وصنف د.محمد جبل كتابه: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، وهو كتاب مختصّ في بيان المفردة القرآنية، ويقع الكتاب في أربعة مجلدات، وأصله رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه، وقد نُشرت هذه الرسالة في صورتها النهائية في طبعتها الأولى سنة ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، وقد نشرتها مكتبة الآداب في القاهرة.

فهما كتابان جديران بالدرس والنظر، لأهميتهما في بحث معنى المفردة القرآنية، أضف إلى ذلك تشابه اتجاهيهما اللغوي، ومعاصرة مؤلفيهما، واختلاف مشربيهما، فأحدهما شيعي، والآخر سني.

والناظر من بعيد قد يظن السراب ماءً، ويظن الورم سمناء، وإذا أراد أن يعرف حقيقة الأشياء وكذنها، فلا بد من فحص ناقدٍ لمعدنها، وامتحان واع لجوهرها.

### أهمية الدراسة:

يحظى الكتابان بمقام كريم وتقدير رفيع في الوسط العلمي عند أهل التفسير خاصة وأهل العلوم الشرعية على وجه العموم؛ لما قدّماه من بيان للمفردة القرآنية، فكان بياناً متسلسلاً من الجذر اللغوي إلى الفروع المشتقة، مع بيان الروابط بين هذه المشتقات في ضوء المعنى اللغوي الجامع.

وتتبع أهمية الكتابين من الأمور التالية:

- ١- اتصالهما بكتاب الله تعالى اتصالاً مباشراً؛ لأنهما تخصصا في بيان المفردة القرآنية.
- ٢- حاجة الدارسين إليهما؛ لأنهما كتابان مُحدّثان كتباً بلغة قريبة لأهل هذا العصر، ما سهّل تناول ما فيهما.
- ٣- شهرتهما في الآفاق، ما جعلهما من المراجع المهمة في موضوعهما.
- ٤- تميّزهما بمنهج جديد يقوم على القول بالأصل اللغوي الواحد، ولهذا المنهج أثره في بيان المفردة القرآنية.

٥- الاختلاف المذهبي بين المؤلفين، فمحمد جبل سني المذهب، وحسن المصطفوي شيعي المذهب، فلا بد من رصد الأثر المذهبي في تفسير المفردة القرآنية؛ ليكون الدارس على معرفة تأخذ بيده نحو الاستفادة الآمنة.

وبناء على هذه الأهمية، فلا بد من إبراز الجوانب المشرقة في الكتابين، لتكون صوئاً للسابلة في ظلال تفسير القرآن الكريم، وبالمقابل فلا بد من إبراز الجوانب المنتقدة في الكتابين؛ بياناً لدارس يبتعد عنها أو يمعن في دراستها.

### أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف عامة:

- ١- بيان المنهج النظري في الكتابين بياناً نقدياً مقارناً.
- ٢- بيان المنهج العملي في الكتابين بياناً نقدياً مقارناً.
- ٣- بيان أثر المنهجين -النظري والعملي- في معنى المفردة القرآنية.
- ٤- تبين الدارسين للمنهج الأفضل في التعامل مع الكتابين، بما تبينه الدراسة من محاسنها وما يُنتقد فيهما.
- ٥- تضمّن الدراسة للطريقة الفضلى في تفسير المفردة القرآنية، بما تعرضه من دراسة لمنهج الكتابين.

### مشكلة البحث.

لقد صاغ المصطفوي وجبل منهجاً نظرياً في مقدمة كتابيهما، وسلكا منهجاً تطبيقياً في بيان المفردة القرآنية، وقالوا بتوحيد المعنى اللغوي الجامع، ورفضوا القول بتعدد، وجعلاه مرجعاً رئيساً في بيان معنى المفردة القرآنية.

ومن هنا تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما منهج تناول المفردة القرآنية في كتابي التحقيق والمعجم الاشتقاقي، وما أثره في المعنى؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ١- ما الفروق بين الكتابين من حيث مقدار المادة وتنظيم عرضها ومن حيث المصادر والتوثيق؟

- ٢- ما المنهج النظري لكل من الكتابين، وما هي الملاحظات عليه؟
- ٣- ما المنهج التطبيقي لكل من الكتابين، وما مدى التباين بين المنهج النظري والمنهج التطبيقي فيهما؟
- ٤- ما الإضافات الجديدة في المنهج والتطبيق، وما قيمتها العلمية؟
- ٥- ما مدى صحة الأخذ بالمعنى الاشتقاقي الجامع في بيان المفردة القرآنية؟
- ٦- ما أثر منهج كل من الكتابين في موضوع التعريب في معنى المفردة القرآنية؟
- ٧- ما مدى صحة الأخذ بالمعنى الاشتقاقي الجامع للفصل المعجمي في بيان معنى المفردة القرآنية؟
- ٨- ما مدى العناية بالدلالة القرآنية الخاصة للمفردة القرآنية؟
- ٩- ما مدى مراعاة السياق في بيان معنى المفردة القرآنية؟
- ١٠- ما أثر المذهب العقدي والمذهب الفقهي في تفسير المفردة القرآنية؟

### الدراسات السابقة.

لم أقف على دراسة نقدية أو مقارنة بين كتابي التحقيق في كلمات القرآن الكريم والمعجم الاشتقاقي المؤصل، ولكن هنالك بعض البحوث حول الكتابين على صورة الأفراد:

- ١- كتاب: المعنى المحوري وأثره في توجيه النص القرآني -كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم نموذجاً، كتبه د.حيدر شناوة الزبيدي، صادر عن معهد المعارف الحكمية، لبنان، ٢٠١٧م.
- ٢- بحث: المعنى المحوري وعلاقته بالاشتقاق -كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم أنموذجاً، كتبه بالاشتراك د.خميس عبد الله و د.حيدر شناوة الزبيدي، مجلة الأستاذ الصادرة عن جامعة بغداد، العدد ٢١٢، سنة ٢٠١٥م.

والكتاب والبحث المذكوران -أنفء- يبحثان موضوعاً واحداً، ألا وهو المعنى المحوري؛ فالأول يبحث في أثره في توجيه النص القرآني، والثاني يبحث في علاقته بالاشتقاق.

وهما يختلفان عن هذه الدراسة بما يلي:

أ- تبحث الدراستان السابقتان في جزئية من جزئيات هذه الرسالة؛ لأن هذه الرسالة بحث شامل في منهج الكتابين النظري والعملي، والمعنى المحوري جزء من هذا المنهج.

ب- الدراستان السابقتان تتعاملان مع المعنى المحوري عند المصطفوي بصفته منهجاً مسلماً به، وهذه الرسالة تبحث في مدى صحة منهج توحيد المعنى المحوري ابتداءً، وتبحث في مدى صلاحية توجيهه لمعنى النص القرآني.

ج- لم تبحث الدراستان السابقتان منهج جبل في كتابه المعجم الاشتقاقي المؤصل، وهذه الرسالة تبحث فيه، وزيادة على هذا فإنها تقدم مقارنة بين منهج المصطفوي وجبل، سواء المنهج النظري والعملي.

٣- بحث: منهج الشرح والتفسير عند حسن المصطفوي في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم، كتبه د. عبد الرزاق صالح، وهو بحث مقدم في المؤتمر العالمي الرابع للباحثين في القرآن الكريم وعلومه بمدينة فاس، ٢٠١٧م، ويقدم هذا البحث عرضاً موجزاً عن كتاب التحقيق مع بعض الملاحظات والانتقادات على الكتاب.

٤- بحث: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم -المحتوى والقيمة، كتبه د. عبد الكريم محمد حسن جبل، وهو نجل المؤلف، مجلة تراثيات، العدد ١٩، الصادرة عن دار الكتب والوثائق القومية، سنة ٢٠١٦م، وهذا البحث أشبه ما يكون بتعريف عام بالمعجم الاشتقاقي المؤصل.

٥- بحث: المعجم الاشتقاقي المؤصل: نموذج تفسيري تأصيلي في ضوء العلوم اللسانية، كتبه د. عبد الحي الورياكلي القرشي، وهو بحث مقدم في المؤتمر العالمي الرابع للباحثين في القرآن الكريم وعلومه بمدينة فاس، ٢٠١٧م، وهو بحث تعريفى بالمعجم الاشتقاقي، يتضمن بعض الملاحظات حول المعجم.

٦- بحث: دلالة الفصل المعجمي في المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، كتبه د. حسين الزيايدي، العراق، مجلة تسليم، المجلد الثاني، ٢٠١٧. وهذا بحث تعريفى بالفصل المعجمي فقط، ولا يتضمن البحث النقدي في صلاحية دلالة الفصل المعجمي في تفسير المفردة القرآنية.

وفي نهاية عرض الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تختلف عن سابقتها بما يلي:

١- الدراسات السابقة جزئية لجوانب معينة، وهذه الدراسة متعددة الجوانب.



٢- الدراسات السابقة تناولت الجانب النقدي تناولاً جزئياً يسيراً، بل منها ما كان بحثاً وصفيّاً ولم يكن نقديّاً، بينما اعتنت هذه الدراسة بالجانب النقدي، على وجه التوسّع والتفصيل.

٣- تفردت هذه الدراسة في بيان قضايا لم تُبحث في الدراسات السابقة، ويظهر هذا جليّاً- على سبيل المثال- في بحث موضوع الدلالة الاشتقاقية.

٤- الدراسات السابقة لم تحاكم المنهج التطبيقي بناء على المنهج النظري في الكتابين.

٥- الدراسات السابقة لم تقارن بين الكتابين.

### حدود البحث.

تعنى هذه الدراسة ببيان المنهج النظري والعملي الذي اتبعه الكتابان في بيان معنى المفردة القرآنية، وأثر هذا المنهج في معناها، وتعنى بالدراسة النقدية والمقارنة للمنهج وأثره في معنى المفردة القرآنية.

### منهجية البحث.

ويقوم البحث على عدة مناهج:

الأول: المنهج الاستقرائي، لأجل انتقاء الأمثلة التي تعبّر عن نتيجة الاستقراء.

الثاني: المنهج التحليلي، لفهم المواد المستقراة، ومعرفة كنهها ودلالاتها.

الثالث: المنهج الوصفي، وذلك بعرض المواد المستقراة وفق انساق مبنية على المنهج التحليلي.

الرابع: المنهج المقارن، وذلك بالموازنة بين الكتابين.

الخامس: المنهج النقدي، وهو الضابط المميز لما تم استقراؤه وتحليله ووصفه، وهو الميزان لقياس قيمة النتائج العلمية.

**التمهيد: التعريف بالكتابين ومؤلفيهما، والتعريف بالمفردة القرآنية،  
ولمحة عن التأليف فيها.**

**أولاً: التعريف بكتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم، وبمؤلفه د.حسن  
المصطفوي.**

**ثانياً: التعريف بكتاب المعجم الاشتقاقي المؤصل، وبمؤلفه د.محمد جبل.**

**ثالثاً: المفردة القرآنية، تعريفها، وأهمية بيانها، ولمحة عن التأليف فيها.**

**التمهيد: التعريف بالكتابين ومؤلفيهما، والتعريف بالمفردة القرآنية، ولمحة عن التأليف فيها.**

**أولاً: التعريف بكتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم، وبمؤلفه د.حسن المصطفوي.**

**التعريف بكتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم.**

تكوّن الكتاب من أربعة عشر مجلداً، سلك فيه مؤلفه الترتيب الأبجائي، وتكوّن من خمسة آلاف صفحة إلا قليلاً.

وقد طبع الكتاب في إيران عدة طبعات، منها تلك الطبعة التي أصدرها مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، في سنة (١٣٨٥ هـ. ش)، الموافق (١٤٢٤ هـ. ق / ٢٠٠٣ م)<sup>(١)</sup>، وطبع الكتاب

---

<sup>١</sup> - نص المؤلف في نهاية مقدمة الكتاب على أن الطبعة الأولى كانت سنة ١٣٩٣ هـ. ق، ١٩٧٣ م.

مصطفوي، حسن محمد رحيم (٢٠٠٩ م)، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٣، ج ١، ص ٧.

وهذا التأريخ للطبعة الأولى وقع فيه خطأ من جهتين:

الأولى: في داخل مقدمة الطبعة الأولى، تحدّث المؤلف عن الطبعة الثانية بأن ما كان من صياغته وليس من المنقول فإنه مكتوب: "...بخط النسّعليق في الطبعة الأولى، وميزنا بينهما بعلامات في الطبعة الثانية".

مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

فكيف ينص على الطبعة الثانية في مقدمة الطبعة الأولى؛ لأنه قد ختم هذه المقدمة التي تحدّث فيها عن الطبعة الثانية بقوله: "الطبعة الأولى - طهران - ١٣٩٣ هـ. ق. حسن المصطفوي". مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

الثانية: تأريخ الطبعة الأولى الذي نص عليه المؤلف يتعارض مع تاريخ انتهائه من الكتابة، فقد نص في آخر حرف الألف على أنه انتهى من الكتابة في ١٣٩٤ هـ. ق. مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١٩.

ونص أن الانتهاء من حرف الباء كان سنة ١٣٩٥ هـ. مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩٩.

السؤال: كيف يُطبع الكتاب سنة ١٩٩٣ هـ رغم أن الحرف الأول -الذي هو جزء من المجلد الأول- لم ينته المؤلف من كتابته إلا بعد تاريخ الطبعة الأولى بسنتين، بل إن الانتهاء من الكتاب كاملاً كان في سنة ١٤٠٨ هـ كما نص المؤلف في نهاية المجلد ١٤، ص ٧٣.

والظاهر أن ما سطره المؤلف في مقدمة كتابه كان تأريخاً لوقت الشروع في عمل الكتابة.

الطبعة الثالثة سنة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م في بيروت، في دار الكتب العلمية بالتعاون مع مركز نشر آثار العلامة المصطفوي في لندن.

وقبل كل شيء فهو معجم لغوي يُعنى بالمفردة القرآنية- بل هو مختص ببيانها- سلك فيه مؤلفه منهج الاجتهاد والنظر.

وأما ما تضمنته طُروس هذا السّفر من البحث والدرس، فأول دلالة عليه هو ما تضمنه العنوان من الدلالات، ففي العنوان محوران رئيسان:

الأول: التحقيق.

والثاني: كلمات القرآن.

فما المقصود بالتحقيق؟ وما ضابط اختيار كلمات القرآن التي فسرّها الكتاب؟ أهو غموض المعنى أم شيء آخر؟

أولاً: التحقيق في اللغة مصدر حقق، وحقق قوله تحقيقاً، أي: صدّقه<sup>(١)</sup>. فالتحقيق هو عدُّ الأمر حقيقة، ومعناه في هذا الكتاب، هو: أن الحق في الأصل اللغوي الواحد هو كذا وكذا (المعنى الجامع لمشتقات المادة اللغوية).

فكلمة (التحقيق) في العنوان تدل على البحث عن الأصل اللغوي الواحد للمفردة القرآنية، وذكر ذلك الأصل اللغوي بعد النظر في أقوال أهل اللغة والمعاجم، وبعد الرجوع إلى الاستعمالات اللغوية والاستعمال القرآني، والكشف عن المعنى اللغوي الواحد، هو ما يعنيه المؤلف بكلمة التحقيق.

فعلى سبيل المثال: في بيان المؤلف معنى الأبّ، ذكر مجموعة من المعاني اختارها مما جاء في المعاجم اللغوية، وبعد ذلك قال: "والتحقيق: أن الأصل الواحد في هذه المادة هو التهيؤ"<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا النهج سار المؤلف في كتابه، فقد كان يرى أن الأصل الواحد هو المعنى الحقيقي، وأن كل المشتقات ترجع في معناها إلى ذلك الأصل، ولا يصح بحال أن تخالف معاني المشتقات

<sup>١</sup> - الجوهري، إسماعيل بن حماد (٩٨٧م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ج٤، ص١٤٦١.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج١، ص٢٠-٢١.

الأصل اللغوي الواحد، فهو المعيار في تحقيق المعنى، فالأصل الواحد هو المعنى الحقيقي للكلمة<sup>(١)</sup>.

ولم يقف بيان المفردة القرآنية في هذا الكتاب عند بيان الأصل اللغوي الواحد، بل ذكر ما يصدق عليه معنى الأصل الواحد من المعاني، وذكر الآيات المتضمنة للمفردة القرآنية، واعتنى ببيانها، وحرص على بيان المفردة القرآنية بكل ما أوتي من العلم، ولو كان من غير علم اللغة العربية علم الشريعة.

ثانيًا: لم يقتصر المؤلف على ما بُعد معناه من الألفاظ، بل أورد كلمات القرآن غريبها وقريبها على حد سواء، وبحث في معانيها كذلك- على حد سواء، وحاول إخراج ما في بطون هذه الألفاظ من كنوز المعاني، مما يراه الناظر قفراً مستوية أرضه، فأثبت اكتناز المفردة القرآنية بالعطاء الجزيل، وبرهن على ذلك بما انبثق من تضاعيف دلالتها من النوال الكثير.

وقد بين في أول كتابه منهجه في تناول المفردة القرآنية بالبيان، وحدد موقفه من القضايا المتعلقة بهذا الأمر، كالمتراشف والمشارك والمعرّب والحقيقة والمجاز والاستشهاد بالشعر وغير ذلك من الأمور.

جعل المؤلف في خاتمة كل مجلد سردًا لرموز الكتب التي رجع إليها، وتنوعت الفهارس في كل مجلد، ففي المجلد الأول: فهرس للتحقيق في كلمات متنوعة، وفهرس للصيغ، وفي المجلد الثالث: فهرس لمواضيع متنوعة مما ورد في الكتاب، دون ذكر فهرس الصيغ، وكذا في المجلد الرابع، وهكذا تنوعت الفهارس، وقد لا يذكر إلا سرد رموز مراجعه في الكتاب كما في المجلد الثاني، فليس له منهج مطرد في فهرسة كتابه.

وخلاصة الكلام أن كتاب التحقيق في كلمات القرآن موسوعة معاصرة في بيان معنى المفردة القرآنية، تثري الراجع إليها بما فيها، سواء أكان الراجع إليها غارفاً شارباً من فم السقاء، أم حذرًا راشقاً بفدام<sup>(٢)</sup>، أم فاحصاً مفنّداً بدليل، فكل هذا ثراء في العلم وللعلم.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المصطفوي لم يكن يعتمد منهجاً واحداً في التأريخ الواقع في نهاية كل حرف معجمي، أو في نهاية كل مجلد، فقد كان يؤرخ عند الانتهاء من كتابة

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦، ص ١٣-١٤.

<sup>٢</sup> - المصفاة توضع بفم الإبريق لتصفى ما ينزل منه.

الرازي، محمد بن أبي بكر (٩٩٩م)، مختار الصحاح، تحقيق، يوسف محمد، بيروت، المكتبة العصرية، ط ٥، ص ٢٣٥.

مواد الحرف المعجمي، وكذلك في نهاية المجلد، فإذا ما أنهى حرف الألف، أرّخ لتاريخ الانتهاء منه، وهكذا كان يفعل مع باقي الحروف المعجمية.

واختلاف التأريخ عند المصطفوي يصيب القارئ بالاستغراب، إلا إذا عرف أن هنالك تقويمين مختلفين يعتمدهما المصطفوي؛ لأنه يؤرّخ بالتقويم الهجري الشمسي مرة، ويؤرّخ بالتقويم الهجري القمري مرة أخرى، وقد يجمع بين التقويمين في مكان واحد، وكان يرمز للتقويم القمري بـ: (هـ. ق)، ويرمز للتقويم الشمسي بـ: (هـ. ش)، وقد لا يذكر الرموز في مواطن أخرى.

وإن كان التقويمان يعتمدان سنة هجرة النبي- صلى الله عليه وسلم- منطلقاً، إلا أن التقويم الشمسي يعتمد على حركة الشمس وليس القمر<sup>(١)</sup>. والتقويم الهجري الشمسي تقويم معتمد رسمياً في إيران<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الدول الأخرى كآفغانستان، ويختلف التقويم الهجري الشمسي عن التقويم الميلادي الشمسي في بعض الأمور التفصيلية المتعلقة بالتأقيت، وتبدأ السنة الهجرية الشمسية في إيران مع قدوم الربيع، فيحتفل الإيرانيون بعيد (النوروز) ورأس السنة الجديدة عندهم<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - كلف السلطان السلجوقي ملك شاه جماعة من علماء الفلك بإصلاح التقويم الفارسي، وكان ذلك في سنة ١٠٧٤ م، فقدم الرياضي الفلكي عمر بن إبراهيم الخيام تقويماً يعتمد على الشمس لا يخطئ إلا يوماً واحداً في كل ٣٧٧٠ سنة، مع العلم أن التقويم الشمسي الميلادي في عصرنا الحاضر، يخطئ يوماً واحداً كل ٣٣٣٠ سنة، ولكن العالم الإسلامي لم يقبل تقويماً غير ما اعتمدته المسلمون من تقويم يعتمد على حركة القمر.

ديورانت، ويل ديورانت (١٩٨٨م)، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود وآخرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، دار الجبل، لبنان، ط١، ج١٣، ص٣٤٣.

الزركلي، خير الدين محمود (٢٠٠٢م) الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ج٥، ص٣٨.

عمر بن إبراهيم الخيام (ت٥١٥هـ/١١٢١م) من أهل نيسابور، كان عالماً بالفلك والرياضيات والتاريخ واللغة، وصنف بالعربية، ونظم الشعر بها.

القنطري، علي بن يوسف (٢٠٠٥م)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، اعتنى به إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ص١٨٦-١٨٧.

ابن فندمه، علي بن زيد (٢٠٠٥م)، تأريخ بيهق، ترجمه عن الفارسية يوسف الهادي، دمشق، دار اقرأ، ط١، ج١، ص٣٢-٣٣. الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج٥، ص٣٨.

<sup>٢</sup> - تنص المادة (١٧) في الدستور الإيراني على أن هجرة الرسول- صلى الله عليه وآله وسلم- هي بداية التاريخ المعتمد، وأن التاريخ الرسمي هو الهجري الشمسي والهجري القمري، ولكن التاريخ الهجري الشمسي هو المعتمد في الدوائر الحكومية.

انظر موقع وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، الدستور الإيراني، الرابط الإلكتروني:

<https://ar.mfa.ir/portal/viewpage/٣٩٨٤>

<sup>٣</sup> - موقع ويب قناة الجزيرة. هل التقويم الهجري الشمسي هو الأكثر دقة بين التقاويم؟ الرابط الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/news/science/٢٠٢٠/٣/١٤/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%A%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80%D8%B3%D9%8A>

## التعريف بالمؤلف: د. حسن مصطفىوي.<sup>(١)</sup>

### ١- اسمه.

ميرزا حسن محمد رحيم تبريزي مصطفىوي، ولد في إيران في مدينة تبريز سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٥م، وتوفي في مدينة طهران سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، وهو من الشيعة الإثني عشرية، صوفي زاهد، ترعرع في أسرة علم وثقافة، فوالده محمد رحيم تبريزي، وهو أحد العلماء المعروفين في تلك الديار.<sup>(٢)</sup>

### ٢- طلبه العلم.

بدأ طلبه العلم منذ صغره، وكان جادًا ومتحمسًا في الطلب، ولكنه فقد والده وهو في سن الخامسة عشرة، فأكمل دراسته بجد، وحاز العلوم الأساسية مما يُدرس في بلده. وفي عمر التاسعة عشرة توجه إلى مدينة (قم) لطلب العلم فيها، فمكث فيها سبع سنين يتلقى الدروس، ويدرس فيها أيضًا، ولما كان قريبًا من الخامسة والعشرين من عمره، سافر إلى مدينة النجف، ودرس فيها، ثم رجع واستقر في مدينة طهران وتزوج، وأكمل مسيرته العلمية حتى تخرج بدرجة الدكتوراه من كلية الإلهيات في تبريز في المعقول والمنقول، وفي سنة ٢٠٠٢م لقب بخادم القرآن الكريم تكريمًا له.<sup>(٤)</sup>

### ٣- صفاته ومناقبه.

<sup>١</sup> - سيعتمد الباحث في التعريف بالمؤلف على الترجمة التي سطرته وكالة حوزة للأبناء، والمنشورة في موقع الحوزة نيوز الإلكتروني، وما كان من استثناء سيشير إليه الباحث في الحاشية، وهذا هو رابط ترجمته في موقع الحوزة نيوز:

<https://www.hawzahnews.com/news/٣٣٢٠٤٢٠%D٨%A٧%D٩%٨٨-%DA%A٩%D٩%٨٧-%D٨%A٨%D٨%A٧-%D٨%AF%D٩%٨٨-%D٨%A٨%D٨%A٧%D٩%٨٤-%D٩%٨٨%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٩%٨٨-%D٨%B٥%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٨%A٨%D٩%٨٧-%D٨%A٢%D٨%B٣%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨١%D٨%AA-%D٩%BE%D٨%B١%DA%A٩%D٨%B٤%DB%٨C%D٨%AF>

<sup>٢</sup> - وقيل: سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٣م. انظر إيازي محمد علي (١٩٩٠م)، المفسرون حياتهم ومنهجهم، إيران، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، مؤسسة الطباعة والنشر، ط١، ج١، ص٤٢٤-٤٣١.

<sup>٣</sup> - إيازي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، إيران، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٤-٤٣١.

<sup>٤</sup> - إيازي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، إيران، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٤-٤٣١.

محرر لم يُذكر اسمه، العلامة ميرزا حسن مصطفىوي موقع وكالة أنباء القرآن الدولية في الجمهورية الإيرانية، الرابط الإلكتروني:

[https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=https://igna.ir/fa/news/٣٩٠٢٥٥٠/%D٨%A٧%D٩%٨٨-%DA%A٩%D٩%٨٧-%D٩%٨٨%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٩%٨٨-%D٨%B٥%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٨%A٨%D٩%٨٧-%D٨%A٢%D٨%B٣%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨١%D٨%AA-%D٩%BE%D٨%B١%DA%A٩%D٨%B٤%DB%٨C%D٨%AF%D٩%٨٨-%D٩%٨٨%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٩%٨٨-%D٨%B٥%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٨%A٨%D٩%٨٧-%D٨%A٢%D٨%B٣%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨١%D٨%AA-%D٩%BE%D٨%B١%DA%A٩%D٨%B٤%DB%٨C%D٨%AF&prev=search](https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=https://igna.ir/fa/news/٣٩٠٢٥٥٠/%D٨%A٧%D٩%٨٨-%DA%A٩%D٩%٨٧-%D٩%٨٨%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٩%٨٨-%D٨%B٥%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٨%A٨%D٩%٨٧-%D٨%A٢%D٨%B٣%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨١%D٨%AA-%D٩%BE%D٨%B١%DA%A٩%D٨%B٤%DB%٨C%D٨%AF%D٩%٨٨-%D٩%٨٨%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٩%٨٨-%D٨%B٥%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٨%A٨%D٩%٨٧-%D٨%A٢%D٨%B٣%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨١%D٨%AA-%D٩%BE%D٨%B١%DA%A٩%D٨%B٤%DB%٨C%D٨%AF%D٩%٨٨-%D٩%٨٨%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٩%٨٨-%D٨%B٥%D٩%٨١%D٨%A٧-%D٨%A٨%D٩%٨٧-%D٨%A٢%D٨%B٣%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٩%٨٦-%D٩%٨٥%D٨%B٩%D٨%B١%D٩%٨١%D٨%AA-%D٩%BE%D٨%B١%DA%A٩%D٨%B٤%DB%٨C%D٨%AF&prev=search)

كان حسن المصطفوي مجتهدًا في دراسته، ولا يعرف إضاعة الوقت في حياته، وكان شغله الشاغل الدراسة والبحث والكتابة والنشر فيما يتعلق بالقرآن الكريم وعلومه، وكان دمث الأخلاق، مخلصًا لأصدقائه، طيبًا في عشرته، لا يعرف الحقد ولا الشر، وكان صاحب أخلاق رفيعة، لا يصدّ بفضله، وكان يسعى بالسير الحثيث في سلوك طريق التصوف لتنقية روحه مما علق بها من شوائب الدنيا<sup>(١)</sup>.

وكان لا يحب الظهور، فقد كان رجلاً مجهولاً حتى بداية القرن الخامس عشر الهجري/ ثمانينيات القرن العشرين، علمًا بأن عمره كان قد زاد عن الخامسة والستين في ذلك الوقت.

ولم يُقبل على طلب المناصب والوجاهات الدنيوية، وكان يكتفي بما يحصل عليه من مال لقاء نشر كتبه وتحقيقاته، ومن محبة أهل العلم له- طلابًا وأساتذة- أنهم كانوا يستغلون وجوده في دار النشر في طهران مدة ساعتين في اليوم، من العاشرة صباحًا وحتى الثانية عشرة ظهرًا، فيقبلون على دار النشر لرؤيته والاستفادة منه<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- عمله وأعماله.

كان عمله موزعًا بين التعليم والكتابة والأنشطة الدينية والثقافية، وكان البحث في عقائد الطائفة البهائية<sup>(٣)</sup> من أبرز جهوده، وكذلك مناقشتهم على مدار سنوات عديدة.

وأنشأ مركزًا أسماه: مركز نشر التربية الإسلامية، ويُعنى هذا المركز بالبحث والتحقيق فيما يخص كتب التعاليم الدينية، وكان المركز يقدم خدمات بحثية وعلمية مختلفة.

<sup>١</sup> - سد هادي خسروشحي، العلامة ميرزا حسن مصطفىوي، صفحة سد هادي خسروشحي، الرابط الإلكتروني:

<https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=http://www.khosroshahi.org/main/index.php/%3FPAGE%3Ddefinition%26UID%3D2093&prev=search>

<sup>٢</sup> - موقع وكالة أنباء القرآن الدولية في الجمهورية الإيرانية.

<https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=https://iqna.ir/fa/news/3902550/%20D8%20B9%20D9%2084/%20D8%20A7%20D9%2080/%20D9%2087-%20D9%2080/%20DB%208C/%20D8%20B1%20D8%20B2%20D8%20A7-%20D8%20AD%20D8%20B3%20D9%2086-%20D9%2080/%20D8%20B5%20D8%20B7%20D9%2081/%20D9%2088%20DB%208C-%20D9%2080/%20D9%2081/%20D8%20B3%20D8%20B1%20DB%208C-%20DA%20AF%20D9%2080/%20D9%2086%20D8%20A7%20D9%2080&prev=search>

<sup>٣</sup> - فرقة باطنية ترى أن مؤسسها (البهاء) هو الإله، وأن دينهم ناسخ لشريعة الإسلام جملة وتفصيلاً. انظر عواجي، غالب علي (٢٠٠١م)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، السعودية، المكتبة العصرية الذهبيّة للطباعة والنشر والتسويق، ط٤، ج٢/ص٧٠٤-٧١٥.



وكان المصطفوي متقناً لعدة لغات بالإضافة إلى لغته الفارسية، فقد كان متقناً للعربية والتركية والفرنسية والعبرية<sup>(١)</sup>.

## ٥- نتاجه العلمي.

تنوعت مؤلفاته في جانب الدراسات اللغوية والدينية، فقد قيل إنها وصلت الخمسين كتاباً، ما بين تأليف وتحقيق<sup>(٢)</sup>، ومن هذه الكتب:

- ١- رسالة لقاء الله. ٢- التفسير المنير. ٣- التحقيق في كلمات القرآن الكريم. ٤- باب وبهاء في نقد البابية والبهائية. ٥- رسالة السير والسلوك<sup>(٣)</sup>. ٦- المنهج العلمي في ترجمة القرآن وتفسيره. ٧- ومن كتبه التي يظهر فيها نفسه في التشيع، وأقواله غير المقبولة في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كتابه: الحقائق في تاريخ الإسلام والفتن والحوادث، المطبوع في إيران، في مطبعة أمير، وقد وقف الباحث على الطبعة الثانية المطبوعة سنة ١٩٩٠م.
- وله غير ذلك من الكتب المؤلفة والمحققة<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - سيد مرتضى محمدي، مفسر القرآن العلامة حسن المصطفوي، القسم العربي في موقع تبيان، الرابط الإلكتروني:

<https://arabic.tebyan.net/index.aspx?pid=٢١١٩٤٩>

محرر لم يُذكر اسمه، العلامة ميرزا حسن مصطفوي، موقع وكالة أنباء القرآن الدولية في الجمهورية الإيرانية، الرابط الإلكتروني:

[https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=https://iqna.ir/fa/news/٣٩٠٢٥٥٠/٢٥D٨/٢٥B٩/٢٥D٩/٢٥٨٤/٢٥D٨/٢٥A٧/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥DB/٢٥AC/٢٥D٨/٢٥B١/٢٥D٨/٢٥B٢/٢٥D٨/٢٥A٧/٢٥D٨/٢٥AD/٢٥D٨/٢٥B٣/٢٥D٩/٢٥٨٦/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٨/٢٥B٥/٢٥D٨/٢٥B٧/٢٥D٩/٢٥٨١/٢٥D٩/٢٥٨٨/٢٥DB/٢٥AC/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٩/٢٥٨١/٢٥D٨/٢٥B٣/٢٥D٨/٢٥B١/٢٥DB/٢٥AC/٢٥DA/٢٥AF/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٩/٢٥٨٦/٢٥D٨/٢٥A٧/٢٥D٩/٢٥٨٥&prev=search](https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=https://iqna.ir/fa/news/٣٩٠٢٥٥٠/٢٥D٨/٢٥B٩/٢٥D٩/٢٥٨٤/٢٥D٨/٢٥A٧/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٩/٢٥٨٧/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥DB/٢٥AC/٢٥D٨/٢٥B١/٢٥D٨/٢٥B٢/٢٥D٨/٢٥A٧/٢٥D٨/٢٥AD/٢٥D٨/٢٥B٣/٢٥D٩/٢٥٨٦/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٨/٢٥B٥/٢٥D٨/٢٥B٧/٢٥D٩/٢٥٨١/٢٥D٩/٢٥٨٨/٢٥DB/٢٥AC/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٩/٢٥٨١/٢٥D٨/٢٥B٣/٢٥D٨/٢٥B١/٢٥DB/٢٥AC/٢٥DA/٢٥AF/٢٥D٩/٢٥٨٥/٢٥D٩/٢٥٨٦/٢٥D٨/٢٥A٧/٢٥D٩/٢٥٨٥&prev=search)

<sup>٢</sup> - سيد مرتضى محمدي، مفسر القرآن العلامة حسن المصطفوي، القسم العربي في موقع تبيان، الرابط الإلكتروني:

<https://arabic.tebyan.net/index.aspx?pid=٢١١٩٤٩>

<sup>٣</sup> - سيد مرتضى محمدي، مفسر القرآن العلامة حسن المصطفوي، القسم العربي في موقع تبيان، الرابط الإلكتروني:

<https://arabic.tebyan.net/index.aspx?pid=٢١١٩٤٩>

<sup>٤</sup> - سد هادي خسروشاهي، العلامة ميرزا حسن مصطفوي، صفحة سد هادي خسروشاهي، الرابط الإلكتروني:

<https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=fa&u=http://www.khosroshahi.org/main/index.php/%٣FP%age/%٣Ddefinition/%٢٦UID/%٣D٢٠٩٣&prev=search>

وانظر. محرر في الموقع لم يُذكر اسمه، اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، شبكة الفكر للكتب الإلكترونية، الرابط الإلكتروني:

<http://library.php?id=٤٧٠٨&alfeker.net>

ومن أبرز مؤلفاته في القرآن الكريم وعلومه كتابان:

الأول: التحقيق في كلمات القرآن الكريم.

والثاني: التفسير المنير، وهو: تفسير باللغة العربية مترجم عن أصله المكتوب باللغة الفارسية، واسمه بالفارسية: تفسير روشن، أي: التفسير المنير/ الواضح. وقد طبع التفسير باللغة الفارسية في إيران عدة طبعات كان أولها سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ويتألف هذا التفسير من ستة عشر مجلداً<sup>(١)</sup>، وقد وقف الباحث على طبعة (قم)، التي نشرها مركز (نشر كتاب)، والمنشورة في ١٣٨٠ هـ.ش، والموافق ٢٠٠٢م.

وقيل: إن ترجمة تفسير روشن إلى اللغة العربية قد طبعت في بيروت باسم التفسير المنير<sup>(٢)</sup>، وقد قصرت اليد عن تناوله رغم سعيها بالبحث، بل لم يظهر ما يدل عليه في الشبكة الإلكترونية؛ فلم يوجد صورة لغلاف الكتاب، أو اقتباس منه، أو أي ذكر لدار النشر التي تولت نشره.

<sup>١</sup> - إيازي، محمد علي، المفسرون حياتهم ومنهجهم، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٤-٤٣١.

<sup>٢</sup> - سيد مرتضى محمدی، مفسر القرآن العلامة حسن المصطفوي، القسم العربي في موقع تبیان.

**ثانيًا: التعريف بكتاب المعجم الاشتقاقي المؤصل، وبمؤلفه د. محمد جبل.**

**التعريف بكتاب المعجم الاشتقاقي<sup>(١)</sup>.**

اسم الكتاب: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها).

يتكوّن الكتاب من أربعة مجلدات، سلك فيه مؤلفه الترتيب الأبجدي، وتكوّن الكتاب من ألفين وخمسمئة صفحة إلا قليلا، وطبع الكتاب في مصر طبعته الأولى سنة ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م، وأصل هذا الكتاب هو رسالة قدمها د. محمد جبل لنيل درجة الدكتوراه في أصول اللغة من كلية اللغة العربية بالقاهرة، وكان عنوان رسالته: أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

وعنوان الكتاب ينبئ عن مضمونه، فعنوانه: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)

فهو معجم في تفسير المفردة القرآنية، لا يُعنى بها فقط بل هو مختص بها، جمعًا وبيئاتًا، سلك فيه مؤلفه منهج النظر والاجتهاد، وليس منهج النقل والتقليد.

وهو يُعنى بالجانب الاشتقاقي تأصيلا ودلالة، وهو مؤصل باستمداده من مشكاة علوم العربية، وعلم تفسير القرآن الكريم، ويرى مؤلف الكتاب أن الاشتقاق هو أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ.

ويربط بين الاشتقاقات ومادتها اللغوية، يربطها بمعنى عام واحد، ويطلق عليه اسم: المعنى المحوري لمفردات التركيب، مع بيان وجه ذلك الارتباط والانتماء اللغوي بين المادة ومشتقاتها.

ويرى المؤلف أن المعنى المحوري يحسم الخلافات الواقعة في تفسير المفردة القرآنية، لأن في بقاء الاختلاف تشويشًا على القارئ في فهم القرآن.

<sup>١</sup> - معلومات التعريف مستقاة من مقدمة المؤلف لكتابه، وما عدا ذلك فيُشار إليه. انظر. جبل، محمد حسن (٢٠١٠م)، المعجم الاشتقاقي المؤصل، القاهرة، كلية الآداب، ط١، ج١، ص٥-٤٨.

<sup>٢</sup> - عبد الكريم محمد جبل، العلامة اللغوي أ.د محمد حسن جبل، إطلالة على سيرته الشخصية ومساره التعليمي، الفيس بوك، صفحة: العلامة محمد حسن جبل رحمه الله، الرابط الإلكتروني:

ويرى المؤلف اطراد ما أسماه بالفصل المعجمي، الذي درسه دراسة تطبيقية، والمعنى الإجمالي لمصطلح الفصل المعجمي هو: أن المواد اللغوية التي تتفق في أول حرفين صحيحين - رغم اختلاف الحرف الثالث- فإن لها معنى جامعاً يجمع كل هذه المواد.

ومما يذكر أن هذا الكتاب قد تفرد بتطبيقه في استخراج المعنى الجامع للفصل المعجمي، فقد طَبَّقَ هذه النظرية اللغوية تطبيقاً شاملاً في كل المواد اللغوية في الكتاب، وتبلغ هذه المواد ألفين وثلاثمئة مادة تقريباً، جاء بيان المعنى المشترك لهذه المواد فيما يقارب ثلاثمئة وسبعين فصلاً معجمياً، فهو تطبيق شمولي وليس تطبيقاً انتقائياً، وهذا مما تفرد به الكتاب.

وأورد المؤلف في آخر كل فصل المعنى المشترك الجامع لكل تراكيب الفصل، مثلاً في فصل الباء والتاء وما يثلثهما، بحث فيه معاني التراكيب (بتت، بتر، بتك، ...)، ثم ذكر في آخر هذا الفصل المعجمي المعنى المشترك لكل هذه التراكيب التي تجتمع تحت هذا الفصل رغم اختلاف الحرف الثالث.

ورأى المؤلف أن هنالك تناسباً بين الأصوات ومعانيها، فبحث معاني الحروف الألفبائية، وعرضها عرضين، كان العرض الأول مفصلاً، وأما العرض الثاني فقد كان مختصراً، واستشهد في مواضع من كتابه بمعاني الحروف الألفبائية في سياق بيان معاني المفردات.

وهذا الكتاب موسوعة معاصرة في بيان معاني المفردة القرآنية، مرتبط بالأصول العلمية، ومنطلق في أفق الاجتهاد، فهو كتاب- مثل غيره- تختلف فيه وجهات النظر، ولكنه يُثري الدارسين بما حواه، سواء رآه الدارس ترياقاً ناجعاً، أم رآه عن الإصابة ضالماً، فهو كتاب نافع بكل حال؛ لما يُثري الذهن بدقائق المعاني، ويحفّزه إلى الانفلات من ربة الجمود.

## التعريف بمؤلف الكتاب: د. محمد جبل.<sup>(١)</sup>

### ١- اسمه.

محمد حسن حسن رزق جبل، ولد في (١٣٤٩هـ/١٩٣١م) في مصر في إحدى قرى محافظة كفر الشيخ، وهي قرية (تيدة)، وتوفي سنة (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م) في قرية (منشأة الأوقاف)، وهي قرية مجاورة لمدينة طنطا المصرية.

وهو مالكي المذهب، نقشبندي الطريقة، نشأ في بيت علم وثقافة وتصوف، فقد كان والده الشيخ حسن جبل يعمل مدرساً ومحققاً للقرآن بمدرسة قريته (تيدة)، وكان والده من كبار الصوفية الشاذلية في تلك المنطقة.

### ٢- طلبه العلم.

حفظ القرآن ولم يتجاوز الثانية عشرة من عمره، ثم التحق بمعهد سوق الديني الأزهرى، فأتّم به المرحلة الابتدائية -هي ما تُسمى اليوم بالإعدادية- سنة (١٣٦٦هـ/١٩٤٧م)، وبعد ذلك انتقل إلى مدينة طنطا فالتحق بالمعهد الأحمدى مدة خمس سنوات، أتم بها الدراسة الثانوية، وحصل في سنة (١٣٧٢هـ/١٩٥٣م) على شهادة الثانوية العامة عن طريق الدراسة المنزلية.

وبعدما التحق بكلية اللغة العربية بالقاهرة، فحصل على الشهادة العالية سنة (١٩٥٦م/١٣٧٥هـ)، وبالتزامن مع دراسة اللغة العربية التحق بالجامعة وحصل على شهادة الليسانس من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية سنة (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، ثم شهادة الماجستير في أصول

<sup>١</sup> - انظر. عودة، رجب أحمد عبد الحميد، من علماء الأزهر الشريف في العصر الحديث: الدكتور محمد حسن جبل، ودوره في تأصيل وتطوير علوم أصول اللغة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث- دور الأزهر في النهوض بعلوم العربية وأدائها والفكر الإسلامي، مصر، الزقازيق، الناشر جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد ٤، ص ٢٤٥٧-٢٥١٠

وانظر عبد الكريم محمد جبل، العلامة اللغوي أ.د محمد حسن جبل، إطلالة على سيرته الشخصية ومساره التعليمي، الفيس بوك، صفحة: العلامة محمد حسن جبل رحمه الله، الرابط الإلكتروني:

[https://web.facebook.com/drgabal/posts/109069090709023?\\_tn=K-R](https://web.facebook.com/drgabal/posts/109069090709023?_tn=K-R)

وانظر محرر لم يذكر اسمه، نعي الدكتور محمد حسن جبل، فيس بوك، صفحة: كلية أصول الدين والدعوة بطنطا، الرابط الإلكتروني:

[https://web.facebook.com/osoldeentanta/posts/689892027807207/?\\_rdc=1&\\_rdr](https://web.facebook.com/osoldeentanta/posts/689892027807207/?_rdc=1&_rdr)

اللغة سنة (١٣٧٦هـ/١٩٦٧م)، وأكمل دراسة الدكتوراه في أصول اللغة سنة (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م).

### ٣- صفاته ومناقبه.

كان من الذين نشأوا في شبابهم في عبادة الله تعالى، لم يعرف إضاعة الوقت، فهو إما أن تجده قارئاً أو مؤلفاً أو معلماً أو عابداً.

كان محافظاً على صلة الرحم، طيب العشرة، زكي الأخلاق، صاحب وجه باشٍّ مؤنس، وبديهة حاضرة، ودعابة لطيفة لا إفحاش فيها ولا سفه.

### ٤- عمله وأعماله.

عمل مدرساً للغة العربية في وزارة التربية والتعليم المصرية مدة عشرين عاماً تقريباً، ابتداء من سنة (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م) إلى سنة (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، منها ثلاث سنوات تقريباً قضاها في تعليم العربية والإسلام في دولة (سيراليون) بغرب إفريقيا، ولجهوده الطيبة في نشر العلم في تلك البلاد شكرته وزارة التربية والتعليم آنذاك بكتاب رسمي.

وعمل مدرساً في الجامعات المصرية مدة ثمانية وثلاثين عاماً تقريباً، ابتداء من سنة (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م) إلى (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، منها أربع سنوات في جامعة أم القرى في السعودية، من سنة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) إلى (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

فكان مجموع عمله في التدريس ما يُقارب ثمانية وخمسين عاماً، قضاها معلماً لهذه الأجيال، يغرس غراسه في حقل هذا العلم الطيب، ويمدها بما عنده مما آتاه الله تعالى، ناظراً إلى ينعها، وناظراً حين نتائجها، ثماراً طيبة الطعم زكية الرائحة مباركة الأثر.

### ٥- نتاجه العلمي.

تنوعت مؤلفاته في جانب الدراسات اللغوية والقرآنية، من هذه المؤلفات اللغوية:

- ١- المختصر في أصوات اللغة العربية. ٢- المعنى اللغوي. ٣- علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً. ٤- الاستدراك على المعاجم العربية.

ومن مؤلفاته في العلوم الشرعية:

- ١- وثيقة نقل النص القرآني من رسول الله إلى أمته. ٢- التلقي والأداء في القراءات القرآنية. ٣- الرد على المستشرق اليهودي جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية. ٤- القضية القرآنية الكبرى: حديث نزول القرآن على سبعة أحرف. ٥- من القضايا الكبرى في القراءات القرآنية. وغير ذلك من الكتب والبحوث.

### ثالثاً: المفردة القرآنية، تعريفها، وأهمية بيانها، ولمحة عن التأليف فيها.

#### أولاً: تعريف المفردة القرآنية.

معنى المفردة القرآنية لغة واصطلاحاً:

المفردة في اللغة من مادة (فرد)، والتي تعني توحد الشيء، يقال: أفرَّدته؛ أي: عزلته. وأفرَدَت الأنثى؛ أي: وضعت واحداً، والفرد هو الوتر<sup>(١)</sup>.

فيُحمل معنى المفردة على اللفظ أو المعنى، فإذا كان الأفراد في اللفظ فيكون معناه ذكر الكلمة وحدها دون ارتباطها بغيرها؛ جاء في لسان العرب: " قلما يقال للمرأة كهلة مفردة حتى يزوّجوها بشهلة، يقولون: شهلة كهلة"<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان الأفراد في المعنى فيكون معنى المفردة ما يقابل الجمع أو التثنية، جاء في المحكم والمحيط الأعظم: "والعَقِيقان: بلدان في بلاد بني عامر، من ناحية اليمن، فإذا رأيت هذه اللفظة مُثْنَاءً، فإنما يُعنى بها ذاكَ البلدان، وإذا رأيتها مُفْرَدَةً، فقد يكون أن يُعنى بها العقيق، الذي هو وادٍ بالحجاز، وأن يُعنى بها أحدُ هذين البلدين، لأن مثل هذا قد يُفْرَد"<sup>(٣)</sup>.

أما معنى المفردة في الاصطلاح، فهو: ما كان الأفراد فيه من جهة اللفظ لا المعنى، والمفردة في هذا المعنى تقابل المركب، وتقابل المضاف والجملة<sup>(٤)</sup>، واللفظ المفرد هو: الذي ينبني منه الكلام، كقولنا: زيد، أو قولنا: عمرو<sup>(٥)</sup>، وما ينبني منه الكلام يسمى كلمة، والكلمة قد تكون

<sup>١</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥١٨.

<sup>٢</sup> - ابن منظور، محمد بن مكرم (١٩٩٤م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط ٣، ج ١١، ص ٦٠٠.

الشهلة: المرأة العجوز. انظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١١، ص ٣٧٣.

<sup>٣</sup> - ابن سيده، علي بن إسماعيل (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ١، ص ٥٣.

<sup>٤</sup> - نكري، عبد النبي عبد الرسول (٢٠٠٠م)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ترجمة حسن هاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ٣، ص ٢١.

<sup>٥</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٥٦١.

ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١١، ص ٥٧٢.

الرَّيْبِدي، المرتضى محمد بن محمد (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من الباحثين، وزارة الإعلام الكويتية، دار الهداية للنشر والتوزيع، د.ط، ج ٣٠، ص ٢٩٢.



اسماً أو فعلاً أو حرفاً من حروف المعاني<sup>(١)</sup>، فتكون الكلمة اسماً إذا دلت على معناها دلالة استقلالية دون اقترانها بزمن، وتكون فعلاً إذا دلت على معناها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، وإذا كانت دلالة الكلمة على المعنى لا تحصل بالاستقلال فهي حروف معان<sup>(٢)</sup>.

أما المفردة القرآنية، فهي: الكلمة المستعملة في القرآن الكريم، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً من حروف المعاني.

ولا يشترط في المفردة القرآنية أن تكون خافية على بعض الناس، أو فيها بعض الخفاء، بل هي مفردة قرآنية من حيث استعمالها، فإذا جاء ذكر المفردة القرآنية في سياق البيان- سواء أكان البيان لمعنى المفردة ببياناً إجمالياً ظاهرياً، أم كان بياناً تفصيلياً عميقاً- أصبحت المفردة ضمن دائرة ما يُسمى بغريب القرآن، والذي لا بدّ أن يُذكر في هذا الموضع أن الغريب الموجود في القرآن، هو الغريب النسبي وليس الغريب المطلق.

والمقصود بالغريب النسبي<sup>(٣)</sup> هو ما كانت الغرابة فيه بالنسبة لقوم معينين، أو فئة معينة، أو زمن معين؛ وليس في القرآن كلمات شاذة وحشية؛ لأن القرآن كلام عربي مبين، وفصاحته فاقت كل فصاحة، ولكن قد يبعد الفهم عن المفردة لأسباب، فلا يظهر معنى المفردة لطائفة من الناس، أو لفئات منهم، أو قد تكون معلومة المعنى في عصور سابقة، فيُجهل معناها عند العامة في عصور متأخرة، فالغرابة في ألفاظ القرآن نسبية، أي بالنسبة لفئة من الناس أو زمن من الأزمان، وليست غرابة مطلقة؛ لأن فصاحة القرآن تنقض هذا الادعاء.

ولكن ما الضابط في إدراج المفردة القرآنية في حيز غريب القرآن؟ لأن ذكر المفردة في سياق التوضيح يدلُّ على أنها تحتاج إلى توضيح، فما هو الضابط؟ أهو الغموض والخفاء أم زيادة التوضيح والبيان؟

<sup>١</sup> - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ط، ج ١، ص ٢٥.

<sup>٢</sup> - السكاكي، يوسف بن أبي بكر (١٩٨٧م)، مفتاح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ص ٩.

وانظر حسن، عباس حسن (د.ت)، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط ١٥، ج ١، ص ٢٦-٧١.

<sup>٣</sup> - كثير من الغريب الموجود في المعاجم هو بالنسبة لمن دخلت العجمة لغتهم، أما الغريب المطلق فهو ما كان معناه غير ظاهر ولا مألوف عند العرب الخُص. انظر المراغي، أحمد مصطفى (١٩٩٣م)، علوم البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٣، ص ١٧.

الضابط الحقيقي في عدّ المفردة القرآنية من الغريب النسبي هو تقدير المؤلف، أي أن المؤلف يظن أن هذه المفردة غير واضحة، وبيان معناها الإجمالي يكفي في تجلية المعنى، أو يرى المؤلف أن المفردة تحتاج إلى بيان تفصيلي عميق، رغم أن معناها الإجمالي الظاهري واضح، فتقدير المؤلف حاجة المفردة للبيان هو الضابط الحقيقي في عدّها من الغريب النسبي.

ومما يُضرب مثله في هذا الأمر، ما وقع في بيان معنى كلمة (هدى):

قال أبو عبيدة: "﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢). أي: بيّنا للمتقين"<sup>(١)</sup>. وقال محمد السجستاني:

"هدى: رُشدًا"<sup>(٢)</sup>. وقال ابن قتيبة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢). أي: رُشدًا لهم إلى الحق"<sup>(٣)</sup>.

أما الراغب الأصفهاني فقد قال: "الهداية دلالة بلطف"<sup>(٤)</sup>، وبعد هذا القول بدأ يفصل في معنى الهدى، ومتى تكون للاستهزاء، وفصل أوجه الهداية الأربعة: هداية الخلق على العموم، وهداية الأنبياء للناس، وهداية التوفيق، والهداية في الآخرة، وبين ترتب حصول الهداية الرابعة على ما قبلها، وكذا الثالثة على الثانية، والثانية على الأولى، وفرق بين الهدى والهداية في الاستعمال القرآني، مستشهدًا في كل ذلك بالآيات، وموضحًا لما يستشهد به، وذلك فيما يزيد عن خمس صفحات<sup>(٥)</sup>.

وكلمة (هدى) كلمة مقابلة للضلال، ومن البدهي أنها كلمة شائعة في كلام السابقين، وفي كلام من تبعهم، حتى عصرنا هذا -الذي بُعد الناس فيه عن معين لغتهم- لا تكاد تجد عربيًا لا يعرف معنى هذه الكلمة.

١ - التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى (١٩٦١م)، مجاز القرآن، المحقق: محمد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج ١، ص ٢٩.

٢ - السجستاني، محمد بن عَزِير (١٩٩٥م)، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، تحقيق محمد جمران، دمشق، دار قتيبة، ط ١، ص ٤٩٥.

٣ - الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (١٩٥٧م)، غريب القرآن، تحقيق أحمد صقر، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، ص ٣٩.

٤ - الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (١٩٩٢م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق، صفوان الداودي، دمشق، دار الكتب الشامية، ط ١، ص ٨٣٥.

٥ - انظر. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص: ٨٣٥-٨٤٠.

وهذا المثال وغيره يدل على أن التأليف في بيان المفردة القرآنية كان متناولاً لما بُعد فهمه عند قوم ما، أو في زمن ما، أو توقع المؤلف أن مثله قد يُحتاج إلى بيانه في يوم ما، وكذلك يندرج ضمن مفردات القرآن ما كان واضحاً.

وما ذكر في اشتراط كون غريب القرآن أن يكون مما قد بُعد عن الفهم<sup>(١)</sup> فهو غير صحيح لما ورد آنفاً في بيان معنى (هدى) عند السجستاني وابن قتيبة.

ومن المفردات ما هو أوضح في المعنى من (الهدى)، مثل كلمة (الماء)، فهي كلمة واضحة في معناها ولا يجهلها أحد، ولكن الراغب الأصفهاني يبين معناها<sup>(٢)</sup>، وكذلك فعل السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، بل ذكر ابن الهائم بياناً لمعنى (العمى)، ومَن في الناس ممن له أدنى معرفة بالعربية أن يجهل معنى (العمى)؟ قال ابن الهائم: "عُمِيَ: جمع أعمى، والعمى: آفة في العينين مانعة من إدراك المبصر"<sup>(٤)</sup>.

وما ذكر آنفاً إنما هو لبيان أن عدَّ المفردة القرآنية من الغريب النسبي، إنما هو راجع لتقدير الباحثين في هذا الشأن سابقاً وحاضراً ولاحقاً، فانتقاد السابقين أو المعاصرين، أو الاستدراك عليهم، فيما عدَّوه من غريب القرآن أو لم يعدَّوه، إنما هو راجع للتقدير، فوضوح الكلمة في اللغة لا يعني انتهاء ما تحمله من المعاني، فإن كلام العربية مكتنز، فمعنى (الهدى) أو (الماء) أو غيرهما، يفيض على الباحثين بثمار مختلف ألوانها، ومختلف أكلها باختلاف طريقة البحث في معنى المفردة، فالبحث الاشتقاقي له طريقتة وثماره، وكذا البحث السياقي، والبحث النقلي، حديثاً نبوياً كان أو شاهداً شعرياً.

<sup>١</sup> - انظر على سبيل المثال: عتر، نور الدين محمد (١٩٩٣م)، علوم القرآن الكريم، دمشق، مطبعة الصباح، ط١، ص ٢٥٥.

<sup>٢</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٧٨٤.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (١٩٩٦م)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق محمد عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ج٤، ص ١٢٦-١٢٧.

<sup>٤</sup> - ابن الهائم، أحمد بن محمد (٢٠٠٣م)، التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق ضاحي محمد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ص ٥٤.

## ثانيًا: أهمية بيان المفردة القرآنية.

لقد نص العلماء على أهمية اللغة العربية لفهم كتاب الله تعالى، ومن ذلك قول الراغب الأصفهاني: "إنَّ أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبينه"<sup>(١)</sup>.

ونص غير واحد من أهل العلم على أهمية اللغة في فهم كتاب الله تعالى<sup>(٢)</sup>، وهو أمر ظاهر بدهي لا يحتاج إلى إقامة الحجج المحكمة؛ ويكفي في بيان أهمية اللغة العربية لفهم القرآن قوله تعالى { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } [يوسف: ٢] إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، فهو كتاب عربي مبين، وعربية لغة القرآن أمر لا يجهله الداني ولا القاصي، مسلمًا كان أم غير مسلم، وإن من اللازم لفهم لغة القرآن فهم مفرداته؛ لأن من المعلوم بدهية أن الكلام بناء مكون من لبنات، وهذه اللبنات هي المفردات، سواء أكانت المفردات اسمًا أم فعلاً أم حرف ربط، ولا يفهم الكلام فهمًا تفصيليًا دقيقًا إلا بفهم أجزائه، لأن القارئ لجملته ما، قد لا يعرف معنى كلمة على وجهها الدقيق، فيقدرها من فهمه للسياق، ولكن هذا الفهم الإجمالي يصلح في بعض مستويات الكلام بين الناس على سبيل التواصل والتفاهم، ولكنه غير مقبول في فهم كتاب الله تعالى؛ لأنه كتاب إلهي منزل ليعمل البشر بكل ما فيه على الوجه الصحيح، ولا مجال للظنون الخيالية في فهم كتاب الله تعالى، فأَي سماء تظل الخائضين في كتاب الله، وأي أرض تقلهم، وهم يغدون ويروحون في فهمهم خلف الظن والخرص، فيقولون في كتاب الله ما لا يغني من الحق شيئًا؟

إن فهم كلام الله تعالى لا يستقيم إلا إذا استقام فهم المفردة القرآنية على وجهها الصحيح الدقيق، فهمًا مستمدًا من فهم الاشتقاق، ومراعياً للسياق، ومعتنياً بالاستعمال القرآني، ومتوافقًا مع النصوص الشرعية، ونابعًا من العربية الوضاعة، ولا يخرج عن بوتقة الاجتهاد المعتمد.

## ثالثًا: لمحة عن التأليف في بيان المفردة القرآنية.

<sup>١</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣.  
والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٧.

إن الاهتمام ببيان المفردة القرآنية اهتمام ممتد في عمق الزمن، بدءًا من وقت نزوله، بما بيّنه النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- للصحابة<sup>(١)</sup>، ومن بعده علماء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كابن عباس وأنس وابن عمر وغيرهم، وما في كتب الحديث وتفسير الطبري وتفسير ابن أبي حاتم من روايات عن الصحابة في تفسير المفردة القرآنية أشهر من أن يُذكر.

وامتد الاهتمام بالمفردة القرآنية اهتمامًا متزامنًا مع تلاوته، فما دام القرآن يُتلى، فإن الاهتمام بالمفردة القرآنية سيبقى اهتمامًا كبيرًا متناسبًا مع عظيم قدر هذا الكتاب الإلهي العظيم.

ولم يقف الاهتمام عند كتب غريب القرآن، بل كان اهتمامًا عامًا، فكتب التفسير كلها -وليس جُزئها- اهتمت بالمفردة القرآنية، وكان اهتمام المفسرين بالمفردة القرآنية اهتمامًا متنوع الطرائق، فمنهم مهتم بتفسير المفردة بالمروى عن الصحابة والتابعين، كتفسير ابن أبي حاتم، ومنهم مهتم بما رُوي عن أهل اللغة، كتفسير معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ومنهم من زواج بين الطريقتين، كتفسير الطبري، ومنهم من صبغ بيان المفردة بعلوم أخرى ارتوى بها، كعلوم البلاغة في الكشف للزمخشري، وعلم الكلام في مفاتيح الغيب للفخر الرازي، والتصوف في تفسير التستري.

ومن المفسرين من جمع المفردات التي يكثر استعمالها في القرآن الكريم بمقدمة بيّن فيها معانيها، مثل ما فعل ابن جزي الكلبي في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل، فقد جمع في مقدمة تفسيره المفردات القرآنية التي يكثر ورودها مبيّنًا معانيها بإيجاز.

وكذلك فقد اهتمت المعاجم اللغوية بالمفردة القرآنية، بدءًا بمعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ومعجم الجيم لإسحاق بن مرار الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، وجمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، ومعجم ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، وتهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، والصاحح تاج اللغة لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ومجمل اللغة ومقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، والمحكم لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، وأساس البلاغة لمحمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

<sup>١</sup> - كتفسيره عليه الصلاة والسلام القوة بالرمي. انظر مسلم، مسلم بن الحجاج (د.ت)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ١، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه، ج ٣، ص ١٥٢٢، رقم الحديث: ١٦٧.

والى ما بعد ذلك في القرن الثامن الذي تحلّى بمعجم (لسان العرب)، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، وليس عنه ببعيد في القرن التاسع محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، بعد أن سطرت يمينه القاموس المحيط، فجاء محمد بن محمد المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، فأوعب وجمع فأجاد، وما تخلل هذه المعاجم من معاجم، وما جاء بعدها إلى زمننا هذا، كل هذه المعاجم جمعت مفردات القرآن ومفردات اللغة، كلحمة واحدة هي اللسان العربي الذي حُفظ بحفظ الله تعالى لكتابه.

ولم يقف أمر العناية بالمفردة القرآنية عند كتب التفسير والمعاجم اللغوية العامة، بل كانت العناية في كتب متنوعة مما يتعلق بالقرآن الكريم، مثل كتب توجيه القراءات، ككتاب الحجة في القراءات السبع للحسين بن خالويه، ومعاني القراءات لمحمد الأزهرى. ولو قصد أحدنا النظر في هذين الكتابين وما تُسج على منوالهما، لوجد شمول بيان معاني المفردات القرآنية للدلالات الناشئة عن اختلاف القراءات القرآنية.

وكذلك كانت العناية بالمفردة القرآنية صلب ما كتب في وجوه المعاني لنظائر الألفاظ، مثل كتاب: التصارييف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه، لحى بن سلام البصري.

بل إن كتب علوم القرآن اعتنت بذكر المفردة القرآنية، فقد جمع السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن ما روي عن ابن عباس في بيان المفردة القرآنية من طريق ابن أبي طلحة في خمسين صفحة<sup>(١)</sup>، وما رواه الضحاك عن ابن عباس في تسع صفحات<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٧٤م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، ج ٢، ص ٥٧-٥٦.

<sup>٢</sup> - انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٧-٦٦.

وهناك كتب أفردت المفردة القرآنية بالعناية، وتسمى بكتب غريب القرآن، وهذه الكتب كثيرة، منها ما هو مطبوع وغير مطبوع، بل منها ما هو مفقود، ومن كثرتها قال السيوطي: "أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحصون"<sup>(١)</sup>.

ومن أشهر كتب غريب القرآن المطبوعة: مجاز القرآن، لأبي عبيدة بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، وغريب القرآن، لعبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدِّيَنُوري (ت ٢٧٦هـ)، ونزهة القلوب، لمحمد بن عزيز السجستاني (ت ٣٣٠هـ)، وياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لمحمد الباوردي المعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)، ومفردات ألفاظ القرآن، للحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ).

وتذكرة الأريب في تفسير الغريب، لعبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وتفسير غريب القرآن العظيم، لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت ٧٤٥هـ).

وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، والتبيان في تفسير غريب القرآن، لأحمد بن محمد المعروف بابن الهائم (ت ٨١٥هـ)، وتفسير غريب القرآن، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، ومفردات القرآن، لعبد الحميد الفراهي (ت ١٣٤٩هـ).

وفي العصر الحاضر كثرت المؤلفات في غريب القرآن، ولعل من أشهرها، كلمات القرآن- تفسير وبيان، لحسنين محمد مخلوف.

وهذه الكتب المؤلفة في غريب القرآن، منها الوجيز ككتاب أبي حيان، والوسيط ككتاب ابن قتيبة، والبسيط ككتاب الراغب، ومنها ما كان أشبه ما يكون محاكاة لما قبله ككتاب السمين الحلبي.

<sup>١</sup> - السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣.

وانظر مقدمة المحقق أحمد عبد القادر صالحية لكتاب: السجستاني، غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٤٣-٦١، فقد بذل الجهد في إحصاء أسماء المؤلفات في غريب القرآن، فذكر منها ما كان مطبوعاً أو مخطوطاً أو مفقوداً.

وجاء بعده محمد صبحي حلاق في تحقيقه كتاب غريب القرآن للصنعاني، فاعتمد على ما ذكره أحمد صالحية، وقال: إنه سيحذف ما انتقد على صالحية بكونه ليس من كتب غريب القرآن، انظر الصنعاني، محمد بن إسماعيل (٢٠٠٠م)، غريب القرآن، تحقيق محمد حلاق، دمشق، دار ابن كثير، ١، ص ٨-٢٩.

ومن الكتب التي لها موطن الصدارة في بيان المفردة القرآنية، تلك الكتب التي حوت أسانيد صحيحة لأقوال الصحابة في تفسير المفردة القرآنية، لأن للصحابة في الفهم مزية لمعايشتهم نزول القرآن، واستقائهم من معين النبوة، ومعرفتهم بلغة العرب، فهم مصدر مهم في بيان المفردة القرآنية.

فالاعتماد على النقل الصحيح والمعرفة السليمة للعربية منهجان رصينان في بيان المفردة القرآنية، وما خلا هذين المنهجين فهو قطرٌ من ندى وبلٌ للصدى، ولكنه لا يملأ قَرَبَ الناهلين، ولا يروي ظمأهم.

لا بد من التنبيه على أن للتأليف في المفردة القرآنية على وجه الأفراد والاستقلال فوائد متعددة، فمن هذه الفوائد:

١- التركيز على بيان المفردة بصورة أشمل وأعمق، بعيداً عن الأمور التفسيرية الأخرى، مما هو مفيد ولكنه مشتت للكاتبين عن قصدهم الرئيس.

٢- إفادة الباحثين بعرض واضح لمعنى المفردة القرآنية غير مختلط بغيره، ما يسهل الوصول إلى المعلومة للجميع، سواء في ذلك خواصهم وعوامهم.

٣- إيجاد مرجعية ذات مصداقية يرجع إليها الجميع عند الحاجة؛ لأن التخصصية عنوان المرجعية.

٤- إيجاد مادة دراسية لطلاب العلم، يرتقون بدراستها في مدارج العلم رُقِيًّا منهجياً، يبدأون بالسهل ثم بما يليه؛ لأن أفراد المادة في مؤلف مستقل أنفع في طلب العلم وأملك.

٥- امتياز المناهج في بيان المفردات ، فهذا كتاب يهتم ببيان المفردة مراعيًا الاشتقاق المراعاة الكبرى، أو السياق أو المصطلح القرآني أو الشواهد الشعرية أو المرويات عن الصحابة والتابعين أو غير ذلك، ما يسهل توجيه بوصلة الدارس البحثية نحو الوجهة التي يريد قصدها في بيان المفردة القرآنية.

٦- إفساح المجال أمام اللغويين الذين تأهلوا في علوم العربية ولا يمتلكون الخوض في لجة بحر التفسير، أو الإبحار في غمار علومه، ولكنهم بلغوا في صنعتهم شأواً يفيدون به غيرهم في



بيان المفردة القرآنية بيئاً لغوياً، وهذه البضاعة اللغوية في بيان المفردة القرآنية ليست بضاعة مزجاة، إنما هي أسُّ البحث في معنى المفردة، فإفراد المفردة القرآنية بالتأليف يفسح لأهل اللغة أن يدلوا بدلوهم فيما هو شأنهم فيشرب الناس ويسقون، ولو كان التأليف في المفردة القرآنية مرتبطاً ارتباطاً لا ينفك عن التفسير وعلومه، لمنع من التأليف فيه أقوام أعلام، أو لألفوا في غير شأنهم، فكثروا بذلك الماء العذب النмир بما يعكر صفوه ويفسد عذوبته.

٧- لعل أهم فائدة لإفراد المفردة القرآنية بالتأليف، هي حماية الدلالة القرآنية من آثار التطور الدلالي فيما بعد عصر الاحتجاج<sup>(١)</sup>، فإن الاستمداد من المعاجم دون التدقيق في حجية الدلالة مصدراً وزمناً، يوقع الدارسين للمفردة القرآنية بمزلة اتباع الدلالة المتطورة؛ لأن الخطر يكمن في متابعة المعاجم المحدثّة فيما سطرته من دلالات متطورة<sup>(٢)</sup>؛ لأن أصحاب المعاجم القديمة كانوا حريصين على بيان ما طرأ على اللغة من ألفاظ ودلالات<sup>(٣)</sup>.

ومما يدعو إلى الحرص على إفراد المفردة القرآنية بالتأليف، واستقلالية منهجية البحث فيها، هو وجود دعوات لتطوير اللغة لمواكبة العصر، وهذه الدعوات تغذ السير غف<sup>(٤)</sup>، ولا تنكر مثل هذا الدعوات إذا كانت منضبطة بالقواعد العلمية؛ لأنها تحافظ على القديم وتصنع على منواله ما يلبي حاجة الأمة من الدلالات الجديدة، ولكن هذه المواكبة مع مرور السنين- تحول بين الأمة ومعرفة لغتها الأصيلة النقية، فرغم رسوخ اللغة العربية وبُسوقها، فإن ما نبت حولها قد يحول بكثافة أوراق أيكها، واشتباك أغصانه، بين الناظر ولغته؛ ولأجل هذا فلا بدّ من إفراد البحث في المفردة القرآنية، تصنيفاً ومنهجية.

<sup>١</sup> - اعتمد جمهور أهل اللغة منتصف القرن الثاني الهجري تاريخاً للاحتجاج بالشعراء من أهل الحاضرة، أما أهل البادية فاحتجاج بشعرهم يمتد إلى منتصف القرن الرابع الهجري.

انظر الشهري (٢٠١٠م)، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، السعودية، مكتبة دار المنهاج، ط١، ص: ٩٦-١٠٠.

<sup>٢</sup> - مثل: محيط المحيط، وقطر المحيط لبطرس البستاني، وأقرب الموارد لسعيد خوري الشرتوني، والبستان وفاكهة البستان لعبد الله البستاني، والمنجد في اللغة للويس معلوف، والمعجم الوسيط، الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، واللغة العالية- العربية الصحيحة للمذيع والمراسل ولكل صحفي لعارف الحجاوي. وغيرها.

<sup>٣</sup> - انظر مهدي، جوان محمد (٢٠٢٠م)، المؤد في المعجمات العربية - دراسة لغوية، الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد ٣، العدد ١٠، ص ٩١-٩٥.

والمؤد هو كل لفظ عربي أصيل غيّرت دلالاته في الاستعمال، وكذلك يطلق على اللفظ العربي الذي استعمله الناس بعد عصر الرواية.

إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٢م)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية بتركيا، ط٢، ص ١٠٥٦.

<sup>٤</sup> - انظر إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص ١١-١٦.

الفصل الأول: المقارنة الوصفية بين الكتابين.

المبحث الأول: المواد المعجمية، وطريقة عرضها.

المطلب الأول: المواد المعجمية المشتركة وغير المشتركة.

المطلب الثاني: عرض المادة المعجمية من حيث ترتيب المواد، ومن حيث بيان المادة.

المبحث الثاني: التوثيق وأسلوب الصياغة الكتابية.

المطلب الأول: التوثيق والمراجع

المطلب الثاني: أسلوب الصياغة الكتابية.

## المبحث الأول: المواد المعجمية، وطريقة عرضها.

### المطلب الأول: المواد المعجمية المشتركة وغير المشتركة.

أولاً: عدد المواد المعجمية في الكتابين.

١- كتاب التحقيق في كلمات القرآن.

لقد نتج عن النظر في المواد المعجمية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، أن مواد المعجمية تقارب الألف وثمانمئة مادة معجمية، كلها مواد موجودة في القرآن الكريم، إما بصورتها الجامدة، مثل: الحروف المقطعة أوائل السور، والأسماء ذات الأصول الأعجمية، مثل: إبراهيم<sup>(٢)</sup> وداود<sup>(٣)</sup> و...، أو أن هذه المواد موجودة في القرآن بصورة مشتقاتها.

وقد وُجد نزر يسير من المواد ليس لها وجود في القرآن وإنما ذكرت لتتيمم الفائدة، مثل مادة (حنى)<sup>(٤)</sup>، و(فيض)<sup>(٥)</sup>، و(نوس)<sup>(٦)</sup>.

٢- كتاب المعجم الاشتقاقي المؤصل.

أما عدد المواد المعجمية في كتاب المعجم الاشتقاقي -تقريباً- ألفين وثلاثمئة مادة، منها ما يقارب ستمئة مادة ليس لها وجود في القرآن، وإنما أوردها المؤلف لإتمام متطلبات تحقيق المعنى

<sup>١</sup> - لا يوجد فهرس لكتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ما ترتب عليه بذل جهد في فهرسة مواده.

<sup>٢</sup> - انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٨٧١.

<sup>٣</sup> - انظر ابن دريد، محمد بن الحسن (١٩٨٧م)، جمهرة اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١، ج ٢، ص ١٢٠٧.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٤٩.

ذكرها مصطفىوي تنميماً لمادة (حن). مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٥٠.

<sup>٥</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٨٣.

ذكرها ليمهد لعقد مقارنة بين (فيض) و(فيض). مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٨٥.

<sup>٦</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٣٢٥.

وقد ذكرها مصطفىوي لينفي أن أصل (الناس) هو (نوس)، علماً بأنه ذكر (الناس) في مادة (أنس) ونص في مادة (أنس) على أن القول بأن أصل (الناس) هو (نوس) غير صحيح. مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٦.

الجامع للفصل المعجمي، والمطلوب في معنى الفصل المعجمي إثبات أن المواد اللغوية التي تشترك بأول حرفين وإن اختلف الحرف الثالث- يجمعها معنى جامع<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: المواد المشتركة وغير المشتركة.

ويشترك الكتابان في المواد نفسها، إذا استثنيت المواد التي لا توجد في القرآن، وهي ستمئة مادة في المعجم الاشتقاقي، وكذلك إذا استثنيت من كتاب التحقيق الأسماء ذات الأصول الأعجمية، والحروف المقطعة في فواتح السور.

وكذلك إذا استثنيت حروف المعاني وأسماء الإشارة والاستفهام والنواسخ، فإنهما لم يستقصياها، فقد ذكر كل منهما جزءاً منها، فقد يتفقان في إيراد بعضها<sup>(٢)</sup>، وقد يورد أحدهما منها ما لا يورد الآخر<sup>(٣)</sup>، وقد كان المصطفوي أكثر اهتماماً بهذا الجانب.

وخلاصة عدد المواد المشتركة في الكتابين تقارب ألفاً وسبعمئة مادة لغوية تنتمي إليها مفردات قرآنية.

وعنونة المواد في الكتابين موهمة بالاختلاف في بعض المواد، ويكون الأمر في حقيقته اختلافاً في عناوين المواد؛ لأن المصطفوي قد يعنون للمواد بالاسم المعرف بآل التعريف- أو غير المعرف، أو يعنون بالفعل، أو الجذر اللغوي، بينما يعنون جبل -على وجه الاطراد- بالجذر اللغوي للمادة<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون الاختلاف في عنونة المادة اللغوية، ناشئاً عن الاختلاف في المادة اللغوية التي تنتمي إليها المفردة القرآنية، فقد فرق جبل- على سبيل المثال- بين مادة (رأد) و(رود)، فذكر (رويداً) ضمن مادة (رأد)<sup>(٥)</sup>، وذكر (الوريد) ضمن مادة (ورد)<sup>(٦)</sup>، بينما لم يفرق المصطفوي بين مادة المفردتين القرآنيتين، فذكرهما ضمن واحدة: (رود)<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر المبحث الأول من الفصل الثالث.

<sup>٢</sup> - مثل: (عند) و(كي) و(لو) و(لولا) و(ليت) و(ليس) و(أو) و(إذ) و(إذا) و(لن) و(كي).

<sup>٣</sup> - فعلى سبيل المثال: ذكر المصطفوي (كأين) و(من) و(إلى) و(إن) و(الهمزة) و(الباء) و(أي) و(إي)، ولم يذكرها جبل، وقد ذكر جبل (عن) و(لم)، ولم يذكرها المصطفوي.

<sup>٤</sup> - بيان هذا في المطلب الثاني من هذا المبحث.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٨٧.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٨٤.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٨٢.

وسار جبل على التفريق في مواد أخرى، مثل تفريقه بين مادة (قطم) و(قطمر)<sup>(١)</sup>، وبين مادة (أصد) و(وصد)<sup>(٢)</sup>، و(رجو) و(رجأ)<sup>(٣)</sup>، و(رود) و(ريد)<sup>(٤)</sup>، و(قطر) و(قنطر)<sup>(٥)</sup>، و(لدن) و(لدي)<sup>(٦)</sup>.

ولكن المصطفوي لم يفرق بين هذه المواد، فكانت المادة عنده (قطم)<sup>(٧)</sup> و(وصد)<sup>(٨)</sup> و(رجو) و(قطر)<sup>(٩)</sup> وجمع (لدن، لدي) في عنوان واحد لمادة واحدة<sup>(١٠)</sup>.

وفي المقابل فرق المصطفوي بين مادة (أول) و(آل)<sup>(١١)</sup>، و(ثوب) و(ثيب)<sup>(١٢)</sup>، و(روح) و(ريج)<sup>(١٣)</sup>، ولكن جبل لم يفرق بينهما، فالمادة عنده (أول)<sup>(١٤)</sup>، و(ثوب)<sup>(١٥)</sup>، وعدّ (روح) و(ريج) شيئاً واحداً<sup>(١٦)</sup>.

والصراط عند المصطفوي من (صرط)<sup>(١٧)</sup>، وعند جبل من (سرط)<sup>(١٨)</sup>، وكذلك عدّ المصطفوي (يقطين) مادة مستقلة سماها (يقطين)<sup>(١٩)</sup>، بينما عدّ جبل الاسم مشتقاً من مادة

- 
- ١ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٠٧، ١٨٠٨.
  - ٢ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٠٥، ١٢٠٤.
  - ٣ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٥٨، ٧٥٩.
  - ٤ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٨٤، ٧٨٥.
  - ٥ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٠٤، ١٨٥٠.
  - ٦ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٦٦، ١٩٦٧.
  - ٧ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٢٨.
  - ٨ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٣، ص ١٣١.
  - ٩ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣١٩.
  - ١٠ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٠١.
  - ١١ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٩، ١٩٢.
  - ١٢ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٦، ٤٢.
  - ١٣ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٦٧، ٢٧٩.
  - ١٤ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٤٤.
  - ١٥ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢٨.
  - ١٦ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٧١.
  - ١٧ - نفى المصطفوي أن يكون (سرط) أصلاً للصراط، وعدّ (سرط) مادة مستقلة لا صلة لها بالصراط. مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٧٧.
  - ١٨ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٩٩٨.
  - ١٩ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٤٧.

(قطن)<sup>(١)</sup>، وأدرج المصطفوي اسم (الملائكة) ضمن مادة (ملك)<sup>(٢)</sup>، بينما أدرجه جبل ضمن مادة (ألك-لأك)<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ما في هذا المطلب أن الكتابين يشتركان في إيراد مواد المفردات القرآنية، وعدد هذه المواد المشتركة ألف وسبعمئة مادة تقريباً.

---

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ١٨٠٩.  
<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٧٧.  
<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ١٩٩٥.

## المطلب الثاني: عرض المادة المعجمية من حيث ترتيب المواد، ومن حيث بيان المادة.

معنى عرض المادة المعجمية المقصود في هذا المبحث هو: ترتيب المواد في الكتاب، من جهة نوع الترتيب أهو ترتيب وفق حروف الهجاء الألفبائية أم الأبجدية؟ وهل الترتيب يبدأ بالحرف الأول فالثاني أم بالحرف الأخير فالأول، أم غير ذلك؟ وكذلك من جهة كيفية عرض معنى المادة المعجمية شرحًا وتفسيرًا، فهما أمران:

الأول: من حيث ترتيب المواد في المعجم.

الثاني: من حيث ترتيب تفسير المادة وبيان معناها.

### أولاً: عرض المادة المعجمية من حيث ترتيب المواد .

النقطة الأولى: طريقة ترتيب المواد المعجمية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن.

لم يذكر المصطفوي منهجه في ترتيب المادة المعجمية، ولكن كتاب التحقيق جاء مرتباً وفق الحروف الهجائية الألفبائية، فجاء المجلد الأول حاوياً حرف الألف والباء والتاء، والثاني حوى حرف الثاء والجيم والحاء، وهكذا حتى المجلد الرابع عشر الذي حوى حرف الياء، مع استثناء وقع في مواد حرف العين والغين، والنون والهاء، فقدم مواد حرف الغين على العين، ومواد حرف الهاء على النون، والسبب أنه أفرد لمواد حرف العين مجلداً، ولمواد حرف النون مجلداً؛ وذلك لأن مادتهما كبيرة<sup>(١)</sup>.

واعتمد المصطفوي في ترتيبه الحرف الأول، ثم الثاني، ثم الذي بعده، ولكنه عنون بذكر المادة اللغوية، وعنون في مواضع بذكر المفردة القرآنية، وقد رتب المفردة القرآنية بناء على ترتيب المادة اللغوية، ولتوضيح الأمر:

<sup>١</sup> - قال المصطفوي: "ولما كان باب حرف العين مبسوطاً جعلناه جزءاً مستقلاً". مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٢٧.

وقال عن حرف النون: "ولما كان حرف النون وسيع اللغات ولا يتم في هذا المجلد، أخرناه إلى المجلد ١٢". مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢٥١.

لم يعنون بذكر مادة (أبب) وإنما ذكر كلمة (الأب)<sup>(١)</sup>، وعنون بذكر كلمة (أثاث) وليس (أثث)<sup>(٢)</sup>، ومثال آخر: فقد عنون بالاسم (الجأر) وليس (جأر)<sup>(٣)</sup>، ومثل ذلك (إبل) وليس (أبل)<sup>(٤)</sup>.

رغم أنه عنون بذكر المفردة القرآنية إلا أنه اعتمد في ترتيبها على ترتيب المادة اللغوية، مثل ذكر (أب) بعد (إبل)<sup>(٥)</sup>، وكان حق (أب) أن يذكر قبل (إبل)، ولكنه راعى ترتيب المادة اللغوية، فالإبل من مادة (أبل)، والأب من مادة (أبو)، فراعى ترتيب المواد في ذكر المفردة القرآنية، ومثل هذا ذكره (باب) بعد (بوء)<sup>(٦)</sup>؛ لأن مادة اسم (باب) هي (بوب)، وذكر (بال) بعد (بور)<sup>(٧)</sup>؛ لأن مادة (بال) هي (بول)، وأجل ذكر (ابن) بعد ذكره (إبل) بقوله: "انظر مادة بنو"<sup>(٨)</sup> و(عام) بعد (عول)<sup>(٩)</sup>، وكذا (صبا) وضعها موضع (صبو)<sup>(١٠)</sup>.

وعنونه بالمادة اللغوية هو المنهج الغالب في كتابه، مثل: ألو<sup>(١١)</sup>، بلو<sup>(١٢)</sup>، بنن<sup>(١٣)</sup>، جلو<sup>(١٤)</sup>، قنو<sup>(١٥)</sup>.

- 
- ١ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠.
  - ٢ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣.
  - ٣ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٩.
  - ٤ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦.
- وانظر مثلاً: (بئر) و(قراء) و(بطء) و(بقاء) و(بوء) و(تنور) و(شرذمة) و(ضوء) و(ضأن) و(عرجون) و(عفريت) و(القلم) و(كرسي) و(النجم) و(يثرب).
- ٥ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩.
  - ٦ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨٠.
  - ٧ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨٤.
  - ٨ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩.
  - ٩ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٢٤.
  - ١٠ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٢٨.
  - ١١ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٣.
  - ١٢ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦١.
  - ١٣ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦٦.
  - ١٤ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٢١.
  - ١٥ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٦٤.



وقد يذكر الاسم -الذي يعنون به- معرفًا وغير معرف، فليس له نهج ثابت، فمن المعروف: (الأب)<sup>(١)</sup> و(الإثم)<sup>(٢)</sup>، و(الأجل)<sup>(٣)</sup> و(الجأر)<sup>(٤)</sup> و(القلم)<sup>(٥)</sup>، ومن غير المعروف مثل: أجاج<sup>(٦)</sup>.

ولا يراعي التضعيف في ترتيب المواد ذات الحروف المضعفة، مثل: (أز) يكتبها قبل (أزر)، علمًا بأن (أزر) تكتب بعد (أزر) في الترتيب الألفبائي، وترتيبه (أم) قبل (أمت) و(أمد)...، ولكنه ذكر(صرخ) قبل (صر)، ومن مأخذ الترتيب ترتيبه مادة (نبو)<sup>(٧)</sup> قبل (نبت) و(نبذ) ....

وكان في بعض الحروف يتكلم عن الحرف مفردًا ويصدر به الباب، مثل كلامه عن حرف الألف والباء والتاء، ولكنه لم يتكلم عن بعض الحروف مفردة، مثل: حرف الواو، مع أنه حرف ذو معانٍ متعددة ويكثر وروده في القرآن.

#### النقطة الثانية: طريقة عرض ترتيب المواد المعجمية في كتاب المعجم الاشتقاقي.

نص محمد جبل على بعض طريقة ترتيبه للمواد المعجمية. وقد رتب معجمه وفقًا لترتيب الحروف الهجائية الألفبائية، مراعيًا الحرف الأول ثم الذي يليه وهكذا، ولكن مع وجود بعض الاستثناءات، فهو لا يرتب على الحرف الأول للمادة إلا إذا كان الحرف صحيحًا، أي: لا يكون همزة أو واوًا أو ياءً، أو منقلبًا عن أحد هذه الحروف الثلاثة، فعلى سبيل المثال: الأصل في ترتيب مادة (وقف) أن تكون في باب الواو، ولكنه وضع المادة في باب القاف، فصل القاف والفاء<sup>(٨)</sup>.

وكذلك مادة (وكد)، لم تأت في باب الواو، وإنما جاءت في باب الكاف<sup>(٩)</sup>؛ لأنه لا يعتد بحروف العلة في موضوع الترتيب المعجمي للمواد، ومثل ذلك مادة (أفل)<sup>(١٠)</sup>، و(أزف)<sup>(١١)</sup>؛ ولذا

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٧.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٠.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٤٥.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ١٤.

<sup>٨</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨١٩.

<sup>٩</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٧٦.

<sup>١٠</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧١١.

<sup>١١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٠٣.

فأول باب في الكتاب هو باب حرف الباء، وآخره باب حرف الهاء، فليس في الكتاب باب لحرف الألف أو الواو أو الياء.

وكذلك لا يعتد بحرف العلة في الترتيب إذا جاء في وسط المادة، مثل مادة (قوم)، فقد جاءت في باب القاف، فصل القاف والميم<sup>(١)</sup>، وليس فصل القاف والواو، وكذلك مادة (كيد) جاءت في فصل الكاف والdal<sup>(٢)</sup>، وليس الكاف والياء، وعلى هذا فقس.

فترتيب الكتاب لا يعتد بحرف العلة في شأن الترتيب المعجمي، سواء أكان حرف العلة في البداية أم الوسط.

ويبدأ الباب المعجمي بفصل يجمع المواد التي فيها أكثر من حرف علة، أو أكثر من حرف من الحرف المسمّى في الباب، ويسمى هذا الفصل بما يناسب باب الحرف، فباب حرف الباء يبدأ بفصل اسمه: التراكيب البائية<sup>(٣)</sup>، فذكر: بوب، بيب، أبب، أبى، بوأ، ومثل مادة (أتت) في التراكيب التائية<sup>(٤)</sup>، ومثل مادة (أدد) في التراكيب الدالية<sup>(٥)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مراعاة الترتيب الألفبائي كان للأبواب وعناوين الفصول، أما في داخل الفصل فلم يكن ترتيباً ألفبائياً بالمعنى الحرفي، فعلى سبيل المثال: فصل الكاف والdal وما يثلثهما<sup>(٦)</sup>، ذكر المواد التالية على الترتيب الآتي: (كدد، كدكد)، (كدى)، (كود)، (كيد)، (وكد)، (كدح)، (كدر)، ومثال آخر فصل الحاء والdal وما يثلثهما<sup>(٧)</sup>، ذكر المواد التالية على الترتيب الآتي: (حدد) (حيد) (وحد) (أحد) (حذب) (حدث) (حذق).

وذكر جبل أنه أغفل أحرف العلة في الترتيب؛ ليجمع المواد المشتركة بالحروف؛ ليسهل إبراز المعنى المشترك للفصل المعجمي<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ١٨٣٦.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ١٨٧٥.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ٤٩.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ١٩١.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ٦١٨.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٧٢.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨٤.

<sup>٨</sup> - سيأتي بيان المقصود بالمعنى المعجمي في الفصل الثالث، في مبحث الدلالة الاشتقاقية.

ويذكر جبل عنوانين للمادة إذا كانت تحتل أكثر من تقدير للجذر، مثل (لوت، ليت)<sup>(١)</sup>، و(أخو: أخي)<sup>(٢)</sup>، و(دحو- دحي)<sup>(٣)</sup>، و(لون- لين)<sup>(٤)</sup>، و(جوو - جوى)<sup>(٥)</sup>، و(جوف- جيف)<sup>(٦)</sup>.

وقد كان في مواضع يفرق بينهما بالدلالة؛ من ذلك قوله: "(حرو- حرى) تعبر الواو عن الاشتمال والياء عن الاتصال"<sup>(٧)</sup>، و"(حصو - حصى) تعبر الواو عن الاشتمال والياء عن الاتصال"<sup>(٨)</sup>، وفي (حوص- حيص): "التركيبان يشتركان في التعبير عن ضيق العين وضيق الحياء، وتنفرد اليائية بالتعبير عن الحيود"<sup>(٩)</sup>، و"وفي (زهو وزهي) تعبر الواو عن اشتمال، والياء عن امتداد"<sup>(١٠)</sup>.

وكان يرجح تعيين جذر من الجذرين للكلمة لملمح دلالي، كما في مادة (حلو- حلي): "وبما أنه من حلاوة المذاق فانا أرجح أنه من الواوي"<sup>(١١)</sup>، وفرق بين غيرها من المواد.

بينما كان المصطفوي يذكر عنوانًا واحدًا للمادة، ويفصل تحتها تنوع الرد إلى الجذر، فعلى سبيل المثال: فقد عنون بـ(أسو)، ولكنه فصل في الشرح بأن المادة لها أصل يائي وأصل واوي، وفرق بين الأصلين في المعنى، فقال: إن الأصل اليائي قريب من الأسف في المعنى، أما الأصل الواوي فيدل على الإصلاح وجبر الضعف<sup>(١٢)</sup>.

- 
- ١ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٥٤.
  - ٢ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥١٧.
  - ٣ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٣٣.
  - ٤ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٠٣.
  - ٥ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦٣.
  - ٦ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٩.
  - ٧ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩٦.
  - ٨ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٣٨.
  - ٩ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٤١.
  - ١٠ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٨.
  - ١١ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٨١.
  - ١٢ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٠.

وكذلك فعل في مادة (دحي)، فقد بيّن أن لها أصلاً واوياً ويائياً، وأن الأصل اليائي يدل على زيادة في التمهيد<sup>(١)</sup>، وفرق في مادة (حلي) بين الأصل الواوي واليائي<sup>(٢)</sup>.

وكذلك في مادة (قري)، فقد فرق بين الأصل المهموز والواوي واليائي، فالمهموز يدل على الفهم والضبط للمكتوب، والواوي يدل على الإقدام مع القصد والعمل، واليائي يدل على جمع مع تشكيل وتنظيم<sup>(٣)</sup>، وفرق في مادة (خلا) بين الواوي واليائي والمهموز<sup>(٤)</sup>، وكذا في مادة (ضير)<sup>(٥)</sup>، و(ضيز)<sup>(٦)</sup>، و(طوف)<sup>(٧)</sup>، و(غطي)<sup>(٨)</sup>، وغيرها.

### خلاصة المقارنة بين منهج المصطفوي وجبل في عرض عناوين المادة المعجمية.

لم يسلك المصطفوي منهجاً موحدًا في عنونة مسمى المادة اللغوية، بينما سلك جبل منهجاً موحدًا في ذلك، وكان الأفضل أن يسلك المصطفوي منهجاً موحدًا.

خلا كتاب المصطفوي من فهرسة المواد اللغوية، بينما فهرس جبل المواد اللغوية، وكان الأفضل لو أن المصطفوي وضع الفهارس لكتابه؛ لتسهيل عملية البحث في الكتاب.

رتب المصطفوي المواد اللغوية وفق الترتيب الأببائي، وراعى في ذلك ترتيب كل حروف المادة اللغوية، بينما لم يراع جبل الترتيب الأببائي إلا في ترتيب الأبواب و الفصول، أما محتوى الفصول فلم يراع فيه الترتيب الأببائي، وكان الأفضل أن يرتب جبل مواد الفصل الواحد وفق الترتيب الأببائي؛ لتسهيل الحصول على المادة اللغوية.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٠٠.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٢.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٧٩-٢٨٠.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٧-١٣٩.

<sup>٥</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٥٥.

<sup>٦</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٥٧.

<sup>٧</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٧٣.

<sup>٨</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٩١.

## ثانيًا: عرض المادة المعجمية من حيث بيانها.

والمقصود بطريقة عرض المادة المعجمية من حيث بيانها، أي: طريقة عرض التفسير والشرح، وتنظيم المادة العلمية، فهل قدّم المجرّد على المزيد، والحسي على المعنوي، والحقيقي على المجازي، والفعل اللازم على المتعدي، أم أنه لا يوجد منهج في تنظيم هذه الأمور؟

كيف عرض المصطفوي تفسيره للمادة اللغوية، وكيف عرض محمد جبل تفسيره للمادة اللغوية، وأين الميزة في عرضهما؟

### النقطة الأولى: عرض المادة المعجمية من حيث بيانها في كتاب التحقيق.

جرى المصطفوي على نسق واحد في عرض تفسير المادة اللغوية من حيث النمط العام، فقد كان يعنون للمادة اللغوية، ويورد ما جاء في المعاجم اللغوية في بيان المادة اللغوية، وبعد هذا النقل يأتي فوراً قوله: والتحقيق... ويذكر بعده معنى الأصل الواحد للمشتقات اللغوية، ويذكر بعد ذلك الآيات القرآنية المتضمنة للمفردة المشتقة من المادة، مبيّناً وجه ارتباط المشتقات بمعنى الأصل الواحد، وهذا المنهج مطرد في كل كتابه.

ففي بيان معنى مادة (طير)<sup>(١)</sup> - على سبيل المثال - ذكر في البداية نصوصاً من عدة معاجم لغوية، كانت المعاجم في هذه المرة ثلاثة، مرتبة كالتالي: مقاييس اللغة، والمصباح المنير، وتهذيب اللغة، ورمز إليها بالرموز التالية: مق، مصباح، التهذيب.

وبعد أن أورد ما أورده مما اختاره من هذه المعاجم اللغوية، قال مباشرة: والتحقيق أن الأصل الواحد في المادة هو: حركة سريعة من دون تثاقل فيها، في حيوان أو غيره، وإن كان الشائع أن تكون في حيوان، فتطلق عليه عند الإطلاق.

وبعدها شرع في ذكر الاستعمالات اللغوية لمشتقات المادة، مقررًا ذكرها بربطها بمعنى الأصل الواحد، واستمر بعد ذلك في ذكر الآيات المتضمنة لمشتقات المادة (طير)، مع بيان وجه ارتباط المشتقات بمعنى الأصل الواحد، فمن الآيات التي ذكرها قوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]، وفسر الطائر هنا بكلام الإنسان وعمله<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٨٥-١٩٠.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٨٩-١٩٠.

فالمحاور الرئيسة في طريقة العرض المتبعة في الكتاب خمسة: ذكر عنوان المادة، والنقل عن المعاجم، وذكر معنى الأصل اللغوي بقوله "والتحقيق أن معنى..."، وذكر الاستعمالات اللغوية وربط معناها مع المعنى الواحد، وذكر المفردات القرآنية بسياقها القرآني مع ربط معناها بمعنى الأصل الواحد.

وليس في طريقة عرض معنى المفردة القرآنية في كتاب التحقيق منهج مطرد مرتب سوى هذه الأمور الخمسة.

وقريب من هذه الطريقة طريقة عرضه لبيان معنى أسماء الأنبياء غير العرب، مثل: موسى، وعيسى، وداود، وسليمان...، مع بعض الاختلاف في نوع المراجع وحقيقة المعنى الواحد؛ لأنها أسماء غير مشتقة من جذور اللغة العربية.

أما إذا كانت المادة اللغوية حرفاً، مثل: (إذ) و(إذا) و(إن)، ونحوها، فليس له في عرضها منهج مطرد سوى أنه يذكر معنى الأصل الواحد.

فعلى سبيل المثال: بيان معنى الألف المفردة – هي أول مادة في المعجم- أورد نصاً من مغني اللبيب فيه بيان لمعاني الألف المفردة، من النداء والاستفهام، ومعان أخرى خارجة عن معنى الاستفهام الحقيقي، كالتسوية والإنكار الإبطالي والتوبيخي والتهكم، وغير ذلك، وذكر بعد ذلك معنى الأصل الواحد بقوله: "والتحقيق أن الأصل الواحد في الهمزة هو الاستفهام..."<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر قوله تعالى ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠]

مثالاً على معنى التسوية<sup>(٢)</sup>.

بينما في بيان معنى حرف (الباء) المفردة، لم ينقل عن مصدر، وإنما ذكر معاني حرف (الباء) دون النقل عن مصدر كما هو المنهج، وذكر معنى الأصل الواحد، وكذلك فسر الحرف في سياقه القرآني<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩-٢٠.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢١-٢٢٢.

وفي بيان معنى الحرف (لولا)<sup>(١)</sup>، نقل عن المصادر أولاً، وبين معنى الأصل الواحد، ولكنه لم يطبق هذا المعنى على آية واحدة، وهكذا تنوعت طريقة عرض معنى الحروف<sup>(٢)</sup>، ولكن بيان معنى الأصل الواحد ظل ثابتاً ومطرداً.

أما بيانه معنى الحروف المقطعة في القرآن الكريم، فمختلف عما سبق؛ لأنها ليس لها بيان في المعاجم، وليس لها أصل واحد حتى يُذكر معناها، وإنما يتكلم عن الحروف المقطعة من باب التأويل والتفسير غير اللغوي، وليس في طريقة العرض والترتيب سمة ظاهرة، أما محتوى العرض فسيأتي بيانه.

وبقيت مسألة مهمة في طريقة عرض تفسير المادة المعجمية، سبق القول: إن المصطفوي ذكر المفردات القرآنية بسياقها القرآني وربط معناها بمعنى الأصل الواحد، والسؤال هنا: ذكر المصطفوي أنه اعتمد في تعيين الآيات على كتاب المعجم المفهرس في أكثر الموارد<sup>(٣)</sup>، وألزم نفسه بالرجوع إلى موارد استعمال المادة في القرآن الكريم، والنظر الدقيق فيها، وإظهار المعنى الجامع بينها والصادق حقيقة عليها، نظراً وتدقيقاً وبحثاً لا يبقى تجوراً ولا التباساً<sup>(٤)</sup>؛ فهل كان ذكر المصطفوي للآيات انتقائياً أم شمولياً لكل موطن وردت فيه المفردة القرآنية؟

والجواب عن هذا السؤال، أن ذكر المصطفوي للآيات لم يكن شمولياً في كل المواضع؛ فعلى سبيل المثال: في مادة (ضحك)<sup>(٥)</sup> لم يذكر قوله تعالى ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل:

١٩]، وكذلك في مادة (يسر)<sup>(٦)</sup> لم يذكر قوله تعالى ﴿وَمَا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ أَبْغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ

تَرَجُّوْهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨]. وفي مادة (حكم)<sup>(٧)</sup> لم يذكر قوله تعالى حاكياً دعاء

إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [الشعراء: ٨٣]، ولا ما في

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٩٨-٢٩٩.

<sup>٢</sup> - انظر (إذ) و (إذا) و (إذن). مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٤-٦٧.

وانظر بيان معنى حرف (ثم). مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩-٣٠.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٢.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٧.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠٩.

قصة يوسف عليه السلام ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف:

٢٢]، وكذلك لم يذكر قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ

الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الجنات: ١٦]، ولم يذكر آيات أخر متضمنة لاشتقاقات مادة (حكم) <sup>(١)</sup>.

وقد يذكر كل الآيات المتضمنة لاشتقاقات المادة؛ فعلى سبيل المثال: ذكر في مادة (ميل) <sup>(٢)</sup> كل الآيات المتضمنة للمادة اللغوية، ومثلها مادة (قطف) <sup>(٣)</sup>.

وهذا المذكور إنما هو على سبيل المثال؛ ليدل على أن ذكر الآيات المتضمنة لاشتقاقات المادة اللغوية لم يكن على وجه الشمول في جميع المواد، علماً بأن من الآيات ما يجب ذكرها؛ لأن في مفرداتها معاني لا بد من بيانها، ففي مادة (هجر) <sup>(٤)</sup>، لم يذكر صيغة اسم المفعول (مهجوراً) في قوله تعالى ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]، وكان عليه أن يذكرها؛ لأن هنالك اختلافاً في بيان معناها، فقل: مهجوراً من الهجر بمعنى البعد والترك، وقيل: من الهجر بضم الهاء، أي من الهذيان وقبيح القول، كقولهم عنه: إنه سحر وشعر <sup>(٥)</sup>، وكذلك لم يذكر قوله تعالى ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَلِمَاتُ مَهْجُورُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، وفيه ما سبق من القول، هل هو من الهجر، بفتح الهاء أم بضمها؟ <sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠٩.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢٤٧.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٢٧.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢٦١.

<sup>٥</sup> - انظر ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (٢٠٠٢م)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ج ٣، ص ٣٢٠.

ابن جزي، محمد بن أحمد (٩٩٦م)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق عبد الله الخالدي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ج ٢، ص ٨٢.

<sup>٦</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٦٧.

الماوردي، علي بن محمد (د.ت)، النكت والعيون، اعتنى به السيد بن عبد المقصود، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ج ٤، ص ٦١.



وفي مادة (بشر) لم يذكر قوله تعالى ﴿لَوْحَةً لِلْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٩]<sup>(١)</sup>، مع أن المفسرين اختلفوا في تفسير البشر في الآية، فمنهم من قال: جلدة الإنسان الظاهرة، ومنهم من قال: الإنس من أهل جهنم<sup>(٢)</sup>.

وفي مادة (ظلم) ذكر ما يزيد عن أربعين آية، ولكنه لم يذكر قوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْسُوا بِإِيمَانِهِمْ يُظَلِّمُوا﴾ [الأنعام: ٨٢]، وفي بيان معنى الظلم في هذا الموضع حاجة ماسة، تتعلق بالكفر والإيمان<sup>(٣)</sup>.

وفائدة التنبيه على هذا النقطة؛ ليعلم عند دراسة تفسير مفردة قرآنية من كتاب التحقيق أن هنالك آيات متضمنة لاشتقاقات المادة ربما لم تذكر، فيأخذ الدارس ذلك بالحسبان إن كان قصده جمع المواضع القرآنية على وجه الشمول والاستيعاب، وليس من نافلة القول ببيان أن الكتاب قد أتى في جلته على ما يقوم به البيان من ذكر الآيات المتضمنة لمشتقات المادة اللغوية.

#### النقطة الثانية: عرض المادة المعجمية من حيث بيانها في كتاب المعجم الاشتقاقي.

طريقة المعجم الاشتقاقي تتلخص في ذكر المادة اللغوية، وذكر بعض استعمالاتها المستفادة من المعاجم اللغوية، حيث يجمع المؤلف هذه العبارات، وينظمها بنص وفق ما يراه، وبعد ذلك يذكر المعنى المحوري للمادة، ثم يعرض الآيات المتضمنة لمشتقات المادة اللغوية، ويربط بينها وبين المعنى المحوري، ويذكر عبارات قصيرة مختارة من المعاجم اللغوية متضمنة لمشتقات المادة اللغوية، ويؤلف بينها، ويدمج بين ذكر الآيات وذكر النصوص المعجمية بما يخدم بيان معنى المفردة القرآنية.

فعلى سبيل المثال: ما جاء في بيان معنى مادة (عجف)<sup>(٤)</sup>، فقد ذكر جبل المادة أولاً، وبعد ذلك ذكر قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ﴾ [يوسف: ٤٦] وأتبعه بنص منقول مستفاد مما في المعاجم اللغوية، وبعد إيراد الاستعمالات

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٧.

<sup>٢</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٦٤.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٠٥.

<sup>٤</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤١١.

المستفادة مما في المعاجم، ذكر المعنى المحوري: ذهاب الامتلاء والطراءة وانقطاعها مع تماسك الجرم وشدته.

ثم شرع في ربط الاشتقاقات اللغوية بالمعنى المحوري، ودمج ذكر الاستعمالات القرآنية وغير القرآنية دمجاً يخدم البيان والتفسير<sup>(١)</sup>.

وهذه هي طريقة المؤلف المتبعة في بيان المفردة القرآنية وتفسيرها، إلا في المواد التي ليست موجودة في القرآن، فبطبيعة الحال يقتصر على ذكر الاستعمالات اللغوية غير القرآنية.

ومما لا بد من ملاحظته أن الاستعمالات اللغوية التي يختارها المؤلف من المعاجم اللغوية، هي استعمالات حسية؛ لأن الاستعمالات الحسية أوضح في بيان المعنى، ويشترط المؤلف أن تكون الاستعمالات اللغوية قد استعملها العرب في عصر الاحتجاج، وأن تكون -أيضاً- مما أثبتته علماء اللغة في كتبهم القديمة<sup>(٢)</sup>.

وعند تتبع المنهج التطبيقي في عرض الاستعمالات اللغوية، يجد الناظر أن المؤلف كان ملتزماً في عرض الاستعمالات الحسية أولاً، وهذا العرض الأول للاستعمالات الحسية كان قبل استخلاص المعنى المحوري، ولكنه كان حريصاً على عرض المعنى الحسي قبل المعنوي فيما بعد استخراج المعنى المحوري، فعلى سبيل المثال: ما ذكره في مادة (ذرو) من الاستعمال الجسّي والمعنوي الذي يدلُّ على معنى الرفع، فمن الحسي: ذرت الريح التراب، ومن المعنوي: فلان يُذري فلاناً. أي: يمدحه ويرفع شأنه<sup>(٣)</sup>.

ولكن هل يذكر جبل الآيات القرآنية المتضمنة لمشتقات المادة اللغوية على سبيل الانتقاء أم الشمول والاستيعاب؟

لقد نص جبل على هذا الأمر فقال: "وقد التزمت في استقراء المفردات بالقدر الذي رجحت أنه كافٍ، سواء أكان السياق قرآنياً أم كان لغوياً ليس من النص القرآني الكريم"<sup>(٤)</sup>.

وكان جبل في كثير من المواضع كان يشير إلى الآيات القرآنية التي وردت فيها المادة دون ذكرها؛ لأنه يرى أنها سياقات واضحة ولا تحتاج إلى الوقوف عندها، ومن ذلك قوله: "والذي في

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤١١.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٠٦.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

القرآن من هذا التركيب (السُّور)، و (التسْوَر)، و (السُّورَة)، و (السوار) وسياقاتها واضحة<sup>(١)</sup>. ونحو هذا كثير.

فمما يحسن أن يُراعى -حين الدراسة في المعجم الاشتقاقي- أن ذكر الآيات القرآنية لم يكن شمولياً، وإنما كان راجعاً إلى وجهة نظر المؤلف بذكر ما يقوم به البيان؛ ولذا فلا ينبغي للدارس الاكتفاء بما وقف عليه في المعجم الاشتقاقي من ذكر للآيات القرآنية؛ فقد ترك في المعجم الاشتقاقي إيراد بعض الآيات المتضمنة لمشتقات المادة اللغوية، وكان الأحرى إيرادها.

على سبيل المثال: في مادة (كفل) ذكر جبل أن من معاني الكفل الحظ والنصيب<sup>(٢)</sup>، وكان الأحرى أن يذكر جبل قوله تعالى ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]، وكان الأحرى أن يبين المعنى الذي أضافه استعمال كفل على استعمال نصيب؛ لأن الآية نصت أن النصيب لمن يشفع شفاعه حسنة، وأن الكفل لمن يشفع شفاعه سيئة.

وكذلك ترك جبل ذكر قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ □ [الكهف: ٦٣] في مادة (حوت)<sup>(٣)</sup>، وتأتي أهمية ذكر (الحوت) في الآية من أنه ليس حوتاً عظيماً كالذي في قصة يونس عليه السلام، ويقوم مقامه (السمة)، فكان الأحرى ذكر الآية وتوجيه ذكر الحوت في الآية.

وكذلك في مادة (ظهر)<sup>(٤)</sup> لم يذكر قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقد أشار إليهما إشارة ولم يفسر المادة فيهما، رغم أن المظاهرة مصطلح

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨٨.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩١٠.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٧٢.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٨١.

شرعي؛ فقد قال: "ظاهره عليه: أعانه، وظاهره: عاونه وتظاهروا: تعاونوا. {وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا} [التوبة: ٤] وكل الفعل (ظاهر) ومضارعه - عدا [الأحزاب ٤، والمجادلة ٣، ٤]"<sup>(١)</sup>.

وفي مادة (رجس) لم يذكر قوله تعالى ﴿...كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

[الأنعام: ١٢٥]، مع الحاجة إلى تفسيرها؛ للربط بين معنى الرجس في الآية وما قرره من المعنى الجامع لمشتقات المادة، أنه مستقذر -أو مُنْقَرٌ- حادٌ يثور في الجوف -أو منه- لحركة عظيمة<sup>(٢)</sup>. وبناء على هذا المعنى الجامع يأتي السؤال: ما الجامع بين المستقذر الحاد الذي يثور لحركة عظيمة، وما في الآية الكريمة من مادة (رجس)؟

ولم يذكر قوله تعالى ﴿...وَقَطَعَنَ أَيْدِيَهُنَّ...﴾ [يوسف: ٣١]، في مادة (قطع)<sup>(٣)</sup>، مع الحاجة إلى ربط معنى القطع في الآية مع المعنى الجامع.

ولم يذكر جبل قوله تعالى ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] في مادة (هجر)<sup>(٤)</sup>، علمًا بأن المفردة تحتل معنيين، كما تقدم آنفاً.

ولم يذكر قوله تعالى ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] في مادة (قرن)<sup>(٥)</sup> مع الحاجة إلى بيان حقيقة هذا القرين؟ وكثيرًا من المواضع لا يذكر فيها جبل الآيات المتضمنة لمشتقات المادة؛ لاجتهاده أن ما ذكر يكفي؛ فقد قال في أحد المواضع: "والسياق واضح في ما لم نذكره"<sup>(٦)</sup>.

ولم يذكر قوله تعالى ﴿لَوْحَةٌ لِلْبَشَرِ﴾ [المثدر: ٢٩] في مادة (بشر) مع الحاجة إلى تفسيرها، لأن المفسرين اختلفوا في تفسيرها كما تقدم<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٨٣.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٦٢.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٠٥.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٩٠.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٧٤.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٨٠. وانظر ج ٣، ص ١٣٨٢.

<sup>٧</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٦٤.

وكذلك لم يذكر جبل قوله تعالى في مادة (متع) قوله تعالى ﴿...فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ

فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾ [النساء: ٢٤]، رغم وجود الخلاف في تفسير المراد بالاستمتاع، فقد

قيل: هو النكاح. وقيل: هو المتعة المنسوخة<sup>(١)</sup>.

وفي مادة (جوب)<sup>(٢)</sup>، ترك جبل ذكر قوله تعالى ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ٢٦]، ولم يبين دلالة الفعل (يستجيب)

إذا تعدى بنفسه، مع أن المفسرين اختلفوا في معنى الاستجابة، فمنهم من قال: يستجيب الله للذين آمنوا، ومنهم من قال: يستجيب الذين آمنوا لله<sup>(٣)</sup>.

## خلاصة المقارنة بين منهج المصطفوي وجبل في طريقة عرض بيان المادة المعجمية.

عند النظر والتأمل في طريقة عرض تفسير المادة المعجمية عند المصطفوي وجبل، يُرى أن عرض جبل لتفسير المادة كان أدق من عدة جهات:

الأولى: تقديمه المعنى الحسي بداية؛ لأن وضوح المعنى الحسي أكثر من المعنى المعنوي، وهذا سر قلة الخلاف فيه مقارنة بالمعنى المعنوي.

الثاني: تجزئته لنصوص المعاجم، وذكرها في ما يناسبها في السياق، مع الربط التفصيلي للنصوص المنقولة مع المعنى الجامع، بينما كان المصطفوي ينقل النصوص في البداية، ثم يأتي لبيان المعنى الجامع، وربطه للنصوص المنقولة بالمعنى الجامع لا يتناولها جميعها، فقد يُرى فيما نقله ما يخالف ما وصل إليه من معنى جامع، وعلى الرغم من هذه المخالفة فإنه لا يحاول الربط وبيان العلاقات، وهذا هو المنهج الظاهر في كتابه.

<sup>١</sup> - الطبري، محمد بن جرير (٢٠٠٠م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق الأخوين محمود وأحمد شاكر، الأردن، مؤسسة الرسالة، ط ١، ج ٨، ص ١٧٥.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٠.

<sup>٣</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٥.

فعلى سبيل المثال: مادة (وبر)<sup>(١)</sup>؛ أورد عن ابن فارس في بيان معنى هذه المادة ما نصه: "(وبر) الواو والباء والراء، كلمات لا تنقاس، بل هي منفردة. فالْوَبَر معروف. والْوَبَر: دابة. وبنات أَوْبَر: شِبْه الكَمء<sup>(٢)</sup> الصغار. وما بالدار وابر، أي أحد"<sup>(٣)</sup>. ولكن المصطفوي قرر أن المعنى الجامع للمادة هو ما يكون كالصوف للإبل، ولكنه لم يتعرض لما ذكره ابن فارس من معاني المادة، لا بالاعتراض ولا بالتوجيه<sup>(٤)</sup>.

الثالث: قد تتفق المادتان ، ولكنهما تختلفان بالمضمون، فمادة (أرم)، عنون لها المصطفوي بالاسم (الإرم)، وتعامل معها تعامله مع الاسم الأعجمي؛ فلم يرجع إلى كتب اللغة، وإنما رجع إلى الكتاب المقدس عند أهل الكتاب، وإلى كتب أخرى نقل عنها نصوصاً في نسب إرم، وقال في تحقيق المعنى: "المسلم أن إرم هو ابن سام بن نوح، وأن عاداً وثمود من ذريته"<sup>(٥)</sup>.

أما جبل فقد تعامل مع المادة بكونها عربية أصيلة؛ فقال: "المعنى المحوري تضام الشيء كتلة (مضغوطة) صُلْبَة مُنْتَصِبَة أو ناصبة"<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٣، ص ١٠.

<sup>٢</sup> - الكمء واحدها كمأة. الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٧٠.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، أحمد بن فارس (٩٧٩م)، مقاييس اللغة، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، المجمع العلمي العربي الإسلامي، دار الفكر، د. ط، ج ٦، ص ٨١.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٣، ص ١١-١٢.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٠.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٥٥.

## المبحث الثاني: التوثيق وأسلوب الصياغة الكتابية.

### المطلب الأول: التوثيق والمراجع.

يُعد التوثيق معياراً أساسياً في تقييم مصداقية البحث، ومعياراً أساسياً في تحقيق المؤلف للأمانة العلمية، وكلما اعتنى المؤلف بالتوثيق، زادت المصداقية واكتملت الأمانة العلمية.

ولكل عصر من العصور طريقة توثيقه الخاصة به، ولكل مؤسسة علمية مسلكها في التوثيق، فمن موثق توثيقاً إجمالياً<sup>(١)</sup>، ومن سالك طريقة التفصيل.

وترتبط قيمة التوثيق بقيمة المرجع الذي استقى منه المؤلف، فمن استقى النحو من كتب التاريخ، فقد أبعد التُّجعة وضل السبيل، ففي بيان المراجع العلمية وكيفية الرجوع إليها، كشف حقيقي عن منهجية المؤلف في النظر والتطبيق، وتقييم لقيمة المعلومات المجردة، التي لم يمسهما اجتهاد المؤلف، وتقييم لما بُني عليها من اجتهاد، وعلى هذا؛ فالنظر في مادة الكتابين من جهة التوثيق خطوة لا يمكن تجاوزها في تبين منهجهما العلمي.

ويتكون هذا المطلب من محورين أساسيين:

المحور الأول: منهج المصطفوي في التوثيق والمراجع.

المحور الثاني: منهج جبل في التوثيق والمراجع.

وفيما يلي بيانهما:

### المحور الأول: منهج المصطفوي في التوثيق والمراجع.

أولاً: نظرة عامة في منهج المصطفوي في التوثيق والمراجع.

لقد اعتنى المصطفوي بالتوثيق، فكان منهجه التوثيق التفصيلي - بصورة عامة - في جانب ما نقله من معانٍ لغوية من المعاجم، أو في ما نقله من أخبار تاريخية من كتب التاريخ، والتوثيق التفصيلي له مستويات، أدناها: ذكر اسم المرجع، وكلما زاد التفصيل - كذكر اسم المادة المعجمية أو الصفحة أو الطبعة ونحو ذلك - زاد مستوى التوثيق.

<sup>١</sup> - انظر توثيق أبي السعود الإجمالي لمراجعته في كتابة تفسيره. أبو السعود، محمد بن محمد (د.ت)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، ج ١، ص ٤.

ومن عناية المصطفوي بالتوثيق ذكره في نهاية كل مجلد قائمة للمراجع، مع بيان ما يميز الطبعة التي اعتمد عليها.

ولكن المصطفوي أغفل موضوع التوثيق في ما فسّره من آيات، فلم يُشر إلى مراجعه على سبيل التفصيل ولا على سبيل الإجمال، ولم يبين مراجعه في تفسير القرآن، وسيأتي في الفصول القادمة ذكر مجموعة من تفسيرات للمصطفوي الغريبة الشاذة<sup>(١)</sup>.

وهذا يجعل الدارس حذراً أمام تفسيرات المصطفوي لآيات القرآن الكريم، فلا يستطيع أن ينهل منها بسهولة، بل لا بد له من الرجوع إلى كتب التفسير المعتمدة لاستكمال التوثيق الذي قصر فيه المصطفوي في هذا الجانب.

### ثانياً: نظرة تفصيلية في منهج المصطفوي في التوثيق والمراجع.

#### ١- المنهج النظري في التوثيق والمراجع عند المصطفوي.

يظهر المنهج التفصيلي في التوثيق والمراجع بما نص عليه في مقدمة كتابه: "ومراجع تحقيقنا في استخراج الأصل الواحد في كل كلمة: الكتب المستندة المعتبرة المؤلفة في القرون الأولية على هذا الترتيب:

فأولاً: التهذيب لأبي منصور الأزهري (٢٨٢-٣٧٠هـ)، والعين للخليل المتوفى سنة ١٧٥هـ، وثانياً: معجم مقاييس اللغة لابن فارس المتوفى ٣٩٥هـ، وثالثاً: الجمهرة، والاشتقاق لابن ثريد (٢٢٣-٣٢١هـ)، ورابعاً: صحاح اللغة للجوهري، ومصباح اللغة للفيومي، وخامساً: أساس البلاغة، والفائق للزمخشري المتوفى ٥٨٣هـ، وسادساً: لسان العرب لابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ)، وسابعاً: المفردات للراغب الأصبهاني المتوفى ٥٦٥هـ، ثم استفدنا في مقام طلبتنا عن سائر كتب اللغة، كفروق اللغة للعسكري، وكتاب الأفعال لابن القطاع، ..."<sup>(٢)</sup>.

ويُضاف إلى هذا أن المصطفوي استعمل مجموعة من الرموز للدلالة على مراجعه الأساسية، فعلى سبيل المثال كان يرمز إلى مقاييس اللغة برمز (مقا) وإلى مفردات الراغب برمز (مفر) وهكذا<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر في تضاعيف هذه الدراسة في المبحث الثاني والثالث والرابع من الفصل الثالث، وانظر الفصل الرابع.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠-١١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦.



والملاحظ هنا ثلاثة أمور، الأول: مراعاة الترتيب في ذكرها وفق الترتيب المذكور آنفاً، أي: إن المصطفوي رتب هذه الكتب ترتيباً أولوياً، يقتضي عدم الرجوع إلى الثالث إلا بعد الرجوع إلى الأول والثاني.

والثاني: عدم تجاوز هذه المراجع إلى غيرها ما دام فيها معنى للمادة اللغوية المراد بيانها؛ لأنها أهم المراجع في هذا الكتاب، إذ لا يجوز تجاوز الأهم لما هو مهم أو لا أهمية له.

الثالث: استيعاب هذه المراجع الأهم في حالة وجود المعنى اللغوي فيها.

## ٢- مؤاخذات على منهج المصطفوي في التوثيق والمراجع

أولاً: لم يلتزم المصطفوي بالترتيب الذي نص عليه.

ألزم المصطفوي نفسه بترتيب معين سبق بيانه آنفاً قبل بضعة أسطر، ولكن عند فحص مدى التزامه بهذا الترتيب، فسيجد الناظر أن هذا الترتيب غير متبع، فقد كان المصطفوي يذكر المراجع في تطبيقه العملي ذكرًا غير مرتبٍ وفق صيغة معينة، ومن الأمثلة على ذلك:

في المجلد الأول في أول مفردة بعد بيان حرف الألف المفردة- وهي (الأب)<sup>(١)</sup>، يرى الناظر تقديم المفردات للراغب على المصباح للفيومي والصاحح للجوهري، وكذلك في المجلد الثامن في بيان معنى (عبث)<sup>(٢)</sup>، فقد قدم المصباح للفيومي على مقاييس اللغة لابن فارس.

وفي مادة (عجل)<sup>(٣)</sup> جعل معجم العين آخر المراجع، وكان حقه أن يكون الأول، وفي المجلد الرابع عشر في بيان (يأس)<sup>(٤)</sup>، قدم ذكر المصباح للفيومي على مقاييس اللغة لابن فارس، وهذا طرف من الأمثلة، وبالاستقراء يظهر أن عدم الترتيب بين المراجع هو المنهج السائد في الكتاب.

وقد لا يذكر المرجع؛ مثل قوله: "وقال الزمخشري: ذهل عن الأمر..."<sup>(٥)</sup>، ولم يبين مصدر النقل، أهو من التفسير أم من غيره، وعند البحث ظهر أن النقل من أساس البلاغة<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٩.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٨.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٧.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٦٦.

<sup>٦</sup> - الزمخشري، محمود بن عمرو (١٩٩٨م)، أساس البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ١، ص ٣١٩.

وقد مشى المصطفوي في عزوه على منهج ذكر الكتاب دون ذكر الجزء والصفحة، ولكنه ذكر الطبقات التي اعتمد عليها في سرد المراجع في آخر المجلد.

ثانيًا: تجاوز المصطفوي هذه المراجع إلى مراجع أخرى مع وجود المعنى اللغوي فيما تجاوزه من المراجع.

لقد تجاوز المصطفوي المعاجم الأهم إلى غيرها مما هو مهم، ففي بيان معنى (أب)<sup>(١)</sup>، رجع إلى إنجيل يوحنا، وإلى المعجم العبري، علمًا أنه لم ينقل عن مراجعه الأساسية كتهذيب اللغة والجمهرة وأساس البلاغة وغيرها، والأعجب من ذلك أنه لم ينقل عن إنجيل يوحنا أو المعجم العبري شيئًا غير موجود في المعاجم العربية، والأعجب الأعجب من كل شيء أن النقل عنهما لم يُفد شيئًا؛ وهذا نص ما نقله عن إنجيل يوحنا في بيان معنى الأب: "وأنا أطلب من الأب فيعطيك معزيًا آخر ليملك معكم إلى الأبد، روح الحق الذي لا يستطيع العالم أن يقبله"<sup>(٢)</sup> ومثل هذا ما نقله عن التوراة ليؤيد ما وصل إليه من معنى (الظفر) الذي في الأصبع<sup>(٣)</sup>، فهو نقل بلا فائدة.

وكذلك ما نقله عن المعجم العبري من أن معنى: "الأب: الأب والرئيس"<sup>(٤)</sup>، ومثل رجوعه إلى المعجم العبري في بيان مادة (أبد)<sup>(٥)</sup>؛ ليدلل على أن معنى النفور والتوحش مأخوذ من العبرية، مع أصالة المعنى في العربية ومعاجمها<sup>(٦)</sup>، فإن ما نقله عن المعجم العبري لا يضمن ولا يغني من جوع في هذه الدعوى؛ وهذا نص ما نقله عن المعجم العبري: "أبد: ضاع، اختفى، زال، فني"<sup>(٧)</sup>.

وفي بيان معنى مادة (نتق)<sup>(٨)</sup>، نقل عن المعجم العبري في تفسير المادة اللغوية، في الوقت الذي أهمل النقل عن أكثر مراجعه الأساسية، فلم ينقل إلا عن المقاييس والصاح واللسان، ومما

١ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩-٣٠.

٢ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩.

٣ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٩٨.

٤ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٠.

٥ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣.

٦ - انظر الأزهرى، محمد بن أحمد (٢٠١م)، تهذيب اللغة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ج ١، ص ١٤٦.

٧ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣.

٨ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٣١.

يجدر ذكره أن النقل عن المعجم العبري لا أثر له في بيان معنى المادة اللغوية، وكذلك فعل في بيان معنى مادة (نحر)<sup>(١)</sup>، وكذلك في مادة (نذر)<sup>(٢)</sup>.

وقد رجع إلى المعجم العبري والسرياني والآرامي في بيان معنى (مائة)<sup>(٣)</sup> فيما لا فائدة فيه.

وهذا على سبيل المثال، وإلا فهذا النهج سمة ظاهرة في كتابه<sup>(٤)</sup>، أظهرها حرصه على تتبع المعاني في المعاجم العبرية، فقد قال في مادة (زبر): "ولم أجد مادة هذه الكلمة في المعاجم العبرية التي بأيدينا"<sup>(٥)</sup>.

أما بالنسبة لآيات القرآن؛ فقد نص في بداية كتابه على أن مرجعه الغالب في الآيات هو المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وفي بعضها ينقل عن المصاحف المصرية<sup>(٦)</sup>.

ومراجع كتاب التحقيق تعددت لتشمل كتبًا في التاريخ، مثل: العرب قبل الإسلام لجرجي زيدان<sup>(٧)</sup>، ومروج الذهب للمسعودي<sup>(٨)</sup>، وتاريخ ابن الوردي<sup>(٩)</sup>.

وكذلك يكثر من النقل في أخبار السابقين عن الكتاب المقدس عند أهل الكتاب، وينقل عن القواميس العبرية والتركية والآرامية والسريانية، وعن كتب الشيعة، مثل كتاب بحار الأنوار للمجلسي، ووسائل الشيعة للعالمي<sup>(١٠)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٥٧.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٨١.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٠.

<sup>٤</sup> - انظر مادة (كرب) و(كرس) و(كفت) و(يمن) و(ييم) و(وتر) و(كبد) و(ذهب) و(ذهل) و(رب) و(ربح) و(رجل) و(رحم) و(زرب) و(زقم) و(زمر) و(سجل) و(سحق) و(سمر) و(سنه) و(سهر) و(سوف) و(سيح) و(شطن) و(شفه) و(شمل) و(صبع) و(صدق) و(صرح) و(صهر) و(صور) و(صوع) و(صوم) و(ضعف)، وغيرها الكثير الكثير.

<sup>٥</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٢٢.

<sup>٦</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

<sup>٧</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٤١.

<sup>٨</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٠٢.

<sup>٩</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٨٤.

<sup>١٠</sup> - انظر مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٤٠-٤٤٢ / ج ٢، ص ٤٠٢/٣، ص ٣٨٤-٣٨٥ / ج ٤، ص ٤٠١-٤٠٢ / ج ٥، ص ٣٦١-٣٦٢ / ج ٦، ص ٣٨٤-٣٨٥ / ج ٧، ص ٣٦٧-٣٦٨ / ج ٨، ص ٣٥٣-٣٥٤ / ج ٩، ص ٣٩١-٣٩٢ / ج ١٠، ص ٣١٣-٣١٤ / ج ١١، ص ٣٤٧-٣٤٨ / ج ١٢، ص ٣٤٩-٣٥٠ / ج ١٣، ص ٢٤٧ / ج ١٤، ص ٧٧-٧٨.

بل كان يرجع إلى كتب فوائد الأعشاب الطبية، وينقل عنها بلغتها غير العربية دون ترجمة، كما فعل في مادة (خرذل)<sup>(١)</sup>، فقد نقل النص- عن فوائد الخردل العلاجية- باللغة الفارسية دون ترجمة.

رابعاً: عدم عنايته بكتب التفسير:

رغم تنوع هذه المراجع الكثيرة لم تحظ كتب التفسير بكونها مرجعاً من مراجع الكتاب، رغم صلتها ببيان المفردة القرآنية، فقد يقع نقل عن تفسير هنا وهناك، كالملاح في الطعام أو هو أقل، فقد نقل عن أنوار التنزيل للبيضاوي<sup>(٢)</sup> وعن الكشاف للزمخشري<sup>(٣)</sup> وعن مجمع البيان للطبرسي<sup>(٤)</sup>، وعن غيرهم نقلاً قليلاً، في حين خلت عدة مجلدات من النقل عن التفاسير، كالمجلد السادس والسابع والثامن على سبيل المثال.

خامساً: عدم رجوعه إلى المرجع الأصل.

لم يرجع إلى المرجع الأصل في كثير من المواضع، فعلى سبيل البيان والمثال: نقل قول الزجاج من المقاييس لابن فارس<sup>(٥)</sup>، وكان الصواب أن يرجع إلى كتاب معاني القرآن للزجاج، أو قد يسقط أسماء القائلين، كما في نقله عن الصحاح<sup>(٦)</sup>.

سادساً: عدم مراعاته لجانب الاختصاص في المراجع.

يؤخذ عليه رجوعه إلى مراجع ليست أهلاً لما يبحثه؛ مثل رجوعه في بيان معنى مادة (أبو) إلى إنجيل يوحنا وإلى المعجم العبري<sup>(٧)</sup>، وفي بيان معنى مادة (غنى) إلى المعجم العبري<sup>(٨)</sup>،

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤١، ١٧٩. ج ٤، ص ١٣١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٩.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥٠.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩-٣٠.

<sup>٨</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٣٣٤.

ورجوعه إلى معجم اللغة السريانية في بيان مادة (شيخ)<sup>(١)</sup>، ورجوعه إلى المعجم الآرامي والعبري في بيان معنى مادة (صلي)<sup>(٢)</sup>. وهذه سمة بارزة في كتاب التحقيق في كلمات القرآن<sup>(٣)</sup>.

### ٣- مدى التزام المصطفوي بحرفية نقل النصوص.

ولكن ما مدى التزامه بنقل النص بحرفيته وعدم التصرف فيه؟ الذي ذكره في المقدمة هو: "وكان نقلنا عن الكتب بمقدار حاجتنا من دون تغيير وزيادة، وأسقطنا منها ما لم تمس الحاجة إليه"<sup>(٤)</sup>.

لم يذكر المصطفوي كل كلام صاحب المعجم في المادة، وهذا مما يحق للمؤلف؛ لأن الاجتهاد في الانتقاء من النصوص بما يفي بالغرض جزء من الاجتهاد في بيان المعنى، فلا يلزم المؤلف بنقل كل ما في المعاجم، فهو أمر عسير، وثانيًا: صرح المصطفوي أنه سينقل من المعاجم بمقدار الحاجة.

وبعد فحص عدد كبير من نقولاته تبين أنه يلتزم بنقل النص دون تغيير ولا زيادة، وأنه قد يسقط منه ما لا يرى الفائدة في نقله.

### المحور الثاني: منهج جبل في التوثيق والمراجع.

#### أولاً: نظرة عامة في منهج جبل في التوثيق والمراجع.

لقد اعتنى جبل في التوثيق عناية إجمالية وتفصيلية، فمن التوثيق الإجمالي أنه اعتمد على معجم لسان العرب مرجعاً أساسياً، فكل ما لم يذكر مرجعه من معانٍ، فهو من معجم لسان العرب، وما كان من غير لسان العرب فقد وثقه توثيقاً تفصيلياً على الوجه الذي سيبيّن في هذا المطلب.

وكان مرتبطاً بكتب التفسير، عازياً إليها بصورة عامة، فإذا كان في معنى الآية نوع من الاختلاف أو الغموض، فإنه يوثق تفسيره، وله منهج في التعامل مع كتب المفسرين سيأتي بيانه<sup>(٥)</sup>.

بيانه<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٩٨.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٠.

<sup>٣</sup> - انظر المواد: (سبب) و(سبت) و(صمد) و(صمغ) و(صوع) و(صوم) و(صيد) و(صدق) و(صرح) و(صور) و(فصح)...

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

<sup>٥</sup> - انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني.

وهذه النظرة العامة في منهج جبل في التوثيق والتعامل مع المراجع، تعطي مزيداً من التيسير والسهولة للدارس في تناوله محتوى الكتاب.

### ثانياً: نظرة تفصيلية في منهج جبل في التوثيق والمراجع.

ويظهر المنهج التفصيلي في الأمور التالية:

أولاً: اعتماده لسان العرب مرجعاً رئيساً.

لقد نص جبل على مراجعته في بيان معاني المادة اللغوية والمفردة القرآنية، وبيّن أن مرجعه اللغوي الرئيس هو كتاب لسان العرب لابن منظور الإفريقي، فإن نقل عن كتاب آخر غير لسان العرب فإنه سيشير إلى المصدر<sup>(١)</sup>.

ثانياً: طريقة تعريفه بمراجعته.

ووضع لذلك رموزاً مثل: [أساس] ويعني: أساس البلاغة للزمخشري، و[بحر] ويعني: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup>.

وعند ذكره للرمز قد يذكر الجزء والصفحة<sup>(٣)</sup> وقد لا يذكر<sup>(٤)</sup>، والأمران ظاهران في الكتاب. وقد بيّن جبل الطبقات التي اعتمد عليها في كتابه في قائمة المراجع.

واعتمد جبل على مراجع أخرى يراها الناظر في سرد المصادر في آخر الكتاب أو في تضاعيفه، كالمفردات للراغب وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي<sup>(٥)</sup>، ومعاني القرآن للفراء والغريبيين للهروي<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: اعتماده على كتب التفسير.

اعتمد جبل على كتب التفسير اعتماداً كبيراً، فقد نقل عن الطبري والزمخشري والبيضاوي والقرطبي وابن كثير وأبو حيان والآلوسي وأبي السعود وغيرهم، وتكررت النقول مرات

<sup>١</sup> - وقد ينقل عن لسان العرب، ويشير إلى ذلك، ووقعت الإشارة إلى لسان العرب عند النقل عنه ما يُقارب خمسمئة مرة.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧-٤٨.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥١.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٣.

<sup>٥</sup> - المعجم الاشتقاقي المؤصل، ج ١، ص ٤٩.

<sup>٦</sup> - المعجم الاشتقاقي المؤصل، ج ١، ص ٥٤.

عديدة، وفي كثير منها لا يذكر الجزء أو الصفحة التي نقل منها، اكتفاء بذكر الآية المتكلم عنها<sup>(١)</sup>، وفي مرات أخرى يذكر الجزء والصفحة<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: التزامه بحرفية النصوص المنقولة.

التزم جبل بنقل النصوص كما هي دون تصرف في اللفظ في نطاق الاستعمالات الحسية، ولكنه لم يلتزم بنقل كل النصوص، فهذا مما لا يُستطاع، بل كان يختار من النصوص أجمعها - وفق اجتهاده- ويكتفي بها عن غيرها<sup>(٣)</sup>.

ولأجل التوضيح؛ فهذا مثال لنص اختاره جبل من المعاجم اللغوية يبين الاستعمالات الحسية، يظهر بعد تحليل نصه كيف اختار جبل النصوص المعجمية، وكيف جمعها وعرضها بسياق مؤتلف.

قال جبل: "السُّيُوب: عُرُوق من الذهب والفضة تسيبُ في المَعْدِن، أي تجري فيه، سميت سيوباً لانسيابها في الأرض" اهـ. والسَّيْب - بالفتح: مُرْدِيّ السفينة (كُرْدِيّ، وهو خشبة تُدْفَع بها السفينة تكون في يد الملاح). والسَّيْبُ - بالكسر: مجرى الماء، وقد ساب الماء: جرى"<sup>(٤)</sup>.

وما دام جبل لم يذكر المصدر فهو منقول من لسان العرب لابن منظور، ولكن نقله باختصار<sup>(٥)</sup>، هذا أولاً.

وثانياً: فإن النص المنقول "السُّيُوب: عُرُوق من الذهب والفضة تسيبُ في المَعْدِن، أي تجري فيه، سميت سيوباً لانسيابها في الأرض".

فهذا النص نقله ابن منظور من تهذيب اللغة<sup>(٦)</sup>، وقد ختمه جبل برمز: اهـ. أي انتهى الكلام؛ لأنه منقول من قول أحد اللغويين؛ لأن ما بعده ليس من قول ذلك اللغوي.

<sup>١</sup> - انظر على سبيل المثال: جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٧٥ / ج ٣، ص ١٣٧٥، ١٣٧٩، ١٣٨٠.

<sup>٢</sup> - انظر على سبيل المثال: جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٩ / ج ٢، ص ٩٤٧ / ج ٤، ص ٢٠٠٧.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٤٤.

<sup>٥</sup> - انظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧٧.

<sup>٦</sup> - الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١٣، ص ٦٧.

وأما تكملة النص: "والسَّيْب - بالفتح: مُرْدِي السَّيْفِ (كُردِيّ)، وهو خشبة تُدْفَع بها السفينة تكون في يد الملاح). والسَّيْبُ - بالكسر: مجرى الماء، وقد ساب الماء: جرى".

فإنه منقول أيضًا من لسان العرب بتقديم وتأخير، وهذا نص لسان العرب: "والسَّيْبُ: مُرْدِي السَّيْفِ، والسَّيْبُ مَصْدَرُ سَابَ الماءَ يَسِيبُ سَيْبًا: جَرَى، والسَّيْبُ: مَجْرَى الماء (١)، وابن منظور نقله عن المحكم لابن سيده (٢). وما بين قوسين (...) هو من توضيح جبل للنص المنقول.

وكان جبل كما هو ملاحظ يتصرف بالنص بما لا يؤثر على المعنى، فيضيف مثلاً كلمة: بالفتح، أو كلمة: بالكسر؛ ليلفت النظر إلى حركة الحرف، ومثل هذا نقله عن المقاييس لابن فارس: "ومن الأصل: "السَّيْبُ: العطاء كأنه شيء أُجْرِيَ له " [المقاييس] (٣)، فإنه قد حذف الضمير (وهو) فيما نقله، وهذا هو نص ابن فارس: "السَّيْب وهو العطاء، كأنه شيء أُجْرِيَ له" (٤) وعلى هذا النهج سار جبل في كتابه في نقل النصوص المعجمية.

<sup>١</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧٧.

<sup>٢</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٥٨٧.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٤٤.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٠.



## المطلب الثاني: أسلوب الصياغة الكتابية.

يُعَدُّ أسلوب الصياغة الكتابية الجسر الرئيس في نقل ما يريده الكاتب إلى قارئيه، وليس شرطاً أن تكون البراعة في الكتابة دليلاً على نفاسة المحتوى، فقد يكون الغلاف جميلاً على النقيض من المحتوى، ولكن المحتوى الثمين لا يصل كما يستحق إلا بثوب كتابي قشيب، ينمَّ عما حوى، فمن لم يعجبك لحظه، لم ينفَعك وعظه.

والصياغة الكتابية تختلف عن الصياغة اللغوية، رغم أن الصياغة اللغوية هي المكون الأساس للصياغة الكتابية، حيث تبدأ الصياغة اللغوية من اختيار اللفظ معنى وجرساً، وتنتقل إلى صهر هذه الألفاظ في سبائك تركيبية، لتخرج هذه التراكيب في نسق عام مترابط في المعنى، متناغم في الجرس، وتقييم هذه الصياغة يكون وفق قواعد اللغة العربية من معنى وصرف واشتقاق، وغير ذلك من علوم اللغة العربية.

أما الصياغة الكتابية فهي تحوي الصياغة اللغوية وتزيد عليها بإبراز ملامح أخرى فوق المعيار اللغوي، وتزيد عليها من جهة ترتيب الأفكار، والابتداء بالأوضح، ونحو ذلك، فالصياغة اللغوية تتسع لعدة أساليب من الصياغة الكتابية، لأن صحة الصياغة اللغوية عند كاتبين، لا يعني تماثل أو تشابه الصياغة الكتابية عندهما.

ومن الفروق الأخرى بين الصياغة اللغوية والكتابية، أن الصياغة اللغوية قد تكون شفوية أو كتابية، وما قد يصلح مشافهة قد لا يصلح كتابة؛ لافتقار الصياغة الكتابية إلى العامل الصوتي الذي يؤدي بنغمته وظيفه دلالية، ولا بد من تعويض هذا التنغيم الصوتي في الصياغة الكتابية حتى تكتمل الصورة الدلالية المرادة من جهة الكاتب.

والصياغة الكتابية عند المصطفوي وجبل، صياغة ذات وظيفة علمية، ومعايير تقييم الكتابة العلمية -في نظر الباحث- تظهر في الأمور التالية:

المعيار الأول: الوضوح في المعنى.

المعيار الثاني: الصبغة العامة في الصياغة.

وتفصيل هذين المعيارين فيما يلي:

## المعيار الأول: وضوح الصياغة الكتابية في المعنى.

### أولاً: مستوى وضوح الصياغة الكتابية في المعنى عند المصطفوي.

لقد ذكر المصطفوي في مقدمة كتابه، أن كتابه في الطبعة الأولى لم يُحرر (ببَيَض)، وإنما هي مسوَّدة ومبيضة في الوقت نفسه، وذكر أن ضيق الوقت منعه من تحريرها وتنقيحها، وأنه في الطبعة الثانية أعاد فيها النظر على الجملة، وليس التفصيل، وطلب من المحققين إتمام الإصلاح بالنظر فيما كتب<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذكره المصطفوي خاص بالطبعة الأولى، والطبعة المعتمدة في هذه الدراسة هي الطبعة الثالثة، ولكن التقييم للكتاب في نتيجته الحالية، وليس تقييماً لما كان عليه قبل التحرير، وليس تقييماً لقدرة المصطفوي الكتابية من حيث هو شخصياً، وإنما هو تقييم نتائج علمي موجود بين أيدي الدارسين، سواء أَمِنَ المصطفوي كان التصحيح والتحرير أم لا.

ولا يعني القول بأن الكلام غير واضح أن يكون غير مفهوم، إلا أن المقصود من وصف الكلام بأنه غير واضح، أن الفهم الحاصل من قراءته، فهم غير مكتمل، أو أن الإعجام في الصياغة تحول دون الفهم ذاتاً واكتمالاً.

لقد كانت الصياغة الكتابية في مجملها -عند المصطفوي- واضحة المعنى، إلا في مواضع اختلفت المعنى فيها وراء عبارات هلامية، والعبارات غير الواضحة، ليست هي المنهج الغالب في الكتاب، ولكنها موجودة بوفرة تبرز نفسها أمام ناظري الدارس فيه، فيراها كالنقط المظلمة في صفحة بيضاء.

ومن عباراته غير الواضحة، ما قاله في تفسيره معنى (الغسلين)، فقد قال ما نصه: "فالغسلين ما يتحات من آثار الغسالة المنكدة بالدرن المتظاهر الزائد، وأما الغسلين في ما وراء المادة، فهو ما يتحات من دفع الكدورات الظلمانية، والردائل النفسانية، وما يقتضيه وجوده المحجوب الخاسر، فيتغذى ويستطعم بما يتظاهر من نفسه"<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٩.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٧٣.

ويقول أيضًا في مادة (موت): "فالموت إنما يتحقق بانتفاء أمرين: إما بحدوث اختلال وفساد في أجزاء الموضوع وفي نظمها وخصوصياتها، كنقص ومرض وتفرّق، أو في حالة ارتباط الروح وتعلقه، كقطع النفخ والتوجّه"<sup>(١)</sup>.

وكقوله في تفسير (السلوى): "ولكن المنظور من السلوى في القرآن الكريم: مطلق ما يوجد تحوّلًا من اضطراب وتشوّش وتعلّق، إلى حالة استقرار وسكون وطيب نفس، أعم من أن يكون في الماديات أو في المعنويات"<sup>(٢)</sup>.

وكقوله في مادة (ثعب): "﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، يناسب العصا ظاهرًا ومعنى، ولا يخفى أن تحوّل العصا إلى ثعبان، يدل على أن التوجه إلى غير الله، والتوسّل إلى وسيلة أخرى، والتمسك والتوكؤ عليها، يرجع إلى تلك الحقيقة، ويظهر ظاهر برزخها بتلك الصورة المدهشة"<sup>(٣)</sup>.

وقد أغرق المصطفوي في التعبيرات الرمزية غير الواضحة، فكانت هذه السمة ظاهرة في كتابه، ومن الأمثلة على هذا قوله: "فظهر أن العروج في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، يراد منه التحقق في مرتبة انتهاء الصعود، وهو مقام السير في الأسماء والصفات بالحق، وهذا السير يمتد خمسين ألف سنة، فإن الصفات تابعة الذات ومنترعة عنها في مقام التفاهم والاعتبار (...). ولا ببطء في تبدل العوالم من انتقال من عالم طبيعة إلى مثال، ومنه إلى الآخرة، وإنما البطء في الآخرة"<sup>(٤)</sup>.

وفي تفسيره معنى مفردة (السائحون) في القرآن، قال: "منزل السياحة، وهو: سير معنوي وحركة روحية في الأسماء والصفات والتجليات الإلهية، وتحصيل المعرفة بالحقائق والمعارف اللاهوتية (...). وهذا المعنى إنما يتحقق بالاتصاف بالصفات العليا الإلهية، والتمكن في حضرتها"<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢١٤.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٤٥.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٠.

وانظر مادة (عرض). مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١١٠.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٩٤-٩٥.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٤٧-٣٤٨.

## ثانيًا: مستوى الوضوح في الصياغة الكتابية في المعنى عند جبل.

أما جبل، فقد حرر عبارته وراجعها وزاد عليها ونقحها؛ فإن أصل كتابه -المعجم الاشتقاقي- رسالة أكاديمية قدمها لنيل درجة الدكتوراه في أصول اللغة من كلية اللغة العربية بالقاهرة، وكان عنوان رسالته: أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، وما زال يزيد وينقح حتى عزم قصده فطبع كتابه في مصر، طبعته الأولى سنة (١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م)<sup>(٢)</sup>.

وهذا التحرير لعبارة كتابه هو المنهج الظاهر لكل مطالع، ولكن عبارته في بيان المعنى الجامع تحتاج إلى إعمال فكر وروية، لأنه يُعبر عنه بصيغة موجزة؛ وذلك لأن جبل كان يعبر عن المعنى الجامع المستنبط بصيغة جامعة؛ حتى يندرج تحتها كل معاني مشتقات المادة.

وكان يحررها قدر إمكانه، ليميزها عن غيرها، ويوجزها بقدر ما يستطيع؛ كي يكون المعنى الجامع بمثابة التعريف بمعنى المادة ومشتقاتها، ولزم من هذا الإيجاز أن تكون كل كلمة في المعنى الجامع مقصودة<sup>(٣)</sup>، وهذا هو ما جعل النظر في كثير من المعاني الجامعة محتاجًا للنظر والروية.

فعلى سبيل المثال: فإن المعنى الجامع -عند جبل- لمادتي (قسو) و(صلب) متقارب في الصياغة، ولكن بعد إعمال النظر على تَوَدّة، يتبين أن المعنيين مختلفان، فالمعنى الجامع لمادة (قسو): " صلابة الأثناء مع حدة أو جفاف كالصخر والحجر والدرهم الموصوفات. والأرضُ القاسية صُلبة جافة لا تتفلق بالنبات"<sup>(٤)</sup>.

ومعنى مادة (صلب) عنده: "شدة الشيء، بمعنى تماسكه الشديد مع امتداده. كالحجارة المذكورة والظهر"<sup>(٥)</sup>.

وإن النظرة الأولى في معنى المادتين يظهر أنهما معنى واحد، فالقساوة كالحجارة وكذا الصلابة، وبمتابعة القراءة يظهر الفرق بين المعنيين، فمعنى مادة (صلب) هو الشدة، وهذه الشدة

<sup>١</sup> - عبد الكريم محمد جبل، العلامة اللغوي أ.د محمد حسن جبل، إطلالة على سيرته الشخصية ومساره التعليمي، الفيس بوك، صفحة: العلامة محمد حسن جبل رحمه الله، الرابط الإلكتروني:

[https://web.facebook.com/drgabal/posts/109069090709023?\\_tn=K-R](https://web.facebook.com/drgabal/posts/109069090709023?_tn=K-R)

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ٦-٧.

<sup>٣</sup> - انظر ما قاله جبل عن منهجه. جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٧٨.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٥٠.

قد تكون في القساوة كما في الحجارة، وقد تكون بقوة الشد، كما في الصَّلب، والصَّلب قِتلة معروفة، وسميت هذه الطريقة بالقتل بهذا الاسم؛ لأنها تتم بشد المصلوب على شيء منصوب ﴿...﴾

وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ... ﴿طه: ٧١﴾، ﴿...وَمَا صَلَبُوهُ...﴾ [النساء: ١٥٧]، وهذا صلب لا قساوة، وقد يكون معنى المادة في شدة المس، كما في: صلبه الشمس، بمعنى: أحرقت، وكقولهم: الصالب من الحمى، أي: الشديدة في حرّها، وقد يكون في شدة الإمساك بالشيء، كما في: صلب على المال، أي: شح به<sup>(١)</sup>.

أما معنى مادة (قسو) فهو صلابة في الأثناء، أي شدة في داخل التكوين المادي للشيء. وأضاف جبل شيئاً آخر: مع حدة أو جفاف، أي: في التكوين الداخلي للمادة<sup>(٢)</sup>.

فتبين أن بين المعنيين- عند جبل- تداخلا، فإن معنى الصلابة أعم من القساوة، لأن الصلابة إن كانت في داخل المادة مع الحدة والجفاف، فهي القساوة، وأما الصلابة بمعنى المس والربط والإمساك ونحو هذا، فلا تدخل في ضمن معاني مادة (قسو)، وهذا ما يطلقون عليه قولهم: بينهما عموم وخصوص<sup>(٣)</sup>.

أما من جهة الوضوح في الصياغة، فليس عند جبل صياغات رمزية صوفية، أو معقدة كلامية، أو مبهمة باطنية، فتعبيره لغوي بياني منضبط، وهذا منهج مطرد في كتابه.

**خلاصة المقارنة بين منهج المصطفوي وجبل في ضوء معيارية وضوح الصياغة الكتابية.**

بعد النظر في كتاب التحقيق للمصطفوي، وكتاب المعجم الاشتقاقي لجبل، والنظر إليهما في ضوء معيارية وضوح الصياغة الكتابية، ومن جهة كونهما معجمين لغويين في بيان مفردات القرآن الكريم، فإن كتاب جبل متقدم على كتاب المصطفوي درجات وليس درجة واحدة.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٤٩-١٢٥٠.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٧٨.

<sup>٣</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، وقارن -إن شئت- بين المواد التالية: (خوض) و(نخن) و(رغز) و(رغز). و(بين): (رشد) و(صدق) و(عصص). و(بين) و(عظم) و(غلظ). و(بين) و(عتو) و(عصو). و(بين) و(صخر) و(كدي).

## المعيار الثاني: الصبغة العامة في الصياغة.

### أولاً: الصبغة الغالبة في الصياغة اللغوية عند المصطفوي.

الصبغة الغالبة على كتاب المصطفوي هي الاستطراد، فالاستطراد منهج ظاهر في كتابه ظهور كونه معجماً لغوياً لألفاظ القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

فإذا أطلق القارئ النظر في كتاب المصطفوي بقليل من التأمل، فإنه يرى الكتاب يستطرد بمواضيع متنوعة، فقد كان يستطرد بتفسير الآيات القرآنية بما لا يخدم بيان معنى المادة اللغوية المبحوثة، كاستطراده في تفسير آية الجلباب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ

يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَيْهِنَّ...﴾ [الأحزاب: ٥٩] وكذلك في مادة (زين) و(جلب) و(ظهر)، واستطراده في تفسير آية الوضوء في مادة (كعب). وغيرها من المواضع كثير.

واستطرد بعبارات التصوف والسلوك، كما في مادة (بطن) و(سيح) و(بقي). واستطرد بذكر الوقائع التاريخية، كما في كلامه عن قصص الأنبياء والرسل، و كلامه عن السابقين مثل طالوت<sup>(٢)</sup> ولقمان<sup>(٣)</sup>. واستطرد بذكر فوائد الزنجبيل<sup>(٤)</sup> والكافور<sup>(٥)</sup> الطبية، وفي كلامه عن القاء لم يستطرد في ذكر خصائصه، ولكنه نبّه القارئ للرجوع إلى كتب المفردات الطبية لمعرفة خصائص القاء<sup>(٦)</sup>. واستطرد في مادة (فيل) بذكر صفات الفيل الهندي والفيل الإفريقي، ووصف شكل الفيل وارتفاعه ومقدار ما قد يبلغه من العمر ونحو ذلك<sup>(٧)</sup>.

وفي مادة (بقع) ذكر الطريق المتوقعة لسلوك موسى -عليه السلام- من مدين إلى جبل الوادي المقدس طوى، بأن موسى -عليه السلام- قد سلك الطريق إلى مدينة الشيخ حميد، وعين موقعها بأنها ميناء في الجهة الشرقية من بوغاز تيران، وبين أن بوغاز تيران هي المنطقة

<sup>١</sup> - ولملاحظة أسلوب الاستطراد انظر المواد التالية على سبيل المثال (رأس) و(زرى) و(سود) و(سحر) و(سطر) و(سمو) و(سقر) و(سول) و(سوع) و(صلب) و(كتم) و(كثر) و(كشط) و(كشف) و(كرب) و(كره) و(صلو) و(مجلس) و(صبأ) و(نور).

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١١٩-١٢١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٥٠.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٧١.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٩٢.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٢٠.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٨٦-١٨٧.

الموصلة لخليج العقبة بالبحر الأحمر، وذكر أن موسى- عليه السلام- عبر منها إلى ميناء النبك في مركب بحري، وقدر زمن ركوب المركب البحري بساعة ونصف، وذكر أن ميناء النبك هو طريق التجار من الحجاز إلى مصر، ثم ذكر أن موسى- عليه السلام- سلك الطريق إلى طور سيناء في ثلاثة أيام، ونبه في نهاية كلامه على أن ما بين ميناءي حُميد والنبك سبعة أميال تقريباً<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الصبغة الغالبة في الصياغة اللغوية عند جبل.

الصفة الغالبة على كتاب جبل هي محاولته الإيجاز قدر الإمكان، فيحاول بيان وجه الترابط بين المشتقات والمادة بأقصر ما يستطيع من الطرق، كأن يضع الكلام بين قوسين ويجعله موجزاً، وكذلك فإن منهجه في كلامه عن الآية محصور بما يُحتاج إليه لبيان معنى المادة اللغوية المبحوثة.

ولتوضيح ما سبق من بيان منهجه، فهذا نص منقول من المعجم الاشتقاقي دون أي تغيير في علامات الترقيم، ويظهر من النص -الذي يتكرر في الكتاب- كيف يحاول جبل المضي في الإيجاز في صياغة كتابه.

قال جبل في مادة (عتق): "ومن ذلك الخلوص مع نهود وارتفاع يؤخذ "عَتَقَ العبد (كضرب قاصر) عَتَقًا -بالكسر والفتح، وكسحاب وسحابة (: خرج من غمرة الرق ونجا راشداً) وأعتقه سيده. وأعتقه الله من النار. وعَتَقَ المالُ: صلح " (فبقي واستمر قوياً).

وبلوغ الشيء إنه خلوصٌ لأنه عبورُهُ مرَّحلة، ولهذا وصفوا الخمر بأنها عتيقة وعاتق لأنهم يختزنونها زمناً، وقالوا "عَتَقَ السَّمَنُ (كضرب - قاصراً، وكرماً): قَدَّم فهو عاتق وعتيق".

ومن ملحظ عبور الزمن الذي هو القَدَم قوله تعالى: ﴿...وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾

[الحج: ٢٩ وكذا ما في ٣٣] فهو أول بيت وُضِعَ للناس<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٤٠.

وبعد مراجعة خرائط (غوغل) تبين أن أسماء المناطق التي ذكرها المصطفوي، هي المسجلة على الخرائط الحالية، انظر الرابط الإلكتروني:

<https://www.google.com/maps/search/%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%B2+%D8%AA%D9%A%D8%B1%D8%A7%D9%86E2%80AD/@28.579544,35.6376246,3524.07m/data=!3m1!1e3>

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٠٢.

فيظهر كيف استخدم الأقواس لبيان المعاني وبيان وجه الترابط بين المشتقات والمعنى الجامع، وكذلك بيانه وزن الكلمة، وبيانه حقيقتها النحوية من جهة كونها متعددة أو لازمة.

خلاصة المقارنة بين منهج المصطفوي وجبل في ضوء الصبغة الغالبة في الصياغة اللغوية.

لقد كان الاستطراد صفة غالبة عند المصطفوي، بينما كان الإيجاز صفة غالبة عند جبل، ومن هذا المنطلق، فإن الاستفادة المثلى من كتاب المصطفوي تقتضي تلخيص المكتوب وحصره فيما يتعلق بتفسير المفردة.

وأما الاستفادة المثلى من كتاب جبل فتكون بترك الاستعجال وإنعام النظر فيما كتبه بثؤدة وروية؛ حتى يتمكن الدارس من تحصيل كل ما كتبه جبل في تفسير المادة.



الفصل الثاني: بيان المنهج النظري للكتابين في تفسير المفردة القرآنية.

المبحث الأول: بيان المنهج النظري لكتاب (التحقيق) في تفسير المفردة القرآنية.

المبحث الثاني: بيان المنهج النظري لكتاب (المعجم الاشتقاقي) في تفسير المفردة القرآنية.

## المبحث الأول: بيان المنهج النظري لكتاب (التحقيق) في تفسير المفردة القرآنية.

المقصود بالمنهج النظري في هذا العنوان، هو: ما اختطه المؤلف لنفسه مما يُبنى عليه المنهج العملي في الكتاب، سواء أكان على مستوى قضايا اللغة أم الاشتقاق أم طريقة تنظيم الكتاب، وكذلك كل ما جعله أساساً نظرياً لمنهجه العملي في الكتاب.

والأصل في المنهج النظري أنه أساس المنهج العملي، ولكن قد يكون المنهج العملي على خلاف المنهج النظري، ولأجل معرفة المنهجين، ورصد البون بينهما، فلا بد من البدء ببيان المنهج النظري، وفيما يأتي بيانه:

### أولاً: الترادف.

الترادف في اللغة: ما اتفق معناه واختلف لفظه، كالليث والأسد، فهما اسمان يطلقان على حيوان واحد<sup>(١)</sup>.

يرى المصطفوي أن الترادف غير موجود في كلام العرب، ويصف الترادف المنفي بالترادف الحقيقي، ويعرّف هذا الترادف الحقيقي بأنه: توافق اللفظين في معنى واحد من جميع الخصوصيات. ويعني في ذلك أن الكلمة لا تقوم مقام الكلمة الأخرى على سبيل المطابقة التامة، وهو بهذا لا ينفي وجود التشابه الجزئي والتقارب بين الكلمات مما يسمى تساهلاً بالترادف، وإنما ينفي الترادف الحقيقي، ويقول بوجود الترادف الجزئي، ويسميه الترادف الظاهري، ويبين أن لكل لفظ من الألفاظ المترادفة ظاهراً خصوصية يمتاز بها عن نظائره من الألفاظ<sup>(٢)</sup>، واشترط على نفسه أن يميز بين الكلمات المترادفة ظاهرياً، وأن يعين خصوصية كل لفظ<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من عرض قضية الترادف في منهج المصطفوي اهتمامه الشديد بها؛ لأنه بعد كتابة عنوان (مسلكنا في الكتاب) شرع أول ما شرع في بيان قضية الترادف.

ويلزم المؤلف في تطبيقه العملي لمنهجه أن يظهر الفروق اللغوية بين المترادف الظاهري - أو قل: المترادف الجزئي - ويلزمه تعيين خصوصية كل لفظ عن الآخر.

<sup>١</sup> - الشريف الجرجاني، علي بن محمد (٩٨٣م)، التعريفات، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ص: ٢٠٠.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٩.

<sup>٣</sup> - انظر مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤.

والمصطفوي إذ ينفي وجود الترادف الكامل الذي يسميه بالحققي، فإنما يسير إلى نفي الترادف على رأي بعض علماء اللغة كابن الأعرابي<sup>(١)</sup> وابن فارس<sup>(٢)</sup>.

ولكن في المقابل فإن جمهور علماء اللغة<sup>(٣)</sup> قالوا بوقوع الترادف في اللغة، ومن الذين قالوا بوقوعه: سيبويه<sup>(٤)</sup> والأصمعي وابن خالويه<sup>(٥)</sup> وابن جني<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

ويقف العقل متفكراً، هل من أنكر الترادف لا يعرف- مثلاً- أن للعسل أسماء كثيرة: كالعسل والضرب والضربة والضرب والضرب والشوب والشوب...، وأنها زادت عن الثمانين<sup>(٨)</sup> وقد صنف الفيروزآبادي مصنفاً مستقلاً في أسماء العسل<sup>(٩)</sup>.

وهذا على سبيل المثال، وإلا فالمتراذفات من هذا النوع كثيرة، فهل حقاً غاب مثل هذا الترادف عن علماء أفذاذ كثعلب وابن فارس ومن سار على طريقتهم في مسألة الترادف؟

<sup>١</sup> - انظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٩٨م)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ج١، ص ٣١٤.

<sup>٢</sup> - قال ابن فارس نافيًا الترادف في اللغة: "وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب". ابن فارس، أحمد بن فارس (١٩٩٧م)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ص ٥٩.

<sup>٣</sup> - قال أبو الهلال العسكري: "ولعل قائلًا يقول إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد ردّ على جميع أهل اللغة؛ لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب، قالوا: هو العقل". والشاهد في قوله هو: "جميع أهل اللغة". العسكري، حسن بن عبد الله (د.ت)، الفروق اللغوية، تحقيق محمد سليم، مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، ص: ٥. والشاهد في قوله هو: "جميع أهل اللغة".

<sup>٤</sup> - قال سيبويه: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين".

سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٩٨م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط٣، ج١، ص ٢٤.

<sup>٥</sup> - روى ابن فارس عنه بسنده عن الأصمعي وابن خالويه. انظر ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص: ٢٢.

<sup>٦</sup> - قال ابن جني: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني: هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة؛ وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه".

ابن جني، عثمان بن جني (١٩٩٩م)، الخصائص، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ج٢، ص ١١٥.

<sup>٧</sup> - انظر موضوع المترادف في: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج١، ص ٣١٦-٣٢٣.

<sup>٨</sup> - انظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج١، ص ٣٢٠.

<sup>٩</sup> - ترقيق الأسل لتصنيف العسل. أشار إليه الفيروزآبادي. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٨، ص ١٠٣٢.

من المؤكد أن هذا لم يغيب عنهم؛ لأنه لا يغيب عن أحاد طلاب العلم فكيف بأساطينه؟ وفي ضوء هذا الاختلاف يظهر جمع منطقي، حاصله أن من جعل الألفاظ مترادفة فإنه قد نظر إلى اتحاد دلالتها على ذات الشيء؛ فالمهنة والسيف والحسام مترادفة في دلالتها على ذات واحدة، ومن منع من ترادف الألفاظ فإنه نظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى، فهي مترادفة في الدلالة على الذات، ومتباينة في دلالتها من جهة الصفة<sup>(١)</sup>؛ ولذا فإن بين المهنة والسيف والحسام فروقاً؛ فالمهنة نسبة إلى الهند<sup>(٢)</sup>، والحسام هو السيف القاطع، وسمي حساماً من الحسم، والحسم الكي<sup>(٣)</sup>؛ كأن بحدته حسم العرق، أي كواه<sup>(٤)</sup>، والسيف من معنى الامتداد والطول<sup>(٥)</sup>، وهكذا تفترق الألفاظ في خصوصياتها، وإن دلت على ذات واحدة، فالترادف بالنظر إلى الدلالة على الذات، والتباين بالنظر إلى معاني الصفات<sup>(٦)</sup>.

وفي نهاية الأمر، فإن ما ذكره المصطفوي من أن الترادف الحقيقي الكامل غير موجود، وأن ما يطلق عليه ترادف إنما هو ترادف ظاهري، هو قول وجيه.

### ثانياً: الاشتراك اللفظي.

الاشتراك اللفظي هو: كون اللفظ الواحد دليلاً على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء<sup>(٧)</sup> على جهة الحقيقة<sup>(٨)</sup>، وأما إذا كان أحد المعنيين مجازاً فلا يسمى مشتركاً<sup>(٩)</sup>.

<sup>١</sup> - الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٩٨م)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق سيد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، ط١، ج١، ص٤٢١.

<sup>٢</sup> - ابن دريد، **جمهرة اللغة**، مرجع سابق، ج٢، ص٦٨٧.

<sup>٣</sup> - ابن سيده، علي بن إسماعيل (١٩٩٦م)، **المخصص**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ج٢، ص١٥.

<sup>٤</sup> - الأزهرى، **تهذيب اللغة**، مرجع سابق، ج٤، ص١٩٩.

<sup>٥</sup> - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ج٣، ص١٢١.

<sup>٦</sup> - انظر ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

<sup>٧</sup> - السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٢.

أبو سكين، إبراهيم محمد، **دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة**، د.ط، د.ت، ص٢٢٥.

<sup>٨</sup> - العطار، حسن بن محمد (د.ت)، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، ج١، ص٣٨٢.

<sup>٩</sup> - قال السرخسي: " لا يعارض المجاز الحقيقة بالاتفاق حتى لا يصير اللفظ في المتردد بين الحقيقة والمجاز في حكم المشترك". السرخسي، محمد بن أحمد (١٩٩٧م) **أصول السرخسي**، تحقيق رفيق العجم، بيروت، دار المعرفة، ج١، ص١٧١.

والقول بالمجاز لأحد المعنيين ينفي الاشتراك، ولذا قالوا المجاز أولى من الاشتراك. انظر تاج الدين السبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، مرجع سابق، ج٣، ص٨٣٦.

والمشترك اللفظي نوعان: الأول: متضاد<sup>(١)</sup>، والثاني: مختلف. فأما المتضاد فمثل: القرء، يحمل معنى الطهر والحيض، وهما لا يجتمعان، وأما المختلف فمثله: العين، كعين الماء والعين الباصرة والجاسوس، فهذه معانٍ مختلفة وليست متضادة.

نفى المصطفوي وقوع الاشتراك اللفظي في كلام العرب، ونفى وقوعه في القرآن الكريم نفياً أشد<sup>(٢)</sup>؛ معللاً نفي وقوعه في القرآن؛ بأن وقوعه يخالف الحكمة، ويوقع الناس في الإضلال والجهل، ويُسقط الحجية والإحكام من كتاب الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

وعرّف الاشتراك اللفظي المنفي بكون اللفظ مشتركاً بين معنيين أو معانٍ على وجه الحقيقة<sup>(٤)</sup>.

ويرى المصطفوي أن كل ما ادّعي كونه مشتركاً لفظياً، فهو إما أن يكون من باب الاشتراك المعنوي<sup>(٥)</sup>، أو الاستعمال في المصاديق<sup>(٦)</sup>، ويغلب المصطفوي احتمال استعماله في المصاديق على استعماله في باب الاشتراك المعنوي<sup>(٧)</sup>. وما ذهب إليه المصطفوي من نفي وقوع المشترك

<sup>١</sup> - عد السيوطي الأضداد نوعاً من المشترك اللفظي. انظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٠٤.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٣</sup> - انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨.

<sup>٤</sup> - انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٥</sup> - المشترك المعنوي قسمان، الأول: المتواطئ، والثاني: المشكك، فأما المتواطئ فيحصل معناه في أفرادهِ على السواء؛ كلفظ الإنسان، فإن معنى الإنسانية حاصلة في الأفراد على السواء، فلا يزيد إنسان على إنسان في معنى الإنسانية. وأما المشكك فهو ما حصل معناه في أفرادهِ حصولاً غير متساو، كالبياض، فإنه في الثلج أشد منه في العاج، فيقال: بياض الثلج وبياض العاج، وكذلك النور، فيقال: نور الشمس ونور الشمعة. فكلاهما نور وبين النورين فرق؛ فالمشكك يأخذ معناه من إضافته إلى الشيء. والمتواطئ والمشكك قد يكونان ذهنيين وقد يكونان خارجيين.

انظر التهانوي، محمد حامد بن محمد (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ترجمة عبد الله الخالدي، تحقيق علي دحروج، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ج ١، ص ٢٠٢.

وانظر الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٩٤م)، البحر المحيط في أصول الفقه، مصر، دار الكتبي، ط ١، ج ٢، ص ٢٨٧.

<sup>٦</sup> - ويقصد المصطفوي بقوله: المصاديق. أي: ما يصدق عليه الاسم، بمعنى أنه يندرج تحت دلالته، لا على سبيل الاشتراك بل على سبيل الدلالة البدلّية؛ فقد عدّ المصطفوي في معنى مادة (عس): الجاسوس، وكذلك الذئب يطلب الصيد، من مصاديق العاس؛ أي: مما يصدق عليها اسم العاس دلالة، ويصلح من باب إطلاقه دلالة تصدق على المطلق عليه، وليس وضعا من عند العرب على سبيل الحقيقة في كل هذه المذكورات.

انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٦.

<sup>٧</sup> - انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

اللفظي مخالف لما عليه جماهير علماء اللغة، ويُذكر في طليعتهم: سيبويه<sup>(١)</sup> وابن فارس<sup>(٢)</sup> وابن جني<sup>(٣)</sup> والمبرد<sup>(٤)</sup> وابن سيده<sup>(٥)</sup>.

ومخالف —أيضًا— لما عليه أهل أصول الفقه من الحنفية<sup>(٦)</sup> والمالكية<sup>(٧)</sup> والشافعية<sup>(٨)</sup> والحنابلة<sup>(٩)</sup>. وما خالف من العلماء في وقوع المشترك في اللغة إلا قليل، كابن درستويه<sup>(١٠)</sup> والأبهرى وغيرهما<sup>(١١)</sup>.

والصحيح أن المشترك اللفظي واقع في اللغة والقرآن الكريم، ويكفي في الاستدلال أن يُستدل بكلمة: قرء. فهي تدل على الحيض والطهر، وقد وقع الخلاف—على سبيل المثال—في معنى القرء في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ (البقرة: ٢٢٨) أهو الحيض أم الطهر؟ وهذا الخلاف قد وقع بين أهل اللغة<sup>(١٢)</sup>، وبين الصحابة<sup>(١٣)</sup> رضوان الله عليهم، وبين أئمة المذاهب الفقهية الأربعة: فعند الحنفية<sup>(١٤)</sup> وفي رواية عن أحمد<sup>(١٥)</sup>: القرء هو الحيض، وأما عند

<sup>١</sup> - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٤.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ١٥٢.

<sup>٣</sup> - ابن جني، عثمان بن جني (١٩٩٩م)، الخصائص، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ج ٣، ص ١١٣.

<sup>٤</sup> - المبرد، محمد بن يزيد (١٩٩٦م)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ج ١، ص ٤٦.

<sup>٥</sup> - ابن سيده، المخصص، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٣.

<sup>٦</sup> - ابن أمير حاج، محمد بن محمد (١٩٨٣م)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ج ٢، ص ٢١.

<sup>٧</sup> - أبو الثناء الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (١٩٨٦م)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، السعودية، دار المدني، ط ١، ج ١، ص ١٦٣.

<sup>٨</sup> - الآمدي، علي بن أبي علي (١٩٩٢م)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، لبنان، المكتب الإسلامي، ط ٢، ج ١، ص ٢٢.

<sup>٩</sup> - المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٤٨.

<sup>١٠</sup> - انظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٠٣.

<sup>١١</sup> - العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨٢.

<sup>١٢</sup> - الجواهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٤-٦٥.

<sup>١٣</sup> - الشافعي، محمد بن إدريس (١٩٩٠م)، الأم، لبنان، دار المعرفة د.ط، ج ٥، ص ٢٢٤.

وانظر الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (١٤٠٣هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط ٢، ج ٦، ص ٣١٥-٣١٩.

<sup>١٤</sup> - انظر السرخسي، محمد بن أحمد (١٩٩٣م)، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، د.ط، ج ٦، ص ١٣.

<sup>١٥</sup> - ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (١٩٩٤م)، الكافي في فقه الإمام أحمد، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ٣، ص ١٩٦.

المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> وفي رواية عن أحمد: القراء هو الطهر<sup>(٣)</sup>. وهذا الخلاف أشهر من أن ينبّه على أنه خلاف مستفيض.

ويلزم من نفي المصطفوي وقوع المشترك اللفظي النظر في كيفية تعامله مع المفردات القرآنية التي قيل: إنها من المشترك اللفظي؛ لتستبين طريقة تناوله للمفردة القرآنية التي تحمل معنيين اثنين على وجه الاشتراك اللفظي.

### ثالثاً: العربية واللغات الأخرى.

يرى المصطفوي أن اللغة العبرية والسريانية مكوّن من مكونات اللغة العربية، ويرى أن هذا المكوّن الأجنبي أسهم كثيراً في بناء اللغة العربية، وقد قال في تقرير هذه النظرية: "ومعلوم أن كثيراً من اللغات العربية مأخوذة من العبرية والسريانية"<sup>(٤)</sup>.

وهذا قول غير صحيح من وجوه، الأول: خلو هذا الادعاء من الدليل الصحيح.

فمن أين جاء القول بأن العرب أخذوا كثيراً من لغتهم من لغات أجنبية؟ بل من أين جاء تعيين العبرية والسريانية؟ ولماذا لا تكون العبرية والسريانية هما من أخذتا عن العربية؟ فكلام المصطفوي مجرد ادعاء لم يُقم عليه دليلاً.

والثاني: الدلالة القرآنية على قدم اللغة العربية، قال تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩]، والخطاب لقوم عاد، وجعلهم خلفاء من بعد قوم نوح، أي ذهب بقوم نوح واستخلف قوم عاد<sup>(٥)</sup>، وعاد من العرب الذين عاشوا في حضرموت واليمن<sup>(٦)</sup>.

والثالث: اللغة العربية هي الأصل للعبرية والسريانية؛ لأنها الأنقى والأغنى، والعبرية ليست أصلاً وليست نقية، وليست بغنى اللغة العربية، وقد صرح بهذا عدد من الباحثين، وفيما يلي ذكر بعضهم.

<sup>١</sup> - انظر عlish، محمد بن أحمد بن محمد ، (د.ت)، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر، د.ط، ج٤، ص١٩٠، ٢٩٧.

<sup>٢</sup> - الشافعي، الأم، مرجع سابق، ج٥، ص٢٢٤.

<sup>٣</sup> - ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، مرجع سابق، ج٣، ص١٩٦.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤.

<sup>٥</sup> - انظر الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ج١٢/ ص٥٠٥.

<sup>٦</sup> - انظر الطبري، محمد بن جرير الطبري (١٣٨٧هـ)، تاريخ الرسل والملوك، بيروت، دار التراث، ط٢، ج١، ص٢٠٤.

فقد ذهب أحد علماء المستشرقين ويُدعى أولسهوزن<sup>(١)</sup>، إلى أن اللغة العربية هي أصل اللغات السامية، وأيد رأيه بجملة من الأدلة ارتضاها كثير من علماء اللغة الغربيين<sup>(٢)</sup>.

بل قال باحثون عبريون- أيضاً- بأن اللغة العربية هي اللغة التي بقيت وفق أصل اللغة السامية الأم؛ قال حايم رابين<sup>(٣)</sup>: "اللغة الأم، اللغة السامية، التي يمكن أن نطلق عليها اسم السامية الأولى (...). وأعتقد أيضاً أن اللغة العربية الكلاسيكية، كما نلاحظها في نصوص تعود إلى القرن السادس - السابع بعد الميلاد، كانت عملياً متطابقة مع السامية الأولى"<sup>(٤)</sup>.

ومن الخرافات ما جاء عن طريق دراسات غربية في القرن السابع عشر الميلادي، تريد أن تقرر أن اللغة العبرية هي اللغة الأم التي تفرعت عنها لغات شتى، فانبرى لهذه الخرافة من الغربيين أنفسهم من نقضها من أسسها<sup>(٥)</sup>؛ قال إسرائيل ولفنسون<sup>(٦)</sup>: "كان أحبار اليهود في العصور القديمة يعتقدون أن اللغة العبرية هي أقدم لغة في العالم، وسرت هذه العقيدة من اليهود إلى غيرهم من الساميين؛ حتى أن العرب في القرون الوسطى كانوا يعتقدونها"<sup>(٧)</sup>.

رغم أن أحداً لا يستطيع أن ينفي أن اللغات تتأثر بغيرها عن طريق التناقل الناتج عن الحركة البشرية في الاجتماع والاتصال، ولكن من غير المقبول أن يكون كثير من اللغة العربية

<sup>١</sup> - مستشرق ألماني ومختص بالدراسات الشرقية. انظر الرابط الإلكتروني:

[https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=en&u=https://en.wikipedia.org/wiki/Justus\\_Olshausen&prev=search&pto=aue](https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=en&u=https://en.wikipedia.org/wiki/Justus_Olshausen&prev=search&pto=aue)

<sup>٢</sup> - ولفنسون، إسرائيل ولفنسون (١٩٢٩م)، تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، مصر ط١، ص٧.

<sup>٣</sup> - حايم رابين. عالم لغة يهودي، مختص بالعبرية والدراسات الشرقية.

<sup>٤</sup> - رابين، حايم رابين (٢٠١٠م)، مختصر تاريخ اللغة العبرية، ترجمة طالب القرشي، مراجعة رضا الموسوي، بيت الحكمة، بغداد، ط١، ص٢٣.

<sup>٥</sup> - الصالح، صبحي الصالح (١٩٦٠م)، دراسات في فقه اللغة، لبنان، دار العلم للملايين، ط١، ص: ٣٤-٣٥.

<sup>٦</sup> - يكنى بأبي ذؤيب، مدرس اللغات السامية في الجامعات المصرية في أوائل القرن العشرين، وكان مجلداً لطف حسين، فقد كان ولفستون يلقب طه حسين بـ"بناغة العصر". مستفاد من غلاف كتابه، ومن مقدمته. ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، مرجع سابق.

<sup>٧</sup> - ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، مرجع سابق، ص١٣.



ناشئاً عن العبرية والسريانية، ويُزاد على هذا أن اللفظ المشتق من أصول عربية يفصح عن نفسه أنه عربي الأصل والنشأة والفتوة<sup>(١)</sup>.

أما عن الأثر في المعنى، فقد أثر ادعاء المصطفوي بأن اللغة العربية بعضها مكوّن من العبرية والسريانية في تفسير المفردة القرآنية، وظهر ذلك واضحاً في تطبيقه العملي<sup>(٢)</sup>، ومما تجدر الإشارة إليه أن المصطفوي قد مهّد- من حيث لا يعلم- بهذا التنظير وتطبيقه العملي لمنزلق كبير في تفسير القرآن، وهو تفسير القرآن الكريم باللغات الأخرى، بل وقع فيه أيضاً، وسيأتي بيان الأمر لاحقاً إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: الأصل اللغوي الواحد.

ذهب المصطفوي إلى أن كل الألفاظ العربية التي تطورت هيئاتها واختلفت في صورتها عن أصلها اللغوي الذي اشتقت منه، أنها راجعة في المعنى إلى ذلك الأصل، فهو المعنى الحقيقي لهذه المشتقات وهو المفهوم الأصيل، وإنما يُضاف إلى المعنى الأصيل ما يُستفاد من تطور هيئات اللفظ.

ويرى أن مراعاة خصوصية معاني الهيئات المشتقة، أصل مسلم لمن يريد تعيين الأصل الواحد لهذه المشتقات.

ويقصد المصطفوي بمعاني الهيئات المشتقة: معاني اختلاف التصريف، فهذا اسم فاعل وهذا اسم مفعول وهذا اسم مكان، فكل واحد خصوصية لازمة له مستمدة من خصوصية هيئته وتصريفه، ولكنها في المحصلة النهائية تنتهي إلى أصل واحد هو القاسم المشترك بين هذه المعاني.

<sup>١</sup> - نقل الرازي قول أبي بكر الأنباري: "لا ينبغي أن يجعل لفظ عربي معروف الاشتقاق والتصريف منسوباً إلى القبط". الفخر الرازي، محمد بن عمر (٢٠٠٠م)، مفاتيح الغيب، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ج١٨، ص ٥٠٣.

وكذلك "فإنهم أطبقوا على أن التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة الاشتقاق". أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى (١٩٩٨م)، الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ص ١١٧.

وانظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٧٨.

<sup>٢</sup> - انظر مطلب المعرب في مبحث الدلالة الاشتقاقية.

<sup>٣</sup> - انظر مطلب المعرب في مبحث الدلالة الاشتقاقية.

ويلفت المصطفوي النظر إلى أن هذا المعنى المذكور -أنفا- قد خفي على أغلب أهل التأليف من اللغويين والأدباء والمفسرين<sup>(١)</sup>.

واعتراز المصطفوي برّد المشتقات إلى معنى واحد لا يتعدد، اعتراز بغير حق؛ لأنه منهج ضعيف مليء بالأخطاء لا يصلح أن يكون حكماً في بيان معنى المفردة القرآنية، وسيأتي بيان ضعف هذا المنهج<sup>(٢)</sup>.

وبين المصطفوي منهجه في البحث عن الأصل الواحد في خمس نقاط:

١- بالمراجعة إلى كتب اللغة التي تتعرض وتتوجه إلى المعاني الحقيقية، وتميّزها عن المجازية ولو إجمالاً، كما في مقاييس اللغة وأساس البلاغة.

٢- بالمراجعة إلى معاني اللغة في المعاجم المعتبرة، وتميّز ما هو الغالب والشائع استعمالاً في صيغه المشتقة، وما يكون مراداً عند الإطلاق.

٣- بالمراجعة إلى جميع موارد استعمالها واستقصاء معانيها، ثم استخراج ما هو الجامع بينها والضابط لها وما يناسب كلا منها.

٤- بالمراجعة إلى كلمات ترادفها<sup>(٣)</sup> ظاهراً، والتمييز بينها، وتعيين خصوصية كل منها، حتى تتعين خصوصية كل لغة منها، وامتنيازها من بينها.

٥- بالمراجعة إلى موارد استعمال المادة في القرآن الكريم، والدقة والنظر الخالص فيها، وتحصيل ما هو الجامع بينها، والصادق حقيقة على جميعها، بحيث لا يبقى تجوّز ولا التباس؛ فإن الألفاظ القرآنية إنما استعملت في المعاني الحقيقية<sup>(٤)</sup>.

وملخص هذه النقاط هو: النظر في كل الاشتقاقات والاستعمالات اللغوية، وإعمال الفكر في البحث عن رابط جامع مشترك بينها، مع اشتراط النظر في الاستعمال القرآني أيضاً، والتماس الجامع المشترك بين استعمالاته على وجه خاص.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣-١٤.

<sup>٢</sup> - انظر المطلب الثاني في مبحث الدلالة الاشتقاقية.

<sup>٣</sup> - في الأصل: يرادفها. والصواب ما أثبتته الباحثة.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤.

وبهذا فقد ألزم المصطفوي نفسه ببيان المعاني المجازية والحقيقية، وبيان الغالب والشائع في الاستعمال من غيره، وكذلك ألزم نفسه باستقصاء كل موارد الاستعمال والمعاني، وأن يبين الفروق اللغوية، أضف إلى ذلك أنه ألزم نفسه بالنظر الخاص في موارد استعمال المادة في القرآن والنظر فيها واستخلاص الجامع بينها.

### خامساً: الاستشهاد بالشعر.

يرى المصطفوي أن الاستشهاد بالشعر في بيان معاني المفردات القرآنية غير صحيح؛ لأن الشاعر يتقيد بوزن مخصوص، ويلزمه أن يأتي بالقافية على وجهها، وهذا الالتزام بالوزن والقافية يُضطر الشاعر أن يتسامح في استعمال الكلمات ولو على غير وجهها الدقيق، ويتسامح في إطلاق الكلمات بأي علاقة؛ ولذا فلا أثر للشاهد الشعري -عند المصطفوي- إن عارض ما يتوصل إليه من معاني كتاب الله عن طريق رد سائر معاني المشتقات إلى الأصل الواحد للكلمة<sup>(١)</sup>.

ولا بد من مناقشة ما قرره المصطفوي في شأن الاستشهاد بالشعر العربي في بيان المعاني اللغوية.

ومما يحسن قبل مناقشته أن يُبين معنى الشاهد الشعري، فالشاهد الشعري هو: ما نُقل عن العرب الموثوق بعربيتهم، ويحتج به في مباحث علوم العربية، من نحو وصرف وبلاغة ومعاني مفردات إلى غير ذلك من شؤون اللغة<sup>(٢)</sup>.

وقد قسم أهل اللغة الشعراء إلى طبقات، وقسموا طبقات الشعراء بالنظر إلى رسوخهم إلى فحول وغير فحول. واتفق أهل العربية على الاحتجاج بالشعر الجاهلي، بل نُقل الإجماع عنهم، واعتمد جمهور أهل اللغة منتصف القرن الثاني الهجري تأريخاً للاحتجاج بالشعراء من أهل الحاضرة، أما أهل البادية فالاحتجاج بشعرهم يمتد إلى منتصف القرن الرابع الهجري<sup>(٣)</sup>.

والتحديد الزمني في قبول الشعر ليس على عواهنه؛ فقد نظر أهل اللغة في الشعر تحليلًا ونقدًا، وميزوا مصنوعه من أصيله، وما كُتب الأدب واللغة عن قاصدها ببعيدة.

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٢</sup> - انظر الشهري، عبد الرحمن بن معاضة، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٣.

<sup>٣</sup> - انظر الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، مرجع سابق، ص: ٩٦-١٠٠.

ولم تقف ضرورة الشعر أو ما يُسمى بالضرورة الشعرية حائلاً دون استشهاد أهل النحو بالشعر، فقد وضعوا الضوابط لتمييز ما هو من ضرورة الشعر، وما جاء على نسق الجادة اللغوية<sup>(١)</sup>.

وكذلك لم تمنع الضرورة الشعرية واستعمال المجازات من أن يستشهد أهل البلاغة بالشعر العربي، وهل غابت شمس كتاب أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني عن لحظ الناظرين؟

ولناظر أن يرى أبيات الشعر كاللؤلؤ المنثور على صفحات معاجم اللغة، يراها دون أن يرهق نظره في البحث، فما أن يُقَدَّب أوراق معجم إلا ويرى لمعانها حيثما نظر وأينما أراد، لم تمنعهم ضرورة الشعر من الاستشهاد به.

ومما يروى عن ابن عباس قوله: إذا خفي عليكم شيء من القرآن، فابتغوه من الشعر، فإنه ديوان العرب<sup>(٢)</sup>.

وحينما يُعارض الشعر الموثوق ما أدى إليه النظر والاجتهاد في استخراج الأصل اللغوي الواحد، فهذا مدعاة- وأي مدعاة- إلى أن يُرجع النظر كرتين حتى ينقلب النظر ناطقاً بأن في الاجتهاد خطأ، أو نقصٌ وبعضٌ زلل، فيُصلح الخطأ، ويُكَمِّل النقص.

ورفض الاستشهاد بالشعر العربي الأصيل في بيان معنى المفردة القرآنية خطأ كبير يحرّم الباحثين من مصدر أصيل مؤثّر في بيان المفردة القرآنية.

## سادساً: الحقيقة والمجاز.

ويرى المصطفوي أنه "يلزم علينا أن نجهد في إدراك تلك الكلمات واللغات، والتمييز بين مفاهيمها الحقيقة والمجازية"<sup>(٣)</sup>.

فلماذا يرى المصطفوي من اللازم في فهم القرآن التفريق بين الحقيقة والمجاز؟

<sup>١</sup> - انظر فيما جاء في البحث المحكم. الحندود، إبراهيم بن صالح، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة ٢٠٠١م.

<sup>٢</sup> - البيهقي، أحمد بن حسين (٩٩٣م)، الأسماء والصفات، السعودية، مكتبة السوادي، ط١، ج٢، ص١٨٣، رقم الحديث: ٧٤٦.

حسن إسناده شعيب الأرناؤوط. انظر حاشية التخريج. ابن حبان، محمد بن حبان (٩٨٨م)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، بيروت، الرسالة، ط١، ج١٦، ص٣٨٢.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج١، ص٥.

ويرى المصطفوي أن استعمال القرآن لكلمة ما، إنما هو استعمال على وجه الحقيقة وليس على وجه التجوُّز؛ لأن الله تعالى حكيم ومن الحكمة أن يختار الحقيقة من الألفاظ؛ لأنها أدل على المراد، ولأن التجوُّز في الألفاظ يحرف الحق عن مقامه، فيختلط الحق بالباطل، ويشتبه المراد، والتجوُّز ما يزيد القرآن إلا ريبًا وضلالًا؛ ولذا فلا بد أن كل كلمة في القرآن إنما استعملت في معناها الحقيقي<sup>(١)</sup>.

ومعنى الحقيقة والمجاز عند المصطفوي يأخذان منحى آخر غير المشهور في تعريفهما، وهذا المنحى المختلف يكمن في بيان الضابط الذي يفرِّق به المصطفوي بين الحقيقة والمجاز، فما وافق معنى الأصل اللغوي الواحد عنده فهو حقيقة، وما عارض معنى الأصل اللغوي الواحد فهو مجاز. فلا شأن لأي شيء آخر في تحديد معنى الحقيقة والمجاز<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز عنده تفسير القرآن بالمجاز، ولا يكفي إيراد المعاجم اللغوية للمعنى؛ لأن منها ما هو مأخوذ من المعاني المجازية، وهذه المعاني المجازية التي لا يجوز الأخذ بها، منتشرة في أشعار العرب وفي تفاسير القرآن غير المحققة، ويرى أن الأخذ بهذه المجازات اللغوية سبب من أسباب الانحراف عن حقائق القرآن<sup>(٣)</sup>.

وما عليه الاصطلاح في تعريف الحقيقة والمجاز، أن الحقيقة هي: استعمال اللفظ فيما وضع له، والمجاز: استعمال اللفظ في غير ما وضع له؛ لعلاقة مع قرينة تمنع إرادة المعنى الوضعي<sup>(٤)</sup>.

وما ذهب إليه المصطفوي مخالف لما عليه الاصطلاح، وكذلك مخالف لقيمة المجاز اللغوية، فليس المجاز كله باطلا؛ لأن من المجاز ما يكون حقًا ومنه ما يكون كذبًا وباطلًا، ومن الحقيقة (المقابلة للمجاز) ما يكون حقًا ومنها ما يكون باطلا؛ فمن المجاز ما هو حق كقوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا...} [النساء: ١٠]، فأكل النار مجاز مرسل علاقته المسببية؛ لأنه مسبب عما أكلوه ظلمًا، ومن الحقيقة (المقابلة للمجاز) ما هو

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠، ص ١٦-١٨.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣، ١٠، ١٨.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٩٠-١٩١.

<sup>٤</sup> - انظر عباس، فضل حسن (٢٠١٨م)، البلاغة فنونها وأفنانها- علم البيان والبدیع، الأردن، دار النفائس، ط ١٣، ص ١٥٤.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم (د.ت)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط يوسف الصميلي، بيروت، المكتبة العصرية، ص ٢٥١.

باطل، فالعناء، وهي طائر خرافي<sup>(١)</sup>، وهو استعمال حقيقي من جهة كونه مقابلًا للمجاز، ولكنه ليس حقيقة في كونه مقابلًا للباطل.

فلا بد من التفريق بين معنى الحقيقة المقابلة للمجاز، والحقيقة المقابلة للباطل، والمصطفوي جعل الحقيقة والمجاز بمعنى الحق والباطل؛ لأنه- على سبيل المثال- في بيان معنى اليد، جعل معنى اليد في قوله تعالى ﴿... أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ...﴾ [البقرة: ٢٣٧] على سبيل الحقيقة، وقصده بالحقيقة ما كان في مقابل الباطل؛ لأن معنى الأصل اللغوي لليد عنده: القوة المجرية، سواء أكان الإجراء ماديًا أم معنويًا<sup>(٢)</sup>.

وقد قال في المقدمة في سياق تأصيله لكيفية البحث عن الأصل اللغوي الواحد، قال: "بالمراجعة إلى كتب اللغة التي تتعرض وتتوجه إلى المعاني الحقيقية، وتمييزها عن المجازية ولو إجمالاً، كما في مقاييس اللغة وأساس البلاغة"<sup>(٣)</sup>.

ومن المعلوم أن المجاز في مقاييس اللغة وأساس البلاغة على غير ما قرره المصطفوي من أن ما وافق معنى الأصل الواحد فهو حقيقة وإلا فهو مجاز، إلا أن يكون قصد المصطفوي من ذلك ذكر المراجع التي تهتم بالحقيقة والمجاز على المعروف عند أهل اللغة وليس عنده، قد يكون ذلك وقد لا يكون.

وألزم المصطفوي نفسه في هذا التقييد النظري- بإرجاع المعاني كلها إلى أصل المادة اللغوي، مع بيان وجه المناسبة.

### سابعاً: الاشتقاق الانتزاعي.

ذكر المصطفوي نوعاً من الاشتقاق، وسمّاه بالاشتقاق الانتزاعي، وهو ليس من أنواع الاشتقاق المأثورة عن أهل اللغة السابقين، والظاهر أنه من مبتكراته.

<sup>١</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٤/ ص ١٥٣٤.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٠.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ١٤.

وبين المصطفوي أن الاشتقاق الانتزاعي، يكون بإلحاق ياء مشددة مع هاء المصدرية في آخر الكلمة، وأنها تفيد انتساب الشيء لنفسه، كما نشق الرُّجُلِيَّة من الرَّجُل، وقَد لذلك بأن عدَّ إلحاق الياء المشددة مع هاء المصدرية في آخر الكلمة، قاعدة كلية في الاشتقاق الانتزاعي<sup>(١)</sup>.

فهذا الاشتقاق الموصوف بإلحاق ياء مشددة مع هاء المصدرية في آخر الكلمة، لإفادة النسبة، يُسمى عند أهل اللغة بالمصدر الصناعي<sup>(٢)</sup>، وليس الانتزاعي.

والمهم في هذا الاشتقاق ليس ابتكار التسمية، فهذا أمر يمكن تجاوزه، ولكن المصطفوي لم يلتزم بما وصف به الاشتقاق الانتزاعي في تطبيقه العملي، وهذه بعض الأمثلة:

١- قال في مادة (فوم): "وأما جملة (فوموا لنا) فالتفويم اشتقاق انتزاعي"<sup>(٣)</sup>، فأين هذا من تعييده لما أسماه بالاشتقاق الانتزاعي؟

٢- قوله في مادة (شمس): "ولما كان للشمس نور وارتفاع ونفوذ وحرارة وحدة، فيستعمل في مفاهيم الشدة والحدة والعلو والغلبة، ولا يبعد أن نقول إن الاشتقاق في المورد انتزاعي"<sup>(٤)</sup>.

٣- مادة (شهر)، فقد عدَّ (أشهرنا بالمكان) -أي: أقمنا به شهرًا- من باب الاشتقاق الانتزاعي من مادة (شهر)<sup>(٥)</sup>.

٤- عدَّ من الاشتقاق الانتزاعي من اسم (الصدر)، رجل مصدور وأسد مصدَّر<sup>(٦)</sup>.

٥- عدَّ الاختمار والتخمر من اسم الخمر من الاشتقاق الانتزاعي<sup>(٧)</sup>.

٦- سمَّى اشتقاق (المباشرة) من البَشْرة (بمعنى الجيد) بالاشتقاق الانتزاعي<sup>(٨)</sup>. والأمثلة نحو هذا كثيرة.

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢-١٣.

<sup>٢</sup> - الغلابيني، مصطفى بن محمد (١٩٩٣م)، جامع الدروس العربية، بيروت، ط ٢٨، ج ١، ص ١٧٧-١٧٨.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٨٧.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٤٠.

<sup>٥</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٦٩.

<sup>٦</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٥١.

<sup>٧</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٣.

<sup>٨</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٨.

ولكن، أين الاشتقاق الانتزاعي المتضمن للياء المشددة مع الهاء؟ إلا أن يقصد بالاشتقاق الانتزاعي -أيضاً- اشتقاق معانٍ من الأسماء الجامدة كالقوم (الذي يرى أنه الثوم)<sup>(١)</sup>، فقد عدَّ (فوموا لنا) من سبيل الاشتقاق الانتزاعي من (قوم)، وكذلك الشمس اسم جامد عنده، والشهر كذلك، فاشتقاق الاستعمالات المستنبطة من صفات الاسم الجامد يُسميه اشتقاقاً انتزاعياً.

وفي هذا بون بين ما قرره نظرياً وما طبَّقه عملياً، بل الظاهر أنه خليط من الاشتقاق الصناعي الصرفي، والاشتقاق من جهة المعنى اللغوي، ولأجل الخلط بين الموضوعين يُكتفى بعرضه هنا فقط.

### ثامناً: الاستعمال القرآني للكلمة.

ألزم المصطفوي نفسه بمراجعة الاستعمالات القرآنية للمادة اللغوية على وجه الخصوص، وأن يبين الجامع بين الاشتقاقات ومعنى المادة، وأن يكون بيانه مميّزاً للحقيقة من المجاز؛ حتى لا يبقى التباس<sup>(٢)</sup>. وألزم نفسه بمراجعة الاستعمال القرآني للمادة بعد إلزام نفسه بمراجعة جميع موارد استعمال الكلمة واستقصاء معانيها، ثم استخراج الجامع بينها<sup>(٣)</sup>.

وهذا يدل على جمعين واستخراجين، الأول: في ميدان اللغة عامة، والثاني: في ميدان القرآن خاصة. ويُفهم من هذا أن عملية استخراج الأصل الجامع لدلالات استعمال الكلمة في اللغة مستقلة عن استخراج الأصل الجامع لدلالات الكلمة في الاستعمال القرآني.

وبهذا فإن المصطفوي يُلزم نفسه بدراسة الاستعمال القرآني دراسة مستقلة عن الدراسة اللغوية العامة.

ومن الغريب ما جاء على الغلاف في التعريف بالكتاب؛ فقد كتب على غلاف الكتاب في وصف محتواه، ما نصه: "يبحث عن الأصل الواحد في كل كلمة وتطوره، وتطبيقه على مختلف موارد الاستعمال في كلماته تعالى".

وهذا الذي على الغلاف يُخالف ما في الكتاب، فالذي في الكتاب هو استقلال البحث في دلالة الاستعمال القرآني، وما على الغلاف هو تطبيق نتائج البحث في اللغة على ما في القرآن مباشرة.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٨٧.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤.



وقد راسل الباحث دار الكتب العلمية للتحقق من معرفة هوية كاتب العبارة على غلاف الكتاب، أهو المؤلف أم دار النشر؟ لأن هنالك تناقضاً بين ما في الكتاب وما على الغلاف.

فأجابت دار النشر بأن المكتوب على غلاف الكتاب قد كتب بقلم ابن المؤلف. وبهذا اتضح الأمر.

### تاسعاً: الدلالة الذاتية.

هنالك مسألتان قررهما المصطفوي، الأولى: أن اللغة العربية توقيفية، والثانية: الدلالة الذاتية للكلمة. وبين المسألتين ترابط، فإن المصطفوي يستدل للقول بالدلالة الذاتية بأن اللغة توقيفية، ويبيّن أثراً للقول بالدلالة الذاتية في تعيين معنى الأصل اللغوي للكلمة، وفيما يلي بيان المسألتين.

وسيكون البدء في بيان معنى الدلالة الذاتية أولاً، وبعده بيان مسألة مصدر اللغة، والبدء بهذه الصورة أيسر في مناقشة ما ذهب إليه المصطفوي؛ وذلك لأجل استحضار الذهن لمعنى الدلالة الذاتية عند ذكرها في موضوع مصدر اللغة.

### الموضوع الأول: الدلالة الذاتية للكلمة.

ويعرّف المصطفوي الدلالة اللغوية بأنها: "وجود تناسب بين حروف الكلمة وتركيبها وهيئتها وبين معناها المفهوم حقيقة، وهذا التناسب ارتباط مخصوص بينهما، كتناسب مخصوص بين الروح والجسد، والصفات النفسانية والصورة، وصور البدن وحركاته، وخصوصية صوته، وهكذا في جميع المراحل الوجودية"<sup>(١)</sup>.

فالمصطفوي يرى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة كتناسب طبائع الناس وصورة وجوههم، فاللفظ دال بتركيب حروفه على معناه، من حيث الشدة واللين، ومن حيث القصر والطول، ومن القبح والحسن<sup>(٢)</sup>. وهذا الملمح قد قال به أهل اللغة وتلقوه بالقبول<sup>(٣)</sup>، والمتأمل فيما سطرته يراعى

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤-١٥.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٣</sup> - قال ابن جني: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته" ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٥٤.

ابن جني يرى جمال التناسب بين اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup>، ولكن مناسبة اللفظ للمعنى عند المصطفوي مختلفة عنها عند ابن جني؛ لأن المناسبة بين اللفظ والمعنى عند المصطفوي مناسبة حتمية، وهي جزء لا يتجزأ عن خلق الله تعالى لهذا الكون بالنظام الكامل، فالنظام الكامل في هذا الكون لكل المخلوقات، والألفاظ والمعاني جزء من هذا الكون، فلا بد أن تنتظم الألفاظ مع المعاني الانتظام الكامل، ويرى أن التناسب بين الألفاظ والمعاني تناسب حتمي؛ لأن اللغة لا تخرج في أي حال عن مشيئة الله الكلية<sup>(٢)</sup>.

ويرى المصطفوي أن اختيار اللفظ لا بد أن يسبقه تصور للمعنى، وأي اختيار للفظ دون مناسبته للمعنى هو اختيار بلا مرجح، والترجيح بلا مرجح غير صحيح، وما دامت اللغة لا تخرج عن إرادة الله الكلية فكيف يكون الترجيح بلا مرجح؟ بل يرى أن تناسب اللفظ والمعنى من لوازم الإيمان بحكمة الله تعالى، وأن القول بتناسب اللفظ مع المعنى مرتبط بالإيمان بتوحيد أفعال الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

ويقول المصطفوي بشمولية هذه الحتمية التناسبية بين اللفظ والمعنى سواء عرفنا المناسبة أم خفيت علينا؛ لأن عدم وجدانها لا يعني عدم وجودها<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه المصطفوي من حتمية الدلالة الذاتية وشموليتها، هو ما نادى به عباد الصيمري من المعتزلة، وأنكر الجمهور هذه المقالة<sup>(٥)</sup>؛ لأنها لو ثبتت لاهتدى كل إنسان إلى كل اللغات دون معلم، هذا أولاً. وثانياً: لما صحَّ وضع اللفظ للضدين كالقرء للحيض والطهر.

ولكن ما الفرق بين قول عباد الصيمري في المناسبة بين اللفظ والمعنى وبين قول أهل اللغة؟

<sup>١</sup> - قال ابن جني: "فإن كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها؛ ألا تراهم قالوا: قضم في اليابس، وخضم في الرطب؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء؛ فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف". ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٦.

وانظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٤٧.

عبد التواب، رمضان عبد التواب (١٩٩٥م)، بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٣، ص: ١٩.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٥</sup> - بل عدّ الزركشي هذا القول خارقاً للإجماع. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٦٦.

الفرق بين قول عباد وبين أهل اللغة أنهم يرون التناسب بين اللفظ والمعنى ظاهرة لغوية، ولكنها ليست شاملة لكل الألفاظ ولا حتمية، ولكن عباداً يرى هذا التناسب حتمياً شاملاً<sup>(١)</sup>.

والصحيح أنه "لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى"<sup>(٢)</sup>، وهذا لا ينفي وقوع بعض المناسبات<sup>(٣)</sup>؛ لأن عدم الاشتراط لا يقتضى اشتراط العدم، فقد تقع المناسبة بين لفظ ومعنى، وقد لا تقع بين لفظ آخر ومعناه<sup>(٤)</sup>.

واستدلال المصطفوي بتوحيد أفعال الله تعالى على الدلالة الذاتية، استدلال بأن الدلالة الذاتية هي الأصلح، وفعل الأصلح واجب على الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

وإيجاب الأصلح على الله تعالى إيجاب لما لم يجب، بل هو إيجاب لما لا يعرفه البشر؛ لأن البشر لا يستطيعون إدراك كنه الأصلح إدراكاً تاماً، ويتصورون الأصلح النسبي هو الأصلح المطلق، والأصلح ما أراده الله تعالى، لا ما تخيلته ظنون البشر القاصرة. وكذلك فإن القول بإيجاب الأصلح على الله تعالى ليس من عقائد أهل السنة، وإنما هو من عقائد المعتزلة الذين تولوا كبر هذا القول الشاذ<sup>(٦)</sup>.

وكذلك، فإنه لا يُسلم بأن الدلالة الذاتية هي الأصلح، فهذه اللغات العالمية اليوم من إنجليزية وفرنسية وبرتغالية، هي لغات حادثة من حيث كونها لغات مستقلة، وإن كانت مستمدة من لغة قبلها، ولكن فيها من الألفاظ ما ليس له أصل أو هو محرّف عما قبله، وأهل هذه اللغات يعيشون

<sup>١</sup> - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠.

<sup>٢</sup> - العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٤٧.

<sup>٣</sup> - مثل: استعمال قضم لليابس، وخضم للرطب. انظر ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٦.

وانظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٤٧.

<sup>٤</sup> - السيناوي، حسن بن عمر (١٩٢٨م) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، تونس، مطبعة النهضة، ط ١، ج ١، ص ٦٣.

وانظر ابن أمير حاج، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، مرجع سابق، ج ١، ص ٧٥.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٦</sup> - انظر الغزنوي، أحمد بن محمد (١٩٩٨م) كتاب أصول الدين، تحقيق عمر الداعوق، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ص ١٧٢.

الغزالي، محمد بن محمد (٢٠٠٤م)، الاقتصاد في الاعتقاد، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ص: ٨٩.

الماتريدي، محمد بن محمد (د.ت)، التوحيد، تحقيق فتح الله خليف، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، د.ط، ص ١١٥-٢٢١.

ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين (١٩٩٧م)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، بيروت مؤسسة الرسالة، ط ١٠، ج ١، ص ١٣٧.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (١٩٩٥م)، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، ج ٨، ص ٩٢.

بالتخاطب بهذه اللغات، ويتواصلون بها في أعقد قضايا العلم، فلماذا تكون الدلالة الذاتية هي الأصلح؟ فالبشرية تحتاج إلى اللغة لقضاء حوائجها، ووجود التناسب بين اللفظ والمعنى ليس شرطاً لقضاء الحوائج البشرية، فاللغة وسيلة الأصلح فيها أن تكون معبرة ومفهومة، وما زاد على ذلك كان من باب زيادة الفائدة.

### الموضوع الثاني: أصل اللغات.

يقرر المصطفوي أن اللغة توقيفية سواء أكانت بأمر إلهي مباشر، أم أمر غير مباشر عن طريق وضع اللغة من جهة واضع ما، وفي جميع الأحوال لا خروج عن الإرادة الكلية لله تعالى<sup>(١)</sup>.

واستدل القائلون بأصل اللغات<sup>(٢)</sup> بأدلة<sup>(٣)</sup> لا فائدة من استعراضها ومناقشتها في هذا المقام؛ لأن المقصود ليس بيان الراجح في حقيقة اللغة أهي توقيفية أم اصطلاحية؟ بل المقصود أن ما استدل به المصطفوي على القول بالدلالة الذاتية بكون اللغة توقيفية أمر خارج عن الاستدلال؛ لأنه لا يلزم من كون اللغة توقيفية أن تكون دلالتها ذاتية؛ لأمرين:

الأول: إن الحاجة إلى اللغة تتمثل في حاجة النوع الإنساني إليها لقضاء حاجاته، ولا يشترط في قضاء الحاجات باللغة أن تكون اللغة ذاتية الدلالة؛ لأن الحاجات تُقضى بدلالة اللفظ على المعنى دون النظر إلى التلازم بينهما في المناسبة، وما اللغات الحادثة كالإنجليزية وغيرها عنا

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٢</sup> - ملخص مذاهب العلماء الرئيسة في وضع اللغة: الأول: أنها من وضع الله تعالى، وعبروا عنه بالتوقيف، وهو مذهب ابن فارس، والثاني: أنها من اصطلاح البشر، وهذا مذهب أبي هاشم من المعتزلة، والثالث: أنها توقيف في القدر المحتاج للتعريف، ومحتمل في الباقي، وهذا قول أبي إسحاق الإسفراييني. وذكر الرازي وتاج الدين السبكي أن المختار عدم القطع بقول من هذه الأقوال.

انظر ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ١٣. وانظر الفخر الرازي، محمد بن عمر (١٩٩٧م)، المحصول، تحقيق طه جابر العلواني، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ج ١، ص ١٨١-١٨٢.

وانظر العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٢-٣٥٣. <sup>٣</sup> - انظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩-٢٤.

الغزالي، محمد بن محمد (١٩٩٣م)، المستقصى، تحقيق: محمد عبد السلام، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ص ١٨١.

النملة، عبد الكريم بن علي (١٩٩٩م)، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ج ٣، ص ١٠٣٧-١٠٤٥.

ببعيدة، فإن الناس يقضون بها حاجاتهم وهي لغات حادثة ليس فيها تلازم في المناسبة بين اللفظ والمعنى.

والأمر الثاني: هب أن اللغة توقيفية في أصل وضعها، وهب أن اللغة التوقيفية في ذلك الزمن الأول تحمل الدلالة الذاتية، ألا يرى الناظر أن دلالة الألفاظ مرت في أطوار كثيرة تطورت فيها الدلالة بتغير الاستعمال؟

فالتتبع الدقيق لميلاد اللفظ نوع من طلب معرفة الغيب، ومن ذا الذي يعرف اللحظة الأولى التي وُلِدَ فيها اللفظ على لسان البشر، فإن لكل لفظٍ في كلام البشر - مولدًا ونشأة، ولكل لفظ اشتقاق واستعمال، والمناسبة الذاتية لا تلتبس إلا في اللفظ عند ميلاده الأول، وهذه المناسبة لا ندرك فيما جدده الاستعمال من مدلولات ذلك اللفظ، إنما تُحتمل بالحمل على المعنى الأقدم، قدمًا نسبيًا إلى ما نستطيع علمه، ولا يخفى حينئذ أن المناسبة الأخيرة لم تنشأ مع اللفظ ولم تحضر ميلاده، بل لم تكن قريبة من ذلك الميلاد، حيث حال بينها وبينه مفاوز من الاستعمالات اللغوية التي ألبست اللفظ ثوبًا غير الذي كان عليه عندما رأى النور وقت ميلاده<sup>(١)</sup>.

وللقول بالدلالة الذاتية في المعنى عند المصطفوي أثر في المعنى، فقد قال المصطفوي: "فظهر إجمالاً: أن للذوق والتدبر والدقة في ظواهر الكلمات تأثيراً في تشخيص الأصل الواحد وتعيينه وتمييز خصوصياته"<sup>(٢)</sup>.

ولنظرية الدلالة الذاتية على تفسير المفردة القرآنية خطورة؛ لأن القول بصحة نظرية الدلالة الذاتية يمهد الطريق لتفسير المفردة القرآنية بناء على الذوق المحض، وهذا أمر مرفوض؛ لأن تفسير المفردة القرآنية بالذوق المحض نوع من الكهانة وليس فرعاً حقيقياً من فروع العلم، فالحرص على نقض هذه النظرية منبثق من الحرص على حفظ المفردة القرآنية من التفسيرات العابثة.

ورغم الحرص الشديد من المصطفوي على إثبات نظرية الدلالة الذاتية، ومجادلته في سبيل تأكيدها، ورغم ادّعائه أن لها كل الأثر في المعنى، إلا أن كتابه قد خلا من أي أثر لهذه النظرية، فهو لم يستطع إثبات صحتها نظرياً، وكذلك لم يستطع تطبيقها عملياً.

<sup>١</sup> - انظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٦٩.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦.

### عاشراً: موقفه من المفسرين وأهل اللغة.

تعددت المواضع التي انتقد فيها المصطفوي المفسرين وأهل اللغة، فقد قال في أحد المواضع: "وبهذا التوضيح في تفسير تلك الآيات الكريمة، يتضح ما في التفاسير وكتب اللغة من الوهن والاختلاف والخلاف"<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وأما تفسير المثني والمثنائي على ما في كتب التفسير، فغير وجيه أدباً وعقلاً"<sup>(٢)</sup>.

وأنكر على أهل اللغة منهجهم في بيان المفردات، وادّعى أن أهل اللغة أخذوا المعنى من أهل التفسير، وأن أهل التفسير فسروا المعنى بأرائهم الخاصة، وادّعى أن تقليد أهل اللغة أهل التفسير كان خطأ، وأن هذا الخطأ قد تكرر كثيراً<sup>(٣)</sup>.

وقد غمز في مقدمة كتابه- ما في كتب التفسير واللغة، ولم يبدِ تقديرًا لما قدموه وأسهموا به وفيه<sup>(٤)</sup>.

وكلام المصطفوي في أهل اللغة ظاهر العور، بيّن التجني، مُترع بانتقاص أهل الحق حقهم، وهو من البطلان والضعف بمكان، لا يحتاج إلى التنبيه على رده ورفضه، ولكن يكفي أن يُعلم أن أساطين اللغة والتفسير هم المنهل العذب الروي، والمسلك المسلك المسهل لقاصديه، بل ربما كان المتبحر بانتقاصهم، لم يبلغ من العلم مقدار فتات مواندهم، وليس لعاقل أن يشرب من بئر ويلقي فيها القذى، وليس من ناهل من معينهم إلا أن يشكر جهدهم، مع عدم ادعاء الكمال والعصمة لأحد منهم، ولكن الله تعالى يقول ﴿... وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٣٧].

كل ما قدّمه المصطفوي في مقدمته النظرية له تأثير في تفسير المفردة القرآنية، ولكن الجديد في المنهج النظري للمصطفوي هو: القول بتوحيد معنى الأصل اللغوي، وكذلك تعريفه الجديد للحقيقة والمجاز، وتعريفه للاشتقاق الانتزاعي.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣١٦.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٩.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٩٧-٢٩٨ / ج ٥، ص ٣١٦.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٧.

## المبحث الثاني: بيان المنهج النظري لكتاب (المعجم الاشتقاقي) في تفسير المفردة القرآنية.

بيّن الدكتور محمد حسن جبل - رحمه الله تعالى- في مقدمة معجمه منهجه النظري، وسيعرض الباحث للمنهج النظري للدكتور جبل بالتوضيح والمناقشة، ووضع العناوين التفصيلية، وجمع ما يناسب هذه العناوين التفصيلية مما تفرق ذكره في المقدمة.

### أولاً: الاشتقاق.

وصف جبل معجمه بأنه معجم اشتقاقي، وهذا إن دل فإنما يدل على قوة روح الاشتقاق السائرة في عروق معجمه، وهذا ما يُفهم من عنوان الكتاب في الدلالة على مكانة الاشتقاق فيه.

يرى جبل أن الاشتقاق يحسم كثيراً من الخلافات الواقعة في تفسير كثير من المفردات القرآنية، ويرى أن الاعتماد على الاشتقاق في تعيين معنى من المعاني الكثيرة لا يوقعنا في الاجتزاء الذي يسيء إلى مصداقية التفسير واللغة، واستشهد بقول الفخر الرازي: "أعلم أن أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق"<sup>(١)</sup>.

ودلل جبل على صدق مقولة الرازي بأن اللفظ المشتق يحمل معنى من المشتق منه أو فرعاً من ذلك المعنى، وهذا الحمل لازم ضروري<sup>(٢)</sup>.

إذن؛ يرى جبل ضرورة الاعتماد على الاشتقاق في تعيين المعاني المتعددة للمفردة القرآنية، ويراهم أكمل الطرق في ذلك.

### ثانياً: مراعاة السياق القرآني.

لقد كان للسياق حظ في أول تعريفه لكتابه عندما قال: "فهذا الذي بين يديك -أيها القارئ الكريم- معجم لمفردات القرآن الكريم موثق ومؤصل لغويًا وتفسيريًا"<sup>(٣)</sup>، فقله: "تفسيريًا" يُفهم منه أنه لا بد من مراعاة أصول التفسير في فهم المفردة القرآنية، والسياق من أسس هذه الأصول. ولكن يبقى هذا التعبير -وحده- احتمالاً في دلالاته، فإذا ما عاينت العيون النصوص الواضحة على

<sup>١</sup> - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩.

<sup>٢</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٩- ١٠.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥.

مراعاة السياق القرآني، خرج هذا النص باحتمال دلالاته لينضوي تحت المعنى الواضح من التزام جبل مراعاة السياق في فهم المفردة القرآنية.

قال جبل: "وراجعت -عند التطبيق على المفردات القرآنية- أقوال المفسرين؛ لأميز ما ينبغي الأخذ به في تفسير المفردات القرآنية في سياقها"<sup>(١)</sup>.

إذن؛ اشترط جبل على نفسه أن يراعي السياق القرآني في تطبيق ما يتوصل إليه من معنى لغوي؛ وأن يراجع ما سطره المفسرون في معاني القرآن، وهذه المراجعة تقودها الخبرة ويحدوها الصبر؛ وفي نهاية المطاف فإن المهم عنده أن يقدم الثمرة الناضجة للقارئ.

وفي ضوء هذه المراعاة للسياق في فهم المفردة القرآنية، التزم جبل أن يستقري المفردات القرآنية، ولكن هذا الالتزام مشروط بالقدر الذي يترجح به الكفاية عنده، أي لم يلتزم الاستقراء التام لكل المفردات القرآنية في سياقها، وبعد هذا الاستقراء فإنه يقف أمام ما ذكره المفسرون من المعاني؛ ليختار منها ما يراه الأولى بناءً على موافقته السياق القرآني<sup>(٢)</sup>.

وعندما لا يجد فيما كتبه المفسرون أنه أدق وأولى، فإنه يأتي بمعنى جديد، ولا يأتي به إلا بعد الاطمئنان إلى ذلك، واشترطه الاطمئنان فيما يأتي به من جديد يدل على الاستيثاق العلمي الذي ينفذ من العقل إلى القلب ليبعث الطمأنينة فيه، فهو اطمئنان ناشئ عن العلم، وليس شعورًا مجردًا<sup>(٣)</sup>.

إلا أنه في موضع آخر يصرح أنه سوف يطبق ما يصل إليه من المعنى الجامع على كل مفردات القرآن، وتعبيره (كل) يدل على الشمول، وهذا يتناقض مع ما ذكره من أن تتبعه للسياق تتبع مشروط بالقدر الذي يترجح به المعنى؛ ونص كلامه رحمه الله: "وطبقت ذلك المعنى على كل ما ورد من مفردات التركيب في القرآن الكريم، مبيئًا وجه انتمائه إلى ذلك المعنى العام"<sup>(٤)</sup>، والتطبيق على كل المفردات هو عين الاستقراء التام الشامل، والذي ظهر في منهج جبل في عرض معنى المادة اللغوية، أنه لم يلتزم بتطبيق المعنى الجامع على كل مفردات التركيب في القرآن الكريم على وجه الشمول<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣-١٤.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥.

<sup>٥</sup> - انظر المبحث الأول من الفصل الأول.



## رابعاً: المعنى المحوري.

لقد أطلق جبل على المادة اللغوية اسم التركيب، وسمّى كل تصريفات هذا التركيب باسم الأسرة الكلمية<sup>(١)</sup>، ورأى جبل أن كل هذه المشتقات من هذا التركيب تحمل معنى الأصل المشتق منه، وسمّى هذا المعنى الجامع لمعاني المشتقات اللغوية بالمعنى المحوري<sup>(٢)</sup>، ونص على أن "المعنى المحوري هو أهم مستويات التأصيل" في كتابه<sup>(٣)</sup>.

وذكر جبل أنه لن يستخلص المعنى المحوري في مكان بعيد عن الناس، لا يعرفون من أين جاء به وكيف تحقق معناه في شجرة المشتقات، بل إنه سيذكر الاستعمالات اللغوية أمام القارئ، ليستخلص منها المعنى المحوري، وبعد ذلك كله سيطبق المعنى في المفردات؛ ليعرف القارئ من أين جاء المعنى المحوري، وما البرهان على كونه معنى جامعاً لكل معاني الأسرة الكلمية<sup>(٤)</sup>.

وقد أعلن جبل أن المعنى المحوري واحد لا يتعداه، وقد ألزم نفسه في كتابه بوحدة المعنى المحوري، واتخذ جبل هذه الوحدة للمعنى المحوري ضابطاً يحتكم إليه في فحص التفسيرات المنقولة عن الأئمة، وعده معياراً ذا مصداقية في تعيين التفسيرات الدقيقة من غيرها؛ لأن هذا الضابط مستخلص من كل الأسرة الكلمية للتركيب، ولكل أسرة كلمية معنى محوري جامعٌ يتحقق في كل مشتق من مشتقات التركيب، فتحققه في المعنى المنقول عن الأئمة يدل على أنه المعنى الصحيح، وكذلك يدل على أنه المعنى الدقيق أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وفي الوقت نفسه يرى جبل أن النتائج التي يصل إليها في تعيين المعنى المحوري ليست قطعية؛ لأن كون المعنى المحوري هو الضابط و المعيار يترتب على الإصابة في استنتاجه واستخلاصه، فإن كان استخلاص المعنى المحوري مصيباً، فاتخاذ ضابطاً ومعياراً مصيب أيضاً، وفي المقابل فإن الخطأ في الاستخلاص خطأ في الضابط بداهة<sup>(٦)</sup>.

وترك جبل مساحة للدارسين لنقده في استخلاص المعنى المحوري أو التعبير عنه؛ فقال: "والقصْد من تقديم ذكر المفردات والعبارات العربية التي حددنا نوعها أن تكون تلك الاستعمالات

<sup>١</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١١.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣.

أمام الدارس مباشرة؛ ليرجع إليها ويتوثق بنفسه من صحة ما استخلصناه منها في المعنى المحوري، وليتيسر له نقد استخلاصنا، أو نقد التعبير عنه، إذا شاء<sup>(١)</sup>.

وذكر جبل أنه سيطبق المعنى المحوري على المفردات اللغوية، ويبيّن أنه سيخص المفردة القرآنية بتعامل خاص؛ لأنه لن يطبق عليها المعنى المحوري إلا بما يتناسب وسياق القرآن في ضوء أقوال المفسرين<sup>(٢)</sup>.

ويبيّن جبل أن المعنى المحوري من حيث استخلاصه على نوعين:

الأول: نوع جلي قريب واضح لا يحتاج إلى كبير عناء، فهو من الواضح بمكان.

والثاني: نوع غامض يحتاج إلى كبير تأمل وطول نظر، بل إنه قد يحتاج إلى تأويل أيضاً، ولكنه يبيّن أن التكلف مزلق من مزالق التأويل التي يجب أن يُبتعد عنه<sup>(٣)</sup>.

ووصف جبل عبارته في بيان المعنى المحوري بأنها جامعة محررة موجزة، وعقل كونها جامعة؛ بأنها لا بد أن يندرج تحتها معنى كل مفردات التركيب، وكونها محررة؛ حتى تكون خاصة بالتركيب المفسر، مانعة من دخول غيره فيه، وكونها موجزة؛ ليتمكن التعبير عن المعنى المحوري بجملة واحدة، وصرّح بأن كل لفظ في بيان المعنى المحوري جاء في مكانه المراد منه أن يكون به، فهو مقصود في وضعه، ومقصود فيما يؤديه من المعنى<sup>(٤)</sup>.

ومما اختطه جبل من المنهج الخاص ببيان المعنى المحوري، أن يكون منهجه في البيان شاملاً لكل المواد اللغوية في الكتاب، لا يُغادر مادة لغوية باشتقاقاتها واستعمالاتها العربية الأصلية إلا ويبيّن ما لها من المعنى المحوري المشترك بين كل أفراد الأسرة اللمنية الواحدة<sup>(٥)</sup>.

وضرب جبل ثلاثة أمثلة في مقدمة كتابه على المعنى المحوري، الأول: مادة (عصو) (عصى)، والثاني: مادة (مرح)، والثالث: (ربو). وطبّق عملياً إرجاع اشتقاق كل مادة إلى معناها المحوري؛ فأرجع مشتقات (عصو) إلى الصلابة، ومشتقات (مرح) إلى تسبب المختزن في

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩، ١٦.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢.

الباطن وعدم ضبطه، ومشتقات (ربو) إلى الزيادة أو الارتفاع عن الأصل أو المعتاد. وتحقق من وجود المعنى المحوري في مشتقات كل مادة<sup>(١)</sup>.

ورأى جبل أن المعاني المحورية للمواد التي تشترك في فصل معجمي واحد، بينها معنى جامع مشترك، وهذا على وجه الاطراد، وأطلق عليه اسم (معنى الفصل المعجمي)<sup>(٢)</sup>.

### خامساً: الارتباط بين الألفاظ والمعاني.

#### ١- بيان المقصود بالارتباط بين الألفاظ والمعاني.

يرى جبل أن "تبين صحة فكرتي المعنى المحوري والفصل المعجمي وتحققهما باطراد في آلاف التراكيب ومئات الفصول المعجمية، لا يُفسر إلا بوجود ارتباط علمي يقيني بين الألفاظ ومعانيها بصورة مجملة، ثم بين مكونات الألفاظ ومعانيها بصورة مفصلة. ومكونات الألفاظ هي الحروف الألفبائية"<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي عبّر عنه جبل بالارتباط العلمي اليقيني المفصل بين الحروف الهجائية ومعانيها، والارتباط العلمي المجل بين الألفاظ ومعانيها، هو ما يُسمى بالدلالة الذاتية للحروف والألفاظ، وقد سبق بيان معنى الدلالة الذاتية للكلمة، في تضاعيف بيان منهج المصطفوي.

ويرى جبل أن هنالك ارتباطاً بين لفظ الحرف الأبجدي -الذي يُسمى حرف البناء- ومعناه، وكذلك فإن هنالك ارتباطاً بين لفظ الكلمة ومعناها أيضاً.

واستدل على وجود معنى خاص لكل حرف هجائي، بأن الحرف الثالث الوارد في الفصل المعجمي له معنى يتناسب وجرس الحرف.

واستدل أيضاً باطراد المعنى مع وجود الحرف ليدل على وجه التلازم بين جنس المعنى وبين الحرف.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦-١٨.

<sup>٢</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١-٤٢.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣.

وأشار إلى المناسبة بين أصوات اللغة ومعانيها بما قاله ابن جني قبل مئات السنين<sup>(١)</sup>.

ولا بد من التنبيه على أن ما ذكره ابن جني إنما هو صفات للحروف، وليس معاني لها؛ لأن الحرف البنائي (الهجائي) لا يفيد معنى من حيث هو، وإنما الكلام المفيد لا بد أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً من حروف المعاني كـ(هل) و(في) و(لم)<sup>(٢)</sup>.

ولكن جبل لا يوافق ابن جني الموافقة التامة، فهو يرى أن لكل حرف معنى مستقلاً، فإذا رُكبت الحروف أثر ترتيب الحروف في دلالتها، وضرب مثلاً لمن يضع عصير الليمون في الماء قبل السكر ولمن يضعه بعد السكر، فأما من يضع عصير الليمون قبل السكر فإن الشراب سيكون قليل الحلاوة، ومن يضع العصير بعد ذوبان السكر فإن الشراب سيكون حلواً، وهكذا الحروف، فترتيبها في الكلمة أثر في معناها<sup>(٣)</sup>.

وفي بحث له عن ارتباط الألفاظ بالمعاني، قرر جبل أن اللغة توقيفية، وبنى على ذلك أن ما كان من عند الله تعالى فلا بد أن يكون لحكمة، ورأى الحكمة في وجود مناسبة بين الألفاظ والمعاني<sup>(٤)</sup>. وقد سبق الرد على هذا الاستدلال في المنهج النظري للمصطفوي.

<sup>١</sup> - يقصد جبل من قول ابن جني، ما كان نحواً من قول ابن جني: "وذلك قولهم: بحث. فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالبا الأسد وبرائن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث والبث للتراب. وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً، فأَيّ شبهة تبقى بعده؟ أم أيّ شك يعرض على مثله؟ وقد ذكرت هذا في موضع آخر من كتبي لأمر دعا إليه هناك. فأما هذا الموضع فإنه أهله، وحقيق به لأنه موضوع له ولأمثاله". ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٦٥.

ويقصد بالصحل: صوت التراب عند حفره. انظر معنى (صحل). الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٤٣.

<sup>٢</sup> - قال ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..... واسم وفعل ثم حرف الكلم

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيّشتم

انظر ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة دار التراث/دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ج ١، ص ١٣-٢٤.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢.

<sup>٤</sup> - جبل، محمد حسن (١٩٨٠م)، الارتباط بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية - منهج وتطبيقه، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد ١، ص ١٥٧-١٥٨.

ولكنه لا يرى مذهب عباد الصيمري في الدلالة الذاتية؛ لأنه يرى تناسبًا بين الألفاظ والمعاني، بينما الذي يراه عباد أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، وإلا لكان اختيار لفظ دون لفظ ترجيح من غير مرجح<sup>(١)</sup>.

وحدد جبل معنى الحروف الهجائية، بإعطائه معنى لغويًا لكل حرف، وقد سلك في البداية سبيل الشرح لكل حرف، فكان عرضه التفصيلي لمعاني الحروف في أربع عشرة صفحة<sup>(٢)</sup> ثم وضع ملخصًا في صفتين، وقال في ذلك: "ملخص المعنى اللغوي"<sup>(٣)</sup> العام لكل من الحروف الهجائية بإيجاز:

الهمزة: تؤكد معنى ما تصحبه في التركيب.

ب: تجمع رخو مع تلاصق ما.

ت: ضغط بدقة ودقة يتأتى منه معنى الامتسك الضعيف ومعنى القطع.

ث: كثافة أو غلظ مع تفش.

ج: تجمع هش مع حدة ما.

ح: احتكاك بعرض وجفاف". مكملًا باقي الحروف<sup>(٤)</sup>.

وبيّن أنه انطلق في تعيين معنى مستقل لكل حرف هجائي من أساسين:

الأول: استعمال، والثاني: صوتي.

فأما الأساس الأول فمثاله: إن معنى كلمة الببة هو: الشاب الممتلئ البدن نعمة وشبابًا، وكذلك السمين كثير اللحم، فقد لاحظ جبل وجود ثلاث باءات مكونة للكلمة، وهي حروف أصلية، فأخذ المعنى اللغوي لحرف الباء من هذا الاستعمال اللغوي، فقال عن حرف الباء: إنه يعبر عن تجمع تراكمي رخو مع تلاصق ما. وهذا هو الأساس الأول في الاستنباط، وهو الاستعمال اللغوي.

<sup>١</sup> - جبل، الارتباط بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية - منهج وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١٦٠-١٦١.

<sup>٢</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ٢٥-٣٩.

<sup>٣</sup> - هذه ليست معاني، وإنما هي صفات للحروف، وتعبير جبل عنها بالمعنى فيه تجوز.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠-٤١.

وأما الأساس الثاني: الصوتي، وهو: هيئة تكوّن الحرف في الجهاز الصوتي، ولهذا التكوّن مذاق يُحس، وهو أساس ذوقي.

ورأى جبل أن الأساس الصوتي أقل قوة من الأساس الاستعمالي، ولكن ظهور التوافق بين الأساس الصوتي والاستعمالي عند ربطهما، يجعل الأساس الصوتي قويًا؛ ومثل على هذا الأساس بـالنطق بحرف الباء، وصوت الباء يتكون بانطباق الشفتين انطباقًا تامًا، وهذا الانطباق يكون أقرب إلى باطن الشفتين أكثر من نقطة التقائهما حين نطق الميم. ومن الواضح أن الشفتين كتلتا لحم رخو، وعندما تلتقيان من قرب باطنهما في نطق الباء مع إحساس بالتصاق خفيف، والشعور بنطقها هكذا يلتقي مع الاستعمال، بأن حرف الباء يعبر عن تجمع تراكمي رخو مع تلاصق ما<sup>(١)</sup>.

## ٢- أثر نظرية (الارتباط بين الألفاظ والمعاني) في تفسير المفردة القرآنية عند جبل،

لقد اعتمد جبل اعتمادًا ظاهرًا في بيان المعاني على هذه الدلالة الصوتية، فمن ذلك اعتماده على الدلالة الصوتية كدليل من الأدلة على معنى كلمة (جهنم)، فقد قرر أن معناها هو التجويف العميق والقعر البعيد، واستدل بهذه الدلالة الصوتية على أنها عربية أصيلة وليست معربة، فقال جبل: "ومن الناحية الصوتية فإن الجيم تعبر عن هيكل غير مصمت، والهاء عن فراغ جوفه، والنون عن امتداد ذلك الفراغ في الباطن والميم عن تضامها واستوائها على ذلك بقيام هيكلها هكذا أو بأن عمقها الشديد جدًا يُبرز تضامًا ظاهرًا على جوفها أو على ما يُلقى فيها"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك استدل على عروبة (التنور) بالدلالة الصوتية، حيث قرر جبل أن (تن) تعبر عن لزوم ظرف أو جوف، فقد قالوا: تنّ بالمكان. أي: أقام. وقرر أن الراء تعبر عن استرسال ينطبق على النار والماء، وأكد بناء على أمور منها الدلالة الصوتية أنه على يقين بأن لفظ التنور عربي أصيل وليس معرّبًا<sup>(٣)</sup>، وكانت الدلالة الصوتية مما استدل به على عروبة اسم (الزنجبيل)<sup>(٤)</sup>، وقد أكثر جبل في مئات المواضع من الاستدلال الصوتي في بيان معاني المفردات القرآنية<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥-٢٦.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٣.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢٢.

<sup>٤</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٦.

<sup>٥</sup> - انظر -على سبيل المثال- جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٥، ١١٧، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٦، ١٤١، ١٤٩.

### ٣- الرد على جبل في اعتماده نظرية (الارتباط بين الألفاظ والمعاني) في تفسير المفردة القرآنية.

ويرى الباحث أن استخلاص القيمة المعنوية المستقلة للحرف الواحد نوع الاجتهاد فيه ذوقي، لا يحتج به ولا يحتج عليه؛ لأن لكل ناطق أن يتذوق، فكلمة: البلب، والباب، والبلق<sup>(١)</sup>، والبله<sup>(٢)</sup> والبتّر، هذه الكلمات وغيرها، أين منها معنى: التجمع التراكمي الرخو مع تلاصق ما؟ فأين الرخاوة في البتّر الذي هو القطع؟ وأين الرخاوة في الباب؟ وأين التجمع التراكمي في البلب؟ وكذلك البلق والبله؟ صحيح أن جبل قال: إن الحروف تأخذ معنى جديدًا عند تركيبها، فما حجية نتائج الاجتهاد في معنى الحروف على انفراد إن لم تحمل المعنى عند التركيب، أو تحمل جزءًا من المعنى على أقل تقدير.

ومما لا يُنكر أن يجد الناظر كلمات تحمل دلالات صوتية، ولكن أن يُجعل لكل حرف دلالة معنوية مستقلة، فهذا أمر غير مقبول؛ لأن الحرف البنائي (الهجائي) لا معنى له من حيث هو حرف منفرد.

ولعل ناظرًا في الصفات المستنبطة للحروف يجد حلاوة التأمل والتذوق، ولكن لا ترتقي هذه النتائج الذوقية إلى الحجية؛ لتكون هذه الدلالات فيصلاً مؤثرًا في ترجيح معنى لمفردة قرآنية على معنى آخر، أي لا ترتقي هذه النظرية وهذه النظرات لتكون حاكمًا على فهم القرآن عن طريق التأثير في تعيين معاني مفرداته.

ومن الأدلة الأخرى على أن إعطاء الحرف قيمة بيانية أمر لا يُقام عليه حكم، أن الأذواق تختلف، ولا مرجح بينها؛ لأن لكل واحد تقييمه الخاص، فقبل أربعين سنة وضع د. ربحي كمال<sup>(٣)</sup> جدولًا حاول فيه بيان القيم البيانية للحروف العربية، والناظر فيما وضعه من قيم بيانية يرى البون الشاسع بينها وبين ما وضعه جبل، فالهمزة عند جبل: تؤكد معنى ما تصحبه في التركيب. ولكنها

<sup>١</sup> - "سواد وبياض". الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص ٣٩.

<sup>٢</sup> - وهو غلبة سلامة الصدر. الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص ٤٠.

<sup>٣</sup> - أستاذ الدراسات السامية في جامعة بيروت ودمشق والجامعة الأردنية، المتوفى سنة ١٩٧٩م. انظر الموقع الإلكتروني لمؤسسة القدس للثقافة والتراث:

عند ربحي كمال تعني: القطع الخفيف. والباء عند جبل: تجمع رخو مع تلاصق ما. وعند ربحي كمال: انفتاح شديد<sup>(١)</sup>.

والناظر في سائر الحروف يلحظ الفروق الظاهرة في تقدير القيمة البيانية للحروف بين جبل وربحي؛ فأين التجمع الرخو المتلاصق لحرف الباء عند جبل، من الانفتاح الشديد لحرف الباء عند ربحي كمال؟ إن الوصف متناقض تمامًا، فالانفتاح الشديد مناقض للتجمع.

### سادسًا: مصطلح اللغة الجزرية عند جبل.

يرى جبل أن المعرب<sup>(٢)</sup> في لغتنا العربية عامة قليل، ويرى - وفق ما استند إليه من إحصائيات- أن نسبة نقاء اللغة العربية لغاية هذا العصر تزيد عن خمسة وتسعين بالمئة؛ لأن نسبة الاقتراض لا تصل إلى خمسة بالمئة، ونسبة الاقتراض شاملة لما عرّبه المجامع العربية أيضًا، في حين أن الدخيل في اللغة الفرنسية -مثلا- يزيد عن الخمسين بالمئة، واللغة الإنجليزية ليست أحسن حالًا من اللغة الفرنسية؛ ولذا يرى جبل أن اللغة العربية تعدّ من أنقى اللغات التي يُعرف أصولها، فهي أقل اللغات اقتراضًا للكلمات الأجنبية؛ لأنها لغة متسعة في دلالاتها، قابلة للصوغ في صيغ منضبطة تؤدي كل صيغة معنى يثري كنزها اللغوي، أضف إلى ذلك اعتناء أهلها بها، وقدرتهم على لمح مميزات الأشياء والمعاني، وسبك الألفاظ التي تعبر عنها اشتقاقًا أو ارتجالًا<sup>(٣)</sup>.

أما موقف جبل فيما ادّعي أنه من المعرب في القرآن، فإنه يرى أن اللغة العربية هي أقوى اللغات السامية وأعرقها وأكثرها مفردات، وأنّ ما ادّعي أخذه عن الآرامية أو غيرها، فإنما هو مأخوذ بالأصل من اللغة العربية<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠-٤١.

كمال، ربحي كمال (١٩٨٠)، الإبدال في ضوء اللغات السامية - دراسة مقارنة، لبنان، جامعة بيروت العربية، ص ١٢.

<sup>٢</sup> - المعرب: ما نطقت به العرب على منهاجها من غير لغتها.

انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٩.

انظر السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١١.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٤</sup> - انظر ما قاله في مادة (سرج) عن: سرج الفرس. جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠. وانظر نفس المرجع، ج ٢، ١٠٨٦.



ويطلق جبل اسم (اللغات الجزرية) -نسبة إلى الجزيرة العربية- على ما يُسمى باللغات السامية؛ ويؤكد على أن اللغة العربية هي كبرى هذه اللغات الجزرية، وهي قدامها<sup>(١)</sup>.

وإطلاق جبل اسم اللغات الجزرية على ما يسمى باللغات السامية صنيع حسن؛ لأن مصطلح (اللغات السامية) في العصر الحديث مصطلح غير علمي<sup>(٢)</sup>، وهذا أولاً، وثانياً: هو من دخن الإسرائيليات، تقبله الكاتبون كأنه مسلم من مسلمات الفكر والعلم، علماً أن استعماله في العصر الحديث يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وقد ظهر هذا المصطلح على يد المستشرق شلوزر<sup>(٣)</sup>، ونسبة هذا المصطلح نسبة إسرائيلية تعود إلى سام ولد نوح عليه السلام، فيما زعموا، ويعجب القارئ من هذا المستشرق إذ أنه لم يعد الكنعانيين من أولاد سام؛ ولذا فقد شكك كثير من الباحثين الغربيين بهذه التسمية وهذا التقسيم<sup>(٤)</sup>.

وكذلك فإن إطلاق المستشرق الألماني شلوزر اسم الساميين على العرب والعبرانيين والأحباش، لم يكن لوجود رابط بينهم. واختلف المستشرقون وغيرهم في تحديد الموطن الذي عاش فيه الساميون الأوائل<sup>(٥)</sup>.

فهم لم يستطيعوا تعيين الساميين الأوائل تعييناً علمياً يبين ماهيتهم، غير أنهم قالوا: إنهم من أولاد سام بن نوح عليه السلام، ولا يعرفون أين كان وجودهم الأول، إلا على وجه الظن والتخمين.

واللغات السامية تنسب إلى ما يسمى بالساميين، وهم: الشعوب الآرامية والفينيقية والعبرية والعربية واليمينية والآشورية<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٨٦.

<sup>٢</sup> - يقول المستشرق موسكاتي وزملاؤه: "السامية الأم ليست سوى تقليد أو افتراض لغوي".

موسكاتي، نحو اللغات السامية المقارن، مرجع سابق، ص ٣٣. وانظر بروكلمان (١٩٧٧م)، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، السعودية، ص ١٤.

وقال ولفنسون عن البحث عن اللغة السامية الأم: "بل من العبث إطالة البحث في أمر غامض مجهول نشأ ونما في عصور سبقت العصور التاريخية". ولفستون، تاريخ اللغات السامية، مرجع سابق، ص ٤.

<sup>٣</sup> - مستشرق ألماني ومختص بالدراسات الشرقية. انظر العقيلي، نجيب العقيلي (١٩٦٤م)، المستشرقون، دار المعارف، مصر، ط ٣، ص ٧١١.

<sup>٤</sup> - ولفنسون، إسرائيل ولفنسون (د.ت)، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، لبنان بيروت، د.ط، ص ٩-١٠. وانظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٤٧.

<sup>٥</sup> - بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص ١١.

<sup>٦</sup> - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٤٧.

وهل هؤلاء هم أصحاب اللغات السامية أم يوجد غيرهم؟ الجواب: لا توجد إجابات مؤكدة ونهائية، ومن الغريب أن تسمية اللغات في العصر الحديث تقوم بناء على أول مكان اكتشفت فيه النقوش، كما حصل مع اللغة التي سمّوها بالآشورية<sup>(١)</sup>.

إذن؛ مصطلح الساميين مصطلح توراتي، انبثق عن الإصحاح العاشر والحادي عشر من سفر التكوين<sup>(٢)</sup>. وقد صرح بذلك المستشرقون، فليس الأمر كشفًا لمستور، أو تخمينًا لمخفي؛ فقد صرح المستشرق موسكاتي<sup>(٣)</sup> بأن ما فعله شلوزر كان بناء على ما في التوراة<sup>(٤)</sup>.

### سابعًا: المستثنى في معجم الاشتقاقي مما جاء في القرآن.

بيّن جبل أنه ذكر كل المفردات القرآنية إلا أسماء الأعلام الأعجمية، وأسماء الإشارة والموصول والشرط، وربما ترك بعض أحرف المعاني<sup>(٥)</sup>.

وهذه الملاحظة وإن كانت لا تكمل السطرين إلا أن لها أثرًا في منهج المؤلف في بيان مفردات القرآن.

فترك جبل لأسماء الإشارة والموصول والشرط، وبعض أحرف المعاني، فهو مما لا يلزمه ذكره؛ لأن معجمه معجم اشتقاقي، ولكن في ذكرها لو ذكرها فائدة؛ لأن لها معاني في القرآن الكريم؛ ولذا فقد ذكرها- على سبيل المثال- الراغب في مفرداته؛ كذكره معنى: إذا وإذ<sup>(٦)</sup>، ولو ولولا ولا<sup>(٧)</sup>، وبيّن لـ"ما" عشرة معانٍ، وهي خمسة أسماء، وخمسة حروف<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص ١٣-١٦.

<sup>٢</sup> - انظر على سبيل المثال: الكتاب المقدس، الإصحاح العاشر (١-٣٢)، الإصحاح الحادي عشر (١-١١) من سفر التكوين.

<sup>٣</sup> - مستشرق إيطالي، ومختص بالدراسات الشرقية. وانظر العقيقي، نجيب العقيقي، المستشرقون، مرجع سابق، ص ٤٠١.

<sup>٤</sup> - موسكاتي، سباتينو موسكاتي وآخرون (١٩٩٣م)، نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة مهدي المخزومي وعبد الجبار المطليبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ص ١٣.

<sup>٥</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

<sup>٦</sup> - الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد (١٩٩٢م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان الداودي، بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ط١، ص ٧٢.

<sup>٧</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٧٥٣.

<sup>٨</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٧٨٤-٧٨٦.

وكذلك فقد قال الزركشي: "ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة اسمًا وفعلًا وحرًا"<sup>(١)</sup>.

### ثامناً: المشترك اللفظي.

رأى جبل أن المشترك اللفظي غير موجود من جهة أصل وضعه، بل وضعه اللغوي دلاً على معنى واحد، ويرى أن المعنى المحوري يتخطى ما أحاط اللفظ من غباشة الاشتراك، ليوصل الدارسين إلى المعنى الأصيل الواحد، ونص قوله: "والسبيل إلى تحرير المعنى الدقيق لكل مفردة من المفردات القرآنية بالاشتقاق تخطياً للخلاف اللفظي، والأقوى من اللفظي في حالة المشترك"<sup>(٢)</sup>.

ومعنى كلامه أن المعنى المحوري المستنبط من الاشتقاق أداة معيارية يُحدد بها المعنى الدقيق للكلمة، رغم وجود المشتتات من الخلاف اللفظي أو الاشتراك، فإنها لا تقف عائداً أمام تعيين المعنى الدقيق للكلمة؛ لأن للاشتقاق اللغوي منظاراً كاشفاً نافذاً عبر كل مظاهر الضبابية المشتتة للرؤية، فالاشتراك ليس من المعنى الدقيق، إن هو إلا ضباب يحول دون معرفة المعنى الدقيق بسهولة، وليس إلا.

### تاسعاً: الترادف.

رأى جبل عدم وجود الترادف التام في اللغة، وفيما قرره في مقدمة المعجم الاشتقاقي أن المعنى المحوري يتخطى الخلاف اللفظي، ويتخطى أيضاً ما هو أقوى من الخلاف اللفظي كما في حالة المشترك<sup>(٣)</sup>، والمترادف يندرج تحت هذا المعنى، فهو خلاف أقوى من الخلاف اللفظي.

وبين جبل في بحثه عن ارتباط الألفاظ بالمعاني، أن القول بالترادف التام باطل؛ لأنه يهدم القول بإحكام هذه اللغة، ويسهل الطريق أمام الطاعنين باللغة العربية؛ ليحققوا قولهم بأنها لغة عشوائية غير قياسية، وأن المعنى فيها يؤدي بأي لفظ، كما أن القول بالترادف العام يبطل ما تبناه جبل من أن الألفاظ باللغة العربية مرتبطة بالمعاني؛ لأن أداء الألفاظ المختلفة نفس المعنى يدل على أنه لا ترابط بين اللفظ المعين والمعنى المراد، ففكرة ارتباط اللفظ بالمعنى تقوم عنده على

١ - الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٥٧م)، البرهان في علوم القرآن، مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ج١، ص٢٩١.

٢ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج١، ص١١.

٣ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج١، ص١١.

أساس أن كل لفظ موقوف على معنى معيّن، والمعنى موقوف للفظ بذاته، فلا يُعبّر عن المعنى تعبيراً حقيقياً دقيقاً إلا باللفظ المخصص له<sup>(١)</sup>، وإطلاق الترادف على بعض الألفاظ هو من باب التسامح والتوسّع وليس من باب الدقة العلمية<sup>(٢)</sup>.

كل ما قدمه جبل في مقدمته النظرية، فإن له أثراً في تعيين معنى المفردة القرآنية، ولكن الجديد الذي جاء به مما يؤثر في معنى المفردة القرآنية هو: القول بتوحيد معنى الأصل اللغوي، وقوله بنظرية المعنى المشترك للفصل المعجمي على وجه الشمول لا الانتقاء، ووضعه قيماً بيانية للحروف.

والنظر في تطبيقه العملي، سيُظهر جلياً حقيقة ما ذهب إليه في توحيد معنى الأصل، وفي تطبيق نظرية الفصل المعجمي، أما القيم البيانية للحروف، فقد تقدم أنها لا ترقى للتأثير في تحديد معنى المفردة القرآنية.

<sup>١</sup> - جبل، الارتباط بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية - منهج وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١٨٦.

<sup>٢</sup> - انظر جبل، الارتباط بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية - منهج وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١٨٥-١٩٥.

الفصل الثالث: بيان المنهج التطبيقي للكتابين في تفسير المفردة القرآنية.

المبحث الأول: الدلالة الاشتقاقية.

المبحث الثاني: الدلالة السياقية.

المبحث الثالث: الدلالة القرآنية الخاصة.

المبحث الرابع: الظواهر الدلالية.

المبحث الخامس: الأثر المذهبي والإسرائيليات والتفسير الباطني.

المبحث الأول: الدلالة الاشتقاقية.

المطلب الأول: تعريف الاشتقاق، وأهميته وأنواعه وحجته.

المطلب الثاني: توحيد المعنى الاشتقاقي الجامع نظريًا وتطبيقيًا.

المطلب الثالث: الاختلاف في الاشتقاق وأثر المعنى الجامع فيه.

المطلب الرابع: المفردة القرآنية بين المعنى الاشتقاقي الجامع والمعنى الاستعمالي عند العرب.

المطلب الخامس: المعرب.

المطلب السادس: المعنى المشترك بين معاني تراكيب الفصل المعجمي.

## المبحث الأول: الدلالة الاشتقاقية.

### المطلب الأول: تعريف الاشتقاق، وأهميته وأنواعه وحجته.

#### أولاً: تعريف الاشتقاق.

الاشتقاق لغة يدل على الانصداع<sup>(١)</sup>. والشتقاق داء يصيب الدواب، فتتشقق أجزاء من جسمها، والشتق: نصف الشيء، يقال: أخذت شق الشاة، والشق أيضاً: الناحية من الجبل<sup>(٢)</sup>، ويُقال: اشتق الفرس في عدوه، أي: مال في أحد شقيه<sup>(٣)</sup>. ومنه ما هو معنوي، مثل: الشقاق، وهو الخلاف، وكذلك المشقة<sup>(٤)</sup>.

أما المعنى الاصطلاحي، فقد تعددت العبارات في تعريف الاشتقاق<sup>(٥)</sup>، ومفاد هذه العبارات أن الاشتقاق توليد لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ<sup>(٦)</sup>.

وهذا تعريف عام لكل أنواع الاشتقاق، ولكل نوع منه تعريف خاص به، يبين ماهيته بتفاصيل تميز كل نوع من الآخر.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧٠.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥٠٢.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥١٥.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧١.

<sup>٥</sup> - قال الرماني: "الاشتقاق فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل".

الرماني، علي بن عيسى (١٩٨٤م)، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط ١، ص ٦٩.

وقال الجرجاني: "الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه شيء، كضارب أو مضروب يوافق "ضرباً" في جميع ذلك".

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (١٩٨٧م)، المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحمّد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ص ٦٢.

وانظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٥.

ومن المحدثين عرفه صبحي الصالح: "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد".

صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٧٤. وانظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٥.

<sup>٦</sup> - عرفه الحملاوي: "أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ".

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، الرياض، مكتبة الرشد، د.ط، ص ٥٦.

والجامع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، أن المشتق مأخوذ من الأصل، أي مشقوق عنه؛ وفي نص الحديث القدسي ما يدل على هذا المعنى؛ فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " قال الله عز وجل: أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمي اسمًا"<sup>(١)</sup>.

### ثانيًا: أهمية معرفة الاشتقاق في فهم المفردة القرآنية.

تظهر أهمية معرفة الاشتقاق في فهم المفردة القرآنية في أمور:

الأمر الأول: معرفة الأصل اللغوي المشتق منه.

تظهر أهمية معرفة الاشتقاق في معرفة الأصل اللغوي المشتق منه؛ لفهم المعنى اللغوي الرئيس في المشتقات، فكلمة (الخليل) من الكلمات القرآنية، ولمعرفة معناها لا بد من معرفة أصلها اللغوي الذي اشتقت منه، فهل هي مشتقة من الخلّة، وهي: الفاقة والحاجة، أم مشتقة من الخلّة، وهي: صفاء المودة، أم من الخل؟<sup>(٢)</sup> فتعيين الأصل اللغوي يأخذ بمعنى الكلمة ذات اليمين وذات الشمال؛ قال الفخر الرازي: "اعلم أن أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق"<sup>(٣)</sup>.

الأمر الثاني: معرفة الكلام العربي من المعرب.

تظهر أهمية معرفة الاشتقاق في معرفة العربي من المعرب، فالقادم الغريب إلى بلاد العربية ليس له نسب أصيل في لغتها، وجذره فوق التراب؛ لأنه لم ينبت بهذه الأرض ولا زرع فيها؛ قال أبو حيان الأندلسي: "تقرر في علم التصريف أن الاشتقاق العربي لا يدخل في الأسماء الأعجمية"<sup>(٤)</sup>.

١ - صححه شعيب الأرنؤوط في. انظر الحاشية حنبل، أحمد بن محمد (٢٠٠١م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ج ٣، ص ٢١٢، رقم الحديث: ١٦٨٠.

٢ - ابن حيان، محمد بن يوسف (٢٠٠٠م)، البحر المحيط في التفسير، بيروت، دار الفكر، دبط، ج ٤، ص ٦٤.

٣ - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩.

٤ - ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٤٤.



وبناء على معرفة الاشتقاق يتوقف تفسير معنى الاسم في القرآن، ومثاله اسم (إبليس)، أهو مشتق من الإبلاس<sup>(١)</sup>، فيكون مشتقا من معاني الغم والحزن، أم هو اسم أعجمي لا معنى له في القرآن سوى دلالته على ذلك المخلوق المعروف<sup>(٢)</sup>.

### الأمر الثالث: معرفة الدلالة اللغوية على وجهها الدقيق.

تظهر أهمية معرفة الاشتقاق بمعرفة الدلالة اللغوية على وجهها الدقيق، فالحياة والحيوان مشتقان من نفس المادة اللغوية، فما الدلالة اللغوية الثابتة لاختيار لفظة الحيوان في قوله تعالى ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهيَ الْحَيَوةُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤]؟ تكمن الدلالة اللغوية في صياغة الاسم على وزن (الفعْلان)؛ لأنه يدلُّ على الحركة والتقلب، كالغليان والجَوْلان<sup>(٣)</sup>، وصيغة (الحيوان) على هذا الوزن الصرفي؛ ولذا ففي صيغة (الحيوان) من الحركة والتقلب والحركة ما ليس في (الحياة)؛ لأن الدنيا بالنسبة للآخرة حياتها ليست حياة حقيقة، بل هي حياة مقابلة للموت، ولكن السعادة الحقيقية الخالصة، والتنعّم الهائئ الخالي من أي كبد، إنما هو في الحياة الآخرة<sup>(٤)</sup>.

ولأجل هذه الأهمية اعتنى نخبة من علماء الأمة بهذا الموضوع، إما بالتأليف المستقل<sup>(٥)</sup> وإما بإعطاء الاشتقاق حظا موفورا في كتب اللغة؛ لأن الاشتقاق من أساطين علوم اللغة، والناظر في كتابي الخصائص والمنصيف لابن جني يدرك قيمة موضوع الاشتقاق، ويدرك منزلته

<sup>١</sup> - عدّه الطبري مشتقا من الإبلاس. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٠٩.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٥. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، ج ١، ص ١١٤. أبو عبيدة، مجاز القرآن، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨. ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٤٤. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٦.

<sup>٣</sup> - السامرائي، فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، عمان، دار عمار، ط ٢، ٢٠٠٧م، ص ٢٧-٢٨.

<sup>٤</sup> - انظر أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٤٧.

سبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٤. السامرائي، معاني الأبنية في العربية، مرجع سابق، ص ٢٨.

<sup>٥</sup> - كما فعل ابن دريد في كتابه (الاشتقاق)، وسعيد بن مسعدة الأخفش (الاشتقاق)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (اشتقاق الأسماء)، ومحمد بن يزيد المبرد (الاشتقاق)، محمد بن سهل ابن السراج (الاشتقاق)، وغيرهم.

انظر السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٨.

وانظر مقدمة تحقيق الاشتقاق. ابن دريد، محمد بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ/٩٣٣م)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩١م. وانظر مقدمة الاشتقاق، أمين، عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة خانجي، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠م، هـ- ز.

الرفيعة بين مباحث علوم اللغة، وكذلك فإن المعاجم اللغوية لم تغادر هذا العلم، بل بنت بيانها عليه كما في المقاييس لابن فارس، أو رصّعت صفحاتها بالنص عليه كما هي حالها جميعاً<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: أنواع الاشتقاق.

الاشتقاق أربعة أنواع<sup>(٢)</sup>:

١- الاشتقاق الصغير.

٢- الاشتقاق الكبير.

٣- الاشتقاق الأكبر.

٤- الاشتقاق الكبّار، وهو النحت<sup>(٣)</sup>.

وهذا النوع الرابع لا تعلّق له بموضوع المفردة القرآنية<sup>(٤)</sup>، ويكفي في بيانه التعريف به المذكور آنفاً.

<sup>١</sup> - وهذه أمثلة من مئات الأمثلة المبيّنة في صفحات المعاجم: "الخرع: رخاوة في كل شيء. ورجل خرع العظم أي رخو العظم.... ومنه اشتق اسم الخروع، وهي شجرة تحمل حبا كأنه بيض العصفير يسمى سمسمًا هنديًا". الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت)، كتاب العين، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، لبنان، دار ومكتبة الهلال، د.ط، ج ١، ص ١١٧.

و"اشتق اللّگان من الذّك، كما اشتق عُثْمَان من العُثم، والعُثم: جَبُرُ العظم على فساد" ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٨٠... "الخد من الوجه (...)" ومنه اشتق اسم المخدة". الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ٦، ص ٩٧-٢.

<sup>٢</sup> - الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص ٢٧. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠٧. أمين، عبد الله أمين، الاشتقاق، مرجع سابق، ص ١-٢.

المغربي، عبد القادر المغربي (١٩٤٧م)، الاشتقاق والتعريب، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، ص ٨-١٤.

محمد المهدي، من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، مرجع سابق، ص ٣١٥.

<sup>٣</sup> - النحت: أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى، يُقال: بسمَل. من: بسم الله. وحولق. من: لا حول ولا قوة إلا بالله. عبد الله أمين، الاشتقاق، ص ٣٩١-٣٩٣.

<sup>٤</sup> - مع العلم بأن المصطفوي قد عدّ (بعثر) من باب النحت من مادة (بعث) مع أحد الكلمات التالية (العثر) أو (البثر) أو (الثرى). مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٢١.

وممن ذكر هذا الزمخشري: "وهما مركبان من البعث والبحث مع راء مضمومة إليهما". الزمخشري، محمود بن عمرو (١٩٨٧م) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ٣، ج ٤، ص ٧١٤-٧١٥.

وذكره البياضوي في التفسير. البياضوي، عبد الله بن عمر (١٩٩٨م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت، دار إحياء التراث العربي ط ١، ج ٥، ص ٢٩٢=.

وفيما يلي التفصيل في التعريف بأنواع الاشتقاق:

## ١- الاشتقاق الصغير:

أ- تعريفه: أخذ لفظ من لفظ، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في المعنى وترتيب في الحروف؛ مع تغيير في الصيغة<sup>(١)</sup>. وسماه ابن جني بالاشتقاق الأصغر<sup>(٢)</sup> وسُمي بالاشتقاق العام<sup>(٣)</sup>.

والاشتقاق الصغير نحو: شرب، ويشرب، واشرب، وشارب، ومشروب، وشرب، وشرب، وشرب، ومشربة. وغير ذلك من الاشتقاقات<sup>(٤)</sup>.

## ب- الفرق بين الاشتقاق الصغير والاشتقاق الصرفي.

يُسمى الاشتقاق الصغير بالاشتقاق الصرفي<sup>(٥)</sup>، ولكن بين الصرف والاشتقاق الصغير فرق دقيق، فالصرف ميزان للكلم، يُعرف بهذا الميزان حقيقة المشتق، أهو اسم فاعل أم اسم مفعول؟ وكيف يصاغ اسم الفاعل من الفعل إذا كان رباعياً؟ وهكذا، ويختلف الاشتقاق غير الصرفي بأنه ينظر إلى اللفظ من جانب اللغة، وليس من جانب الوزن المجرد؛ قال ابن جني: "إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق"<sup>(٦)</sup>.

= ورد هذا أبو حيان؛ لأن حرف الراء ليس من حروف الزيادة. وأيضاً فإن مادة (بعث) و(بعثر) مادتان مختلفتان وإن اتفقا من حيث المعنى. ولا يصح القول بأن إحداهما مركبة من الأخرى، ومثله؛ قولهم: دمث ودمثر وسبط وسبطر. ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤٢١.

والظاهر أن (بعثر) مادة واحدة مستقلة، وليست مركبة؛ وعلى هذا سارت أمهات المعاجم العربية في عدها مادة واحدة.

ومما عده المصطفوي نحاً: كلمة (سلسبيل)، فقد عدها منحوتة من كلمتي: (سلس) و(سبيل).

مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢١٠.

ونقل الراغب عن غيره أنها مركبة من (سل) و(سبيل). وفسر الراغب هذا التركيب بأنه من باب البسمة والحوقة. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٤١٨. والأصل عدم النحت إلا بدليل أقوى وأوضح من الأصل.

<sup>١</sup> - الغلاييني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠٨.

<sup>٢</sup> - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٦.

<sup>٣</sup> - أنيس، إبراهيم أنيس (١٩٦٦م)، من أسرار العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ص ٤٦-٤٧.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٦٧.

<sup>٥</sup> - عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مرجع سابق، ص ١٨١.

<sup>٦</sup> - ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، مرجع سابق، ص ٤.

### ج- أثر التفريق بين الاشتقاق الصغير والاشتقاق الصرفي في معنى المفردة القرآنية.

قال تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤]، فما الفرق بين (حصيدًا) و(محصولًا)؟

يُصاغ اسم المفعول على وزن مفعول وفعل، يُقال: حصيد ومحصول، وهذا الوزن في الصياغة هو الاشتقاق الصرفي، وأما التفريق من جهة المعنى الدقيق بين مفعول وفعل فهو وظيفة الاشتقاق الصغير، لأن الاشتقاق- كما قال ابن جني- أقعد في اللغة من التصريف، وعودًا على قوله تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤]، فما الفرق بين (حصيدًا) و(محصولًا)؟ الفرق بينهما أن فعيل أبلغ من مفعول وأشد، فما حُصِدَ باستقصاء فهو حصيد<sup>(١)</sup>.

وكذلك قد يُقال: فلان مَقْتُولٌ غَدًا، ولكن لا يُقال: فلان قَتِيلٌ غَدًا؛ لأن صيغة فعيل لا تطلق إلا إذا اتصف بها صاحبها<sup>(٢)</sup>، فالشاة الذبيح، هي من وقع عليها الذبح<sup>(٣)</sup>، وتطبيق هذه الدلالة في فهم قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَبِئْسَ لِمُتِّمٍ﴾ [الحجر: ٧٦]، أي: إن هذه الطريق التي تقع عليها ديار قوم لوط المعذبين، طريق ما زالت قائمة ويسلكها الناس في زمن نزول الوحي<sup>(٤)</sup>.

### د- حجية الاشتقاق الصغير، وموقف المصطفوي وجبل منه.

هذا النوع من الاشتقاق محتج به عند أهل العربية<sup>(٥)</sup>، وقد احتج به المصطفوي<sup>(٦)</sup> وجبل<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - قال الطبري: "(حصيدًا) يعني: مقطوعة مقلوعة من أصولها". الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٥، ص ٥٦. وقال أبو عبيدة: "أي مستأصلين، والحصيد من الزرع والنبات المجذوذ من أصله". التيمي، معمر بن المثنى (١٩٦١م)، مجاز القرآن، تحقيق محمد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، دط، ج ١، ص ٢٧٧.

<sup>٢</sup> - السامرائي، معاني الأبنية في العربية، مرجع سابق، ص ٥٤.

<sup>٣</sup> - ابن سيده، المخصص، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩١.

<sup>٤</sup> - قال أبو السعود: "أي طريق ثابت يسلكه الناس ويرَوْن آثارها". أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٨٦.

<sup>٥</sup> - الصالح، صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٧٥. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ٣٥.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣.

## ٢- الاشتقاق الكبير.

أُتعريفه: تناسب في اللفظ والمعنى بين كلمتين دون ترتيب الحروف<sup>(١)</sup>.

وسُمِّي بالقلب اللغوي<sup>(٢)</sup> وبالاشتقاق الكبَّار<sup>(٣)</sup> وسُمِّي بالاشتقاق الأوسط<sup>(٤)</sup>، وسَمَّاه ابن جني بالاشتقاق الأكبر<sup>(٥)</sup>.

### ب- حجة الاشتقاق الكبير.

جماهير العلماء لا يرون حجة في الاشتقاق الكبير؛ قال السيوطي: "وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني<sup>(٦)</sup>، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً<sup>(٧)</sup>، وليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب"<sup>(٨)</sup>.

### ج- موقف المصطفوي من الاشتقاق الكبير.

رأى المصطفوي أن هذا الاشتقاق حجة<sup>(٩)</sup>، وذكر طرفاً قليلاً منه في مواضع متعددة من معجمه، ولكنها قليلة جداً، ولا وجود لها أمام معجم ضخّم ضم ما يزيد عن ألف وسبعمئة مفردة؛ فتطبيقه لما قرره من صحة الاشتقاق الكبير لم يكن ذا أثر ظاهر في كتابه.

١ - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (٢٠٠٥م) حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبحار وشوارد الأفكار)، السعودية، جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، دراسة وتحقيق في ثلاث رسائل دكتوراه، أحمد عثمان، ومحمد كمال، وأحمد الدروبي، ج١، ص١٥٥.

المغربي، الاشتقاق والتعريب، مرجع سابق، ص١٠. الغلاييني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٨.

٢ - والقلب اللغوي غير القلب النحوي، لأن القلب النحوي تغيير يطرأ على أحد حروف العلة، وليس قلب مكان الحروف تقديمًا وتأخيرًا كما هو حال القلب اللغوي. انظر حسن، عباس حسن (د.ت)، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط١٥، ج٤، ص٧٥٦.

٣ - عبدالله أمين، الاشتقاق، مرجع سابق، ص٣٧٣. المغربي، الاشتقاق والتعريب، مرجع سابق، ص١٠.

٤ - ابن عادل، عمر بن علي (١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ج٥، ص٢٢٤. ابن النجار، محمد بن أحمد (١٩٩٧م)، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، السعودية، مكتبة العبيكان، ط٢، ج١، ص٢١١.

٥ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٦.

٦ - انظر ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٧-١٣٨.

٧ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص١٤٠-١٤١.

٨ - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٥.

٩ - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج١، ص١٢.

ولكن المصطفوي أطلق على هذا الاشتقاق في منهجه العملي غير ما قرره في منهجه النظري، فقد أطلق عليه في منهجه النظري اسم الاشتقاق الكبير<sup>(١)</sup>، وفي منهجه العملي اسم الاشتقاق الأكبر، فقد قال: إن بين السبب والبسط اشتقاقاً أكبر، وبعد إشارته إلى الاشتقاق، استخلص معنى السبب في ضوء الاشتقاق بأنه النسل بعد ولد الولد<sup>(٢)</sup>.

وكذلك (طود) و(وطد)<sup>(٣)</sup> والجامع بينهما هو الثبوت والظهور، فالطود هو الجبل، ووطد الشيء إذا ثبت وسار. و(بطر) و(طرب)<sup>(٤)</sup> والجامع بينهما تجاوز الحد والاعتدال. و(بغل) و(بلغ) و(غلب)<sup>(٥)</sup> والجامع بينها القوة والشدة. و(جبر) و(برج) و(رجب)<sup>(٦)</sup> والجامع هو ظهور العظمة والقوة.

#### هـ - موقف جبل من الاشتقاق الكبير.

رأى جبل أن الاشتقاق الكبير ليس بحجة، بل رأى أنه اشتقاق منقوض مردود، وذكر عشرة أدلة تطبيقية على بطلان الاشتقاق الكبير، ومن هذه الأمثلة: (دَرَّ) و(رَدَّ)، فمعنى: دَرَّ اللبن والدمع: سال كثيراً، ومعنى: رَدَّ الشيء: أي: صرفه عن الاسترسال<sup>(٧)</sup>؛ ولذا فإن جبل لم يعتن في كتابه بهذا النوع من الاشتقاق.

#### و- الترجيح بين موقف المصطفوي وجبل.

الذي يبدو أن فعل جبل هو أقرب إلى الصواب؛ فإن ابن جني قد صرح بأن هذا الاشتقاق غير مستمر في جميع اللغة، وصرح بأنه أراد أن يرسم للدارسين أنموذجاً يُحتذى به في النظر في تقلبات المادة، مؤرثاً تعظيم هذه اللغة الكريمة في قلوب الدارسين<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٨.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٥٨.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١١.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٢.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٥.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٣. وانظر الأمثلة الأخرى ص ٤٤-٤٥.

<sup>٨</sup> - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٠-١٤١.

ولكن يؤخذ على جبل إنكاره للاشتقاق الكبير على الإطلاق، وهذا غير دقيق؛ لوقوعه في اللغة وإن لم يكن مطرداً<sup>(١)</sup>، وإن دلَّ على شيء، فإنما يدل على أن في لغة العرب ما يدل على أنها لغة فيها ما حافظ على كينونتها الرصينة كأنها خرجت من مشكاة السماء؛ لأن رصانة بهذا الجوهر لا يُتصور أن يقدر عامة الناس على الاصطلاح عليها، ولعل هذا من النفح الذي أراده ابن جني أن يتصوّر في قلوب الدارسين شذى طيباً.

### ٣- الاشتقاق الأكبر:

أ- تعريفه: إبدال حرف بحرف مع تناسب في المعنى، ولا يُشترط أن يتناسب الحرفان في المخرج، خلافاً لمن اشترط التناسب<sup>(٢)</sup>؛ لأن من الاشتقاق الأكبر ما كان إبدالاً بين الحروف المتباعدة في مخارجها<sup>(٣)</sup>، يُقال: "تركت فلاناً يجوس بني فلان، ويحوسهم. أي: يدوسهم"<sup>(٤)</sup>، وغيرها من الأمثلة<sup>(٥)</sup>.

وسُمّي بالاشتقاق الكبير والإبدال اللغوي<sup>(٦)</sup>، وسمي بالاشتقاق الأوسط<sup>(٧)</sup>، وهذا الإبدال إبدال لغوي، وليس إبدالاً نحوياً، فعلماء اللغة يعدّونه إبدالاً، وعلماء النحو لا يعدّونه إبدالاً؛ لأن للإبدال النحوي شروطاً وحروفاً معينة<sup>(٨)</sup>.

### أ- حجّة الاشتقاق الأكبر.

الاشتقاق الأكبر ينقسم إلى نوعين:

- <sup>١</sup> - انظر ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٦-١٤٠.
- <sup>٢</sup> - ابن النجار، شرح الكوكب المنير، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١١.
- واشترط هذا الشرط من السابقين: الشريف الجرجاني. ومن المحدثين: مصطفى الغلاييني وعبد القادر المغربي. انظر الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٢٧. الغلاييني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠٨. المغربي، الاشتقاق والتعريب، مرجع سابق، ص ١٢.
- <sup>٣</sup> - الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقَاب، المدينة المنورة، المجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١٤، ص ٣٩١.
- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٢١٦-٢١٧.
- <sup>٤</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٦، ص ٤٣.
- <sup>٥</sup> - ابن السكيت، القلب والإبدال، مرجع سابق، ص ٢٩. وانظر عبدالله أمين، الاشتقاق، ص ٣٦٦-٣٧٠.
- <sup>٦</sup> - عبدالله أمين، الاشتقاق، ص ٣٣١.
- <sup>٧</sup> - الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٩٤م) البحر المحيط في أصول الفقه، مصر، دار الكتبي، ط ١، ج ٢، ص ٣١٧.
- <sup>٨</sup> - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦٦.
- عباس، النحو الوافي، مرجع سابق، ج ٤، ص ٧٦١.

### الأول: اختلاف النطق بالكلمة.

عندما تكون الكلمات بنفس المعنى، ويكون الاختلاف قد وقع بالنطق -فقط- دون اختلاف المعنى، فهذا ما يُسمى باختلاف لهجات العرب، فقد صرح ابن فارس بأن الإبدال بين الحروف في الكلمة من سنن العرب<sup>(١)</sup>.

ومن الاشتقاق الأكبر ما يكون صورة من صور اختلاف اللهجات عند القبائل العربية<sup>(٢)</sup>؛ لأن بين القبائل العربية اختلافا في اللهجات<sup>(٣)</sup>، فمن هذا الإبدال قولهم: كفخه بالعصا، ولفخه بالعصا<sup>(٤)</sup>، وكذلك: قفخه<sup>(٥)</sup>، أي: ضربه. ومثله: "حذوث التراب في وجوه القوم، وحثوئه<sup>(٦)</sup>".

### الثاني: تقارب المعاني لتقارب اللفظ.

وهذا ما ذكره ابن جني في باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، والتصاقب هو القرب؛ يُقال: صَقِبَتْ داره، أي: قُرِبَتْ<sup>(٧)</sup>، فعندما لا تكون الألفاظ المتقاربة في النطق تحمل المعنى نفسه، فإن هذا ليس من باب اختلاف اللهجات، وإنما هي كلمات مختلفة في النطق والدلالة، فإن الأَرَّ هو الحركة الشديدة<sup>(٨)</sup>، أما الهز فمطلق التحريك<sup>(٩)</sup>، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَّرُّهُمْ أَرَّا﴾ [مريم: ٨٣]، ﴿وَهَرِّي إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]<sup>(١٠)</sup>، فمعنى الأَرَّ غير معنى الهز، وإن كانا يتقاربان في أصل التحريك، ولكن هذا التقارب في المعاني بين الألفاظ المتقاربة ظاهرة لغوية لم يثبت اطرادها<sup>(١١)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ١٥٤.

<sup>٢</sup> - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٦.

<sup>٣</sup> - انظر قشاش، أحمد بن سعيد (٢٠٠٢م) الإبدال في لغات الأزدي دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة ٣٤، العدد ١١٧، ص ٤٧٣.

<sup>٤</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٣.

<sup>٥</sup> - الرِّيبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ج ٧، ص ٣٣٠.

<sup>٦</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٣.

<sup>٧</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦٣.

<sup>٨</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٦.

<sup>٩</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٥، ص ٤٢٣.

<sup>١٠</sup> - انظر كلام ابن جني في تقارب المعاني لتقارب الألفاظ. ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٨.

<sup>١١</sup> - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص: ٢١٠.



وخلاصة الأمر: إن الإبدال اللغوي حجة إذا كان بسبب اختلاف اللهجات؛ لأن المعنى واحد، والاختلاف قد وقع في النطق فقط، أما إذا وقع الاختلاف في النطق مع الاختلاف في المعاني، فلا يُعدّ الإبدال اللغوي حجة؛ لأنه غير مطرد.

### ج- موقف المصطفوي من الاشتقاق الأكبر.

لقد اعتمد المصطفوي القول بالاشتقاق الأكبر في اللغة<sup>(١)</sup>، وجمع ودرس هذا الإبدال اللغوي في أكثر من خمسين موضعاً، درس فيها أكثر من مئتي كلمة، واعتنى به اعتناء جيداً، وبيّن وجود الرابط بين الكلمات، ومن الأمثلة على هذا ما ذكره في مادة (محض)، فقد قال إن بين محض ومخض ومحض اشتقاقاً أكبر، والجامع بينها هو التخليص والتنقية. وكلام المصطفوي في هذا الربط مقبول؛ فإن عملية مخض اللبن، عملية استخلاص للزبد<sup>(٢)</sup>، والمحض هو: اللبن الخالص الذي لا يخالطه شيء، ويُقال: محضته الود أو أمحضته، أي أخلصته<sup>(٣)</sup>، وكذلك محض الذهب بالنار، أي: خلّصه مما يشوبه<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ما ذكره في مادة (وكز)، فقد ذكر أن بين وكز ونكز<sup>(٥)</sup> ولكز<sup>(٦)</sup>، اشتقاقاً أكبر، وأن ما يجمعها هو مطلق الدفع والضرب<sup>(٧)</sup>.

### د- موقف جبل من الاشتقاق الأكبر.

لم يتطرق جبل في كتابه (المعجم الاشتقاقي) للاشتقاق الأكبر لا في المنهج النظري ولا في التطبيق العملي، ولكنه ذكر في كتابه (علم الاشتقاق)، أنه لا يعترف بالاشتقاق الأكبر، ولا يعترف إلا بالاشتقاق الصغير، ورأى أن إدراج القلب اللغوي والإبدال اللغوي ضمن حقل علم الاشتقاق خلط<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١٠٥.

<sup>٣</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١٠٤.

<sup>٤</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١٥٦.

<sup>٥</sup> - النكز: الغرز برأس شيء محدد. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٠٠.

<sup>٦</sup> - اللكز والوكز بمعنى الضرب والدفع. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٠٠.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٣، ص ٢١٢.

<sup>٨</sup> - جبل، محمد حسن جبل (٢٠٠٦م)، علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً، القاهرة، مكتبة الآداب ط ١، ص ٤٠-٤٥.

وهو إذ ينفي كون الإبدال اللغوي اشتقاقاً، يثبت كونه تصاقباً، فقد قال بوجود التصاقب في المعنى بين (حمد) و(عمد)؛ لأن "(عمد) تعبر عن انتصاب شيء قوي في الأثناء كالعمود، والشبّع يعمد الحي من الداخل، أي: يقيمه"<sup>(١)</sup>.

### الخلاصة:

إن لمعرفة الاشتقاق أثراً في تعيين معنى المفردة القرآنية، وإن الاشتقاق المتفق على الاحتجاج به هو الاشتقاق الصغير، وإن الاشتقاق الكبير والأكبر ليسا حجة لعدم اطرادهما.

أما موقف المصطفوي وجبل من أنواع الاشتقاق الثلاثة: الصغير والكبير والأكبر، فإن المصطفوي احتج بهذه الأنواع الثلاثة، أما جبل فالاشتقاق- عنده- هو الصغير فقط، أما الكبير والأكبر فهما- عنده- ليسا من الاشتقاق.

وبناء على عدم حجية الاشتقاق الكبير والأكبر في تفسير المفردة القرآنية، فإن ما ذكره المصطفوي من هذين النوعين في كتابه لا يُحتج به، وكذلك ما عدّه جبل من التصاقب فلا يُحتج به في الحكم في معنى المفردة القرآنية، ويتفرع عن الاشتقاق الأكبر ما يسميه جبل بمعنى الفصل المعجمي.

١ - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٩٤.

## المطلب الثاني: توحيد المعنى الاشتقاقي الجامع نظرياً وتطبيقياً.

### أولاً: أثر منهج المعنى الجامع عند ابن فارس في منهج المصطفوي وجبل.

إن أشهر من عمل على رد المشتقات إلى معانٍ جامعة، هو الإمام اللغوي ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة، فقد نظر ابن فارس إلى من سبقه من مؤلفي المعاجم اللغوية، كالعين للخليل بن أحمد، وغريب الحديث لأبي عبيد، والمنطق لابن السكيت، والجمهرة لابن تروند، وغيرها من الكتب، فرأى أن اللغة العرب مقاييس صحيحة، وأن المشتقات اللغوية لها أصول تفرعت منها، ولكنهم لم يصرّحوا بهذه المقاييس وهذه الأصول.

ورأى ابن فارس أن الكشف عن هذه المقاييس اللغوية، والبيان لهذه الأصول التي تفرعت منها المشتقات، باب جليل من العلم، وأن له الأثر الكبير في فهم لغة العرب، فألزم نفسه أن يبين الأصل وما يتفرع منه بداية، بجملة موجزة قريبة الفهم؛ لتكون مفصلة لما بعدها، ومجيبية عما يسأل عنها<sup>(١)</sup>؛ ولأجل الوقوف على هذه المقاييس اللغوية؛ سمى كتابه: مقاييس اللغة.

وقد سلك غيره من العلماء مسلك رد المشتقات إلى المعنى الجامع، ولكن بمدى محدود، ومواضع معينة<sup>(٢)</sup>، وليس بمنهج شامل كابن فارس.

وقد تأثر المصطفوي وجبل بصنيع ابن فارس في رد المشتقات إلى المعنى الجامع، ولكنهما لم يكونا مقلدين، فقد وقف المصطفوي وجبل مما قاله ابن فارس وقفة المجتهد، فوافقاه في بعض وخالفاه في آخر، فمما وافقاه فيه: مادة (أفك)؛ قال ابن فارس: " (أفك) الهمزة والفاء والكاف أصل واحد، يدل على قلب الشيء وصرفه عن جهته"<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣-٤.

<sup>٢</sup> - مثل الراغب الأصفهاني في كتابه: مفردات القرآن. فعلى سبيل المثال فقد رد الراغب الأصفهاني معاني المشتقات في مادة (عشر) إلى معنى جامع، فردَّ عَشْرَتَهُمْ وأَعَشِرُهُمْ، ومِعْشَارٌ، وناقَة عشراء، وعِشَارٌ، وعُشَارٌ، وعواشر، وعشور، وتعشير، وعشير، وعشيرة، ... ردها كلها إلى معنى واحد، وهو الرقم عشرة. انظر الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٥٦٧.

ورد المشتقات إلى معناها الجامع سلوك ظاهر منتشر في كتاب الراغب الأصفهاني. انظر على سبيل المثال المواد التالية: (عزر)، و(عزا)، و(عصب)، و(عصم).

<sup>٣</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ١١٨.

وقال المصطفوي: "الأصل الواحد في هذه المادة هو: القلب والصرف عن وجهه"<sup>(١)</sup>. وقال جبل: "المعنى المحوري تغير حال الشيء .. جملة من وجه إلى وجه"<sup>(٢)</sup>.

وقد يخالفه المصطفوي كما في مادة (أبل)؛ فمعنى هذه المادة عند ابن فارس يرجع إلى عدة معان: الإبل، والاجتزاء، والثقل، والغلبة<sup>(٣)</sup>. أما المصطفوي فقد حصر المعنى في الحيوان المتصف بالاجتزاء مع الثقل، سواء أكان إبلا أم غيره من الحيوانات<sup>(٤)</sup>.

وكذلك خالف جبل في مادة (جهز)؛ فمعنى المادة عند ابن فارس يرجع إلى شيء يُعتقد ويُحوى، مثل: الجهاز، وهو متاع البيت<sup>(٥)</sup>. ولكن المعنى عند جبل يرجع إلى "بروز ما شأنه أن يكون مكتنفا بقوة من بين ما يكتنفه"<sup>(٦)</sup>.

## ثانياً: الفرق بين منهج المعنى الجامع عند ابن فارس ومنهج المصطفوي وجبل.

ولكن الخلاف يظهر بين المصطفوي وجبل من جهة وابن فارس من جهة أخرى في مسألة تعدد المعنى الجامع؛ فقد ردّ ابن فارس فروع المادة إلى أصل واحد، وفي مواضع ردها إلى أصليين، وفي مواضع ردها إلى أكثر من ذلك، فقد ردّ ابن فارس تفرعات (أث) إلى أصل واحد، وهو الاجتماع واللين<sup>(٧)</sup>، وردّ مادة (أب) إلى أصليين: أحدهما المرعى، والآخر القصد والتهيو<sup>(٨)</sup>، وردّ مادة (سجر) إلى ثلاثة أصول: الملء، والمخالطة، والإيقاد<sup>(٩)</sup>، وردّ مادة (عر) إلى أربعة أصول: "فالأول يدل على لطح شيء بغير طيب، وما أشبه ذلك، والثاني يدل على صوت، والثالث يدل على سمو وارتفاع، والرابع يدل على معالجة شيء"<sup>(١٠)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٩.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧٠٦.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩-٤٠.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٨.

<sup>٥</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٨٤.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥١.

<sup>٧</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٨.

<sup>٨</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

<sup>٩</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٤.

<sup>١٠</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٢.

ورأى ابن فارس أن من الأصول ما لا ينفاس عليها؛ كما في مادة (أرض)، فقد قال: "ثلاثة أصول، أصل يتفرع وتكثر مسائله، وأصلان لا ينفاسان بل كل واحد موضوع حيث وضعته العرب"<sup>(١)</sup>.

ولم يذكر ابن فارس أصولاً في بعض المواد؛ فقد قال في معنى مادة (دوى): "هذا باب يتقارب أصوله، ولا يكاد شيء منه ينفاس، فلذلك كتبنا كلماته على وجوهها"<sup>(٢)</sup>، وكذلك قال في مادة (ديل)<sup>(٣)</sup> و(ذرف)<sup>(٤)</sup>.

من هذا الباب انطلق المصطفوي وجبل في استخلاص المعنى الجامع للاشتقاق اللغوية للمادة الواحدة، ولكنهما خالفاً ابن فارس في رده بعض الفروع إلى أصليين أو أكثر، فرأى المصطفوي أن الصحيح هو رد كل فروع المادة إلى معنى جامع واحد، ورأى أن معنى الأصل اللغوي لا يتعدد<sup>(٥)</sup>.

ورأى جبل أن المعنى الجامع المحوري لا يتعدد، فهو معنى واحد<sup>(٦)</sup>، وذكر أن توحيده للمعنى الجامع هو متميز؛ لأن ابن فارس والراغب الأصفهاني كانا يردان المشتقات إلى أكثر من معنى جامع في كثير من المواضع، ولكنه التزم أن يرد المشتقات إلى معنى جامع واحد لا يتعدد<sup>(٧)</sup>.

فابن فارس يرى أن المعنى الجامع للمشتقات قد يكون واحداً، ولكنه لا يرى أن كل المجموعات الاشتقاقية في اللغة لها معنى جامع واحد، بل يرى أن المعنى قد يتعدد، ولكن المصطفوي وجبل يريان أن المعنى الجامع لا يتعدد، فكل مجموعة لغوية لها معنى واحد، على وجه الشمول؛ ولذا فقد ألزما أنفسهما بتوحيد المعنى الجامع للمادة.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٧٩-٨٠.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠٩.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣١٨.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٥١.

علماً أن مادة (دوى) و(ديل) و(ذرف) ليست في القرآن، وإنما ذكرها الباحث في هذا السياق من باب التعريف بمنهج ابن فارس في تعيين معنى الأصل اللغوي.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢.

## ثالثاً: مقارنة تطبيقية بين منهج المعنى الجامع عند ابن فارس ومنهج المصطفوي وجبل.

يجب في هذا المقام الرد على التساؤل التالي لبيان حقيقة القول بتوحيد المعنى الجامع: هل يوجد أصول متعددة (معانٍ جامعة) عند ابن فارس لم يستطع المصطفوي وجبل ردها إلى أصل واحد رداً صحيحاً؟

نعم، يوجد من الأصول ما لم يستطع المصطفوي وجبل ردها إلى أصل واحد رداً صحيحاً، وليبيان ذلك فهذه مناقشة لبعض الأمثلة:

### المثال الأول: مادة (ظلم).

رد المصطفوي وجبل المعنيين الجامعين لمادة (ظلم) عند ابن فارس إلى معنى واحد، فقد قال ابن فارس: "(ظلم) الظاء واللام والميم أصلان صحيحان، أحدهما خلاف الضياء والنور، والآخر وضع الشيء غير موضعه تعدياً"<sup>(١)</sup>. وأخذ يذكر استعمالات كل أصل.

أما المصطفوي فقد رد الأصلين إلى أصل واحد: إضاعة الحق لأي جهة كانت، في حق الله تعالى أو العباد أو في حق النفس سواء أكانت الحقوق مادية أم معنوية أم روحانية<sup>(٢)</sup>.

وردهما جبل إلى أصل واحد: "حجب ما ينبغي أو ما يُستحق، أي: منعه أو انتقاصه. كَمَعَ الضوء في حالة الظلمة"<sup>(٣)</sup>. وكذا فعل المصطفوي وجبل بالمواد الأخرى ذات الأصلين عند ابن فارس، فقد ردهما إلى أصل واحد<sup>(٤)</sup>.

وعند التأمل والنظر في ردهما مادة (ظلم) إلى أصل واحد يتبين أن الأصل الواحد عند المصطفوي غير دقيق؛ لأنه لم يشمل مشتقاً من مشتقات مادة (ظلم)؛ وهذا المشتق هو (الظلمة) التي هي خلاف النور والضياء.

وكذلك تقييد جبل المعنى: بما يُستحق. تقييد أضفاه معنى الظلم على الظلمة، لأن نور الشمس يُراد ولا يُستحق. وكذلك فإن من الظلم ما لا يكون منعاً، ألا ترى أن بيع الخمر إلى

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٦٨.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٠٥.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٦٨.

<sup>٤</sup> - على سبيل المثال: (أجر) و(ذود) و(روض) و(عفو) و(كدر) و(نفق) و(فضح) و(در) و(برق) و(أب) و(أسن) و(جرح) و(دل) و(رهو) و(رجى) و(صلى) و(عثر) و(عرف) و(غوى) و(غوى) و(فوق) و(مهل) و(صهر) ....

الناس من الظلم، وليس في هذا الظلم منعٌ لحق؛ وإن تعريف الظلم بأنه وضع الشيء في غير موضعه تعدّيًا -كما عرفه ابن فارس- تعريفٌ مانعٌ، وجعل ابن فارس أصل المعنى أصليين، كان دقيقًا وبعيدًا عن التكلف.

### الأثر في المعنى.

بناء على ما سبق من المعاني الجامعة لمادة (الظلم)، فإن تفسير معنى الظلم في القرآن الكريم يختلف باختلاف المعاني الجامعة، فمثلاً قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨] فالظلم عند ابن فارس هو الاعتداء على الحق، وعند المصطفوي إضاعة الحق، وعند جبل منع ما يُستحق.

وتفسير ابن فارس هو الأدق؛ لأن الظلم هو اعتداء على الحقوق، سواء أكان ذلك بمنع الحق أم بإضاعته، أم بأخذه سلبًا، وللتفريق بين المعاني الثلاثة، فإن فلسطين سلبها اليهود، ومنعوا- مع من يسانداهم من ظالمي الأرض- المسلمين منها، وضيعها المتخاذلون بصنائعهم، فالأخذ شيء، والمنع شيء، والتضييع شيء آخر، والذي يجمع المعاني الثلاثة هو قول ابن فارس، أما قول المصطفوي وجبل فالمعنى عندهما غير مكتمل.

وكذلك تفسير قوله تعالى ﴿...وَلَا حَبَّةَ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ

مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] فالظلمات في الآية بناء على المعنى الجامع عند المصطفوي وجبل يحتاج إلى تأويل، والظاهر أنه تأويل بعيد، ولكن تفسير الظلمات بناء على قول ابن فارس لا يحتاج إلى تأويل بعيد متكلف؛ لأن من معاني مادة الظلم عند ابن فارس ما كان خلاف الضياء والنور.

### المثال الثاني: مادة (أيم).

ردّ ابن فارس مادة (أيم) إلى ثلاثة أصول، هي: الدخان، والحية البيضاء، والمرأة لا بعلى لها، والرجل لا امرأة له<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦٦.

ورد المصطفوي هذه الأصول الثلاثة إلى أصل واحد بقوله: "والتحقيق أن الأصل الواحد فيها هو الاضطراب والتقلب بلا سكن"<sup>(١)</sup>. وكذلك فعل جبل فقال: "المعنى المحوري ذهاب كثافة الشيء ونداه -أو كماله- رغم اجتماع ظاهره أو استوائه"<sup>(٢)</sup>. والذي فعلاه في رد الأصلين إلى أصل واحد فعلاه في رد ثلاثة أصول<sup>(٣)</sup> وأربعة<sup>(٤)</sup> وخمسة<sup>(٥)</sup>.

وفي ردهما لأصول مادة (أيم) إلى معنى واحد نظر وانتقاد؛ فرد المصطفوي غير دقيق؛ لأن منطق ملاحظة شَبَه في جانب لا يقضي أن تكون المادة الوراثة للمادة موجودة في المشتقات؛ ولذا لا نستطيع أن نقول: هؤلاء الأربعة أخوة؛ لأن عيونهم زرقاء، لأنهم ليسوا إخوة، ولا يجمعهم أب ولا أم ولا مادة وراثية، ووفق منهج المصطفوي يستطيع أن يقول أحد الناس أن المعنى الجامع بين الدخان والحية والمرأة التي لا زوج لها هو البعد، فالدخان يبتعد، والحية تسير في الأرض مبتعدة، والمرأة التي لا زوج لها بعيدة عن السعادة الزوجية، بل ويستطيع آخر أن يقول: بل المعنى الجامع هو الضرر، فالدخان يضر العيون والنفس، والحية تضر الناس، والمرأة التي لا زوج لها أصابها الضرر، أو قد يقول: تضر بمن حولها لتوترها أو اكتئابها أو ما شابه هذا. وهذا ما فعله المصطفوي برد المعاني كلها إلى معنى واحد وهو التقلب والاضطراب. فهو ردٌ غير وجيه.

وما ذكره جبل من أن المعنى المحوري هو: "ذهاب كثافة الشيء ونداه -أو كماله- رغم اجتماع ظاهره أو استوائه"<sup>(٦)</sup> كان أدق؛ لأنه ذكر الاستعمالات للمادة وربطها مع المعنى المحوري ربطاً دقيقاً؛ فالدخان فيه معنى ذهاب الكثافة، والأوام وهو العطش، ففيه معنى نقص الندى، والأيم (المرأة لا زوج لها) فيه ذهاب الكثافة رغم استواء الظاهر، والأيم: الحية البيضاء اللطيفة، أي، دقيقة الجسم، وهي التي لا تضر أحداً؛ ففيها نقص الجسم والخلو من السم. ومن نقص الكثافة أو الكمال: الأمة: العيب. والمؤوم العظيم الرأس والخلق، وقيل: المشوّه الخلق، وهو

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١٣.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠١٩.

<sup>٣</sup> - مثل: (كلأ) و(أرض) و(أصل) و(سجر) و(حرد) و(حلم) و(خلف) و(ذنب)

<sup>٤</sup> - مثل: (أرب) و(بر) و(برد) و(برم) و(حج) و(حسب) و(شكر).

<sup>٥</sup> - مثل: (أمر) (أجل).

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠١٩.



منقوص التناسق رغم عظمه، وقد قالوا: أومه الكلاً تأويماً. أي: سَمَّه وعظم خلقه، فهذا من استعمال اللفظ في جزء معناه وهو اجتماع الظاهر واستواءه<sup>(١)</sup>.

ورغم هذا التأصيل فإن المعنى المحوري عند جبل هو أربعة معانٍ وإن أخبر أنه معنى واحد، فالمعنى الأول خاص بالدخان، وهو: ذهاب الكثافة. والثاني خاص بالعطش، وهو ذهاب الندى أو نقصه. والثالث مركب من ذهاب الكثافة رغم استواء الظاهر، ورد إليه معنى الأيم التي لا زوج لها. والرابع: اجتماع الظاهر واستواءه. وإن قال عنه إنه جزء من المعنى ولكنه معنى مستقل<sup>(٢)</sup>. فجبل لم يوحد المعنى، بل زاد فيه إلى أن أصبح أربعة معانٍ.

### الأثر في المعنى.

لا يصلح المعنى الجامع عند المصطفوي وجبل لتفسير مفردة (أيامى) في قوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيِّمَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]؛ لأن معنى المادة عندهما لا يدل على معنى المفردة إلا بتأويل متكلف؛ لأن المعنى عند المصطفوي بلا تأويل هو : وأنكحوا المضطربين المتقربين، وعند جبل: أنكحوا من ذهب كثافته وذهب نداء -أو كماله- رغم اجتماع ظاهره أو استوائه، بينما المعنى عند ابن فارس لا يحتاج إلى تأويل متكلف؛ لأن معنى الآية بناء على المعنى الجامع هو: أنكحوا المرأة التي لا بعل لها، والرجل الذي لا امرأة له<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثالث: مادة (حرد).

سبر ابن فارس ما روي عن العرب وما جاء في القرآن من اشتقاقات لمادة (حرد)، وبعد السبر والنظر قسم المعاني الرئيسة لمشتقات المادة إلى ثلاثة أقسام، وسماها: أصول، والأصول الثلاثة لهذه المادة عنده هي: الأول: القصد، والثاني: الغضب، والثالث: التنحي، واستشهد على كل أصل بشواهد ليدل على صحة قوله<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠١٨-٢٠١٩.

<sup>٢</sup> - ومثل هذا التعدد، معنى مادة (سدر): "تحوز بكثافة أو تركز مع امتداد أو انتشار ونوع من الحجب".

جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٧٨-٩٧٩.

فهذان معنيان، الأول: الكثافة مع الامتداد. والثاني: الحجب.

<sup>٣</sup> - انظر ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٩٢.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٢.

أما المصطفوي فقد أورد ما جاء في المعاجم اللغوية ونظر في اشتقاقات المادة، وخلص إلى القول بأن التحقيق في معنى الأصل هو: "التنحي على حدة"<sup>(١)</sup>، وذكر أن هذه المادة تستعمل في الغضب والمنع والعدول والاعوجاج من باب تناسبها مع مفهوم التنحي على حدة؛ ويعني بذلك أن هذه المعاني تدرج تحت معنى الأصل الواحد<sup>(٢)</sup>.

أما جبل فقد درس المعاني الحسية والمعنوية الواردة في اشتقاقات المادة، فرأى أن المعنى المحوري لتركيب (حرد) هو: "جفاف الباطن ويُنسئ<sup>(٣)</sup> بذهاب الندى والطراءة منه"<sup>(٤)</sup> وأرجع معاني الغضب والقصد والمنع والتنحي إلى جفاف القلب<sup>(٥)</sup>.

وعند التأمل في استخلاص المصطفوي للمعنى الجامع الواحد، فإن مما يظهر أن إدراج المصطفوي معنى الغضب في التنحي فيه تكلف؛ لأن الغاضب قد يخوض غمار المعارك، وقد يحمله الغضب على الإقدام، فمعنى التنحي في الغضب فيه تكلف.

أما المعنى الجامع عند جبل فإنه فضفاض، وهذه الفضضة والسعة خرجت عن مدلول المادة لتتسع لمعانٍ أخرى غير بعيدة عن مادة حرد؛ فالجفاف الباطني تعبير واسع يندرج تحته الحسد والحزن والهم والغم واليأس والاكتئاب والحقد ونحوها، فأين هذه المعاني من استعمالات مادة حرد؟

### أثره في المعنى.

وبناء على ما سبق من المعاني الجامعة، فإن تفسير (الحرد) في قوله تعالى ﴿وَعَدَّوْا عَلَى حَرْدٍ﴾

قَدْرَيْنَ ﴿[القلم: ٢٥]، عند المصطفوي وجبل يحتاج لتكلف في التأويل حتى يُفسر، بينما يُفسر (الحرد) بناء على المعاني الجامعة التي ذكرها ابن فارس بدون تكلف؛ لأن المعنى يحتمل القصد والغضب والتنحي<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٢.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢١-٢٢٢.

<sup>٣</sup> - ينسئ: يبسه. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٨٣.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٦.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٦-٤٠٧.

<sup>٦</sup> - انظر تفسير الآية. أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٥.

### المثال الرابع: مادة (جرح).

ذكر ابن فارس معنيين جامعين لمادة (جرح)، الأول: الكسب، والثاني: شق الجلد<sup>(١)</sup>، وأما المصطفوي فقد جمع الكسب وشق الجلد والتأثير والتصرف في معنى واحد، وذكر أن هذا المعنى يكون بالخروج عن الحالة الطبيعية للأشياء، وبنى على ذلك أن الغالب في استعمال الجرح في الكسب يكون في الأمر المذموم<sup>(٢)</sup>. وهذا الفهم من المصطفوي غير صحيح؛ لأن السبب في تسمية الكسب بالجرح هو إعمال الجوارح في الكسب، وليس بمعنى الإفساد<sup>(٣)</sup>؛ لأن العرب كانت تستعمل الجرح بمعنى الكسب بغض النظر عن كونه ممدوحاً أو مذموماً، فكانت تقول: فلان يجرح لأهله. أي: يكسب لهم<sup>(٤)</sup>.

أما جبل فحصر المعنى الجامع بقطع جزء ظاهر من البدن، أو قشره. وضرب جروح البدن مثلاً عليه<sup>(٥)</sup>.

### الأثر في المعنى.

بناء على ما سبق فقد فسر المصطفوي (جرحتم) في قوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾

[الأنعام: ٦٠] بكسب السيئات والمعاصي<sup>(٦)</sup>. وهذا تفسير غير صحيح<sup>(٧)</sup>، بل (جرحتم) يشمل كل الأعمال المكتسبة بغض النظر عن كونها طاعة أو معصية.

بينما لم يستطع جبل أن يفسر (جرحتم) بالكسب مباشرة- بناء على المعنى الجامع ، وإنما استعان ببعض الاستعمالات اللغوية التي لا تندرج ضمن المعنى الجامع إلا عن طريق التأويل<sup>(٨)</sup>، ولكن بناء على المعنى الجامع عند ابن فارس، يمكن تفسير (جرحتم) بالكسب دون تأويل ولا تكلف.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٥١.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨١.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٥١.

<sup>٤</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٢٣.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٩.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٢.

<sup>٧</sup> - انظر تفسير الآية. أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٣.

<sup>٨</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٩.

وهناك أمثلة أخرى غير هذه الأمثلة الأربعة<sup>(١)</sup>، ومثال واحد يكفي لبيان أن توحيد المعنى الجامع على وجع العموم الشمولي غير صحيح.

### الخلاصة.

إن المصطفوي وجبل لم يتمكنوا من إثبات صحة نظرية المعنى الواحد للمشتقات على وجه الشمول لكل المواد اللغوية، والصحيح أن من المواد ما يمكن أن يُرد إلى معنى جامع واحد، ومنها ما لا يمكن رده، وأيضاً فإن التحمُّس لفكرة المعنى الواحد الشامل، لا بد أن يُثبت بتطبيق عملي بعيداً عن المؤاخذات الواضحة.

وبهذا يتبين بطلان الادعاء<sup>(٢)</sup> بأن سبب عدم توحيد المعنى الجامع عند ابن فارس هو عدم وجود هذه الفكرة في زمنه؛ لأنها لم تُعرف إلا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين على يد علماء اللغة الأوروبيين، عن طريق الدراسات التاريخية، أو ما يُعرف بالفيلولوجيا.

وقد تبين مما سبق أن المصطفوي وجبل قد سلكا طريقتين غير صحيحتين في ردِّ معانٍ جامعة عند ابن فارس إلى معنى جامع واحد لا يتعدد، وهاتان الطريقتان هما:

#### ١- التأويلات البعيدة. ٢- التعبيرات الفضفاضة.

<sup>١</sup> - فعلى سبيل المثال: قارن بين المعاني التي ذكرها ابن فارس لمادة (أصل) و(أمر) و(أنى)، وبين المعنى الواحد الذي ذكره المصطفوي وجبل، مع ملاحظة أثر توحيد المعنى الجامع عند المصطفوي وجبل لمادة (أصل) في تفسير قوله تعالى ﴿وَسَيَحْمِلُهُ الْكُرَّةُ وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢].

وأثر المعنى الجامع عندهما لمادة (أمر) في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]. وكذلك لمادة (أنى) في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّهَا أَلِيلٌ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣].

وسيطهر أن المعنى الجامع بنصه (دون تأويل) - عند المصطفوي وجبل - لا يصلح لتفسير الآيات القرآنية الكريمة، بينما المعنى الجامع - عند ابن فارس - يصلح بنصه (دون تأويل) لتفسير الآيات الكريمة، ما يبين أن نظرية توحيد المعنى الجامع على وجه العموم الشمولي - عند المصطفوي وجبل - نظرية غير صحيحة.

انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، (أصل): ج ١، ص ١٠٩، (أمر): ج ١، ص ١٣٧، (أنى): ج ١، ص ١٤١.

انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، (أصل): ج ١، ص ١٠٤، (أمر): ج ١، ص ١٥٨، (أنى): ج ١، ص ١٨١.

انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، (أصل): ج ٣، ص ١٢٤٩، (أمر): ج ٤، ص ٢٠٥٧، (أنى): ج ٤١، ص ٢١٣٩.

<sup>٢</sup> - عرار، بثينة أسعد، نظرية ابن فارس بين الأصل والوصل والنقل - معجم مقاييس اللغة أنموذجاً، إشراف د. يحيى جبر، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠١٣م، ص ٥٩.

فلا يُحتج بنتائج منهج المصطفوي وجبل في اطراد المعنى الجامع لكل المواد اللغوية، والاعتماد عليها قد يذهب بمعنى المفردة القرآنية بعيداً، ما ينتج عنه تغيير المعنى في السياق القرآني.

وعدم الاعتماد على ما قرره المصطفوي وجبل من معنى جامع واحد في تفسير المفردة القرآنية، لا يعني رفض كل ما في هذه الأبحاث عن هذه الظاهرة اللغوية، ولكنه يعني أن هذه الأبحاث لم ترتق لتكون طريقة مسلمة في بيان المفردة القرآنية. وجزى الله ابن فارس والمصطفوي وجبل خير الجزاء على ما قدموه.

## المطلب الثالث: الاختلاف في الاشتقاق وأثر المعنى الجامع فيه.

اختلف العلماء في تعيين الجذر اللغوي الذي اشتقت منه بعض الأسماء، وفيما يلي أمثلة على هذا الاختلاف، واختبار أثر المعنى الجامع في بيان الاختلاف في الاشتقاق من الجذر اللغوي، وبيان المنهج التطبيقي العملي للمصطفوي وجبل في التعامل مع موضوع الاختلاف في الاشتقاق، وبيان أثر هذا المنهج في المعنى.

### المثال الأول: مفردة (النبي).

اختلف العلماء في اشتقاق مفردة (النبي)، فقيل: مشتقة من (نبأ) ثم سُهِّلَ الهمز. وقيل: مشتقة من (نبو)<sup>(١)</sup>، ومعنى (النبي) من (نبأ): المُنبَأ والمُخْبَر، ومعناها من مادة (نبو): الارتفاع والسمو<sup>(٢)</sup>.

ورأى المصطفوي أن مفردة (النبي) مشتقة من مادة (نبو) وليس (نبأ)، واستدل على ذلك بأن مادة (نبأ) مهموزة ومفردة (النبي) غير مهموزة، والهمز خلاف الأصل.

وأيضاً استدل بأن الاشتقاق من (نبأ) ليس فيه تشريف للنبي محمد صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لا تشريف بالمُخْبَر من حيث هو، ولكن التشريف في كون الاشتقاق من مادة (نبو)؛ لأنها تدل على الارتفاع والسمو.

واستدل بأن تفسير (النبي) بالمُخْبَر لا يصلح في سياق بعض الآيات، كقوله تعالى ﴿مَا

كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ

كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿[آل عمران: ٧٩]؛ لأن النبوة

في هذا السياق رفعة وتشريف، وليست مجرد إخبار<sup>(٣)</sup>.

وحجة المصطفوي فيها نظر؛ لأن المُخْبَر من جهة الله تعالى ليس كأي مخبر؛ فهو رفيع

المقام، وأيُّ مقام؟

١ - ابن عطية، عبد الحق بن غالب (٢٠٠١م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ١، ص ١٥٥.

٢ - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٨٤.

٣ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ١٢، ١٤.

وأيضاً، فإن قول المصطفوي: إن قراءة (النبي) بالهمزة خلاف الأصل. كلام غير صحيح؛ لأن كل القراءات القرآنية الثابتة هي أصل، وقد جاء في بعضها قراءة (النبي) بالهمزة<sup>(١)</sup>.

وأيضاً، فإن تفسير (النبي) بالمُخْبَر من عند الله تعالى، يصلح في كل السياقات القرآنية، بما في ذلك قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل

عمران: ٧٩]؛ لأن المُخْبَر من الله تعالى مشرّف بذلك الإخبار تشريفاً عظيماً لا يُداني.

وأما جبل فقد رأى أن أصل مفردة (النبي) مهموزة؛ لأنها قرئت مهموزة، وأما قراءتها بلا همزة فهو من باب التسهيل، وكذلك لا يفضل جبل إرجاع (النبي) إلى معنى الارتفاع؛ لأن الأشراف في الناس كثيرون لا يُحصون عدداً، أما المنبأ من الله تعالى فشرفه رفيع لا يبارى<sup>(٢)</sup>، رغم أنه أيضاً- ذكر (النبي) ضمن مادة (نبو)<sup>(٣)</sup>.

وحجة جبل فيها نظر أيضاً؛ من وجهين:

الأول: الاختلاف قراءة مفردة (النبي) تضيف معنى جديداً ليس في القراءة الأخرى<sup>(٤)</sup>، والقراءة بالهمزة يناسبها مادة (نبأ)، والقراءة بلا همزة يناسبها (نبو)<sup>(٥)</sup>؛ وادّعاء أن القراءة بلا همزة هي من باب التسهيل، فليس بحجة؛ لأنه يحتمل أن تكون مفردة (النبي) بلا همزة جاءت من مادة مختلفة عن المفردة المهموزة، وأن هذا ليس من باب التسهيل<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - قرأ نافع بالهمزة: (النبئين) و (الأنبياء)، و(النبئون)، وقرأ بقية السبعة دون همزة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى (١٩٨٠م)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط ٢، ص ١٥٧.

الأزهري، محمد بن أحمد (١٩٩١م)، معاني القراءات، السعودية، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط ١، ج ١، ص ١٥٣.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٤٧.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٤٥.

<sup>٤</sup> - لكل قراءة اشتقاقها ومعناها. وهذا ما فعله النحاس، انظر تعليق د. شايح الأسمرى. الأسمرى، شايح الأسمرى (١٤٢٣هـ)، تفسير ابن أبي العز، جمع ودراسة شايح الأسمرى، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٥، ٣٠، ١٤٢٤هـ، ص ٦٦.

<sup>٥</sup> - ذكر ابن فارس أن معنى (النبي) غير المهموز، من الارتفاع. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٨٥.

<sup>٦</sup> - القرطبي محمد بن أحمد (١٩٦٤م)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط ٢، ج ١، ص ٤٣١.

وثانيًا: الشرف والارتفاع الدنيوي، لا يُقارن مع الشرف والارتفاع بسبب الاصطفاء الإلهي.

ويتبين من هذا أن المعنى الجامع عند المصطفوي وجبل لم يكن له أثر في بيان الاختلاف الواقع في الاشتقاق من الجذر اللغوي.

### المثال الثاني: مفردة (المسيح)

اختلف العلماء في اشتقاق مفردة (المسيح)، فقد قيل: مشتقة من مادة (مسح)، وقيل مشتق من مادة (ساح)<sup>(١)</sup>.

ورتبوا على هذا الاختلاف معاني، فقليل: إن معنى مفردة (المسيح) المشتقة من مادة (مسح)، أنه كان يمسح على الموتى والمرضى<sup>(٢)</sup>، وكذلك فإنه عليه مسحة من الجمال<sup>(٣)</sup>.

وقيل إن معنى (المسيح) من (ساح) هو من السياحة في الأرض، وذلك بالذهاب فيها لأجل العبادة<sup>(٤)</sup>.

وقد عدَّ المصطفوي وجبل مفردة (المسيح) مشتقة من مادة (مسح)، ولم يتطرقا إلى مسألة الاختلاف في اشتقاقه<sup>(٥)</sup>.

ولو أدرج المصطفوي مفردة (المسيح) في مادة (سيح) لاستقام الأمر عنده أيضًا؛ لأن معنى مادة (سيح) عند المصطفوي هو: "جريان مع تروّي ونظر"<sup>(٦)</sup>، وذكر أن منزلة السياحة من منازل السائرين إلى الله تعالى، وهي سير روعي في تحصيل الحقائق اللاهوتية، ويتجلى للسائر حقائق الأسماء والصفات، فهي منزلة يعبر عنها بالسفر في الحق بالحق<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، ج ١، ٤٣٦.

ابن جزي، محمد بن أحمد (١٩٩٦م)، التسهيل في علوم التنزيل، تحقيق عبد الله الخالدي، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ج ١، ص ١٥٢.

<sup>٢</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٧٦٧.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٢٢.

<sup>٤</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٧٦٧. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢٤.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٠٥-١٠٦. جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٧٦-٢٠٧٧.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٤٥.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٧٧.



وكذلك لو أدرج جبل اسم (المسيح) عنده في مادة (سيح) لاستقام الأمر؛ لأنه ذكر من معاني (السائحون) في قوله تعالى ﴿الَّتَتَّبِعُونَ الْعَبِيدُونَ الْحَمِيدُونَ السَّائِحُونَ الرَّكَّعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَفِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {التوبة: ١١٢}: الصائمون، والمجاهدون، والخارجون في طلب العلم، والمهاجرون من دار الكفر أو الظلم مثلاً.. وعدَّ الخروج في طلب شيء من علم أو هجرة- عدّه من تجاوز الحيز امتداداً، وعدَّ تفسير السائح بالصائم من تجاوز الحيز تجرداً، أي أن الصائم يفيض شهواته ويتخلص منها كما يفيض النهر بمائه<sup>(١)</sup>.

فيمكن أن يُعدَّ (المسيح) ممن ساح في الأرض في نشر الدين والهجرة إلى الله تعالى، أضف إلى ذلك أن جبل ذكر في مادة (مسح) أن من المعاني المشتق منها المسيح: "أنه من مسّحه الأرض. أي: سياحته فيها"<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أن المعنى الجامع لم يكن فيصلاً في الاختلاف في الاشتقاق من جهة الجذر.

### المثال الثالث: مفردة (ذرية).

ومما اختلف في اشتقاقه مفردة (ذرية)؛ فقليل: مشتقة من (ذر)، أي من (الذر)؛ لأن الله تعالى أخرج ذرية آدم من ظهره كالذر، قال تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقيل: من ذرأ الله الخلق. أي: خلقهم<sup>(٣)</sup>.

فالمصطفوي عدَّ الذرية من مادة (ذرر)<sup>(٤)</sup>، علماً أن المعنى الجامع عند المصطفوي لمادة (ذرر) و(ذرأ) مناسب على حد سواء لإدراج (ذرية) تحت أيٍّ منهما<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٦٥.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٧٧.

<sup>٣</sup> - انظر الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٧.

ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٣.

الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٩١.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٣١.

<sup>٥</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٧.

أما جبل فقد ذهب إلى خلاف ما ذهب إليه المصطفوي؛ فقد عدَّ (ذرية) من مادة (ذراً)<sup>(١)</sup>.  
 علماً أن المعنى الجامع عند جبل لمادة (ذر) و(ذراً) مناسب على حد سواء لإدراج (ذرية) تحت  
 أي جذر منهما<sup>(٢)</sup>.

مع العلم أن جبل تنبه إلى مثل هذا الأمر فقال: "وأما الذرية فقد جريت على أنها من (ذراً)  
 وإن كانت تتأتى من هذا التركيب؛ ويقال: "ذرَّ الله الخلق في الأرض: نشرهم (انتثار مسترسل مع  
 دقة)"<sup>(٣)</sup>. وقوله: جريت على أنها من (ذراً). ينبئ عن منهجه في التعامل مع المُختلف في اشتقاقه،  
 بأنه يكتفي بذكر المفردة تحت مادة واحدة، وإن احتمل ذكرها ضمن المادة الأخرى.

وبهذا يتبين أن المعنى الجامع لم يكن فيصلاً في الاختلاف في الاشتقاق من جهة الجذر.

#### المثال الرابع: مفردة (درّي).

واختلفوا في (درّي)، فقليل: من (درأ) وسهّلت الهمزة، وقيل: من (درّ)<sup>(٤)</sup>. فالمعنى إن كان  
 من (درأ)، فهو: الدفع. أي: يدفع الظلام بنوره، وإن كان من (درر) فهو من التلألؤ والصفاء،  
 تشبيهاً بالدرّ<sup>(٥)</sup>.

وبناء على هذا الاختلاف فسّر قوله تعالى ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، فإن كان  
 من (درأ) فإن ضوءه قوي جداً، ومن قوته كأنه يدفع الظلام، فالاشتقاق من (درأ) يدل على

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٠٨.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٠٤.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٠٥.

<sup>٤</sup> - ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٠.

قرأ أبو عمرو والكسائي (درّيء)، وقرأ حمزة وأبو بكر (درّيء)، وقرأ الباقون (درّيء). ابن الجزي، النشر في  
 القراءات العشر، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٣٢.

وقرأ أبو عمرو والكسائي (درّيء)، وقرأ حمزة وأبو بكر (درّيء)، وقرأ الباقون (درّيء). ابن الجزي، النشر في  
 القراءات العشر، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٣٢.

<sup>٥</sup> - ابن خالويه، حسين بن أحمد (٩٨١م)، الحجة في القراءات السبع، بيروت، دار الشروق، ط ٤، ص ٢٦٢.

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٢٦١.

أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٧٦.

المبالغة في وصف قوة ضوء الكوكب، أما إن كان من (درر) فهو متلألئ كالزهرة في صفائه وزهرته، وليس شرطاً في التلألئ أن يكون ساطعاً قوياً ثاقباً<sup>(١)</sup>.

واقصر المصطفوي وجبل على إدراج (دري) ضمن مادة (درر)<sup>(٢)</sup>. علماً أنه يمكن أن تدرج المفردة ضمن مادة (درأ)، والتي تعني عندهما الدفع<sup>(٣)</sup>.

### المثال الخامس: مفردة (عضين).

اختلفوا في (عضين)، فقل: من (عضو)، أي: من تفريق الأمر. وقيل: من (عضه). أي: من البهتان والسحر<sup>(٤)</sup>.

وبناء على هذا فسّر قوله تعالى {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} [الحجر: ٩١]، أي: فرقوه أجزاء متعددة، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، وقيل: وصفوه بأنه سحر وبهتان، وأنه لا ينتمي إلى الحق في شيء<sup>(٥)</sup>.

واتفق المصطفوي وجبل فعدا (عضين) من مادة (عضو)<sup>(٦)</sup>، ولم يذكرا مادة (عضه)، علماً أن من المعاجم اللغوية ما عدّ (عضين) ضمن مادة (عضه)، كما في تهذيب اللغة<sup>(٧)</sup> والصاحح تاج اللغة وصحاح<sup>(٨)</sup> وتاج العروس<sup>(٩)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٧٦. وانظر الألوسي، محمود بن عبد الله (١٩٩٥م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ٩، ص ٣٥٩.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢١٧.  
جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٤١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٠٨.  
جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٤٥.

<sup>٤</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٩٥.

<sup>٥</sup> - انظر ابن كثير، إسماعيل بن عمر (١٩٩٩م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، السعودية، دار طيبة، ط ٢، ج ٤، ص ٥٤٩.

ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢١.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٠٣.  
جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٧٩.

<sup>٧</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٩٤-٩٥.

<sup>٨</sup> - الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٢٤١.

<sup>٩</sup> - الزبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ج ٣٦، ص ٤٤٤.

### المثال السادس: مفردة (المسومة).

واختلف في مفردة (المسومة) ، هل هي من مادة (وسم) أم (سوم)؟ فإذا كانت من (وسم):  
فمعناها: معتمدة بعلامة، وإذا كانت من مادة (سوم): فمعناها: المرسل<sup>(١)</sup>.

وبناء على هذا الاختلاف فسر قوله تعالى {وَالْخَيْلَ الْمُسَوَّمَةَ} [آل عمران: ١٤]، فقد قيل:  
إن المسومة هي المرسل للرعى، وقيل المعتمدة بعلامة، وهذه العلامة قد تكون علامة حُسن، ولذا  
فسروها بالخيل الحسان، وقد تكون العلامة شيء غير الحُسن، كالعلامة بالكى، أو معتمدة بشية  
فيها<sup>(٢)</sup>.

وعدها المصطفوي من مادة (سوم)، وقال: إن معناها الخيل المعروضة للنظر للمباهاة؛ لأن  
المعنى الجامع لمادة (سوم) عنده، هو: عرض الشيء<sup>(٣)</sup>. وأما جبل، فقد اقتصر على ذكرها في  
مادة (وسم)، وبيّن أن معناها المعتمدة، أي موسومة بالخير<sup>(٤)</sup>،

وكما ظهر آنفاً؛ فإن المعنى الجامع -عند المصطفوي وجبل- لم يكن حكماً فيصلاً في  
تجاوز الاختلاف في الاشتقاق من الجذر.

### المثال السادس: مفردة (القانع).

اختلف العلماء في اشتقاق (قانع)، فقيل: إنه مشتق من (قَنع). وقيل: مشتق من (قَنع). فالجذر  
اللغوي واحد، فهو مكون من القاف والنون والعين، ولكن الاختلاف في ضبط الجذر غير المعنى،  
فإذا جُعِلَ المشتق منه (قَنع) -بفتح النون- كان معنى (القانع) هو: السائل، وإذا كان مشتقاً من  
(قنع)-بكسر النون- كان معناه: المتعفف<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١٣، ص ٧٦.

<sup>٢</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦٥.

الواحدى، علي بن أحمد (٢٠١٠م)، التفسير البسيط، حَقَّقَ التفسير بخمس عشرة رسالة دكتوراه، السعودية،  
جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ١، ج ٥، ص ٩٩-١٠٠.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٣٦-٣٣٧.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٧٠.

<sup>٥</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٨، ص ٦٤٠.

ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٠.

وبناء على هذا الاختلاف في الاشتقاق فسّر قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾

[الحج: ٣٦]، فقيل هو السائل، وقيل المحتاج المتعفف عن السؤال؛ لأنه يرضى بالقليل<sup>(١)</sup>.

قال المصطفوي: "والتحقيق أن الأصل الواحد في المادة هو: تنازل حتى يطبق أمر حياته على ما بين يديه من إمكاناته (...)" ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، أي: من تنازل ورضي بما تهيأ، وأتى له من دون اضطراب وتألم ظاهري، وهو عفيف وقور (...). وليس القانع ولا المعتز بمعنى السائل؛ فإن القانع والمعتز أشد فقراً وحاجة إلى الإطعام والإحسان منه، والسائل في الأغلب لا يكون محتاجاً"<sup>(٢)</sup>.

وقال جبل: "المعنى المحوري الاشتمال أو الاحتواء من أعلى بلطف أو رقة (...) ومنه: قنع (كمنع): سأل مُسْتَعْطِياً (فهذا استمداد من أعلى) ﴿وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ (...) ومن ذلك -أيضاً- قنع كسمع قناعة: رَضِيَ (سكن كأنما دخله ما ملأه رضا بالشيء) والجامع بين هذا والسائل أن الصيغة المكسورة العين (الوسط) تعبر عن مطاوعة كالمفعولية فكأن المعنى استعطى فأعطى فَرْضِي"<sup>(٣)</sup>.

الذي يظهر جلياً أن المعنى الجامع لم يُعالج مشكلة الاختلاف في الاشتقاق، فهل القانع هو السائل أم المتعفف؟ فالمصطفوي فسّره بالمتعفف الذي هيأ نفسه ورضي بكل وقار وعفة. وفسّره جبل بالسائل و الراضي. والسؤال هل عالج المعنى الجامع الاختلاف في الاشتقاق؟ والجواب: إن المعنى الجامع لم يُعالج هذا الاختلاف في الاشتقاق؛ لأن المصطفوي تجاهل كون القانع هو السائل؛ بحجة أن أغلب السائلين غير محتاجين!! وأما جبل فقد قدّم معنى متسعاً يتسع للسائل والراضي المتعفف؛ لأن كليهما أخذاً من علو، فالسائل يمد يده، والراضي أخذ فسكن قلبه ورضي ما عنده.

<sup>١</sup> - ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٠.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٦٣.

وعدّ المصطفوي أكثر السائلين غير محتاجين، كلام مبني على الظنون والخواطر، أو مبني على ما يراه في مجتمعه، ولا يصلح أن يفسر به كلام الله تعالى؛ لأن من السائلين من هو محتاج أشد الاحتياج.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٥٢.

## الخلاصة.

أولاً: المعنى الجامع ليس فيصلاً في تحديد الجذر المشتق منه فيما اختلف في اشتقاقه؛ لأنه استنبط من المشتقات واضحة الدلالة، أما المختلف في اشتقاقها، فإنها مترددة في المعنى بين المعنيين الجامعين للمادتين اللغويتين؛ ولذا فإن إلحاق المعنى اللغوي للمفردة بإحدى المادتين، يأتي من أمر خارج عن المعنى الجامع، وبهذا يتبين أن المعنى الجامع طريقة غير ناجعة في الفصل في ما اختلف في تعيين الجذر المشتق منه.

ثانياً: المصطفوي وجبل لم يتوسعا في نقاش ما وقع من الاختلاف في الأصل الاشتقاقي للكلمات المختلف فيها، علماً أن الدارس في دراسته معاني مفردات القرآن، إذا قصد مرجعاً موسعاً ككتاب المصطفوي وجبل، فإنما يقصد التوسع والمعرفة العميقة، وعدم تعرض المصطفوي وجبل لبيان الاختلاف في الاشتقاق -والذي يترتب عليه تغير المعنى- يوهم الدارسين غير المطلعين على الخلاف، بأن المسألة متفق عليها، ومن جهة أخرى لا يفيد الدارسين المطلعين على الخلاف، الطالبين لمعرفة أثر هذا الاختلاف في المعنى، أو للناشدين بيان الأظهر من هذه الأقوال، وبناء على هذا، فعلى طلاب العلم عامة، وطلاب علم التفسير خاصة، ألا يظنوا أن العلماء متفقون على اشتقاق مفردة قرآنية ما، بسبب عدم ذكر المصطفوي أو جبل للاختلاف.

## المطلب الرابع: المفردة القرآنية بين المعنى الاشتقاقي الجامع والمعنى الاستعمالي عند العرب.

المعنى الاشتقاقي الجامع، هو المعنى الساري في مشتقات المادة اللغوية، أما المعنى الاستعمالي، فهو المعنى أو المعاني التي دل عليها اللفظ من خلال استعمال العرب له.

ولكن ما الأقرب والأوضح والأسلم في بيان معنى المفردة القرآنية، أهو الرجوع إلى المعنى الاشتقاقي الجامع، أم الرجوع إلى المعنى الاستعمالي؟

إن الرجوع إلى المعنى الاستعمالي دون وسائط أقرب وأسهل وأسلم في تفسير المفردة القرآنية من الرجوع إلى المعنى الاشتقاقي الجامع؛ وهذا للأمر التالية:

الأمر الأول: تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي.

الأمر الثاني: التأويل البعيد لإيجاد علاقة بين معنى المفردة القرآنية والمعنى الاشتقاقي الجامع.

الأمر الثالث: التشويش الذي قد يحصل في صياغة المعنى الاشتقاقي الجامع.

وفيما يلي بيان هذه الأمور الثلاثة:

### الأمر الأول: تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي.

يتسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي، فيخرجه عن مساقه الطبيعي، وينتج عن ذلك تغيير معنى المفردة القرآنية، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

#### المثال الأول: مادة (شحن).

قرر المصطفوي أن المعنى الجامع لمادة (شحن) هو: "التمامية من جهة الجهاز والوسائل اللازمة"<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى المستخلص دفعه إلى القول بأن معنى الفلك المشحون هو: إتمام ما يلزم في كونها مجهزة، وليس معنى المشحون المملوء؛ لأن معنى الشحن ليس الملاء، بل الشحن هو التجهيز، والشحن يكون قبل صعود الركاب إلى السفينة، وبناء على هذا المعنى الجامع المستخلص

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٨.

فسر مفردة (المشحون) في قوله تعالى {فَأُجِبْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ} [الشعراء: ١١٩] <sup>(١)</sup>.

وهذا مع العلم أن المصطفوي أورد معنى مادة (شحن) من مقاييس اللغة: "قولهم: شحنت السفينة، إذا ملأناها" <sup>(٢)</sup>، وجمهرة اللغة: "وشحننت السفينة إذا ملأناها" <sup>(٣)</sup>، وأساس البلاغة: "شحن السفينة: ملأها وأتم جهازها كله" <sup>(٤)</sup>، وتهذيب اللغة: "الشحن: ملؤك السفينة وإتمامك جهازها كله فهي مشحونة: مملوءة" <sup>(٥)</sup>.

وما دام المعنى الاستعمالي هو الملاء، فمن أين أتى المصطفوي بأن السفينة يجب أن تُشحن قبل صعود الركاب إليها؟ إنه الخطأ الواقع في المعنى الاشتقاقي الجامع، فقد تسلط على المعنى الاستعمالي فأخرجه عن حقيقته، ما أدى إلى الخطأ في تفسير المفردة القرآنية، ولو رجع المفسر إلى المعنى الاستعمالي مباشرة دون المرور بالمعنى الاشتقاقي الجامع، لما وقع فيما وقع فيه من الخطأ في تفسير المفردة القرآنية.

#### المثال الثاني: مادة (ثم).

وكذلك تفسير المصطفوي (ثم) في قوله تعالى ﴿وَأَرْلَفْنَا ثَمَّ الْأَخْرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وقوله

تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠]، بالاجتماع والتقارب بناء على المعنى الجامع المستخلص من مادة (ثم)، فقد خلص إلى أن المعنى الجامع للمادة هو الجمع بشرط الإصحاح <sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٨-٢٩.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٥٢.

<sup>٣</sup> - انظر ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٣٩.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٩٧.

<sup>٥</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٠٩.

<sup>٦</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠.



وبناء على المعنى الجامع الذي استخلصه فسر المصطفوي (ثم) في قوله تعالى ﴿وَأَزَلَفْنَاهُ

الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، ففسر المعنى بكونهم مجتمعين ومتقاربين فيها، وكذلك فسر قوله تعالى

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُورًا رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠] أي نعيمًا قريبًا ومتجمّعًا<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه المصطفوي غير صحيح؛ لأن المعنى الاستعمالي لـ(ثم) هو: ظرف مكان يختص بالبعد<sup>(٢)</sup>، ولكن المصطفوي أراد أن يشمل (ثم) بالمعنى الجامع الذي قرره، وهو: الجمع<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثالث: مادة (حسم).

ومثال آخر وقع فيه المصطفوي وجبل معًا، وهو تفسير (الحسوم) في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا

عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَزُوا بِخَلْقِ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فقد قرر المصطفوي

وجبل أن المعنى الاشتقاقي الجامع لمادة (حسم) هو: هو القطع المستأصل للشيء<sup>(٤)</sup>. وبناء على هذا المعنى الاشتقاقي، قصر المصطفوي وجبل معنى (الحسوم) في الآية على القطع المستأصل، واستبعد المصطفوي المعنى الآخر، وهو: التتابع. وقال: "وأما التفسير الآخر فبعيدة عن الحقيقة والتحقيق"<sup>(٥)</sup>، وكذلك جبل، فقد استبعد المعنى الآخر، ووصفه بأنه لا شيء، وأنه لا مدخل له هنا<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٦١٤.

الوقاد، خالد بن عبد الله (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ١، ص ١٤٧.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٥٨. جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٩.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٥٨.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٩.

وهذا مع العلم أن معنى (التتابع) من المعاني الاستعمالية عند العرب؛ فقد ذكر الفراء أن معنى الحسوم من التتابع وعدم الانقطاع<sup>(١)</sup>، ورجح الطبري معنى التتابع؛ وأخبر أن الحجة من أهل التأويل أجمعوا على ذلك<sup>(٢)</sup>.

فالتتابع من المعاني الاستعمالية للحسوم، وجاء في تهذيب اللغة: "وقال يونس: تقول العرب: الحُسوم يُورث الحُشوم. قال: والحسوم: الدُّؤوب، والحُشوم: الإعياء"<sup>(٣)</sup>. ويونس هذا هو: يونس بن حبيب الضبي اللغوي الذي عاش في عصر الاحتجاج وتوفي سنة (١٨٣ هـ)، يروي مثلاً جرى على لسان العرب، وفيه أن الحسوم هو الدُّؤوب. أي: الدوام والتتابع<sup>(٤)</sup>.

ولا يُقال: خفي عليهما هذا المثل؛ لأن المثل موجود في (تهذيب اللغة)<sup>(٥)</sup>، وفي (لسان العرب)<sup>(٦)</sup>، و(تاج العروس)<sup>(٧)</sup>.

ولكن تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع الذي قرره المصطفوي وجبل، تسلط على المعنى الاستعمالي الآخر فأقصاه، وبناء على هذا الإقصاء فسّرت المفردة القرآنية.

#### المثال الرابع: مادة (سهر).

وكذلك ما فعله المصطفوي في مادة (سهر)، فقد قرر أن المعنى الاشتقاقي الجامع، هو: الغفلة وفقدان النوم، مع التوجه ليلاً. وليس مطلق الأرق في الليل يسمى سهرًا، بل لا بد من التوجه لترك النوم<sup>(٨)</sup>.

وبناء على هذا المعنى نفى أن يكون معنى الساهرة هو الأرض، وذكر أن الساهرة هي محيط ومقام ليس فيه نوم ولا غفلة، والمهم في الموضوع أنه أكد على أن الساهرة عالم غيبي غير مادي، وردّ القول بأن الساهرة في قوله تعالى ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] هي الأرض،

<sup>١</sup> - الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٨٠.

<sup>٢</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٣، ص ٥٧٤.

<sup>٣</sup> - الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١٥.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢١.

<sup>٥</sup> - الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١٥.

<sup>٦</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٢، ص ١٣٤.

<sup>٧</sup> - الزبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ج ٣١، ص ٤٩٣.

<sup>٨</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٩٧.

وعدّ هذا القول من أقوال المفسرين المردودة، وأن ما جاء عن أهل اللغة إنما أخذوه عن المفسرين، والمفسرون إنما قالوه من عند أنفسهم وبرأيهم وبفهمهم<sup>(١)</sup>.

ورأى المصطفوي في ضوء المعنى الاشتقاقي الجامع أنه لا يصلح أن يكون معنى الساهرة هو الأرض، علمًا بأن المفسرين عندما قالوا بأن معنى الساهرة هو الأرض، استشهدوا على ذلك بما روي عن العرب من استعمال لهذه المفردة بهذا المعنى<sup>(٢)</sup>، ولم يقولوا هذا وفق أهوائهم، وإنما قالوه عن دراية ورواية، وكلام المصطفوي في حقهم بعيد عن التحقيق العلمي، وفيه استخفاف بالمفسرين؛ لادعائه أنهم يقولون من عند أنفسهم ما يشاؤون، وفيه -أيضًا- استخفاف بأهل اللغة؛ لادعائه أنهم يقلدون أهل التفسير بما لا يعلمون، وهذا أمر لا يصح أن يُطلق في حق علماء الأمة من المفسرين واللغويين.

#### المثال الخامس: مادة (سدر).

قرر المصطفوي أن المعنى الاشتقاقي هو: الحيرة غير الاختيارية، والتي تكون بلا أسباب، وفسر (السدر) في قوله تعالى ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]، بالمعنى الاشتقاقي، فقال السدر في الآخرة هو من السَّدر، وهو الحيرة التي تحصل لأهل الجنة من تغير الأحوال، والمخضود هو الذي لا تنغيص فيه بل كله صفاء<sup>(٣)</sup>.

والسدر في استعمال العرب هو نوع من الشجر يُنبِت ثمرًا يُسمّى النبق<sup>(٤)</sup>، وبناء على هذا المعنى الاستعمالي فسّر المفسرون معنى السدر في قوله تعالى ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا المثال تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي، فصرف معنى المفردة عن دلالتها الصحيحة إلى دلالة متوهمة.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٩٧-٢٩٨.

<sup>٢</sup> - الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ١٩٦.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٩٩-١٠٣.

<sup>٤</sup> - الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٢، ص ٦٨٠.

<sup>٥</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٨٧.

### المثال السادس: مادة (أنس).

قرر المصطفوي أن المعنى الجامع لمادة (أنس) يدور حول الظهور عن قرب مع الاستئناس. وربط (أنست) مع المعنى الاشتقاقي في قوله تعالى ﴿إِذْ رَعَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ [طه: ١٠] بأنه ظهور عن قرب مع استئناس.

وهذا معنى جميل، ولكن هل استعمل العرب (أنست) بما كان فيه أنس، أم استعملوه بمعنى الإحساس بالبصر ونحوه؟

والصحيح أن العرب استعملوا (أنس) فيما كان مفزعاً أيضاً، وليس في الألفة فقط؛ فقد قالوا:

لها وفضة<sup>(١)</sup> فيها ثلاثون سيحفاً<sup>(٢)</sup> ... إذا آنست أولى العدي<sup>(٣)</sup> أقشعرت<sup>(٤)</sup>

ومثله: "آنست فرعاً وأنسته: إذا أحسست ذلك أو وجدته في نفسك"<sup>(٥)</sup>.

فهل لقاء الأعداء من الأنس؟ إنه ليس من الأنس، وهذا دليل على أن (أنست) قد تستعمل في ما فيه وحشة وفرع. وهذا يدفع إلى عدم التسرع برد المشتق إلى المعنى الاشتقاقي الجامع، وسبب هذا هو تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي.

<sup>١</sup> - الوفضة: جعبة من أدم. الزبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ج ١٩، ص ١٠٧.

<sup>٢</sup> - السيحف: نصال عراض. الدينوري، عبد الله بن مسلم (١٩٨٤م)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ٢، ص ١٠٥٦..

<sup>٣</sup> - العدي: القوم يعثون بأرجلهم في الحرب. ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٦٨.

<sup>٤</sup> - المفضل، المفضل بن محمد (د.ت)، المفضليات، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ٦، ص ١١١.

والقصيدة للشنفرى الأزدي، وتوفي قبل الهجرة بنحو سبعين سنة. انظر الزركلي، خير الدين بن محمود (٢٠٠٢م)، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١٥، ج ٥، ص ٨٥.

<sup>٥</sup> - الأزهرى، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١٣، ص ٦٠.

الأمر الثاني: التأويل البعيد لإيجاد علاقة بين معنى المفردة القرآنية والمعنى الاشتقاقي الجامع.

### المثال الأول: مادة (سهر).

ذكر جبل أن معنى الساهرة في قوله تعالى ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] هو الأرض، وذكر أن المعنى الاشتقاقي هو: الاستمرار في العمل والنشاط. ومن المعلوم أن هذا المعنى الاشتقاقي وحده لا يهدي خالي الذهن إلى أن الساهرة هي الأرض، وإنما يظن خالي الذهن أنها امرأة تسهر ليلاً، ولكن وجود المعنى الاستعمالي، هو من حمل جبل على ربط المعنى الاستعمالي بالاشتقاقي، وعندما أراد جبل أن يؤكد أن الساهرة هي الأرض، أورد بيتاً من شعر العرب يدل على المعنى الاستعمالي<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على أن المعنى الاشتقاقي الجامع عند جبل لم يستطع بيان معنى المفردة، إنما الذي قاد إلى بيانها هو اتكاء جبل على المعنى الاستعمالي، وأما ربط جبل بين المعنى الجامع والمعنى الاستعمالي فكان على وجه التكلف، وذلك ببيان أن الأرض ساهرة لأنها مفعمة بالنشاط<sup>(٢)</sup>.

### المثال الثاني: مادة (أنس).

قرر جبل أن المعنى الاشتقاقي الجامع لمادة (أنس) هو: الألفة والانس، وكون الشيء في وسط متجانس. وبعد تقريره هذا حاول ربط المادة بأصلها، فقال: "﴿فَإِنَّ أَنْسَ مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] فهذا كله راجع إلى وجود إحساس في النفس (مستقر) أي علم بوجوده مُستشعر عنه، وقالوا أنس الشخص واستأنسه: رآه وأبصره"<sup>(٣)</sup>.

فهل الإحساس والشعور بالأمر يكفي لربط المادة بالمعنى الاشتقاقي، أم أن أنست تدل على الاطلاع على أمور موجبة للثقة؟

<sup>١</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٩٢-١٠٩٣.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٩٢-١٠٩٣.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٨٧.

ولم يفسر جبل (أنس) في قوله تعالى ﴿إِذْ رَأَيْنَا أَفْقَالَ لَأَهْلِهِ آمَكُثُوا إِنِّي أَنَسْتُ﴾ [طه: ١٠]

بما استنبطه من معنى جامع، بل قيّد إيناس النار بأنه رؤية من بعيد، وسماع الصوت الخفي<sup>(١)</sup>، ولم يُقيده بناء على المعنى الاشتقاقي، إنما قيده بناء على المعنى الاستعمالي، فقد قال: "(أَنَسْتُ نَبَأَةً) أي أَحَسْتُ صَوْتًا -لم يقل سمعت- والنَّبَأَةُ: صوت خفي"<sup>(٢)</sup>. وتقييد جبل لإيناس النار بأنها رؤية من بعيد، قد يشهد له ما قيل: "رَأَيْتُ طَرَّةَ بَنِي فَلَانٍ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى حِلَّتِهِمْ مِنْ بَعِيدٍ، فَأَنَسْتُ بَيوتَهُمْ"<sup>(٣)</sup>.

ولكن أين المعنى الجامع الذي قرره جبل من المعنى الاستعمالي الذي فسر به الآية؟ فلن يُستطاع الربط بينهما إلا بتأويل بعيد فيه تكلف.

### المثال الثالث: مادة (سحر).

ذكر جبل أن المعنى الجامع لمادة (سحر) هو: "فراغ يتخلل باطن الشيء البادي للتجسيم والامتداد"<sup>(٤)</sup>، وفسر قوله تعالى ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦] بالتخييل، وعند محاولة إيجاد الرابط بين المعنى الاستعمالي للسحر والمعنى الجامع للمادة فإن الرابط لا يصلح إلا أن يكون بعيدًا متأولًا على وجه التكلف، حتى إن جبل لم يفصح عن الرابط إلا بقوله: إنه تخييل وراءه فراغ<sup>(٥)</sup>.

### المثال الرابع: مادة (سرب).

ذكر جبل أن المعنى الجامع لمادة (سرب) هو: "نفق أو تجوف دقيق يمتد متين الجوانب"<sup>(٦)</sup>، وعندما جاء ليبين الرابط بين المعنى الاستعمالي لمفردة (سارب) في قوله تعالى ﴿وَسَارِبٌ﴾

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٨٨.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٨٨.

ويقصد بيت الشعر الجاهلي: أَنَسْتُ نَبَأَةً وَأَفْرَعَهَا الْقَنَاصُ عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمْسَاءُ  
<sup>٣</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٠١.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٦٨.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٦٨-٩٦٩.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٩١.

بِالْتَّهَارِ ﴿[الرعد: ١٠] الذي هو الذهاب في الأرض، تكلف الرابط بقوله: "الانفراد دقة والتمادي امتداد"<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر بيّن في منهج جبل، فإن تتبع المعاني الجامعة عنده يدل على أنه يُعبّر عنها غالبًا بصورة المعاني المجردة، فإذا ما جاء إلى تفسير الآيات القرآنية فإنه يفسرها بما قاله أهل التفسير، ومن هنا يقع الفرق بين المعنى الجامع والمعنى الاستعمالي الذي فسّرت به الآيات، فإذا ما التمس الرابط بينها، تبين أنه رابط بعيد يحتاج إلى تأويل.

الأمر الثالث: التشويش الذي قد يحصل في صياغة المعنى الاشتقاقي الجامع، ويظهر هذا التشويش في حالة كانت المفردة القرآنية واضحة الدلالة الاستعمالية.

### المثال الأول: مادة (صبع).

إن من المعاني الجامعة المستخلصة ما يشوش ذهن في معرفة المعروف، فالأصابع في قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] له دلالة استعمالية لا يجهلها أحد، ولكن قال جبل في مادة (صبع): "المعنى المحوري امتداد دقيق لطيف من جرم كبير أو غليظ"<sup>(٢)</sup>، علمًا أن جبل قد ذكر أنه ليس في هذه المادة (صبع) إلا الإصبع وما اشتق منها<sup>(٣)</sup>، فمن قرأ المعنى الجامع لمادة (صبع) وأراد فهمه، فإن ذهنه سيذهب ذات اليمين وذات الشمال، ولن يعرف المقصود منه إلا إذا قيل له ما هو المعنى الاستعمالي للمفردة المنتمية للمادة.

### المثال الثاني: مادة (كرب).

مادة (الكرب) نموذج على مفردة قرآنية لها معنى استعمالى واضح، وظاهر في المعاجم اللغوية، وفي مخزوننا اللغوي، ومع هذا فقد اختلف المصطفوي وجبل في بيان المعنى الاشتقاقي الجامع الذي تدرج تحته هذه المفردة؛ فقال المصطفوي: "المضيقة الشديدة في القلب"<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٩٢.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١٩١.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١٩١.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤١.

وقال جبل: "عُرُو" <sup>(١)</sup> كثيف يقرب الوصول أو الاتصال - كما يعرفو الكرب <sup>(٢)</sup> العريض الجاف ساق النخلة ويُخذ مرقى، وكما يعرفو الكرب المنين <sup>(٣)</sup>، وقد يعرفو العنّاج (وهو الحبل الذي يُشد أسفل الدلو إلى عروتها أو عروتها) ويوثق اشتداد الدلو بحبله <sup>(٤)</sup>.

والاختلاف في المعنى الجامع بينهما واضح، ولكنهما لا يختلفان في تفسير قوله تعالى ﴿قُلْ

اللَّهُ يَجْعَلُ مَنَّا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]، فقد فسره المصطفوي <sup>(٥)</sup> وجبل <sup>(٦)</sup> بما يؤلم النفس بسبب الشدة التي يقع فيها الإنسان.

### المثال الثالث: مادة (صدق).

قال المصطفوي في معناها الجامع: "التمامية والصحة من الخلاف والكون على حق" <sup>(٧)</sup>. وقال جبل: "صلابة أو قوة في باطن الشيء مع شدة تماسك جرمه" <sup>(٨)</sup>.

وقالا هذا مع أن معنى الصدق ظاهر بين وهو أوضح من المعنى الجامع، وتفسير (الصدق) في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، بما هو معروف من اللغة هو الأقرب والأسلم من سلوك طريق المعنى الجامع؛ لما فيه من تشويش على المعنى الاستعمالي.

<sup>١</sup> - يغطي ويغشى. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٤٢٣. جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٣٦.

<sup>٢</sup> - الكرب: أصول السعف الغلاظ العراض التي تبيس فتصير مثل الكتف، واحدها: كربة. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٩.

<sup>٣</sup> - المنين: القوي والضعيف، فهو من الأضداد. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٣، ص ٤١٥.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٨٣.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤١-٤٢.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٨٤.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٦٠.

<sup>٨</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٠٨.



### المثال الرابع: مادة (شمس).

اختلف المصطفوي وجبل في بيان المعنى الجامع لمادة (شمس)، فهي عند المصطفوي ذلك الكوكب النهاري الثابت العظيم وكل ما كان نوره ذاتياً وحوله كواكب وأقمار<sup>(١)</sup>، أما جبل فقد ذهب إلى أنه الحدة البالغة التي تتركز في الشيء وتتفد منه وتظهر من كثرتها<sup>(٢)</sup>، ورغم اختلافها في المعنى الجامع للمادة إلا أنهما لم يختلفا في معنى الشمس في قوله تعالى ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨].

### الخلاصة.

إن الأقرب والأوضح والأسلم في تفسير المفردة القرآنية هو الرجوع إلى المعاني الاستعمالية للمفردة، أما تقديم المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي فهو غير صحيح؛ لأنه قد يأخذ المفردة القرآنية بعيداً عن معناها.

وبناء على هذا، فإن رجوع طالب التفسير إلى المعاني الاشتقاقية الجامعة عند المصطفوي وجبل، وتفسير المفردة القرآنية بناء عليها، رجوع غير صحيح، ويوقع صاحبه في الزلل، فلا بد من الرجوع إلى المعاني الاستعمالية للمفردة -أو لا- واختيار ما يناسب السياق القرآني.

وقد أخطأ من زعم أن تفسير المفردة القرآنية بالمعنى الجامع هو التفسير الأصوب والأدق، وأنه يحسم الخلاف، معللاً ذلك بأنه ميزان دقيق في بيان المفردة القرآنية<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٤٠.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٧٠.

<sup>٣</sup> - من هؤلاء د. حيدر شناوة، فقد ذهب إلى تعظيم أثر المعنى الجامع عند المصطفوي.

انظر الزيدي، حيدر شناوة (٢٠١٧م)، المعنى المحوري وأثره في توجيه النص القرآني - كتاب (التحقيق في كلمات القرآن الكريم) نموذجاً، بيروت، معهد المعارف الحكمية، ط ١.

الزيدي، حيدر شناوة (٢٠١٩م)، تأويل النص القرآني في التفسير الحوزي - الشيخ حسن المصطفوي أنموذجاً، الإمارات، مجلة الفنون والآداب، كلية الإمارات للعلوم التربوية، عدد ٣٤.

## المطلب الخامس: المعرّب.

يتضمن هذا المطلب ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

أولاً: التعريف بالمعرّب في اللغة والقرآن، وبيان علاقته بالاشتقاق.

ثانياً: موقف المصطفوي في اللغة والقرآن وبيان خطورة منهجه.

ثالثاً: موقف جبل من المعرّب في اللغة والقرآن.

وفيما يلي بيان هذه المحاور.

أولاً: التعريف بالمعرّب في اللغة والقرآن، وبيان علاقته بالاشتقاق.

تعريفه.

المعرّب هو: ما استعمله العرب من الألفاظ غير العربية، ويحصل تعريبه بنطق العرب اللفظ على منهاجها<sup>(١)</sup>.

وقد تطور مصطلح التعريب في العصر الحديث ليشمل الترجمة، ومن ذلك المناداة بتعريب المناهج الدراسية<sup>(٢)</sup>، أو قد يُقصد بالتعريب جعل اللغة العربية لغة الدولة الحضارية والإدارية<sup>(٣)</sup>، والمصطلح المقصود في هذا المطلب هو: ما استعمله العرب من الألفاظ غير العربية، ويحصل تعريبه بنطق العرب اللفظ على منهاجها.

<sup>١</sup> - انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٩. السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١١.

<sup>٢</sup> - رضا، محمد رشيد (١٣٢٠هـ)، مشروع مجلة الجامعة الاقتصادية، مجلة المنار، المجلد ٥، ج ٥، ص ٥٥٩.

<sup>٣</sup> - محمد، عبد الحميد بن محمد، التعريب بالجزائر.. المعضلة تراوح مكانها، مقال في موقع الجزيرة نت، الرابط الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٧/٧/٢٣/%D8%A7%D9%A4%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%AA%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D9%A4%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%A4%D9%A0%D8%B9%D8%B6%D9%A4%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%AA%D8%AD>

وانظر المدني، توفيق المدني، الجزائر أمام قضية التعريب ... مجدداً، موقع العربي الجديد، الرابط الإلكتروني:

<https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%A4%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D9%A0%D8%A7%D9%A0-%D9%A2%D8%B6%D9%AA%D8%A9-%D8%A7%D9%A4%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%AA%D8%AA-%D9%A0%D8%AC%D8%AF%D9%91%D8%AF%D8%A7>

وأما عن الخلاف في مسألة وقوع المعرّب في القرآن، فليس في القرآن كلام غير عربي؛ لأن لغة القرآن عربية خالصة، نزلت بلسان العرب الذي كانوا يتواصلون به، فكلام العرب في تواصلهم هو العربية؛ قال تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]،<sup>(١)</sup>.

و لا بد من تقرير أن المعرّب هو لفظ عربي، وأن معرفة أصول الكلمات التي نطق بها العرب في عصر الاحتجاج- أو عدم معرفتها لا يُقدّم ولا يؤخّر في كون الكلام المنطوق به على منهاج العرب في النطق هو كلام عربي.

ولا يُقبل قول من قال: إن في القرآن كلمات ليست عربية؛ لمخالفته لنص القرآن، إلا أن يُحمل قولهم على أنها غير عربية في أصلها، ولكنها عربية في حالها وقت نزول القرآن<sup>(٢)</sup>، فاللفظ إذا ما جرى على منهاج نطق العرب المحتج بهم في اللغة، صار اللفظ عربيًا، فاللغة العربية هي ما نطق بها العرب في عصر الاحتجاج.

وفي هذا قال ابن جني: "قال أبو علي: (...) فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب، ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من الأجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجر..."<sup>(٣)</sup>.

وليس كل ما قيل فيه معرّب فهو معرّب<sup>(٤)</sup>؛ لأن تشابه الألفاظ بين اللغات لا يعني دائمًا أن لغة أخذت عن أخرى؛ لأن دراسات لغوية مقارنة حديثة أكدت وجود بعض التشابه بين اللغات

١ - انظر الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مصر، مكتبة الحلبي، ط ١، ١٩٤٠، ج ١، ص ٤٧.

وانظر ابن فارس، صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ٣٢.

٢ - انظر ابن فارس، صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ٣٢.  
ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (١٩٨٧م)، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، دار البشائر، ط ١، ص ٣٤٣.

٣ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٨.

وانظر ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٤٠. والمبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٦.

٤ - لا ينبغي أن يؤخذ قول اللغوي -عن كلمة إنها معرّبة- مأخذ التقديس؛ لأن هذه الأقوال ناشئة منشأ الاجتهاد، وهو يخطئ ويصيب، ولأن هذه اللغة متسعة، لا يحيط بها لغوي. انظر باب: القول في لغة العرب، وهل يجوز أن يحاط بها؟

ابن فارس، صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ٢٤.

بحكم الاشتراك في أصل اللغة<sup>(١)</sup>، بل يقرُّ المستشرقون- ومنهم ولفنسون- بوجود الكلمات المشتركة في اللغات السامية الحالية، وأنها قديمة جدًا، وأنها كانت مستعملة في أقدم اللغات السامية<sup>(٢)</sup>.

وبعيدًا عن البحث التاريخي في أصول الكلمات اللغوية، فالنتيجة أن كل ما نطقت به العرب على منهاجها في النطق فهو عربي أصيل<sup>(٣)</sup>.

وللمعرب علاقة بالاشتقاق وتظهر هذه العلاقة بكون الاشتقاق هو الميزان الذي يُعرف به العربي الأصل، وفي هذا يقول أبو بكر الأنباري: "لا ينبغي أن يجعل لفظ عربي معروف الاشتقاق والتصريف منسوبًا إلى القبط"<sup>(٤)</sup>.

ويقول أبو حيان الأندلسي: "قد تقرر في علم التصريف أن الاشتقاق العربي لا يدخل في الأسماء الأعجمية"<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو البقاء الكفوي: "فإنهم أطبقوا على أن التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة الاشتقاق"<sup>(٦)</sup>.

ومما سبق يتبين أن ما كان له اشتقاق في العربية، فلا يصح أن يُقال بعُجْمَة أصله<sup>(٧)</sup>.

ثانيًا: موقف المصطفوي من المعرب في اللغة والقرآن، وبيان أثر منهجه.

<sup>١</sup> - انظر محمد عظيم، عبد العزيز بن عبد الفتاح (١٩٧٤م)، دراسات في أصول اللغات العربية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة ٦، العدد ٣، ص ١٢٨.

وانظر عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، بيروت، عالم الكتب، ط ٨، ٢٠٠٣م، ص ٣٣٦.

<sup>٢</sup> - ولفنسون، إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، مرجع سابق، ص ١١.

<sup>٣</sup> - انظر الشاطبي، إبراهيم بن موسى (١٩٩٧م)، الموافقات، تحقيق مشهور آل سلمان، مصر، دار ابن عفان، ط ١، ج ٢، ص ١٠١-١٠٤.

<sup>٤</sup> - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ١٨، ص ٥٠٣.

<sup>٥</sup> - ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٤٤.

عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (١٤٠٥م) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط ١، ج ٤، ص ٣٦.

<sup>٦</sup> - أبو البقاء الكفوي، الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مرجع سابق، ص ١١٧. وانظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٧٨.

<sup>٧</sup> - من الغريب ما فعله الثعالبي أن عدَّ مجموعة الأسماء العربية ذات الاشتقاق العربي الأصل—أنها ذات أصول فارسية، وذكر ما يزيد عن مئة اسم، منها: الكف والساق والفرّاش والورّان والكيال والمسّاح والبيّاع والذلال والصراف والبقال. الجمال والحمال والقصاب والفصاد والخياط والأمير والخليفة والوزير والحاجب والقاضي.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد (٢٠٠٢م) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، إحياء التراث العربي، ط ١، ص ٢٠٧.

أ- موقف المصطفوي من المعرب في اللغة.

قد أكثر المصطفوي من نسبة الألفاظ العربية إلى العبرية والسريانية وغيرها من اللغات، وادعى أن غالب أخذ اللغة العربية كان من العبرية، وبعدها السريانية في الدرجة الثانية<sup>(١)</sup>.

ولم يقيم المصطفوي على صحة هذا الادعاء دليلاً؛ ولذا فيبقى ادعاؤه مجرد كلام خال من الدليل، وقد سبق الرد عليه في بيان منهجه النظري.

ب- موقف المصطفوي من المعرب في القرآن.

بالرغم من ادعاء المصطفوي أن كثيراً من العربية مأخوذة عن اللغات الأخرى إلا أنه يرى أن القرآن الكريم كتاب عربي خالص؛ لأن كل لغة أجنبية فهي عربية، إذا وردت في العربية بتصرف خاص بتغيير لفظها ليجري على أوزان العربية، ويبيّن أن القرآن عربي بهذا المعنى، وبناءً عليه يفهم قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]<sup>(٢)</sup>.

ولكن تناقض المصطفوي في منهجه العملي مع ما قرره من خلو القرآن من غير العربية، ففسر مفردات القرآن بغير العربية، فقد أكثر المصطفوي في عدّ بعض المفردات القرآنية معربة، وكان حريصاً على الرجوع إلى المعاجم العبرية والآرامية والسريانية لتفسير المفردة القرآنية، حتى أصبح رجوعه إلى هذه المعاجم صبغة ظاهرة في كتابه<sup>(٣)</sup>.

بل تعدى الأمر ذلك إلى اتخاذ دلالة اللفظ في العبرية حجة تدعم اختياره للمعنى الجامع، وهذا منزلق خطير وقع فيه المصطفوي، فإن محاولة فهم القرآن العربي في ضوء اللغات الأخرى -لتشابه ما في اللفظ- منزلق كبير؛ لأن للمفردة اللغوية في كل لغة دلالتها الخاصة، من حيث المنشأ والاستعمال والتطور والمجاز والحقيقة.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٤.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٤.

<sup>٣</sup> - انظر مادة (كرب) و(كرس) و(كفت) و(يمن) و(يمم) و(وتر) و(كبد) و(ذهب) و(ذهل) و(رب) و(ريح) و(رجل) و(رحم) و(زرب) و(زقم) و(زمر) و(سجل) و(سحق) و(سمر) و(سنه) و(سهر) و(سوف) و(سيح) و(شطن) و(شفه) و(شمل) و(صبع) و(صدق) و(صرح) و(صهر) و(صور) و(صوع) و(صوم) و(ضعف) و(طعم)، وغيرها الكثير الكثير.

ومن الأمثلة التي حاول فيها المصطفوي تفسير الكلمات القرآنية في ضوء اللغات الأخرى، ما فعله في مادة (ذهل)، فقد استدل بمعنى (ذهل) في العبرية على ما قرره من معنى جامع للمادة<sup>(١)</sup>.

وهذا ما فعله في مادة (زرب) أيضًا، فقد جعل ما في العبرية من الدلالة حجة على اختياره للمعنى الجامع للمادة<sup>(٢)</sup>، وعندما قرر في مادة (ثمن) أن المعنى الجامع هو العوض، عدّ الرقم ثمانية مأخوذاً من العبرية، لماذا؟ لأنه لا يتناسب مع المعنى الجامع الذي استنبطه<sup>(٣)</sup>.

وعندما جاء ليفسر معنى (الجبث)، فسّره بدلالته العبرية، فقد قال: إن أصله (جابه) في العبرية والذي يعني المتكبر ضعيف العقل، وبهذا يُفهم معنى (الجبث) في القرآن<sup>(٤)</sup>.

وقد قرر أن كلمة (الصلاة) مأخوذة من الآرامية والسريانية والعبرية، ومعناها في الآرامية والسريانية هو العبادة المخصصة، وأكد المصطفوي بناءً على أن معنى (الصلاة) مفسّر بهذه اللغات، أكد على أنه لا معنى للقول بأن دلالة (الصلاة) حقيقة شرعية من جهة الإسلام<sup>(٥)</sup>.

وفسّر الشمال الذي يقابل اليمين بالعبرية، وقال: إن العرب أخذوا هذا الاستعمال لمادة (شمل) من العبرية<sup>(٦)</sup>، وفسّر معنى (المسيح) بالذي يمسح نفسه بالدهن المخلوط بالعطر، وأن هذا كان متداولاً في العبرانية للتشريف والتقديس، وذكر أن الكلمة أيضًا مأخوذة من الآرامية والسريانية<sup>(٧)</sup>.

وفسّر المصطفوي معنى (الملائكة) بناءً على ما فهمه من الآرامية والسريانية والعبرية، وأن معناها مأخوذ من التسلط والقوة والشدة، وبهذا قال إن كلمة (الملائكة) مأخوذة من مادة (ملك)، وليس من مادة (ألك)، كما زعمت كتب اللغة؛ لأن قولهم هذا في غاية الوهن، وقرر أن تفسير (الملائكة) بمفهوم الرسالة غير صحيح<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٦٧.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٣٧.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٥.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٣.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٣٠، ٣٣٣.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٤٧.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٠٥-١٠٦.

<sup>٨</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٧٧-١٧٨.

وفي مادة (صهر) ذكر أن المعنى الجامع هو التقرب عن طريق الزواج، ولكن أين ذهب المصطفوي بمعاني الحرارة والإحراق؟ قال: إن هذه المعاني ليست عربية، وإنما هي مأخوذة من العبرية<sup>(١)</sup>.

وفي مادة (طرف) قرر أن المعنى الجامع لمادة (طرف)، مأخوذة من العبرية، وضم الاستعمالات اللغوية لـ(لطرف) فيما يتعلق بالعين إلى ما أخذ من العبرية أيضاً<sup>(٢)</sup>، وكذلك قال: إن مفهوم القلة في مادة (طفف) مأخوذ من العبرية<sup>(٣)</sup>، وعدّ المصطفوي معنى (الصيد) المعروف في اللغة العربية، مأخوذاً عن العبرية والآرامية<sup>(٤)</sup>.

ومن منهج المصطفوي -في كثير من المواد- تقريره المعنى الجامع، ونسبة أي مفهوم لا يندرج تحت المعنى الجامع إلى اللغات القديمة الأخرى، كالعبرية أو الآرامية، أو السريانية، ومن المواد العربية الأصيلة التي قرر المصطفوي أن بعض مفاهيمها أو مفهوماها مأخوذ من اللغات القديمة الأخرى، بناء على تفسيره المواد اللغوية العربية بتلك اللغات الأخرى: مادة (جبن) و (أبد) و (سنن) و (تفت) و (ذهب) وغيرها<sup>(٥)</sup>.

وكان المصطفوي متساهلاً في نسبة الألفاظ إلى غير العربية لأدنى توهم، فقد قال في مادة (سفن): "ولا يبعد أن يكون اللفظ مأخوذاً من العبرية، فإن الكلمة فيها قريبة منها"<sup>(٦)</sup>، وكان لا يألو جهداً في تتبع المعاني في المعاجم العبرية، فقد قال في مادة (زبر): "ولم أجد مادة هذه الكلمة في المعاجم العبرية التي بأيدينا"<sup>(٧)</sup>.

### ج- أثر منهج المصطفوي في موضوع المعرب.

هذا المنزلق الذي وقع فيه المصطفوي منزلق خطير، إذ كان يحاول فهم معاني المفردات القرآنية في ضوء اللغات الأخرى، وهذا الخط المنحرف في فهم كلمات القرآن هو ما سلكه بعض

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٥٣.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٧٨.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٠٤.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٧٥.

<sup>٥</sup> - كمادة (سبع) و(سمو) و(شطن) و(شمس) و(صبو) و(ضعف) و(عرب) و(فلن) و(قدر) و(قرر) و(قصص) و(قمح) و(كفو) و(كلل) و(كلم) و(كنس) و(لسن) و(لعب) و(مرأ) و (مر) و(ملل) و(هلل) و(نحر) و(نخل) و(نذر) و(نفس) و(نفق) وغيرها من المواد.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٦.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٢٢.

المستشرقين<sup>(١)</sup> وأتباعهم من العرب<sup>(٢)</sup>، فهم يريدون فهم القرآن من خلال اللغة الآرامية والسريانية، وقد رد على هذه الدعوى الكاذبة مختصون في علوم اللغة، سواء من المسلمين<sup>(٣)</sup> أم من غيرهم<sup>(٤)</sup>.

ومن أشهر من حمل هذه الدعوة في بداية القرن العشرين، مرمجي الدومنيكي<sup>(٥)</sup>، فقد كتب في ذلك كتاباً قام على أساس المقارنات بين اللغة العربية واللغات الأخرى التي يرى أنها لغات سامية، وانتقد المعاجم العربية وقال: إنها خالية من المنطق في المعاني، وليست واضحة في

<sup>١</sup> - مثل المستشرق الألماني كريستوفر لكسنبرج في كتابه: قراءة آرامية سريانية للقرآن. وصدر الكتاب عن دار الكتاب العربي في برلين سنة ٢٠٠٠م.

<sup>٢</sup> - مثل: اللبناني غبريال صوما، فقد تزعم القول بأن لغة القرآن هي اللغة الآرامية وليست العربية، سواء في برامجه الإعلامية أم فيما كتبه، مثل كتابه (القرآن الذي أسيء تفسيره وترجمته وفهمه).

ومثل: حامد عبد الصمد، فقد دعا في برنامجه (صندوق الإسلام) إلى تفسير القرآن بغير العربية، وقد اتخذ هذا الادعاء سبيلاً إلى إنكار نبوته صلى الله عليه وسلم.

ومثل: رشيد المغربي، فقد دعا إلى ذلك في برنامجه عبر قناة الحياة (اللغة السريانية أسرارها ومعانيها في القرآن الكريم).

انظر لقاء رشيد المغربي مع غبريال صوما بعنوان (السريانية مفتاح للكلمات المبهمة في القرآن)، الرابط الإلكتروني:

[https://www.youtube.com/watch?v=Ap\\_IA-aFUXE](https://www.youtube.com/watch?v=Ap_IA-aFUXE)

انظر حامد عبد الصمد، برنامج (صندوق الإسلام) الرابط الإلكتروني:

<https://www.youtube.com/watch?v=٢CkVhyHpf٨o>

انظر باناعمة، عادل بن أحمد (١٤٣٧هـ)، القرآن الكريم والمدخل الآرامي- تعليقات حول تفسير قرآن العربي بمقتضى اللغة الآرامية، الموقع الإلكتروني (الدرر السنيّة):

<https://dorar.net/article/%D8%A7%D9%A4%D9%A2%D8%B1%D8%A2%D9%A6-%D8%A7%D9%A4%D9%A3%D8%B1%D9%8A%D9%A5-%D9%A8%D8%A7%D9%A4%D9%A5%D8%AF%D8%AE%D9%A4-%D8%A7%D9%A4%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D9%A5%D9%8A>

<sup>٣</sup> - انظر العامري، سامي العامري، سلسلة شبهة القراءة السريانية للقرآن-تزييف التاريخ وتحريف اللغة، الرابط الإلكتروني:

[https://www.youtube.com/watch?v=QVZy\\_1-L٩bo&list=PLsFI٨CU٩٦kCNvAb١UN\\_BH٧٣V٧pchV٣VO٣](https://www.youtube.com/watch?v=QVZy_1-L٩bo&list=PLsFI٨CU٩٦kCNvAb١UN_BH٧٣V٧pchV٣VO٣)

<sup>٤</sup> - كما رد عليه فرنسوا بلوا (المختص بالساميات القديمة). انظر المقال بترجمة هدى النمر، قراءة آرامية سريانية للقرآن، مساهمة في فك شفرة القرآن، لكريستوف لكسنبرج، الموقع الإلكتروني لمركز تفسير للدراسات القرآنية، الرابط الإلكتروني:

[https://tafsir.net/translation/%٢٨-gra-at-aaramyt-sryanyt-llqr-aan-fy-fk-shftr-a-aan-lkrystwf-lksnbnrj#\\_ftn٩](https://tafsir.net/translation/%٢٨-gra-at-aaramyt-sryanyt-llqr-aan-fy-fk-shftr-a-aan-lkrystwf-lksnbnrj#_ftn٩)

<sup>٥</sup> - وهو من رجال الكنيسة، وأحد أساتذة المعهد الكتابي الفرنسي في مدينة القدس، فك الله أسرها. انظر غلاف كتابه (١٩٣٧م)، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس.



الشرح، ولا متناسقة في الألفاظ، ولا متناسبة في المشتقات، ويرى أن الدراسة المثلى للعربية تكون في ضوء المقارنة باللغات السامية<sup>(١)</sup>.

ومن تطبيقات الدومنيكي لنظريته أن فسّر المفردة القرآنية (الحواريون) باللغة الحبشية، وذلك بعد أن جال في المعاجم العربية، والمراجع النصرانية، فخلص إلى أن المسلمين والنصارى لم يستطيعوا أن يفسروا الكلمة تفسيراً صحيحاً؛ لأنهم على غير علم باللغات السامية، أما هو فقد فسرّها باللغة الحبشية، بناءً على أنها انتقلت من الحبشة إلى اليمن، وقال: إن معنى الحواريين في الحبشية هو المبعوث أو السفير أو المرسل، فعلى هذا يكون معنى الحواريين هو: رسل عيسى عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

وهذا مع العلم أن كلمة (حواري) مستعملة في الشعر الجاهلي والإسلامي بمعنى النصير وبمعنى النقي الخالص، والحواري من الثياب شديد البياض<sup>(٣)</sup>، والمعاني متقاربة، فالنصير والنقي الخالص والأبيض الناصع، معانٍ يجمعها التنقية والتصفية، وقيل: الدقيق الحواري؛ لبياضه ونقاؤه<sup>(٤)</sup>.

فالحواريّ هو المصطفى والمقرب والنقي<sup>(٥)</sup>، وهذا هو المعنى المستعمل عند العرب قبل الإسلام وبعده، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن لكل نبي حوارياً وإن حوارى الزبير بن العوام"<sup>(٦)</sup>.

فكيف يُفسّر اللفظ بلسان الحبشة، أعلة قرب اللفظ بين العربية والحبشية وتشابهه مجيزة لتفسير اللفظ به؟! فقرب اللفظ بين كلمتين في لغتين لا يعني قرب المعنى، ففي العربية (بص)

<sup>١</sup> - مرمجي الدومنيكي، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرجع سابق، ص ٥-٦.  
<sup>٢</sup> - مرمجي الدومنيكي (١٩٣٧)، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرجع سابق، ص ٢١-٣٤.

<sup>٣</sup> - انظر مجموعة من الباحثين، معجم الدوحة التاريخي، مرجع سابق، الرابط الإلكتروني:

<https://www.dohadictionary.org/dictionary/%D8%AD%D9%A%D9%88%D9%8E%D8%A7%D8%B1%D9%90%D9%8A%D9%91>

<sup>٤</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٢٥.

<sup>٥</sup> - وتفسير المصطفوي وجبل للمفردة القرآنية (الحواريون) حول هذا المعنى، رغم بُعد المعنى الجامع عن هذا المعنى الاستعمالي. انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٥٩-٣٦١. وانظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩٩-٤٠١.

<sup>٦</sup> - البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٠٠٢م)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير، دار طوق النجاة، ط ١، كتاب الجهاد والسير، باب الطليعة، ج ٤، ص ٢٧، رقم الحديث: ٢٨٤٧.

ومسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، ج ٤، ص ١٨٧٩، رقم الحديث: ٢٤١٥.

بمعنى برق<sup>(١)</sup>، وفي الإنجليزية لفظ قريب منه وهو (بص/Bus)، ومعناه الحافلة، وهذا المعنى لا يكاد يجهله صبي فضلا عن كبير، واللفظان متقاربان في النطق، ولكنهما مختلفان في المعنى.

ولا يجوز أن يُقال: إن كلمة (البئر) -وهو البير بالتسهيل- مأخوذة من كلمة (دب) بالإنجليزية (بير/ Bear)، وأن الجامع بين اللغتين هو العظم، والضخامة، فالدب ضخم وكذلك البير.

وكذلك لا يجوز أن يُقال: إن الفعل العربي (فات) مأخوذ من الكلمة الإنجليزية (fat/فات) والتي تعني السمين، وأن الجامع بين الفعل (فات) وبين الكلمة الإنجليزية، أن السمين بطيء الحركة، ومن كان بطيء الحركة، فإنه يُسبق ويفوته الناس، أي يسبقونه<sup>(٢)</sup>.

إن مثل هذه الروابط بين اللغات أوهى من بيت العنكبوت، علماً أن الإنجليزية بصورتها الحالية متأخرة في الزمن، ولكن ذكرها الباحث من باب التمثيل، والذي يريد أن يثبت الأخذ عن لغة معينة، فلا بد أن يقيم الحجة على أنها السابقة أولاً، وعلى أنها كانت الأغنى في ذلك الزمن السحيق، وهذا ثانياً، وبعد ذلك تأتي الإثباتات الأخرى.

### ثالثاً: موقف جبل من المعرب في اللغة والقرآن.

#### أ- موقف جبل من المعرب في اللغة.

يؤكد جبل على عراقة اللغة العربية، وأنها الأقدم بين اللغات الجزرية (السامية)، والأكثر في مفرداتها، والأثبت على أسسها، ويصرح بأنها من أنقى ما عُرف من اللغات<sup>(٣)</sup>، وأن المعرب فيها قليل<sup>(٤)</sup>، وأن ما قيل فيه إنه من المعرب في القرآن، فإنه لفظ عربي أصيل، أخذته العبرية وغيرها من اللغات الجزرية<sup>(٥)</sup>.

ويرى أن المعرب في لغتنا العربية عامة قليل، ويرى - وفق ما استند إليه من إحصائيات- أن نسبة نفاء اللغة العربية لغاية هذا العصر تزيد عن خمسة وتسعين بالمئة؛ لأن نسبة الاقتراض لا تصل إلى خمسة بالمئة، ونسبة الاقتراض شاملة لما عربته المجامع العربية أيضاً.

<sup>١</sup> - الهنائي، علي بن الحسن الملقب بكراع النمل (١٩٨٨م)، المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار، وزميله، القاهرة، عالم الكتب، ط٢، ص١٤٢.

<sup>٢</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج٢، ص٦٩.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٢، ص٩٩٥.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج١، ص١٠.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٤، ص١٧٣٤.

في حين أن الدخيل في اللغة الفرنسية- مثلاً- يزيد عن الخمسين بالمئة، واللغة الإنجليزية ليست أحسن حالاً من اللغة الفرنسية، ولذا يرى جبل أن اللغة العربية تعدُّ من أنقى اللغات التي يُعرف أصولها، فهي أقل اللغات اقتراساً للكلمات الأجنبية؛ لأنها لغة متسعة في دلالاتها، قابلة للصوغ في صيغ منضبطة تؤدي كل صيغة معنى يثري كنزها اللغوي، أضف إلى ذلك اعتناء أهلها بها، وقدرتهم على لمح مميزات الأشياء والمعاني، وسبك الألفاظ التي تعبّر عنها اشتقاقاً أو ارتجالاً<sup>(١)</sup>.

ويرى جبل أن اللغة العربية هي أقوى اللغات السامية وأعرقها وأكثرها مفردات، وأن كثيراً مما ادّعي أخذه من الآرامية أو غيرها، فإنما هو مأخوذ بالأصل من اللغة العربية<sup>(٢)</sup>.

### ب- موقف جبل من المعرب في القرآن.

يرى جبل أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ولأن القرآن عربي فلا يكون تفسيره إلا باللغة العربية<sup>(٣)</sup>.

وأكثر جبل في إثبات عروبة الكلمات التي قيل إنها معربة، مثل: (سندس) و(تنور) و(ياقوت) و(فردوس) و(مقاليد) و(قسطاس) و(صومعة) و(كافور) و(سجبل) و(سراويل) و(يقطين) و(زمهرير) و(غساق) و(قسورة) و(زنجبيل) و(سربال) و(قنطار) و(سجين) و(جهنم) و(إبريق) و(قسورة) و(الرقيم) و(الصواع)<sup>(٤)</sup>.

وقد سلك جبل في إثبات عربية الكلمات التي قيل إنها معربة الطرق التالية:

الطريقة الأولى: رد الكلمة إلى مادتها اللغوية وبيان المعنى الجامع بين الأصل والمشتق منه، مثل: (التنور) ، فقد رده جبل إلى مادة (تنر)، وذكر أن التنور هو مَفَجَر الماء، أو النار؛ والمعنى الجامع هو امتلاء الجوف بشيء لطيف الجرم كالماء أو النار<sup>(٥)</sup>، علماً أن المصطفوي عدَّ (التنور) مأخوذاً من الفارسية أو العبرية<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٢</sup> - انظر ما قاله في مادة (سرج) عن: سرج الفرس. جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١١.

<sup>٤</sup> - انظر المفردات ضمن موادها اللغوية في المعجم الاشتقاقي.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢١-٢٢٣.

<sup>٦</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٩-٤٣٠.

ورد كلمة (إستبرق) إلى مادة (برق)، واستبرق المكان، أي: لمع بالبرق، وأيضاً فقد جاءت أسماء كثيرة في العربية على وزن الفعل، مثل: إثمّد، وينبع<sup>(١)</sup>، وذهب المصطفوي إلى أنها معرّبة من الفارسية أو الرومية<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الأمر في كلمة (يقطين)<sup>(٣)</sup>، و(الصواع)<sup>(٤)</sup>، و(القسيس)<sup>(٥)</sup> فقد قدّم جبل الدليل على عربية أصلها، بينما عدّها المصطفوي معرّبة<sup>(٦)</sup>.

الطريقة الثانية: إثبات كونها من اللغات الجزرية (السامية)، وبهذا تثبت عروبية الكلمة؛ لأن اللغة العربية هي قديمة اللغات الجزرية وكبراهما كما قال جبل أنفا<sup>(٧)</sup>.

وقد ثبت وجود قديمة صور اللغة العربية، والتي احتوت على كثير من المفردات العربية المعروفة الآن، وهي اللغة الأكديّة، وقد ثبت وجودها في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد، فالعربية هي قديمة اللغات الجزرية<sup>(٨)</sup>.

ومما لا بد من معرفته أن إثبات تاريخ اللغة عن طريق آثار الكتابة، طريق غير صحيح؛ لأن اللغة العربية كانت متداولة قبل أن توثق بالكتابة<sup>(٩)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٩.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٨٤.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨١٠.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٢٣.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٧٧.

<sup>٦</sup> - (يقطين) و(صواع) و(قسيس). انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٨ / ج ٦، ص ٣٦٨ / ج ٩، ص ٢٨٥.

<sup>٧</sup> - انظر عسكري، محمد صالح شريف (٢٠١٣م)، العربية بين اللغات السامية دراسة وتقويم، مجلة إضاءات نقدية، إيران، السنة ٣، العدد ٩، ص ٨٣-٨٥.

<sup>٨</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٧.

وانظر نحو موسكاتي، سباتينو موسكاتي وآخرون (١٩٩٣م)، اللغات السامية المقارن، ترجمة مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ص ١٨.

حجازي، علم اللغة العربية، مرجع سابق، ص ١٥١، ١٦٠. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٢٤.

<sup>٩</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٣٤.

ومما يدل على أن اللغة العربية هي الأصل، وأنها الأقدم والأغنى، أن إتقان اللغات السامية لا يكون إلا بعد إتقان اللغة العربية؛ وفي ذلك يقول اقليميس يوسف السرياني<sup>(١)</sup>: اللغة العربية أشرف اللغات السامية، وهذا الأمر بإجماع المحققين، فهي اللغة الأغنى والأقدم، ومعرفتها لازمة لمن يريد أن يتقن سائر اللغات السامية، ولا سيما اللغة السريانية<sup>(٢)</sup>.

وبطريقة إثبات أن المفردة من اللغات الجزرية، أثبت جبل عروبة كلمة (سندس)، فقد ذكر أن لها أصلاً آشورياً، والآشورية من اللغات الجزرية (السامية)، والعربية قديمة اللغات الجزرية وكبراهها<sup>(٣)</sup>، وعدّها المصطفوي معربة من الفارسية أو الرومية<sup>(٤)</sup>.

وكذلك عدّ جبل كلمة (ياقوت) عربية أصيلة<sup>(٥)</sup>؛ لأنها من اللغات الجزرية (السامية)، وكذلك الأمر في كلمة (قرطاس)<sup>(٦)</sup>، و(كافور)<sup>(٧)</sup>، وعدّها المصطفوي معربتين<sup>(٨)</sup>.

الطريقة الثالثة: إثبات كون المسمى منتجاً من منتجات بلاد اللغات الجزرية (السامية). مثل (زنجبيل)؛ فقد ذكر جبل أنه مما ينبت في أرض العرب<sup>(٩)</sup>، وقال المصطفوي إن الراجح أنها مأخوذة من العبرية لا من الفارسية<sup>(١٠)</sup>.

الطريقة الرابعة: تقطيع الكلمة، وإرجاع المقطع إلى معنى الفصل المعجمي أو المعنى الجامع للمادة، ففي استدلاله على عروبة كلمة (زنجبيل)<sup>(١١)</sup>، قرر جبل أن (زن) تعبر عن شدة

<sup>١</sup> - وهو لغوي، مختص باللغات السامية، ومن رجال الكنيسة في القرن التاسع عشر. انظر غلاف كتابه: السرياني، اقليميس يوسف الموصلي (١٨٧٩م)، اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، دير الآباء الدسكيين، العراق، الموصل، د.ط.

<sup>٢</sup> - السرياني، اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، مرجع سابق، ص ٨.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٨٦.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٨٤.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٣٤.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٧١.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٠٩.

<sup>٨</sup> - (القرطاس) و(الكافور). انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٦٧/ج ١٠، ص ٩٢.

<sup>٩</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٥-٩٢٦.

<sup>١٠</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٧٠.

<sup>١١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٦-٩٢٧.

اكتناز باطن الشيء، وهذا بناء على معنى الفصل المعجمي<sup>(١)</sup>، ومادة (جبل) تدل على عظم الجرم وتماسكه؛ وهذا بناء على المعنى الجامع لمادة (جبل)<sup>(٢)</sup>.

وقطع الكلمة بطريقة أخرى، إلى (زنج) و(بل)، وفُسر (زنج) بالمعنى الجامع للمادة<sup>(٣)</sup>، بأنها تعني شدة جفاف باطن الشيء، وتعني العطش، والمعنى المشترك للفصل المعجمي (بل) يعني إمساك الشيء<sup>(٤)</sup>.

وربط التقسيم بمعنى الزنجبيل، على النحو التالي: التقسيم الأول: شدة في باطن الجرم مع قوة أو صلابة،

ويفسره بأثر الزنجبيل في الباطن أو أن عروقه الغلاظ الحريفة في الأرض. وأما ربط التقسيم الثاني: يفسره بأثر الزنجبيل في الباطن أيضاً، وكون ذلك في الباطن إمساك فيه<sup>(٥)</sup>.

الطريقة الخامسة: الدلالة الصوتية، كما في كلمة (جهنم) فقد رَدَّها جبل إلى المعنى الجامع، وبيّن استعمالها في العربية، واستدل بعد ذلك بالناحية الصوتية على أنها كلمة عربية أصيلة؛ فقال: "ومن الناحية الصوتية فإن الجيم تعبر عن هيكل غير مصمت، والهاء عن فراغ جوفه، والنون عن امتداد ذلك الفراغ في الباطن والميم عن تضامها واستوائها على ذلك بقيام هيكلها هكذا أو بأن عمقها الشديد جداً يُبرز تضامَّ ظاهرها على جوفها أو على ما يُلقى فيها"<sup>(٦)</sup>. وقد سبق الحديث عن حجية الدلالة الصوتية في الكلام على المنهج النظري لجبل.

### الخلاصة:

أولاً: منهج المصطفوي في موضوع المعرب كان منهجاً غير صحيح، وسواء في هذا منهجه النظري والعملي، والأخذ به يقود إلى انحراف تفسير القرآن الكريم باللغات الأخرى.

ثانياً: منهج جبل في موضوع المعرب كان أكثر انضباطاً في منهجه، فقد قدّم فيه الأدلة لإثبات عروبة أكثر ما قيل إن أصله غير عربي.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٧.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٣.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٥.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٩.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٦-٩٢٧.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٣.

ثالثاً: يصبّ ما سبق من تبیین لموضوع المعرّب في القرآن الكريم في إثراء الموضوع بصفته مبحثاً من مباحث علوم القرآن، فقد عقد كلّ من الزركشي<sup>(١)</sup> والسيوطي<sup>(٢)</sup> ومحمد عقيلة<sup>(٣)</sup> مبحثاً مستقلاً في علوم القرآن لدراسة موضوع المعرّب في القرآن الكريم.

---

<sup>١</sup> - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٨٧.

<sup>٢</sup> - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٢٥.

<sup>٣</sup> - عقيلة، محمد بن أحمد (١٤٢٧هـ)، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، الإمارات، مركز البحوث والدراسات، ط ١، ج ٩، ص ٣٢٦.

## المطلب السادس: المعنى المشترك بين معاني تراكيب الفصل المعجمي.

يتفرع الحديث في هذا المطلب في ثلاثة محاور، وهي:

أولاً: التعريف بالفصل المعجمي، وبيان علاقته بالاشتقاق.

ثانياً: نظرة نقدية في منهج جبل في استخلاص المعنى المشترك للفصل المعجمي.

ثالثاً: أثر المعنى المشترك للفصل المعجمي في تفسير المفردة القرآنية.

وفيما يلي بيانها:

أولاً: التعريف بالفصل المعجمي، وبيان علاقته بالاشتقاق.

أ- تعريفه.

هذا الاصطلاح الذي وضعه جبل في كتابه<sup>(١)</sup> يتمثل في جمع شتات المعاني الجامعة للفصل اللغوي، فمثلاً باب حرف الباء فيه فصول، مثل: فصل الباء والتاء وما يثلاثهما، وفصل الباء والتاء وما يثلاثهما، والباء والجيم وما يثلاثهما. وهكذا دواليك، فعلى سبيل المثال: فصل الباء والتاء وما يثلاثهما، ذكر فيه الأفعال التالية: (بتت، بيت<sup>(٢)</sup>، بتر، بتك، بتل) وبعد دراسة هذه الجذور اللغوية واستخلاص المعنى الجامع لكل جذر، ذكر في نهاية الفصل المعجمي المعنى المشترك بين معاني تراكيب الفصل المعجمي (بت)، ويكون الحرف الأول والثاني هما الجامع للجذور، مع اختلاف الحرف الثالث، يقول جبل: "المعنى المشترك بين معاني تراكيب الفصل المعجمي (بت):

يلحظ أن معنى القطع والانقطاع أو ما بمعناه كالمقصّر متحقق ومضمّن في معاني التراكيب التي عالجناها من هذا الفصل المعجمي (بتت) كما يتمثل في البت وبت الحبل - في (بتت)، وفي الانقطاع عن التجوال - في (بيت)، وفي قطع المسترسل الممتد - في (بتر)، وفي قطع الكرّ المتماسك - في (بتك)، وفي انفصال الشيء عن غيره - في (بتل)"<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - كان يسميه في أول ٧١ صفحة- (المعنى المشترك بين معاني تراكيب الفصل المعجمي)، وبعدها أطلق عليه اختصاراً: (معنى الفصل المعجمي).

<sup>٢</sup> - لا يقيم جبل وزناً لحروف العلة (ا، و، ي) في ترتيب المواد.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٧١.

الكرّ: اليبس والانقباض. الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٩٣.



وهكذا يصنع جبل في كل فصل من فصول المعجم، في نحو ثلاثمائة وسبعين فصلاً معجمياً، والذي أراده جبل هو إثبات اطراد نظرية المعنى الجامع لتراكيب الفصل المعجمي الواحد؛ لأنها - عند جبل - خصيصة للغة العربية، ولحق لغة القرآن، وحق دارسيها، وحق علماء اللغات، أراد جبل أن يبرز هذه الخصيصة للغة العربية عن طريق التطبيق الموسع؛ لأنها بحاجة إلى هذا النوع من التطبيق حتى تثبت صحتها.

وعزل جبل معنى الفصل المعجمي في آخر كل فصل؛ ليتكمن الدارس من النظر في هذه المعاني بسهولة.

ومما ذكره جبل أن أحداً من الأئمة لم يذكر اطراد المعنى الجامع للفصل المعجمي، سوى إشارات، كإشارة ابن فارس في مادة (زلل)<sup>(١)</sup>، والزمخشري في مادة (نفق)<sup>(٢)</sup>.

ويرى جبل أن هذا الاطراد دليل على وجود ارتباط علمي بين الألفاظ بحروفها ومعانيها، وهذا الارتباط مؤكد؛ لاطراد المعنى الجامع في كل الفصول المعجمية<sup>(٣)</sup>.

#### ب- علاقة المعنى المشترك للفصل المعجمي بالاشتقاق.

عدّ جبل دراسة المعنى المشترك للفصل المعجمي منبثقة من نظرية ثنائية الأصول اللغوية، والتي نادى بها عدد من اللغويين في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مع انتقاد جبل لعدد من القضايا التي وقع فيها هؤلاء اللغويون، وقد سمّاهم بأسمائهم (الشدياق والكرملّي والدومينكي وزيدان واليازجي والعلايلي)، ولكنه يرى أن ما قام به تطبيق موسع لنظرية ثنائية الأصول اللغوية<sup>(٤)</sup>.

وقد تقدم الكلام عن الاشتقاق الأكبر بأنه ليس مطرداً، وأن عدم الاطراد لا ينفي وقوعه في مواضع، وتأمّل هذه المواضع ودراستها، ينمي لدى طالب علم التفسير ملكة الذوق اللغوي، حيث

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤.

لقد نص ابن فارس - على اطراد المعنى في صورة إبدال الحرف الثالث - في نهاية فصل الدال واللام وما يتلوهما؛ فقال: "وقد تأملت في هذا الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجيء، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان، والله أعلم".

ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٨.

<sup>٢</sup> - قال الزمخشري: "وكل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء، فдалّ على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأملت". الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١.

<sup>٣</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١-٢٣.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢.

يتجاوز معنى المفردة القرآنية حيز المعرفة العقلية إلى الشعور الوجداني، فيشعر الدارس بمعنى المفردة بإحساسه، فتلامس شغاف قلبه، وتنطبع في ثنايا عقله. وهذا الكلام عن الاشتقاق الأكبر في كل صورته، أما الاشتقاق الأكبر في صورة إبدال الحرف الثالث، فبيان اطراده أو عدم اطراده من مقاصد هذا المطلب، وهذا ما سيظهر في نتائجه.

ولسهولة الفهم، فحقيقة الفصل المعجمي هو: إبدال الحرف الثالث. وأما ما ذكره جبل من أن حقيقة المعنى المشترك للفصل المعجمي هي ثنائية الأصول اللغوية، فهو كلام غير صحيح؛ لأن نظرية ثنائية اللغة غير صحيحة ابتداءً، وفيما يلي بيان حقيقة القول بثنائية الأصول اللغوية:

ذهب القائلون بثنائية الأصول اللغوية إلى أن أصل الكلام مكون من حرفين، حرف متحرك وحرف ساكن، وأن الأصول اللغوية الثلاثية والرابعة ترجع في أصلها إلى حرفين<sup>(١)</sup>.

والقائلون بهذه النظرية هم من العرب: مرمجي الدومني<sup>(٢)</sup>، وأنستاس ماري الكرمل<sup>(٣)</sup>، وجرجي زيدان<sup>(٤)</sup>، وعبد الله العلايلي<sup>(٥)</sup>.

ومن غير الصواب عزو هذه النظرية بجملتها إلى المستشرقين: كارل بروكلمان<sup>(٦)</sup>، وموسكاتي وزملاؤه (ادفارد أولندورف، أنطون شيتلر، وفلرام زودن)<sup>(٧)</sup>؛ لأن ما ذهب إليه بروكلمان وموسكاتي لا يخرج عن الذي قرره علماء اللغة الأقدمون؛ لأنهما أكدا على أن من الكلام العربي ما أصله ثنائي ومنه ما أصله ثلاثي، فهما لا يحصران أصول اللغة بالثنائي فقط؛ وقد ذكر بروكلمان أن أكثر أبنية الأسماء في اللغات السامية ثلاثية الأصول، ويوجد -أيضاً- من الأسماء ما هو ثنائي الأصول، مثل: أب، أخ..<sup>(٨)</sup>

<sup>١</sup> - الكرمل، أنستاس ماري (١٩٣٨م)، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، القاهرة، المطبعة العصرية، د.ط، ص ١.

وانظر الدومني، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرجع سابق، ص ٦.

<sup>٢</sup> - الدومني، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرجع سابق، ص ٦.

<sup>٣</sup> - أنستاس الكرمل، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، مرجع سابق، ص ١.

<sup>٤</sup> - زيدان، جرجي زيدان (١٩٨٧م)، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة، بيروت، ط ١، ص ١٠٦.

<sup>٥</sup> - العلايلي، عبد الله العلايلي (د.ت)، مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، مصر، د.ط، ص ٢٠١-٢٠٢.

<sup>٦</sup> - انظر كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص ٩٣.

<sup>٧</sup> - موسكاتي، نحو اللغات السامية المقارن، مرجع سابق، ص ١٢٥.

<sup>٨</sup> - بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص ٩٣. موسكاتي، نحو اللغات السامية المقارن، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٧، ٢٧٦-٢٧٧.

أما اللغويون العرب، فقد قادهم في هذه النظرية: أنستاس الكرمل، ومرمرجي الدومني، وأما جرجي زيدان<sup>(١)</sup> والعلايلي<sup>(٢)</sup>، فقد كانا مقلدين لأنستاس ومرمرجي.

وفي بداية القرن العشرين انطلق أنستاس والدومني إلى الدعوة إلى أن كل الأصول اللغوية العربية هي أصول ثنائية، وتطورت حتى أصبحت ثلاثية، وكانت دعوتها إلى هذه النظرية بتحسّ شديد، وصلابة وتحّد، وسعي إلى قلب الحقائق، حتى أن الدومني سمّى الذين على نظريته الثنائية بالمحافظين على القديم<sup>(٣)</sup>، وهي نظرية مشبوهة<sup>(٤)</sup>.

ولا بد من بيان أن المواد التي يعثّونها أصولاً ثنائية، هي ثلاثية؛ لأن الثنائي عندهم هو حرفان متحرك وساكن، وهذا لا ينطبق على المضعّف؛ لأن المضعّف حرفان وليس حرفاً واحداً، فمثلاً (نش) و(جب)، فهذه أفعال ثنائية ليس لها معنى، فإذا ضعّفت صارت ثلاثية، وعندئذ يصير لها معنى، فهل يعقل أن يكون أصل الكلام لا معنى له<sup>(٥)</sup>.

ومن المحدثين الذين رفضوا القول بثنائية اللغة: د. تمام حسان<sup>(٦)</sup>، وعبد الله أمين، وقال في رفض الثنائية اللغوية: "إذ لا يمكنني أن أسلم بأن (رجلا) أصله (رج)، و(قرداً) أصله (قر)، و(فيلا) أصله (في)"<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - زيدان، جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

<sup>٢</sup> - العلايلي، عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

<sup>٣</sup> - الدومني، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرجع سابق، ص ٦-٧. والكرمل، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، مرجع سابق، ص ٢-٧، ١٦٤.

<sup>٤</sup> - انتقد الدومني المعاجم العربية وقال: إنها خالية من المنطق في المعاني، وليست واضحة في الشرح، ولا متناسقة في الألفاظ، ولا متناسبة في المشتقات، ويرى أن الدراسة المثلى للعربية تكون بدراسة العربية في ضوء نظرية الثنائية، أي تفسير المفردات العربية بغيرها من اللغات السامية.

الدومني، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، مرجع سابق، ص ٥-٦.

<sup>٥</sup> - القيسي، عودة الله منيع (٢٠١٥م)، الأصول الثنائية للأفعال العربية، صحيفة الرأي الأردنية، الرابط الإلكتروني:

<http://alrai.com/article/٧٤٤٥٨٧.html>

<sup>٦</sup> - رد د. تمام حسان على من يقولون بالثنائية اللغوية، بقوله: لو كانت الألف في (قضى) زائدة وهي مكون حركي فقط، لما قلنا (قضيت). وأدى ردّ القول بثنائية اللغة إلى خروج بعض الدكاترة المتعصبين لأنستاس الكرمل من المحاضرة المنعقدة في جامعة اليرموك سنة ١٩٨٣م.

د. يحيى عابنة، العربية وبدعة الأصول الثنائية، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، السعودية، الرابط الإلكتروني:

<http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=٢٥٧٥٣>

<sup>٧</sup> - عبد الله أمين، الاشتقاق، مرجع سابق، ص ١٥٩.

والصحيح أن نظرية ثنائية اللغة لا تصح؛ لأنها ادعاء يخالف واقع اللغة؛ لأن اللغة مليئة بالمفردات ذات الأصول الثلاثية، بل أكثر إن الأصول الثلاثية هي أكثر الأصول في العربية، ومن أصول العربية- أيضاً- ما يزيد عن ثلاثة أحرف<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: نظرة نقدية في منهج جبل في استخلاص المعنى المشترك في للفصل المعجمي.

أما المنهج الذي سلكه جبل في دراسة الفصل المعجمي، ففيه عدة نقاط منتقدة، وهي:

الأولى: التأويلات البعيدة والعبارات الفضفاضة.

الثانية: عدم شمول المعنى الجامع للفصل المعجمي لكل مواد الفصل.

وفيما يلي بيان الانتقادين:

### الانتقاد الأول: التأويلات البعيدة والعبارات الفضفاضة.

قال جبل في بيان المعنى الجامع لمادة (أكل): "طحن الحيّ المادة المطعومة مَضْعًا بفمه وبلعُها: كالأكل المعروف"<sup>(٢)</sup>، وقال في معنى الفصل المعجمي لتكوين (كل): تكتل الشيء...<sup>(٣)</sup>.

ولكن كيف ربط جبل بين المعنى الجامع للأكل وهو الطحن...، وبين معنى الفصل وهو التكتل؟ لقد ربط بتأويل بعيد، يرى أن طحن الطعام في الفم يجعله كتلة<sup>(٤)</sup>.

وهذا تأويل بعيد، ورابط عجيب؛ لأن الأكل هو ذلك المضغ المعروف، وسمّه إن شئت طحنًا، ولكن التكتل الذي ينتج عن هذا الطحن لا يعدُّ معنى أصيلاً للأكل، وإلا لكان التلذذ من المعاني الأصلية لمفردة (الأكل)؛ لأن التلذذ ينتج عن الأكل، وكذلك قوة البدن وصحته، وكذلك قد ينتج النعاس بعده، أو قد يتسبب الأكل في دفع المال، فلا يصح أن تفسّر مفردة (أكل) بـ (نعس)، أو بـ (دفع المال)، فهذه التأويلات البعيدة والروابط العجيبة يستطيع الناظر أن يربط أي شيء بأي شيء.

<sup>١</sup> - الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مرجع سابق، ص ٢٢.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩١٩.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٢٣.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٢٣.

ما قاله جبل في معنى الفصل المعجمي تأويل فضفاض، ويستطيع الباحث أن يغير معنى الفصل المعجمي ويوجه الاستعمالات اللغوية التي ذكرها جبل توجيهًا جديدًا، وفيما يلي مثالان لفصلين معجميين سيغير الباحث معناهما إلى معنى واحد وهو: بذل الجهد والمشقة، وفيما يلي بيان المثالين:

### المثال الأول: معنى الفصل المعجمي (كل).

قال جبل: " معنى الفصل المعجمي (كل): تجمع الشيء كتلة دون حد أو طرف دقيق - كما يتمثل في الكلكل صدر البعير والفرس، وهو مستدير - في (كلل)، وفي الكلوة أو (الكلية) من الإنسان والحيوان - في (كلو)، وفي تجمع الحب في المكيال - في (كيل)، وكما في طحن المأكول حتى يصير كتلة، ثم بلعه كذلك - في (أكل)، وفي الشخص الوكل الذي لا يتصرف ولا يتحرك في أموره وكأنه كتلة جامدة في (وكل).

وكما في حشو البطون بالكأ العلف - في (كأ)، وكما في تعلق الكلب والكلاب بالناس والأشياء، والتعلق من الجمع لأنه يجمع بين اثنين على الأقل - في (كلب)، وكما في الكلوح لأنه لا يتم معناه إلا بتقليص الشفتين أي ثني كل منهما على نفسها - في (كلح)، وكما في الكلف وهو لون يخالط لونًا أو يعرو الجلد، وكذلك التكليف بشيء هو تحميل له على المكثف وكل ذلك نوع من الجمع - في كلف، وكما في الأرض الغليظة أو الطين اليابس وكلاهما تماسك وتجمع - في (كلم)"<sup>(١)</sup>.

### وفيما يلي التغيير الذي أحدثه الباحث:

معنى الفصل المعجمي (كل): بذل الجهد والمشقة - كما كلَّ البعير: أعياه المشي<sup>(٢)</sup> - في (كلل)، وكما في الكلوة أو الكلية<sup>(٣)</sup> من الإنسان والحيوان تعمل ليل نهار بجهد - في (كلو)، وكما في تجميع الحب في المكيال يحتاج إلى جهد - في (كيل)، وكما في طحن المأكول حتى يصير كتلة، ثم بلعه كذلك يحتاج إلى جهد - في (أكل)، وفي الشخص الموكل بأمر يحتاج إلى جهد لإتمام ما وكل به (وكل)، وكما في حشو البطون بالكأ، فإنه يحتاج إلى جهد من الراعي حتى يهبي أمر أكل الكأ لمواشيه ويحتاج إلى جهد من المواشي لأكل الكأ - في (كأ)، وكما في تعلق الكلب

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٤، ص ١٩٢٣.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج٥، ص ١٨١١.

<sup>٣</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج٢، ص ٩٨٢.

والكلاب بالناس والأشياء بشدة<sup>(١)</sup>، والتعلق من المشقة وبذل الجهد - في (كلب)، وكما في الكلوح لأنه لا يتم معناه إلا بتَقْلُص الشفتين بسبب الكرب<sup>(٢)</sup>، أي ثني كل منهما على نفسها، ومن يصيبه الكلوح يصيبه جهد عظيم ومشقة كبيرة - في (كلج)، وكما في الكلف وهو ما يعرو الجلد من التغير الذي يوقع في التعب والجهد وفي حالات تهيج الجلد<sup>(٣)</sup> يوقع الألم والمشقة في الجسم، وكذلك التكليف بشيء هو تحميل له على المكلف وكل ذلك نوع التعب والجهد - في (كلف)، وكما في الكلام: الأرض الغليظة أو الطين اليابس<sup>(٤)</sup> وكلاهما يحتاجان لمشقة في التعامل معهما حرثًا أو تفتيتًا - في (كلم).

فدلّ مما سبق أن الاستعمالات التي ذكرها جبل، استعمالات دلالاتها فضفاضة، ويمكن بكل سهولة توجيهه توجيهًا آخر غير الذي وجهها إليه جبل، ما يترتب عليه تغيير المعنى المشترك للفصل المعجمي، فقد ذكر جبل أن معنى الفصل المعجمي (كل) هو: تجمع الشيء كتلة دون حدّ أو طرف دقيق. وبنى الباحث على الاستعمالات اللغوية التي اعتمد عليها جبل في معجمه، ولكن بتوجيه آخر، فتغير المعنى إلى: بذل الجهد والمشقة.

#### المثال الثاني: معنى الفصل المعجمي (جر).

قال جبل: "معنى الفصل المعجمي (جر): الاسترسال في حقيقة الشيء أي استصحابها سحبًا أو امتدادًا أو قطعًا كالبذر والجُر وسحب الشيء - في (جرر)، والجسم الذي يتحرك بسرعة - في (جری)، والذي تقطع فيه حوزة - في (جور)، والعقدة الدائمة وطين السطح والأجور - في (أجر)، وخروج النبات من قلب الأرض (من باب السحب) - في (جأر)، وكون الاقتطاع الممتد في بدن يحس - في (جرح)، والجسم الذي يُحْبَس أو يفقد ما ينفذ منه إلى ظاهره - في (جرد)، والذي يجترز - في (جرز)، والذي يتعاقب دخول الغليظ فيه - في (جرع)، والذي يُقْتَطَع منه - في (جرف) و (جرم)"<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٣٣.

<sup>٢</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٦٣.

<sup>٣</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٤٢٣.

<sup>٤</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨١.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٠٥.

## وفيما يلي التغيير الذي أحدثه الباحث:

بقليل من التأويل المستمد من كلام جبل في المعنى الجامع للمواد، يتغير المعنى الجامع للفصل المعجمي، وتتغير بوصلة المسير، وفيما يلي بيان هذا:

معنى الفصل المعجمي (جر): هو بذل الجهد والمشقة، كما في الجرور من الركايا والآبار: البعيدة القعر<sup>(١)</sup>؛ لوجود المشقة في حوز مائها. وجرّ الفصيل: شق لسانه لئلا يرضع<sup>(٢)</sup>، وفي هذا جهد ومشقة على الشاق والمشقوق- في (جرر)، والجسم الذي يتحرك بسرعة بحاجة إلى جهد ومشقة - في (جري)، الجائر والجيار: حرّ في الحلق والصدر من غيظ أو جوع<sup>(٣)</sup>، وهذا عين الشدة- في (جور)، الإجار وهو السطح<sup>(٤)</sup> العقدة الدائمة وطين السطح، كل هذا بحاجة إلى صنعه بجهد ومشقة - في (أجر)، وخروج النبات من قلب الأرض، وهذا الخروج فيه شق للأرض<sup>(٥)</sup>، وهذا عين الجهد والمشقة- في (جار)، والجرح يوقع الكائن الحي في المشقة - في (جرح)، وجرّد الجلد: نزع عنه الشعر، والشيء: قشره، والجرّد (بالفتح مصدر): أخذك الشيء عن الشيء حرّقا وسخفا. والجريدة: السعة التي تُقشر من خوصها<sup>(٦)</sup>، وكل هذا بحاجة إلى جهد ومشقة - في (جرد)، رجل ذو جرز: غلظ وقوة وخلق شديد يكون للناس والإبل. والجارث: السعال<sup>(٧)</sup>، وهذا يدل على بذل الجهد - في (جرز)، وجرع الماء واجترعه وتجرعه: بلعه مرة بعد أخرى كالمتكاره وشربه قليلا قليلا<sup>(٨)</sup>. وهذا جهد ومشقة - في (جرع)، وقطع وإزالة من أصل جسم الشيء الرخو كتجويخ السيل الوادي<sup>(٩)</sup> - في (جرف)، وحصّد عُذوق التمر المعققة بالنخل تجريداً بعد تمام حاله<sup>(١٠)</sup> - في (جرم).

فدلّ مما سبق أن الاستعمالات التي ذكرها جبل، استعمالات دلالاتها فضفاضة، ويمكن بكل سهولة توجيهها توجيهاً آخر غير الذي وجهها إليه جبل، ما يترتب عليه تغيير المعنى المشترك للفصل المعجمي، فقد ذكر جبل أن معنى الفصل المعجمي (جر): الاسترسال في حقيقة الشيء أي

<sup>١</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٢٦.

<sup>٢</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٢٦.

<sup>٣</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥٧.

<sup>٤</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١.

<sup>٥</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١٢.

<sup>٦</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١٥-١١٨.

<sup>٧</sup> - ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ١٨٢.

<sup>٨</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٦.

<sup>٩</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٥.

<sup>١٠</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٨٨٥.

استصحابها سحبًا أو امتدادًا أو قطعًا. وبنى الباحث على الاستعمالات اللغوية التي اعتمد عليها جبل في معجمه، ولكن بتوجيه آخر، فتغير المعنى إلى: بذل الجهد والمشقة.

### الانتقاد الثاني: عدم شمول المعنى الجامع للفصل المعجمي لكل مواد الفصل.

لا يستطيع جبل أن يذكر كل مواد الفصل المعجمي الموجودة في المعاجم اللغوية في كتابه؛ لأنه سيخرج عن مقصده في كون كتابه مختصًا في مفردات القرآن الكريم، ولكنه ذكر من المواد اللغوية غير المذكورة في القرآن الكريم ما يُقارب خمسمئة مادة؛ ليدلل على اطراد نظرية المعنى الجامع للفصل المعجمي.

وكان يجب على جبل أن لا يعلن اطراد المعنى الجامع للفصل المعجمي؛ لأنه لم ينظر إلا فيما يقارب ربع المواد المعجمية في اللغة العربية<sup>(١)</sup>، وعند النظر يتبين أن من المواد المعجمية - غير المذكورة - ما لا يندرج تحت ما استنبطه من المعنى الجامع للفصل المعجمي، وفيما يلي أمثلة على هذا:

### المثال الأول.

الفصل المعجمي (جذ)، لم يذكر فيه إلا المواد التالية: (جذذ) و(جذو) و(جذع)<sup>(٢)</sup>، وخلص إلى أن المعنى الجامع للفصل المعجمي هو: "الاستغلاظ مع الجزئية، كسرًا، أو بقاءً بعد ذاهب، أو عدم اكتمال نمو"<sup>(٣)</sup>، وبعيدًا عن كونه ليس معنى واحدًا بل ثلاثة معانٍ، فإن من المواد التي لم يذكرها جبل ما لا يندرج تحت هذه المعاني الثلاثة، منها (جذر)<sup>(٤)</sup>، و(جذل)<sup>(٥)</sup>، و(جزم)<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - عدد المواد اللغوية في اللغة العربية ما يُقارب عشرة آلاف مادة، يتولد منها ما يُقارب مئة ألف كلمة مستعملة. مجموعة من الباحثين، معجم الدوحة التاريخي. العنوان الفرعي: تقدير الجذر عند صانع المعجم، مرجع سابق، الرابط الإلكتروني:

about-dictionary،www.dohadictionary.org،https:

<sup>٢</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٨٩-٢٩٢.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٢.

<sup>٤</sup> - وهو "الأصل من كل شيء". ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٣٦.

<sup>٥</sup> - "وهو أصل الشيء الثابت والمنتصب". ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٣٨.

<sup>٦</sup> - "أصل يدل على الانتصاب". ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٣٩.



## المثال الثاني.

الفصل المعجمي (جع)، لم يذكر فيه إلا المواد التالية: (جع) و(جوع) و(جعل)<sup>(١)</sup>، وانتهى به الاستنباط إلى أن المعنى الجامع للفصل المعجمي هو: "تجوف وسط الشيء كما يتمثل في الجعجع من الأرض - في (جع)، وفي فراغ البطن - في (جوع)، وفي ترك الشيء المتحوّل عنه - في (جعل)"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك بعيدًا عن الرابط العجيب بين معنى الفصل المعجمي وبين معنى مادة (جعل)، والذي ذكره جبل بأنه تحويل الشيء من هيئة أو وضع معين<sup>(٣)</sup>، وبين معنى الفصل المعجمي: "تجوّف وسط الشيء".

وبعيدًا عن هذا التأويل البعيد فإن هنالك مواد لا تتفق مع معنى الفصل المعجمي، وهذه المواد لم يذكرها جبل، منها: (جعم)<sup>(٤)</sup>، و(جعب)<sup>(٥)</sup>، و(جعظ)<sup>(٦)</sup>، وغيرها<sup>(٧)</sup>.

وفي نهاية الأمر فإن المعنى الجامع لتراكيب الفصل المعجمي غير مطرد، ولكن هنالك مواد في الفصل المعجمي تشترك معانيها، ولكنه اشتراك غير شامل على سبيل الاطراد، ولذا فلا يجوز الاعتماد على معنى الفصل المعجمي في الكشف عن معنى مفردة قرآنية اختلف فيها<sup>(٨)</sup>.

## ثالثًا: أثر المعنى المشترك للفصل المعجمي في تفسير المفردة القرآنية.

لا يصلح الاعتماد على المعنى المشترك للفصل المعجمي في تفسير المفردة القرآنية؛ لأنه يبعدها عن معناها، وفيما يلي أمثلة على هذا:

<sup>١</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٤-٣١٧.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٧.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٦.

<sup>٤</sup> - "الكبر والحرص على الأكل". ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٦١.

<sup>٥</sup> - "أصل واحد، هو الجمع". ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٦٢.

<sup>٦</sup> - "أصل واحد يدل على سوء خلق وامتناع ودفع". ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٦٤.

<sup>٧</sup> - انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٦٠-٤٦٤.

<sup>٨</sup> - إلا بوجود الشمولية في الدراسة لكل المواد اللغوية، وظهور معنى الفصل المعجمي بعيدًا عن التكلف والتأويلات الغريبة.

## المثال الأول: مفردة (الجبت)

ذكر جبل من معاني (الجبت) أنه كل ما عُبد من دُون الله تعالى، وأنها كلمة تطلق على الكاهن وعلى الصنم والساحر، وتطلق على ما في معنى هذه الأشياء.

وذكر أنه لم يصلنا استعمالات للمادة إلا هذه الأشياء، وقد جاءت في تفسير قوله تعالى ﴿الَّذِينَ

تَرَى إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، وذكر جبل ما قيل

فيها من أن التاء مبدلة من سين، وأن أصلها هو: (الجبس)، واستحسن هذا القول؛ فرأى -بناء عليه- أن تفسيرها بالجبس -الذي هو مادة البناء- هو الأرجح، ورأى أن في معنى (الجبس) ما صُنِعَ من الأصنام من الحجارة، وذكر أن هذا الفهم يكشف غموض الكلمة<sup>(١)</sup>.

وترجيح جبل جاء ليتناسق مع معنى الفصل المعجمي لتركيب (جب)؛ لأنه قرر أن هذا الثنائي يعني (التجسيم) في كل مواده التي يتألف منها الحرف الأول والثاني، ولو اختلف الحرف الثالث، ومما يتماشى مع هذا المعنى الجامع للفصل المعجمي ما ذكره من أن (جبت) تعني كتلة الصنم<sup>(٢)</sup>.

وحتى يستطيع جبل تفسير (الجبت) بالأصنام المجسمة؛ حاول إلحاق (الجبت) بمفردة تتلاءم مع معنى التجسيم؛ لأن معنى الفصل المعجمي عنده هو التجسيم<sup>(٣)</sup>، ولكي يستطيع إدراج كلمة (الجبت) تحت معنى الفصل المعجمي، اختار أن التاء في (الجبت) أصلها سين، وأنها غيّرت إلى حرف تاء، وأن أصل (الجبت) هو (الجبس)، واختار من معاني (الجبس) ما يدل على أنه مادة البناء، ليستقيم قوله بأن (الجبت) هو الصنم المجسم<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٦.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٦.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧٥-٢٧٦.

وفيما فعله جبل نظر؛ لأن للجبس معاني أخرى، واختيار قول دون حجة، هو انتقاء دون مرجح، فمن معاني الجبس: الجبان، والرديء، والفاسق، وثقيل البدن، وثقيل الروح، والجبس هو الجامد من كل شيء<sup>(١)</sup> - وأيضاً - اللئيم<sup>(٢)</sup> والضعيف<sup>(٣)</sup>، وكذلك ما يُبنى به من المواد<sup>(٤)</sup>.

فتقرير جبل أن (الجبب) هو الجبس، تحكم وظن، وكذلك أخذه لمعنى واحد من معاني (الجبس) وتركه باقي المعاني تحكم أيضاً.

وبناء على قول جبل يكون تفسير (الجبب) في قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ} [النساء: ٥١] هو: الأصنام المجسّمة. بينما ذكر المفسرون معاني أخرى في تفسير معنى (الجبب)، مثل: السحر والساحر والكاهن<sup>(٥)</sup>.

### المثال الثاني: مفردة (حرد).

ذكر جبل أن المعنى الجامع لمادة (حرد) هو: جفاف الباطن، وذكر معاني الغضب والغيط ضمن المعنى المعنوي للمادة، وذكر أن من معاني المادة الجفاف والحدة، وكذلك المنع والتنحي وكذلك اليأس<sup>(٦)</sup>.

وعندما جاء إلى بيان التوافق بين معاني الفصل المعجمي، أبعد معنى (جفاف الباطن) من معاني الحدة واليأس والشدة والغضب والغيط؛ ليدرج معنى حرد ضمن المعنى المشترك للفصل المعجمي الذي يتناقض مع ما ذكره من معان؛ لأنه قرر أن المعنى المشترك للفصل المعجمي هو: "الخلوص من الغلط"<sup>(٧)</sup>، وشتان بين الغضب والغيط والمنع والتنحي وبين المعنى المشترك للفصل المعجمي؛ لأن هذه الأخلاق غليظة؛ لأن الرجل الجافي هو الغليظ<sup>(٨)</sup>، فشتان بين هذه المعاني وبين ذهاب الغلط.

<sup>١</sup> - الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٣١٥.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

<sup>٣</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧٤.

<sup>٤</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٨٠.

<sup>٥</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١٩.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٦-٤٠٧.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١٨.

<sup>٨</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥٩٦.

فهل يجوز أن يُفسّر (الحرد) في قوله تعالى ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرِّ قَدْرَيْنَ﴾ [القلم: ٢٥]، بناءً على المعنى المشترك للفصل المعجمي، فيُفسّر بذهاب الغلظة؟ وهذا المعنى يناقض معنى الآية؛ لأن ما فعله أصحاب الجنة من المنع والغضب<sup>(١)</sup> هو عين الغلظة.

### المثال الثالث: مفردة (سجر).

ذكر جبل أن المعنى الجامع لمادة (سجر) هو: توالي انحدار المائع إلى حيز حتى يتجمّع فيه ويمتلئ، وذكر من معاني المادة الملاء والإفاضة، وكذلك التفجير، من قولهم: سَجَر الماء، أي: فجّره، وذكر أن تفجير الماء المحتبس يلزمه توالي خروجه كالمنحدر من حيز إلى حيز<sup>(٢)</sup>.

ولكنه في المعنى المشترك للفصل المعجمي ذكر معنى على خلاف هذا المعنى، فذكر أن المعنى المشترك للفصل المعجمي هو: الرقة وعدم الغلظ. ولكي يُدرج المعنى الجامع لمادة (سجر) ضمن هذا المعنى، قام بتحريف المعنى، من تفجير الماء المحتبس، إلى معنى الرقة بتخزين الماء شيئاً فشيئاً<sup>(٣)</sup>.

وشتان بين معاني تفجير الماء المحتبس بانحدار وشدة وبين معاني الرقة، وبهذا يظهر كيف ذهب المعنى المشترك للفصل المعجمي بالمعنى بعيداً.

فهل يجوز أن يفسر قوله تعالى ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، بالملوء برقة شيئاً فشيئاً؟

لقد ذكر المفسرون معاني في تفسير الآية، ولكنهم لم يذكروا الرقة من ضمن هذه المعاني، بل ذكروا: المؤقد والملوء والفارغ والمرسل الذي اختلط ملحه بعذبه<sup>(٤)</sup>.

### المثال الرابع: مفردة (المشحون).

ذكر جبل أن المعنى الجامع لمادة (شحن) هو امتلاء الشيء بالكثير الغليظ حتى لا يبقى فيه فراغ، وذكر من معاني المادة المعنوية: الشحناء، وفسرها بالامتلاء بالغليظ<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٢٤.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٥٨-٩٥٩.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٦٢-٩٦٣.

<sup>٤</sup> - الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ج ٢٢، ص ٤٥٨-٤٦٢.

ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٦.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١١١.

ولكنه ذكر المعنى المشترك للفصل المعجمي مناقضًا لهذا المعنى، فبيّن أن معناه هو: جفاف الشيء مع حدته مع تجسيم أو عَرَض، وذكر أن امتلاء السفينة امتلاء تامًا هو من ضمن المعنى المشترك للفصل المعجمي<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الإدراج بُعد لا يخفى، فامتلاء السفينة امتلاء تامًا لا توافق بينه وبين جفاف الشيء، إلا بتأويل متكلف.

فهل يجوز أن يُفسّر قوله تعالى ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩] بناءً على المعنى المشترك للفصل المعجمي؟ من البدهي أنه لا يجوز، بل معنى ﴿الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ هو: السفينة الممتلئة، وليست السفينة الجافة<sup>(٢)</sup>.

### الخلاصة.

إن نظرية اطراد المعنى المشترك للفصل المعجمي، نظرية من مبتكرات جبل، وأراد من إثباتها بيان ظاهرة لغوية تدل على عراقة اللغة العربية وروعها.

ولا يصح أن يُعتمد على المعنى المشترك للفصل المعجمي في تفسير المفردة القرآنية، لأمرين:

الأول: منهج جبل في استخلاص المعنى المشترك للفصل المعجمي فيه ضعف.

الثاني: الاعتماد على المعنى المشترك للفصل المعجمي في تفسير المفردة القرآنية قد يأخذها بعيدًا عن المعاني المقبولة.

ويتبين بما سبق أنه لا يجوز أن يُعتمد على المعنى المشترك للفصل المعجمي في بيان معنى المفردة القرآنية، وكذلك في تأكيد معناها، وعدم الاعتماد على معنى الفصل المعجمي لا يعني رفض هذه الأبحاث حول هذه الظاهرة اللغوية، ولكن عدم الاعتماد على الفصل المعجمي يعني أن هذه الأبحاث في هذه الظاهرة اللغوية لا ترتقي لاعتمادها طريقة في بيان معنى المفردة القرآنية.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١١.

<sup>٢</sup> - أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٥٦.

## المبحث الثاني: الدلالة السياقية.

المحور الرئيس في هذا المبحث هو بيان مدى عناية المصطفوي وجبل بالدلالة السياقية في بيان المفردة القرآنية، وبين يديه أمران:

الأول: معنى السياق لغة واصطلاحًا.

الثاني: علاقة تفسير المفردة القرآنية بالدلالة السياقية.

وفيما يلي بيان ما سبق.

الأول: معنى السياق لغة واصطلاحًا.

السياق لغة هو: السَّوق<sup>(١)</sup>، يُقال: ساق الماشية سوقًا وسياقة<sup>(٢)</sup>، ويسمى المهر سياقا؛ لأن الإبل والغنم كانت تُساق إلى أهل الزوجة<sup>(٣)</sup>، ويسمى النزع سياقا؛ كأن المحتضر يسوق نفسه إلى حتفه؛ ولذا يُقال عن المحتضر: يجود بنفسه<sup>(٤)</sup>، أو كأن روحه تخرج من جسده دون إرادته؛ لأنها تُساق سوقًا<sup>(٥)</sup>.

والسياق اصطلاحًا هو: تناسب تواصل سير المعاني في نظم الكلام بما يتوافق ووصولها غاية البيان<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - إسحاق الفارابي، معجم ديوان الأدب، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٧٦.

<sup>٢</sup> - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص ٨٩٥.

<sup>٣</sup> - الزبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ج ٢٥، ص ٤٧٥.

<sup>٤</sup> - الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٠٨.

<sup>٥</sup> - ابن الأثير، المبارك بن محمد (١٩٧٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ج ٢، ص ٤٢٤.

<sup>٦</sup> - تعددت تعريفات السياق الاصطلاحية، منها:

- "تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية؛ لتبلغ غايتها الموضوعية في بيان المعنى المقصود دون انقطاع أو انفصال". محمود، المثني عبد الفتاح (٢٠٠٥م)، السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، رسالة دكتوراه، إشراف د. فضل عباس، الأردن، جامعة اليرموك، ص ١٤.

- "ما لا يتضح معنى الكلمة إلا بالنظر في سابقه أو لاحقه أو بهما جميعاً". الشهراني، سعد بن محمد (١٤٣٦هـ)، السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، السعودية، كرسى القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، ط ١، ص ٢٥.

- "تتابع المفردات والجمل والتراكيب القرآنية المترابطة لأداء المعنى". المطيري، عبد الرحمن عبد الله (٢٠٠٨م)، السياق القرآني وأثره في التفسير- دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة ماجستير، إشراف د. خالد القرشي، السعودية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ص ٧١.

والعلاقة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي، آتية من أن المعاني تُساق في نظم الكلام. ومن المسئمت أن الكلام الذي يُنظم ولا تُساق المعاني فيه بناء على ترابط السابق باللاحق، هو عين الهذيان والخلط، ولذا يصاب عنه كلام آحاد الناس فكيف بكلام الله المعجز؟ فلا بد أن يتوافق فهم المفردة القرآنية مع ما سبقها وما لحقها من المعاني السائرة في النظم الكلامي.

وأما معنى الدلالة السياقية اصطلاحاً هو: فهم الكلام من خلال تناسب تواصل سير المعاني في النظم بما يتوافق ووصلها غاية البيان.

وبناء على هذا تكون مراعاة السياق في تفسير المفردة القرآنية، هي: موافقة تفسير المفردة القرآنية لتناسب تواصل سير المعاني في النظم بما يتوافق ووصولها غاية البيان.

#### ثانياً: علاقة تفسير المفردة القرآنية بالدلالة السياقية.

يختلف منهج التصنيف في بيان المفردات بوصفها مفردات لغوية، عن التصنيف في المفردات بوصفها مفردات قرآنية.

فقد كان ابن فارس من الذين تنبهوا قديماً إلى الفرق بين منهج بيان المفردات القرآنية بطريقة لغوية وبينها بطريقة تفسيرية، فقد كتب ورقات أسماها (أفراد كلمات القرآن العزيز)، وسلك ابن فارس أسلوباً لطيفاً في صياغة هذه الورقات.

وبالمقارنة بين ما كتبه في (مقاييس اللغة) و(مجل اللغة) من جهة وبين ما كتبه في (أفراد كلمات القرآن العزيز)، يتبين الفرق بين البيان اللغوي والبيان التفسيري، فعلى سبيل المثال انظر: مادة (برج)<sup>(١)</sup>، ومادة (نكح)<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣٨. ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ١٢٣. وانظر القرويني، أحمد بن فارس (٢٠٠٢م)، أفراد كلمات القرآن العزيز، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، ط ١، ص ٩.

<sup>٢</sup> - انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٤٧٥. وانظر ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ٨٨٤.

وانظر ابن فارس، أفراد كلمات القرآن العزيز، مرجع سابق، ص ١٤.

وما فعله ابن فارس من التفريق بين المنهج اللغوي والتفسيري، ينبئ عن نظر دقيق، وفهم عميق؛ لأن الكتاب الذي يبين معاني مفردات القرآن الكريم دون الاعتناء ببيان ما يطرأ على معنى اللفظ بسبب السياق، هو كتاب لغوي صِرف، ووصفه بأنه كتاب مختص ببيان مفردات القرآن فيه تجوّز؛ لأن ميزة الاختصاص تكون بالاعتناء بالمفردة القرآنية بدلالاتها الواردة في السياقات القرآنية، ولن يتمكن دارس من بيان دلالات المفردة القرآنية في القرآن إلا بتتبع السياقات التي وردت فيها المفردة القرآنية، ومن ثم يمكن له أن يبيّن أثر السياق في معنى المفردة.

ومنهج بيان معنى المفردة القرآنية في ضوء دلالتها اللغوية الصّرفة فقط، منهج لغوي عام، وليس منهجاً مختصاً في الموضوع القرآني؛ لأن القارئ عندما يولّي وجهه قبل كتب مفردات القرآن، فإنما يريد معاني المفردات كما جاءت في القرآن.

ومن هنا، فإن الاعتناء ببيان المفردة القرآنية في سياقها، يتناسب طرّداً مع قيمة الكتاب المختص ببيان معاني مفردات القرآن الكريم، فكلما زاد الاعتناء زادت القيمة وبرز الاختصاص.

### **المحور الرئيس في المبحث: مدى عناية المصطفوي وجبل بالدلالة السياقية في بيان المفردة القرآنية.**

ويتضمن هذا المحور الرئيس عدة محاور فرعية:

المحور الأول: مدى اهتمام المصطفوي وجبل بالسياق في الجانب النظري.

المحور الثاني: المنهج العام للمصطفوي وجبل في مراعاة السياق في تفسير المفردة القرآنية.

المحور الثالث: مدى الشمول في مراعاة السياق عند المصطفوي وجبل.

المحور الرابع: مدى الدقة في مراعاة السياق عند المصطفوي وجبل.

وفيما يلي بيان هذه المحاور:



## المحور الأول: مدى اهتمام المصطفوي وجبل بالسياق في الجانب النظري.

لم ينص المصطفوي في بيان منهجه النظري على مراعاته السياق، ولكنه نص على ذلك في أثناء تطبيقاته العملية في بيان معاني المفردات<sup>(١)</sup>.

أما جبل فقد نص على مراعاته للسياق في منهجه النظري، ونص على أنه سيختار من المعاني التفسيرية للمفردة القرآنية ما يرى أنه الأقرب إلى السياق القرآني<sup>(٢)</sup>، وإذا كان السياق يسمح بأكثر من معنى للمفردة القرآنية فإنه يختار ما يتوافق مع المعنى الجامع<sup>(٣)</sup>، ونص على مراعاته للسياق القرآني في تطبيقه العملي فيما يزيد عن خمسين موضعاً في كتابه<sup>(٤)</sup>.

ولكن مصطلح (السياق) عند جبل يدل في مواضع قليلة على غير معناه المعروف؛ لأن جبل قد استعمل مصطلح السياق للدلالة على النص القرآني، وأطلقه على آية في سورة أخرى<sup>(٥)</sup>، وقد يقصد جبل بكلمة (السياق) الموضوع والمعنى<sup>(٦)</sup>، ولكن هذا على وجه القلة والاستثناء.

<sup>١</sup> - انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٢ / ج ٦، ص ٢٢٨، ص ٢٥٥، ص ٢٧٠، ص ٣١١، ص ٣٣٦ / ج ٨، ص ١٥٦.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٩.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٣، ١١٦، ١٢٧ / ج ٢، ص ١٠٨٩ / ج ٣، ص ٢٢٣٣ / ج ٤، ص ٢٢٣٥.

<sup>٥</sup> - فقد رد تفسير (الثبور) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَلْقَا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣] بمعنى الفناء؛ لأنه يخالف السياق، والسياق الذي يخالفه هذا الفهم هو قوله تعالى أَيْحَ يَخُيِّمُ بِي بِيذْرَى [الزخرف: ٧٧]، لأنهم لما تمنوا الفناء، بَيَّنَّ لهم أنهم مأكثون، ولكن المعنى أنهم يضجون ويتوجعون من الحبس على العذاب، أي الدوام على حال العذاب الذي هم فيه.

جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣٢.

<sup>٦</sup> - فقد قال: " ودفع السيئة: رَدَّهَا كَذَلِكَ. ﴿أَدْفَعْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٦]: هنا صورة معنوية من الصّدِّ والرّدِّ. فإن الكلام الحسن والتصرف الحسن في مواجهة الإساءة إذا كانت من نوع الشتم غالباً ما تكسر شرّة الشاتم فيراجع نفسه وينكشف له عيب نفسه فيفيء ويصبر. كما جاء في ختام آية بنفس السياق تقريباً- ﴿كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤]".

جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٦٣.

## المحور الثاني: المنهج العام للمصطفوي وجبل في مراعاة السياق في تفسير المفردة القرآنية.

لم يكن المنهج العام عند المصطفوي وجبل تفسير الآيات تفسيرًا تحليليًا، وإنما كان تفسيرهما بيئًا للمفردة القرآنية في ضوء سياقها، وفي ضوء هذا المنهج، فإن مراعاة السياق القرآني في تفسير المفردة القرآنية كان منهجًا عامًا عندهما، فقد كانا يذكران الآيات المتضمنة لمشتقات المادة اللغوية، ويفسران المفردة وفق سياقها.

### أولاً: منهج المصطفوي العام في مراعاة السياق.

كان المصطفوي يذكر المعنى الجامع ويبدأ بعد ذلك بتطبيقه على المشتقات اللغوية الواردة في الآيات ضمن سياقها، ومن الأمثلة على هذا:

#### المثال الأول: مادة (عبد)

بين المصطفوي أن المعنى الجامع هو التذلل مع الطاعة، وذكر أن هذا التذلل قد يكون بالتكوين أو بالاختيار أو بالجعل. وأخذ بعدها في تطبيق هذه المعاني على المفردات القرآنية في سياقها؛ فذكر أن معنى التكوين قد جاء في قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي

الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] وقوله ﴿وَهُوَ أَلْفَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَكِيمُ ﴿[الأنعام: ١٨]

وقوله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وبين وجه التكوين في ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾

بأنه تعالى خلقهم على هذا الوجه ليكونوا عبادًا له في أمورهم وحياتهم، فقد قدر فيهم الاستعداد

الفطري ليكونوا عبادًا لله، وأيضًا فقد ذكر أن المعنى في قوله تعالى ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ يحتمل مطلق

العبودية أو العبودية الاختيارية.

ثم ذكر أمثلة على المعنى الثاني وهو العبودية الاختيارية، فذكر قوله تعالى ﴿فَقَالَ يَتَقَوَّمُ

عَبْدُوا اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] وقوله ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ

وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩] وقوله ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا

الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ [الكافرون: ١، ٢]، وأتبع الآيات ببيان يسير للمقصود بالعبودية الاختيارية.

وذكر الآيات القرآنية الواردة في المعنى الثالث، وهو العبودية بالجعل، فذكر قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨] وقوله ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥]<sup>(١)</sup>.

### المثال الثاني: مادة (ميل).

بعد بيان المصطفوي للمعنى الجامع ذكر قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧] وقوله تعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢]، وبين معنى الميل في كل آية.

وعلى المصطفوي ارتباط الوصف بالسياق، فالميل عظيم في قوله تعالى ﴿مَيْلًا عَظِيمًا﴾ يفيد الإنباء عما في قلوبهم، ولكنه في قوله تعالى ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ لم يوصف بأنه عظيم، بل جاء النهي عن الميل كله وليس مطلقه؛ لأن الميل في الجملة أمر طبيعي، فالنهي جاء عن الأمر غير الطبيعي، أما في قوله تعالى ﴿مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ فقد جاء وصف الميل بالمرة الواحدة؛ لأن المطلوب في الحرب أن يكون الميل دفعة واحدة، وليس ميلا تدريجياً<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٢-١٣.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢٤٨-٢٤٩.

### المثال الثالث: مادة (يوم).

بقي المصطفوي محافظاً على منهجه هذا حتى في آخر مادة في كتابه، وهي (يوم)، فقد بين- مع ذكر الآيات المتضمنة للمادة اللغوية- أن اليوم في السياق القرآني يأتي بمعنى الحين وبمعنى النهار، ويأتي بمعنى يوم الليل والنهار، ويأتي بمعنى غير أيامنا التي نعرفها، فيأتي ليدل على الآخرة، كيوم الحسرة ونحو من هذا كيوم القيامة واليوم الآخر...<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: منهج جبل العام في مراعاة السياق.

قد راعى جبل السياق أيضاً؛ فبعد بيانه للمعنى الجامع للمادة، شرع في بيان معاني اشتقاقات المادة في السياق القرآني، ومن الأمثلة على هذا:

### المثال الأول: مادة (عبد).

بدأ جبل ببيان معنى العبد في قوله تعالى ﴿الْحُرُّ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وذكر أنه المملوك من الرقاب، وأشار إلى نظائرها في المعنى بذكر اسم السورة ورقم الآية، وذكر أن الصيغ التي تدل على العبودية للبشر هي: أَعْبَدَهُ، وَعَبَدَهُ، واستعبده، وتَعَبَّدَهُ، وكل هذا معناه: اتَّخَذَهُ عَبْدًا. وذكر من القرآن ما جاء فيه صيغة (عبد): ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]، وذكر أن السياق يحتمل معنيين، الأول: لم تستعبدني واستعبدتهم. والثاني: التهكم<sup>(٢)</sup>.

وبين بعدها أن الفعل (عبد) في القرآن، ومضارعه وأمره، ومصدره (عبادة) واسم الفاعل (عابد) يدل على الامتثال بشرع الله تعالى، عدا ما جاء في سورة الزخرف آية: ٤٥، ٨١، فلها معان أخرى<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٧١-٧٣.

<sup>٢</sup> - أي: تربيتك لي ليست نعمة؛ لأنك لو لم تستعبد بني إسرائيل، لما كنت في بيتك لتربيته، فتلك نعمة حقيقتها نقمة. انظر أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٣٨.

<sup>٣</sup> - ولكن مما يُستدرك عليه أن قوله تعالى ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} [المائدة: ٦٠]، ليس من باب الامتثال بشرع الله تعالى، وكذلك المرجع جاء على غير معنى الامتثال بشرع الله تعالى كما في قوله تعالى ﴿كَلَّا

سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢]

وذكر أن مفردة (العبد) تأتي بمعنى المملوك لله تعالى، والسياق يعطي بعض المعاني للعبد بهذا المعنى، فقد يعطي السياق معنى التشريف كما في قوله تعالى ﴿نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقوله تعالى ﴿ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ وَزَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢]، وفي سياق آخر ما يدل على العموم كقوله تعالى ﴿رَزَقْنَا لِعِبَادٍ﴾ [ق: ١١]<sup>(١)</sup>.

وبعد ذلك وقف وقفة في تفسير (العابدين) في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، فقد أورد أربعة تفاسير لهذه المفردة، وكانت مناقشته لهذه الأقوال بناء على دلالة السياق في الآية<sup>(٢)</sup>.

المثال الثاني: مادة (ميل).

تعرض جبل -أيضاً- لبيان معنى وصف الميل، فقال في قوله تعالى ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] بأن انصباب النهي على ﴿كُلِّ الْمِيلِ﴾ يجيز بعض الميل القلبي فقط، وقال في وصف الميل بالعظم في قوله تعالى ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، يحتمل أنه الكفر، وعزا ذلك للبحر المحيط لأبي حيان<sup>(٣)</sup>، ولم يبين دلالة (واحدة) في قوله تعالى ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢]، وإنما اكتفى ببيان أن صيغة الميل عليهم تدل على المباغته في الحرب<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - ذكر جبل قوله تعالى {يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ} [يس: ٣٠]؛ ليستدل على أن ﴿الْعِبَادِ﴾ جاءت على سبيل العموم، وهذا غير صحيح؛ لأن العباد الذين عليهم الحسرة هم غير المؤمنين، وهذا يخرج المعنى من حيز العموم إلى حيز الخصوص.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٩١-١٣٩٣.

<sup>٣</sup> - قال ابن حيان: "إذ هو أبعد الميول معالجة وهو الكفر". ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٦٠٣.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١١٠.

### المثال الثالث: مادة (يوم).

أما في مادة (يوم) فقد بين جبل أن لها تسعة معان، هي:

(١) يوم بصورة معينة، كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَ اتَّخَذَ الْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

(٢) الوقت الحاضر، كما في قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

(٣) ظرف معين، كما في قوله تعالى ﴿قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾

[البقرة: ٢٤٩].

(٤) وقت ما، كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [التوبة: ٣٦].

(٥) فترة من الزمن تبين حالا معينة لأناس معينين، كما في قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ

نُذِرُهَا بَيِّنَاتٍ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

(٦) التعبير عن أزمنة في علم الغيب يعلمها الله تعالى، كما في قوله جل وعلا ﴿إِنَّ رَبَّكَ

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤].

(٧) مدة من الزمن يبين الله تعالى مقدارها، كما في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ

سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧].

(٨) يوم القيامة، وهو يأتي بأسماء كثيرة: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾

[البقرة: ٨]، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ٨٥] ....

(٩) (يومئذ)، فإن المقصود وقت حدوث حدث معين، كما في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾

بِحَيْثُ نَصَلِّحَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ وَبِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيٍ يُؤْمِذُ﴾ [هود: ٦٦].

وقد كان جبل بعد ذكره للآية، يذكر نظائرها بذكر السورة ورقم الآية دون ذكر نصها<sup>(١)</sup>.

### المحور الثالث: مدى الشمول في مراعاة السياق عند المصطفوي وجبل.

#### أولاً: مدى الشمول في مراعاة السياق عند المصطفوي.

لم تكن مراعاة المصطفوي شاملة لكل السياقات القرآنية، بل هنالك سياقات قرآنية كان الأصل أن يذكرها ويبين فيها معنى المفردة القرآنية، فمن الأمثلة على هذا:

#### المثال الأول: مادة (جعل).

ترك المصطفوي في مادة (جعل)<sup>(٢)</sup> إيراد قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، مع الحاجة لبيان معنى الجعل المتعلق بالقرآن؛ لأن هذه تفسير (جعل) في هذا السياق يبين مذهب المفسر في مسألة خلق القرآن<sup>(٣)</sup>.

#### المثال الثاني: مادة (هجر).

ترك المصطفوي إيراد قوله تعالى ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَكْرَبُ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] في مادة (هجر)<sup>(٤)</sup>، وكان الأصل أن يذكر بيان صيغة اسم المفعول (مهجوراً)؛ لأن هنالك اختلافاً في بيان معناها، فقليل: مهجوراً من الهجر بمعنى البعد والترك وقيل: من الهجر بضم الهاء، أي من الهذيان وقبيح القول، كقولهم عنه إنه سحر وشعر<sup>(٥)</sup>، وكذلك

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠١٧-٢٠١٨.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٥.

<sup>٣</sup> - الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق، ج ١٣، ص ٦٤.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢٦١.

<sup>٥</sup> - انظر ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٠. ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٢.

لم يذكر قوله تعالى ﴿مُسْتَكْرِبِينَ بِهٖ سَمِرَاتُهُجْرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، وفيه ما سبق من القول، هل هو من الهجر، بفتح الهاء أم بضمها؟<sup>(١)</sup>

### المثال الثالث: مادة (قطع).

وكذلك ترك المصطفوي إيراد قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣١]، في مادة (قطع)<sup>(٢)</sup>، مع الحاجة إلى بيان معنى (القطع) في هذا السياق.

### المثال الرابع: مادة (ستر).

وقد يورد المصطفوي السياق القرآني ولا يفسر المفردة القرآنية، ففي مادة (ستر)<sup>(٣)</sup>، ذكر قوله تعالى ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ولكنه لم يبين معنى (مستورًا)، ولم يبين دلالتها في السياق، وهل اسم المفعول (مستورًا) بمعنى اسم الفاعل وهل هو مجاز عقلي أم معناه على أصل دلالة اسم المفعول؟

### المثال الخامس: مادة (حمد).

ترك المصطفوي في مادة (حمد)<sup>(٤)</sup> إيراد قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَقُولُونَ إِن لَّبِثْنَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، وذكر الآيات الأخرى المتضمنة لصيغة (بحمده)، علمًا أن الآية التي ترك ذكرها، قد اختلف العلماء فيها بتفسير (بحمده)، فقيل: بأمره، وقيل: بمعرفته وطاعته<sup>(٥)</sup>، وقيل: حامدين منقادين<sup>(٦)</sup>، وقيل: مبالغة في الانقياد<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٣، ٢٦٧.. الماوردي، النكت والعيون، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦١.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٢٥.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٨.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٧.

<sup>٥</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٧، ص ٤٦٨.

<sup>٦</sup> - أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٨.

<sup>٧</sup> - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٧٢.



### المثال السادس: مادة (نجم).

وكذلك لم يتطرق المصطفوي إلى السياق في تفسير قوله تعالى ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]<sup>(١)</sup>، رغم أن المفسرين اختلفوا في معنى (النجم) في هذا السياق أهو نجم السماء أم النبات الذي لا ساق له؟

فمن قال: إن النجم هو النبات الذي يطلع من الأرض ولا ساق له، استدلالاً بالسياق؛ لأن الآية التي قبلها تبين مكونات سماوية ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يُحْسَبَانِ﴾ [الرحمن: ٥]، واقتران النجم بالشجر يدل على أن قوله تعالى ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] يبين المكونات الأرضية، وذكر الشجر وهو نبات يشير إلى أن النجم هو نبات أيضاً، وكون الشجر بساق والنجم بلا ساق يدل على أن سجود النبات على العموم، سواء أكان بساق أم دون ساق<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: مدى الشمول في مراعاة السياق عند جبل.

أما مراعاة جبل للسياق في تفسير المفردة القرآنية، فلم تكن على باب الشمول أيضاً، ومن الأمثلة على هذا:

### المثال الأول: مادة (جعل).

ترك جبل في مادة (جعل) إيراد قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، مع الحاجة لبيان معنى الجعل المتعلق بالقرآن<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٤٥.

<sup>٢</sup> - انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٢، ص ١٢.

الخازن، علي بن محمد (١٩٩٥م)، لباب التأويل في معاني التنزيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ٤، ص ٢٢٥.

الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ١٤، ص ١٠٠.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٦.

### المثال الثاني: مادة (هجر).

ترك جبل إيراد قوله تعالى ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾

[الفرقان: ٣٠] في مادة (هجر)<sup>(١)</sup>، وكان الأصل أن يذكر بيان صيغة اسم المفعول (مهجورًا)؛ لأن هنالك اختلافًا في بيان معناها، فقليل: مهجورًا من الهجر بمعنى البعد والترك، وقيل: من الهجر بضم الهاء، أي من الهذيان وقبيح القول، كقولهم عنه إنه سحر وشعر<sup>(٢)</sup>، ولكنه ذكر قوله تعالى ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَلَمًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ولم يبين، هل المعنى من الهجر، بفتح الهاء أم بضمها؟<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثالث: مادة (قطع).

لم يذكر جبل قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣١] في مادة (قطع)<sup>(٤)</sup>، مع الحاجة إلى بيان معنى (القطع) في هذا السياق.

### المثال الرابع: مادة (قرن).

لم يذكر جبل قوله تعالى ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ﴾ [ق: ٢٣] في مادة (قرن)<sup>(٥)</sup> مع الحاجة إلى بيان حقيقة هذا القرين.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٨٩

<sup>٢</sup> - انظر ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٠. ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٢.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٩٠.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٠٥.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٧٤.

### المثال الخامس: مادة (سحر).

وردت مفردة (المُسْحَرِينَ) في سياقين، الأول ذكره جبل: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسْحَرِينَ﴾ (١٥٣) مَا

أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١٥٤) [الشعراء: ١٥٣، ١٥٤] (١).

الثاني لم يذكره جبل: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسْحَرِينَ﴾ (١٨٥) وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَطُنُّكَ لِمَنْ

الْكَذِبِينَ﴾ (١٨٦) [الشعراء: ١٨٥، ١٨٦].

ومن الفروقات المؤثرة في معنى (المُسْحَرِينَ) في السياقين، الفصل والوصل الواقع في السياقين، فالسياق الأول فيه فصل ﴿... مِنْ الْمُسْحَرِينَ﴾ (١٥٣) مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ...﴾. والسياق الثاني فيه وصل: ﴿... مِنْ الْمُسْحَرِينَ﴾ (١٨٥) وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ...﴾.

فأما المعنى في سياق الفصل فإن جملة ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ﴾ تأكيد لما قبلها، فيُحتمل أن يُحمل (المُسْحَرِينَ) على معنى المسحَر بالمجَّوَّف الذي له رئة، أي: الذي يأكل ويشرب، ويكون ما بعده تأكيداً على هذا المعنى، أو يُحمل على معنى المسحور الذين وقع عليهم السحر، فتكون جملة ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ﴾ تعليلاً لما سبقها.

وأما في جملة الوصل ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ﴾ فالمعنى متغاير، لأن كونه بشراً حجة ثانية، فلا يجوز أن تشترك مفردة (المُسْحَرِينَ) بما بعدها بالمعنى، أي لا يجوز أن تُفسَّر بمن له سحر أي: رئة، بل تُفسَّر بمعنى المسحور (٢).

<sup>١</sup> - الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٨٢.

<sup>٢</sup> - انظر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٣٣. الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ٥٢٨. البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٤٧-١٤٩. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (١٩٨٤م) التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ط ٢، ج ١٩، ١٨٦.

## المحور الرابع: مدى الدقة في مراعاة السياق عند المصطفوي وجبل.

### أولاً: مدى الدقة في مراعاة المصطفوي للسياق.

لا بد أن يُذكر، أن ما قام به المصطفوي وجبل من مراعاة للسياق القرآني، إنما هو من باب الاجتهاد، فالمراعاة أمر نسبي، فهما إذ أوردتا السياق وحاولا فهمه وفسّرا المفردة بناء على فهمها، فإنهما قد راعيا السياق، ولكنها مراعاة بالنسبة لفهمهما واجتهادهما؛ فالمراعاة للسياق أمر، والإصابة في هذه المراعاة أمر آخر.

لقد وقع المصطفوي في أخطاء كثيرة في تفسيره المعنى السياقي للمفردة القرآنية، ويمكن حصر أسباب مخالفته للسياق بعدة أسباب رئيسة ذات أثر كبير في كتاب (التحقيق):

الأول: تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي.

الثاني: صرف اللفظ عن دلالاته اللغوية دون دليل.

الثالث: نصره المذهب.

وأما عدم ذكر مخالفة السياق واللاحق ضمن المحاور السابقة؛ لأنهما مظهران من مظاهر مخالفة السياق، والمطلوب البحث عن أسباب مخالفة السياق عند المصطفوي، وفيما يلي بيان هذه الأسباب:

السبب الأول: تسلط المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي.

المثال الأول: تفسيره (الاستصراخ).

فسّر المصطفوي الاستصراخ في قوله تعالى ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِآلِئَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾ وقال له موسى

﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٨]، بطلب الصراخ، ونفى أن يكون الاستصراخ هنا استنصاراً،

وقال: إن الإسرائيلي لم يطلب النصرة من موسى عليه السلام، ولكنه طلب إليه أن ينادي على جماعة من الناس ليعينوه<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٧٠-٢٧١.

وكلام المصطفوي مخالف للسياق؛ لأن السياق يدل على أن الاستنصار بموسى -عليه السلام- هو المعهود من الإسرائيلي في اليوم الأول، وقد كان استنصاره بموسى ناجحاً فأراد أن يعيد الكرة، ولا يناسب السياق أن يطلب الضعيف من القوي المجرب أن ينادي على الناس، مُعرضاً عن طلب المساعدة منه، فمعنى يستصرخه: يستغيثه<sup>(١)</sup>، فالاستصراخ هو: الاستغاثة برفع الصوت، رفعاً عظيماً، وهو مأخوذ من الصراخ<sup>(٢)</sup>.

وسبب هذه المخالفة من المصطفوي للسياق هو تسلط المعنى الجامع الذي استنبطه على المعنى السياقي<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثاني: تفسيره (الركوع) و(السجود).

فسر المصطفوي الركوع في قوله تعالى ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾

[البقرة: ١٢٥] وقوله تعالى ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]،

بأنه الخضوع لأوامر الله تعالى، وفسر السجود بأنه الانتهاء في الخضوع والتذلل<sup>(٤)</sup>.

وهذا التفسير مخالف للسياق؛ فإن السياق يدل على أن الركوع والسجود من أعمال الصلاة؛ لأن الآية ذكرت القيام وبعده الركوع وبعده السجود، وهذه الأمور مذكورة في سياق العبادات البدنية من الطواف والاعتكاف، فالمصطفوي لم يراع سباق الآية، قال أبو السعود: "أي: وطهر بيتي من الأوثان والأقذار لمن يطوف به ويصلي فيه، ولعل التعبير عن الصلاة بأركانها للدلالة على أن كل واحد منها مستقل باقتضاء ذلك، فكيف وقد اجتمعت؟"<sup>(٥)</sup>.

وحاول المصطفوي أن يستدل على هذا التفسير المخالف للمعنى الشرعي للركوع والسجود، بأن الصلاة غير مقصودة في السياق، لأن ذكر مفردة: (المصلين)، أوجز من ذكر مفردتي: الركع والسجود<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٤.

<sup>٢</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٩، ص ٥٤٢. أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٧.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٧٠.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٢.

<sup>٥</sup> - أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٠٣.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٢.

واستدلال المصطفوي بأن ذكر (المصلين) أوجز في نفيه أن يكون السياق يتحدث عن أعمال الصلاة، استدلال غريب؛ لأن الإيجاز ليس من مقاصد القرآن الأساسية؛ لأنه ليس متنا فقهيًا اختصره صاحبه، وإنما منهج القرآن هو البيان الأتم الأكمل.

وكذلك فإن لذكر الركع والسجود دلالات بيانية تزيد على ذكر المصلين، ومن هذه الدلالات أن تخصيص الركوع والسجود بالذكر دون جميع أحوال المصلي؛ لأنهما ركنان عظيمان يكون العبد فيهما خاضعًا متذللاً لله، وكذلك فإن ترك العطف بين الركع والسجود كناية عن المصلين، لأنهما أمران متلازمان في عبادة واحدة، ولو وقع العطف لظن أن الركع غير السجود<sup>(١)</sup>.

وسبب تفسير المصطفوي (الركوع) و(السجود) على خلاف دلالة السياق، هو تسلط المعنى الجامع على المعنى السياقي، فقد فسّر المصطفوي الركوع والسجود بما استنبطه من معنى جامع لمادة (ركع) و(سجد)<sup>(٢)</sup>.

### المثال الثالث: تفسيره (المعارج).

قد فسّر المصطفوي (المعارج) في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣]، بما يتوصل به إلى النفوذ والسلطة والتفوق والرفعة، ورد المصطفوي القول التفسيري بأنها السلام التي يرتقي بها الساكن من طابق إلى طابق<sup>(٣)</sup>.

وتفسير المصطفوي (المعارج) بما يتوصل به إلى النفوذ والسلطة والتفوق والرفعة مخالف للسياق؛ لأن السياق يتحدث عن بيان سبب عدم اختصاص الله تعالى الكفار بالعطاء المذكور في الآية من نفائس الذهب والفضة، وأن الله تعالى لو شاء لجعل من الفضة والذهب أجزاء بيوتهم من سقوف ومعارج يصعدون عليها ليرتقوا من طابق إلى طابق وأبواب وسرر يتكئون عليها<sup>(٤)</sup>، ولا تتحدث الآية عن صعود إلى النفوذ والسلطة، وذكرت الآية التي بعدها (البيوت) مرة أخرى؛ دلالة على تأكيد أن السياق يتحدث عن البيوت المعهودة عندنا، وليس السياق سياق سلطان نفوذ ورفعة،

<sup>١</sup> - ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٢. البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٣. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٧٩.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٠ / ج ٥، ص ٦١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٩٢.

<sup>٤</sup> - انظر أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٦.

قال تعالى ﴿وَلْيُؤْتِهِمْ أَتُونًا وَسُرْرًا عَلَيْهَا يَتَكُونُ ۖ وَزُخْرَفًا وَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۚ وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ۝﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥].

#### المثال الرابع: تفسيره (أبق).

وفي مادة (أبق) فسر المصطفوي الأبق بكونه هروباً من قبل أن يصيب الهارب خوف أو شدة من مولاه، وفسر قوله تعالى ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠] بناءً على هذا القيد<sup>(١)</sup>.

وهذا القيد الذي وضعه المصطفوي لمفردة (أبق) غير صحيح؛ لأن يونس- عليه السلام- لم يترك قومه من شدة الفرح والراحة، وإنما تركهم من شدة ما لاقى منهم، فهو ليس من أحاد عامة المؤمنين، بل هو نبي مرسل، ومثله لا يترك تبليغ الرسالة لعارض يسير، وهذا القول لا يجوز في حق نبي الله يونس عليه السلام، وإنما كان خروج يونس- عليه السلام- بسبب شدة لاقاها من قومه، وأما تفسير المصطفوي الأبق بكونه لا عن شدة، تفسير لا يوافق السياق القرآني في قصة يونس عليه السلام.

وسبب هذه المخالفة من المصطفوي هو تسلط المعنى الجامع الذي استنبطه على المعنى السياقي<sup>(٢)</sup>.

#### المثال الرابع: تفسيره (الثبور).

عند بيان المصطفوي لمعنى (الثبور) في قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْقَوْمُ مِنَّهَا مَكَانًا ضِيقًا مُّقْرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا ۝ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ۝﴾ [الفرقان: ١٣، ١٤] وقوله ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ، وَرَأَى ظَهْرَهُ ۖ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ۝﴾ [الانشقاق: ١٠، ١١] فإنه لم يزد على ما قرره في

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧.

المعنى الجامع أن الثبور هو: الضيق والمحدودية<sup>(١)</sup>، علمًا بأن اقتران (الثبور) بالدعاء، يدل على أن للثبور معنى آخر، وهو الدعاء على أنفسهم بالهلاك، أو التحسر على ما فرطوا.

وسبب هذا هو تسلط المعنى الجامع على المعنى السياقي<sup>(٢)</sup>، وهذا المثال وما سبقه من مخالفة المصطفوي، يبين أن منهج تسلط المعنى الجامع على المعنى السياقي، منهج غير صحيح في التفسير؛ لأنه يبعد المفردات عن دلالتها الصحيحة.

### المثال الخامس: تفسيره (زنيماً).

وفسر المصطفوي (زنيماً) بما لا يتوافق مع السياق؛ فقد فسر معنى (زنيماً) بمن ليس عنده قدرة ذاتية، وإنما يعتمد على تعييب الناس وإضعافهم والاعتداء عليهم، وهذا التفسير من المصطفوي لا يتناسب مع السياق في قوله تعالى ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ فَمٍ مِّمِّينَ ۝ هَمَّازٍ مَّشَاءٍ بِنَمِيمٍ ۝﴾

مَنَعَ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝ عُنِيَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيماً ۝ [القلم: ١٠ - ١٣]؛ لأن ما بعد قوله تعالى ﴿عُنِيَ﴾

بَعْدَ ذَلِكَ ۝، هو أعظم من كل الصفات السابقة؛ من وصفه بالعتل، ومعنى ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ أي: بعد كل

المذكور فهو متصف بالصفة السوأى العظمى<sup>(٣)</sup>.

وتظهر مخالفة المصطفوي للسياق بعدم مراعاته للسباق ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى ﴿عُنِيَ﴾

بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيماً ۝ [القلم: ١٣].

وفسره المصطفوي في مادة (عتل) بأنه من ليس نسب صحيح<sup>(٤)</sup>، وهذا تفسير مخالف للسياق؛ لأن المعنى يجب أن يتوافق مع سياق أن الله تعالى يذم كافرًا بأنه زنيماً، فهل يجوز أن نفسر فعل الله تعالى بأنه تحميل وزرٍ لغير صاحبه؟ وهذا غير مقبول؛ لأن النسب ليس من كسب

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩-١٠.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩-١٠.

<sup>٣</sup> - قال الألوسي: "كونه أعظم فيه من الصفات التي قبل ذلك على ما يفيد بعد ذلك". الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ١٥، ص ٣٢.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٢.

هذا قول من أقوال المفسرين. انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٣، ص ٥٣٧.



العبد حتى يُعَيَّرَ به، فكيف بالله الذي لا يظلم الناس شيئاً أن يُعَيَّرَ العبد بما لم تجنه يداه؟ وهذا مخالف لقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وسبب هذه المخالفة من المصطفوي تقديمه المعنى الجامع على المعنى السياقي، فالمعنى الجامع عنده هو ما ليس له استقرار أو أصل بنفسه<sup>(١)</sup>.

### المثال السادس: تفسيره (النجدين).

فسر المصطفوي (النجدين) في قوله تعالى ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] بالمقامين المرتفعين القويين، النجد الأول في الدنيا، والنجد الثاني في الآخرة<sup>(٢)</sup>.

ووصف المصطفوي (النجدين) بالقويين جاء من المعنى الجامع الذي استنبطه؛ لأن معاني النجدة والإغاثة لا شأن لها في هذا السياق؛ لأن النجد هو: الطريق المرتفع<sup>(٣)</sup> البين الواضح<sup>(٤)</sup>، وهذا ما يُناسب (هديناه)؛ لأن المعنى: هديناه الطريقين الواضحين البينين، طريق الخير وطريق الشر<sup>(٥)</sup>، قال تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وهذا لا شأن له بالقوة، ولكنه من تسلط المعنى الجامع على المعنى الاستعمالي.

### السبب الثاني: صرف اللفظ عن دلالاته اللغوية دون دليل.

### المثال الأول: تفسيره (النجم) و(هوى).

فسر المصطفوي قوله تعالى ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١]، بنزول النبي - صلى الله عليه وسلم - من المقام العالي إلى جانب الناس لتبليغهم الرسالة<sup>(٦)</sup>.

وفي هذا صرف للنجم عن دلالاته اللغوية، فقد فسر (النجم) بالنبي صلى الله عليه وسلم، والنجم عند المفسرين له معنيان، الأول: النجم الذي في السماء، سواء كان المقصود به نجم الثريا

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٧٢.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٣٧.

<sup>٣</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٤٢.

<sup>٤</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٣٣٧.

<sup>٥</sup> - أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٦١.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٤٥.

أو جنس النجوم، والثاني: نجم من نجوم القرآن<sup>(١)</sup>، وهذان المعنيان لا يخرجان عن الدلالة اللغوية لمفردة (النجم)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك فسر مفردة (هوى) بغير دلالتها اللغوية، فقد فسر (الهوى) بتواضع النبي- صلى الله عليه وسلم- وتعاهده لأمته بالنصح والإرشاد، رغم مقامه العالي عند الله تعالى، وشتان بين هذا التعاهد الرؤوف من النبي- صلى الله عليه وسلم- وبين (الهوى)؛ لأن معنى (هوى): سقط<sup>(٣)</sup> أو انقض كما ينقض الباز<sup>(٤)</sup>، وإذا سقط القوم واحدًا تلو الآخر عن رأس جبل في وادٍ سحيق، يُقال: تهاوى القوم<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، فالريح تهاوى به، أي تسقطه وتقذفه<sup>(٦)</sup>، وهذا بطبيعة الحال على غير ما يريد الهاوي، فتفسير حال النبي- صلى الله عليه وسلم- بالهوى لا يناسب مقامه الشريف، أضف إلى ذلك أنه خلاف الدلالة اللغوية؛ ولذا فتفسير (النجم) بالنبي- صلى الله عليه وسلم- خروج عن ظاهر الدلالة اللغوية دون دليل، بل مخالف للاحق (هوى)؛ لأن الهوى سقوط وانقضا، وحال النبي- صلى الله عليه وسلم- لا تشابه هذا الهوى.

#### المثال الثاني: تفسيره (صدقاتهن).

فسر المصطفوي (الصدقات) في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤] بالمهر وأيضًا فسر به بما يعطيه الرجل للمرأة من النفقة، وهذا مخالف للدلالة اللغوية<sup>(٧)</sup>، وهذا- أيضًا- مخالف للسباق واللاحق؛ فالنفقة مال الزوج ينفقه على أهله، وإنما الذي يُعطى على وجه التملك للزوجة هو المهر؛ ولذا جاز لها أن تعطيه للزوج وجزأ له أن يأخذه بطيب نفس منها، وهذا لا ينطبق على ما ينفقه الرجل على أهله.

<sup>١</sup> - الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ج ٢٢، ص ٤٩٥. أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٤.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٠٣٩.

<sup>٣</sup> - الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

<sup>٤</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٤٨.

<sup>٥</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٥، ص ٣٧٠.

<sup>٦</sup> - الألوسي، روح المعاني، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٤.

<sup>٧</sup> - أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٣. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥٠٦.

وفيما سيأتي من دراسة أثر التفسير الباطني في كتاب المصطفوي بيان صريح لخروجه عن الدلالة اللغوية الظاهرة إلى معان باطنة.

### السبب الثالث: نصرته المذهب.

جعل المصطفوي من معاني الزواج في قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٢١] ما كان محددًا بوقت، وهو ما يُسمّى بنكاح المتعة المحرّم<sup>(١)</sup>، وهذا متعارض مع سياق الآية؛ لأن الزواج الذي في الآية هو زواج سكينه ورحمة ومودة، ونكاح المتعة نكاح قضاء وطر، ولو كان فيه سكينه ورحمة ومودة لما اتخذت المرأة فيه سلعة.

وسيأتي الحديث عن تفسير الآيات القرآنية بغير دلالاتها في الكلام عن أثر المذهب العقدي والفقه في كتاب المصطفوي.

وهناك أسباب أخرى أدت لخروج المصطفوي عن المعنى السياقي، ولكن أثرها محدود وليست كالأسباب الثلاثة السابقة، ومن الأسباب محدودة الأثر:

### أولاً: رد التفسير النبوي.

فسّر النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] بقوله: "أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم"<sup>(٢)</sup>.

ورغم صراحة قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بتفسير السبع المثاني بسورة الفاتحة، إلا أن المصطفوي عدّه تفسيراً تصدق عليه الآية كما تصدق على أن السبع المثاني هي السور السبع الطوال وكذلك تصدق السبع المثاني على الأئمة المعصومين<sup>(٣)</sup> وفق اعتقاد الشيعة الإثني عشرية،

١ - نكاح المتعة: النكاح إلى أجل. وهو نكاح شرعي عند الشيعة الإثني عشرية، وباطل عند أهل السنة. انظر ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، مرجع سابق، ج ٧، ص ٩٥. انظر الكليني، محمد بن يعقوب (٢٠٠٧م)، الكافي، منشورات الفجر، لبنان، ط ١، ج ٥، ص ٢٧٠-٢٧٨.

٢ - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، ج ٦، ص ٨١، رقم الحديث: ٤٧٠٤.

٣ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤١.

وهذا ردٌ للتفسير النبوي لأن التفسير النبوي حصر معنى السبع المثاني في سورة الفاتحة، والمصطفوي عدّه معنى من المعاني، وهذا خلاف دلالة التفسير النبوي.

### ثانيًا: عدم مراعاة أسلوب القرآن في التعبير.

فسّر المصطفوي الزكاة المقرونة بالصلاة بأنها عامة تشمل زكاة النفس والمال، وذلك في قوله تعالى عن إسماعيل عليه السلام ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٥٥]<sup>(١)</sup>.

وهذا التفسير مخالف للسياق؛ لأن عادة الاستعمال القرآني تدل على أن الزكاة المقرونة بالصلاة عبادة مالية، وعلى هذا فالزكاة في هذا السياق عبادة مالية<sup>(٢)</sup>.

وسبب هذه المخالفة من المصطفوي هو تسلط المعنى الجامع الذي استنبطه على المعنى السياقي<sup>(٣)</sup>، وعدم إعماله لعادة الاستعمال القرآني في التعبير.

### ثالثًا: لزوم ما لا يلزم.

فسّر المصطفوي (الطل) بالندى في سياق قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ

فَأَنَّتْ أَكْلَهَا ضَعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وردّ تفسير (الطل) بالمطر

الخفيف، وكل هذا بناء على فهمه للسياق القرآني، فقد رأى المصطفوي أن ذكر الطل في حال عدم وجود الوابل يقتضي كونه ندى وليس مطرًا خفيفًا؛ لأنه يرى أنه لا بد أن يكون الطل نقيضًا للوابل وهو المطر الشديد كبير القطر - وأن المطر الخفيف ليس نقيضًا للوابل<sup>(٤)</sup>.

والاستناد إلى الدلالة السياقية لتأكيد أن يكون معنى الطل هو الندى فقط، استناد غير واضح الحجة والدليل، فما المانع أن يُفسر الطل بالمطر الخفيف؟ وقد نص المفسرون على تفسير الطل

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٥٦.

<sup>٢</sup> - انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٨، ص ٢١٢.

البقاعي، إبراهيم بن عمر (٩٨٤م)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، د.ط، ج ١٢، ص ٢١٥.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٤.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٣٦.

بالمطر الخفيف مما يتوافق والسياق<sup>(١)</sup>، والانتقاد الموجه للمصطفوي ليس لمطلق ترجيحه معنى الندى، بل لأنه ردّ تفسير (الطل) بالمطر الخفيف، وعدّه تفسيراً غير صحيح ولا يلائم سياق الآية<sup>(٢)</sup>.

وسبب المخالفة التي وقع فيها المصطفوي ناشئة عن تصويره لزوم ما لا يلزم؛ لأنه لا يلزم من ذكر المطر الشديد أن يُذكر الندى، ولا يلزم من ذكر المطر الشديد عدم ذكر المطر الخفيف.

وكذلك نشأت مخالفة المصطفوي من تقديمه المعنى الجامع على المعنى السياقي؛ لأنه ذكر أن المعنى الجامع هو الندى والطراوة، وأن دلالة على المطر الخفيف هي دلالة من جهة ما يسميه المصطفوي بالمصاديق، أي يصدق عليه ولكنه ليس من مكونات المعنى الجامع<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: مدى الدقة في مراعاة السياق عند جبل.

كان جبل منضبطاً في مراعاته للسياق القرآني في بيان المفردة القرآنية، وكذلك كان منضبطاً بأقوال المفسرين أكثر من انضباط المصطفوي؛ لأنه قد نهج منهج الاتصال الدائم بكتب التفسير، يستفيد منها ويعزو إليها<sup>(٤)</sup>، وقد يعرض لأقوال المفسرين في تفسير المعنى السياقي للمفردة ويناقش أقوالهم، مظهرًا ما يرجحه من أقوالهم<sup>(٥)</sup>، ولكن مما يؤخذ عليه تفسيره المعنى السياقي لمفردة (زنيم) في قوله تعالى ﴿عُثِّلَ بِذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ [القلم: ١٣] بالدعي الذي ألحق بالقوم إلحاقاً، واستدل بزمنتي الشاة المتدليتين، وأن الزنمة ما يتعلق بالأذن منها بعد القطع، وهذا يدل على الشيء المتعلق بشيء أدنى تعلق<sup>(٦)</sup>. وتقدم أنفاً بيان خطأ هذا التفسير.

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٣. أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦٠. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٦.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٣٦.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٣٥.

<sup>٤</sup> - قال جبل: "وراجعت -عند التطبيق على المفردات القرآنية- أقوال المفسرين؛ لأميز ما ينبغي الأخذ به في تفسير المفردات القرآنية في سياقها؛ فأخذ به".

جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣. وبعد النظر والتدقيق تبين حرصه على هذا الأمر.

<sup>٥</sup> - انظر نقاش جبل لأقوال المفسرين في مادة (حمد) في تفسير (بحمد) في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، فقد ذكر أقوال المفسرين وناقشها، وخرج برأي رجحه، مبيناً وجه ترجيحه.

انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٩٥-٤٩٧.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٢٧.

ومن التفسيرات المقبولة لتفسير (زنيمة) أنه مَنْ له رَنَمَةٌ من الشر، ظاهرة بيّنة يُعرف بها، كما يعرفون الشاة بزنيمة<sup>(١)</sup>، أي أنه بعد هذه المثالب كلها مشهور بهذه النقائص الدنيّة، ومعروف بها كما تعرف بها الشاة، كما يُقال في وصف أحد المجرمين بأنه سارق خائن غدار معتد على أهل الطريق، ثم يوصف بأنه بعد كل هذا معروف بالإفساد على مستوى بلده.

وقد لا يرجح جبل الدلالة بناءً على السياق كما في تفسير (النجم) في قوله تعالى ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا

هَوَىٰ﴾ [الرحمن: ٦]، فقد قال: إن تفسير النجم بالنبت ونجم السماء يصلح لغة، ولم يرجح<sup>(٢)</sup>.

وتبين للباحث بعد الاستقراء حرص جبل على تفسير المفردات القرآنية في سياقها بناءً على أقوال المفسرين، ولم يكن للمعنى الجامع عنده تسلط على المعنى السياقي؛ لأنه إن وجد فجوة بين المعنى السياقي والمعنى الجامع وأراد ردمها، فإنه يسعى لملئها بالتأويل ولو كان بعيداً متكلفاً، وسبق بيان هذا في الكلام في بيان العلاقة بين المعنى الجامع والمعنى الاستعمالي<sup>(٣)</sup>.

### الخلاصة :

لقد كانت مراعاة السياق في تفسير المفردة القرآنية منهجاً عاماً عند المصطفوي وجبل ، ولكن وقع منهما بعض الأمور المنتقدة، كالتقصير في ذكر بعض السياقات القرآنية التي تحتاج إلى بيان، وكالخطأ في تفسير بعض المواضع بما يخالف السياق.

ومنهج جبل في دقة مراعاة السياق أضبط من المصطفوي؛ لاعتماد جبل على أقوال المفسرين، بينما وقع المصطفوي في أخطاء أدت به إلى الخروج عن دلالة السياق، وأبرز هذه الأخطاء تقديمه للمعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى السياقي، وصرفه اللفظ عن دلالاته اللغوية دون دليل، وتأويل المعاني بما ينصر مذهبه.

ومنهج المصطفوي في تناوله المعنى السياقي للمفردة القرآنية يوقع الدارسين بأخطاء جسيمة إن هم اعتمدوا على ما ذكره دون التوثق مما في كتب التفسير.

<sup>١</sup> - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٠٦.

النيسابوري، محمود بن أبي الحسن (١٩٩٥م) إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق حنيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ج ٢، ص ٨٢٩.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٦٠.

<sup>٣</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٦٨-٩٦٩، ص ٩٩٢، ص ١٠٩٢-١٠٩٣.

## المبحث الثالث: الدلالة القرآنية الخاصة.

### ١- تعريف الدلالة القرآنية الخاصة.

الدلالة القرآنية الخاصة قريبة في معناها من المصطلح القرآني، والذي يُعرّف بأنه: اللفظ الذي صبغه الاستعمال القرآني بصبغة دلالية خاصة. وقد يكون المصطلح القرآني كلمة واحدة، وقد يكون مركباً من أكثر من كلمة<sup>(١)</sup>. وهذا تعريف يشمل المفردة القرآنية والتركيب القرآني أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ولأن دراسة المصطلح القرآني تتطلب دراسة خاصة ذات متطلبات وإجراءات محددة<sup>(٣)</sup>، ولا تستقيم الدراسة المصطلحية بمعناها الدقيق الشامل أن تكون في سياق البيان المعجمي للمفردة القرآنية، ولأجل الخروج من إلزام المنهج المعجمي لمفردات القرآن بما لا يلزمه، استبدل عنوان المبحث (الدلالة القرآنية الخاصة) بعنوان (المصطلح القرآني)، واستقي تعريف الدلالة القرآنية الخاصة من تعريف المصطلح القرآني، ولكن من دون الشروط والمواصفات التي لا تتوافق مع الدراسة المعجمية، و(الدلالة القرآنية الخاصة) التي تتصل بهذه الدراسة هي اللفظ المفرد وليس المركب؛ لأنها دراسة تُعنى بالمفردة القرآنية.

وبناء على اختصاص هذه الدراسة بالمفردة القرآنية، فالدلالة القرآنية الخاصة المتصلة بهذه الدراسة هي: المفردة التي صبغها الاستعمال القرآني بصبغة دلالية خاصة. والمفردة القرآنية، هي: الكلمة المستعملة في القرآن الكريم، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً من حروف المعاني.

والمعنى السياقي اللغوي الموافق لاستعمال العرب قبل نزول القرآن، شيء آخر غير الدلالة القرآنية الخاصة؛ لأن الدلالة القرآنية الخاصة جاءت من جهة أن الاستعمال القرآني صبغها

<sup>١</sup> - انظر البوشيخي، الشاهد البوشيخي (٢٠١٥م-٢٠١٦م)، كلمة العدد، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٥، ١٦، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس، ص ١٤.

فرحات، أحمد حسن (٢٠١٥م-٢٠١٦م)، أفق النقد في دراسة المصطلح القرآني، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٥، ١٦، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس، ص ٤٧-٤٨.

بوسلامة، فاطمة بوسلامة (٢٠١٧م)، المصطلح القرآني وعلاقته بعلوم القرآن، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٧، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس، ص ٥٧.

عبد الحميد الوافي (٢٠١٧م)، المصطلح القرآني وعلاقته بأصول الفقه، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٧، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس، ص ٢٤٠.

<sup>٢</sup> - مثل: سبيل الله، مسجد الضرار، النفائات في العقد، حبطت أعمالهم. ليلة القدر.

<sup>٣</sup> - انظر البوشيخي، الشاهد البوشيخي (٢٠٠٤م)، نظرات في المصطلح والمنهج، المغرب العربي، فاس، مطبعة أنفوجرانت، ط ٣، ص ٢٢-٣١. أحمد فرحات، أفق النقد في دراسة المصطلح القرآني، مرجع سابق، ص ٧٠-٧٤.

بخصوصية دلالية<sup>(١)</sup>، فإدراج المفردة القرآنية ضمن الدلالة القرآنية الخاصة، يتطلب وجود الصبغة الاستعمالية للمفردة في القرآن، سواء أكانت الصبغة متمثلة بصيغة جديدة وبمعنى جديد، أم كانت الصبغة بإضفاء دلالات جديدة على المعنى المستعمل عند العرب قبل نزول الآيات دون تغيير في الصيغة.

فقد جاء القرآن بصيغ جديدة لم تستعملها العرب، وأعطاهها دلالات جديدة، ولكنها مرتبطة مع امتدادها اللغوي، مثل: القرآن، والجاهلية، والنفاق، والمنافق، والفسوق، والفساق<sup>(٢)</sup>. وهذه الصيغ الجديدة هي جزء مما سمّاه ابن عاشور بمبتكرات القرآن؛ فقد قال: "وأحسب أن لفظ الجاهلية من مبتكرات القرآن"<sup>(٣)</sup>.

وقد أضفى القرآن بدلالاته على هذه المفردات، سواء أكانت صيغها مما استعمله العرب، أم مما لم تستعمله، وقد وقع هذا الإضفاء بتخصيص الدلالة أو تعميمها، فمن الأمثلة على ما خصص القرآن دلالاته: الصيام والزكاة، فإن لها مدلولات لغوية عامة، فالصوم في اللغة: الإمساك<sup>(٤)</sup>. والزكاة: النمو والطهارة<sup>(٥)</sup>، فخصص القرآن دلالة الصوم والزكاة بمصطلح قرآني شرعي ليدل على الفريضة المخصصة.

وهناك فرق بين الدلالة القرآنية الخاصة والدلالة الشرعية، ولذا لا يصح جعل المصطلح الشرعي مرادفاً للدلالة القرآنية الخاصة؛ لوجود فارق بينهما من جهة العموم والخصوص؛ لأن الدلالة القرآنية أعم من الدلالة الشرعية، فالصلاة والزكاة والصيام والحج والقصاص والجزية ونحوها، هذه مصطلحات شرعية، وهي تقع ضمن الدلالة القرآنية الخاصة، بينما لا يُعدّ الفرق بين

<sup>١</sup> - الفرق بين المعنى السياقي والمعنى الاصطلاحي في القرآن، أن النظر إلى المعنى السياقي يكون من جهة رصد التغيّر الواقع في دلالة المفردة بناء على تأثير دلالة السياق فيها، أما المعنى الاصطلاحي فهو المفهوم المستنبط من سبر المفردة القرآنية وتتبع دلالاتها واشتقاقاتها في القرآن، والدلالة السياقية هي إحدى خطوات تتبع دلالة المصطلح في القرآن.

انظر السيد، تمام محمد (٢٠١٠م)، ألفاظ وتراكيب ودلالات جديدة في السياق القرآني، الأردن، رسالة ماجستير، إشراف عودة أبو عودة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، ص ٢٣-٢٥.

<sup>٢</sup> - انظر تمام محمد، ألفاظ وتراكيب ودلالات جديدة في السياق القرآني، مرجع سابق، ص ٢٥-٦٠.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٣٦.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٣.

<sup>٥</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧.



المطر والغيث في القرآن الكريم<sup>(١)</sup> من باب الدلالة الشرعية، وإنما هو استعمال لغوي خاص بالقرآن الكريم، فالدلالة الشرعية والدلالة اللغوية الخاصة بالقرآن تكونان الدلالة القرآنية الخاصة.

ولذا فإنه لا تعارض بين التعبير عن المفردة القرآنية بأنها دلالة قرآنية خاصة أو دلالة شرعية، وكذا لا تعارض بوصف مفردة بأن لها استعمالاً لغوياً خاصاً بالقرآن.

واستعمال القرآن الكريم للمفردة استعمالاً لغوياً خاصاً، لا يمنع الناس من استعمال المفردة بالاستعمال العام عند العرب، ولكن يبقى الاستعمال اللغوي الخاص بالقرآن يحمل دلالات بيانية خاصة به<sup>(٢)</sup>.

## ٢- مدى عناية المصطفوي وجبل بالدلالة القرآنية الخاصة .

ودراسة مدى عناية المصطفوي وجبل بالدلالة القرآنية الخاصة تقع في محورين:

المحور الأول: مدى عناية المصطفوي وجبل بالمعاني القرآنية الخاصة الأساسية.

<sup>١</sup> - استعمل القرآن مفردة (غيث) في الخير، ومفردة (مطر) وما اشتق منها جاءت في العذاب؛ فقد جاءت مفردة غيث في القرآن ثلاث مرات بالاسم ومرة بالفعل المضارع كلها في سياق الخير: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قُطِرُوا وَيُشْرِى رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى: ٢٨]، ﴿وَتَكَاشَرُوا لِلْأُمُومِ وَالْأَوَّلِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ أَغْبَجَ الْكُفَّارَ بِنَاتِهِ﴾ [الحديد: ٢٠]، ﴿يَوْمَ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ٤٩].

بينما جاء المطر ومشتقاته في سياق العذاب: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَى الْقُرْيَةِ الَّتِي أُمِطِرَتْ مَطَرُ السَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٣] [النمل: ٥٨]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَذَابَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّنْ سِجِّيلٍ مَّنْصُورٍ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿فَجَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِّنْ سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤]، ﴿وَاذْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ وَأُنْزِلْنَا بَعْدَ الْيَمِّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

انظر أبو عودة، عودة خليل، التطور الدلالي، مرجع سابق، ص ٥٠٧-٥٠٩.

<sup>٢</sup> - كالفرق بين الضلال والضلالة مثلا، فمن الضلال ما لا يكون مذموماً، كما في قوله تعالى ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]، ولكن الضلالة كلها مذمومة، فقد وردت في القرآن الكريم تسع مرات، بصيغة: الضلالة، وضلالة، وضلالتهم. وكلها تحمل معاني الكفر. انظر القدومي، سامي القدومي (د.ت)، التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، دار الوضاح، د.ط، ص ١٢٠.

المحور الثاني: مدى عناية المصطفوي وجبل بالمعاني القرآنية الخاصة غير الأساسية.

وفيما يلي تفصيل هذين المحورين:

## المحور الأول: مدى عناية المصطفوي وجبل بالمعاني القرآنية الخاصة الأساسية.

وقع الاختيار على مجموعة من المعاني القرآنية الأساسية، وقد اختيرت على أساس التنوع، ما بين مصطلحات عقديّة وفقهية، وسيكون دراسة المصطلح عند المصطفوي وجبل بعد إثبات استقلالية القرآن بدلالة المفردة.

من المعاني القرآنية الأساسية:

### ١- الشريعة.

الشريعة في اللغة هي: مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويحملون الماء، وربما شرعوها دوابهم حتى تشرعها وتشرب منها، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء من مصدر نابع لا انقطاع له، وإذا كان مصدر الماء من الأمطار فلا يُسمّى شريعة، بل يُسمّى كَرَعًا، ويشترط أيضًا حتى تصح تسمية الماء بالشريعة أن يكون ظاهرًا مَعِينًا، فأما إذا احتاج الناس إلى رفعه بالرّشاء، فلا يُسمّى شريعة<sup>(١)</sup>.

وقد استعملت مفردة الشريعة في الشعر العربي بهذا المعنى اللغوي؛ واشتق منه المعنى القرآني للشريعة<sup>(٢)</sup>؛ وبهذا فإن دلالة الشريعة في القرآن الكريم لها معنى خاص متميّز عن استعمال العرب في الجاهلية<sup>(٣)</sup>.

وعند النظر فيما سطره المصطفوي يظهر أنه قرر أن أصل المادة هو: إنشاء طريق بين واضح، سواء أكانت الطريق مادية أم معنوية. ويرى أن تسمية مورد الشاربة بالشريعة مأخوذة من إنشاء الطريق؛ لأنها طريق الورود للاستسقاء.

<sup>١</sup> - انظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٨، ١٧٥.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٦٢.

<sup>٣</sup> - أبو عودة، التطور الدلالي، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢١.

ويرى أن المعنى الاصطلاحي في القرآن هو: إنشاء طريق بين إما من جهة الله تعالى أو من جهة من يُزعم أنهم شركاء، فإن كانت من جهة الشركاء، فهي شرك وكفر وانحراف، ويرى أن الشريعة لا تكون إلا بوجود أوامر وأحكام<sup>(١)</sup>.

وتفسير المصطفوي للشريعة غير متوافق مع المعنى اللغوي؛ لأن المعنى اللغوي يدل أن الشريعة هو نبع الماء الدائم المتدفق إلى وجه الأرض، بينما يرى المصطفوي أن الشريعة هي الطريق.

أما جبل فقد رأى أن أصل المادة هو: شق طريق إلى الماء، وقرر أن معنى الشريعة الاصطلاحي في القرآن هو ما يصدق على ما يُسمى بالعقيدة؛ فالشهادتان من الشريعة، وسائر ما جاء في حديث الإيمان<sup>(٢)</sup>، ويرى بناءً على تفسير الشريعة بالعقيدة أن الأديان السماوية متعددة، وأن هنالك اختلاف بينها، وإن كانت متفقة في الأصول العامة<sup>(٣)</sup>.

وما سطره جبل من تعدد الأديان السماوية كلام غير صحيح؛ لأن دين الأنبياء واحد، ولكن الخلاف بينهم في التفاصيل التشريعية، فقد قال تعالى ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد"<sup>(٤)</sup>. والإخوة لعلات، أي: الإخوة لأب<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٤٩-٥٠.

<sup>٢</sup> - هكذا سماه، والظاهر أنه يقصد حديث سؤال جبريل - عليه للنبي - صلى الله عليه وسلم- عن الإسلام والإيمان والإحسان. انظر البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، ج ١، ص ١٩، رقم الحديث: ٥٠.

مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام، ج ١، ص ٣٧، رقم الحديث: ٩.

<sup>٣</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٣١-١١٣٢.

<sup>٤</sup> - البخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦]، ج ٤، ص ١٦٧، رقم: ٣٤٤٣.

<sup>٥</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ١، ص ٩٤.

ومعنى الحديث أن دين الأنبياء واحد، والاختلاف بينهم وقع في فروع التشريع<sup>(١)</sup>، وأيضاً فتفسير جبل الشريعة بالعقيدة لا يتوافق مع تصريح الآية بأن لكل أمة شريعة خاصة، وإنما يتوافق مع كون الشريعة هي الأحكام الفرعية في الدين.

ولكلمة الشريعة معنى قرآني خاص، ترتبط دراسته مع دراسة المعنى القرآني للمنهاج؛ لأنهما ذكرا في آية واحدة، فلا بد من بيان الحد الفارق بينهما؛ فقد قال تعالى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

وهذا يقود إلى دراسة المعنى القرآني للمنهاج.

## ٢- المنهاج.

المنهج في اللغة هو الطريق الواضحة<sup>(٢)</sup>، فأما المصطفوي فقد فرق بين الشريعة والمنهاج، بأن الشريعة هي الطريق المحدثه من جهة الله تعالى أو من جهة من يُزعم أنهم شركاء، أما المنهاج فهو اسم آلة، أي جعل الله لنا طريقاً للعبادة، وآتانا آلة الاتضاح والفهم، وهي: المنهاج<sup>(٣)</sup>. أما جبل فهو يرى أن الشريعة هي العقيدة، والمنهاج هو أحكام الدين<sup>(٤)</sup>.

ولكن الطبري -مثلاً- يرى رأياً متصلاً مع المعنى اللغوي اتصالاً أوضح، فقد قال في التمييز بين المصطلحين ما نصه: " فمعنى الكلام: لكل قوم منكم جعلنا طريقاً إلى الحق يؤمّه، وسبيلاً واضحاً يعمل به"<sup>(٥)</sup>.

وهذا المعنى الذي ذكره الطبري متوافق بوضوح مع المعنى اللغوي؛ فالشريعة هي مورد استقاء الأحكام الشرعية؛ لأن الشريعة في اللغة هي: نبع الماء الدائم المتدفق إلى وجه الأرض،

<sup>١</sup> - ابن حجر، أحمد بن علي (١٩٥١م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، ج ٦، ص ٤٨٩.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٦١.

الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٤٦.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٢٨٦.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٣٢.

<sup>٥</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٣٨٤.

وأما المنهاج في اللغة فهو: الطريق الواضحة التي يسير فيها الذاهبون إلى الله تعالى وفق ما استقوه من الشريعة؛ ولذا فالمنهاج هو الطريق العملي. ونحوه قال القرطبي<sup>(١)</sup>.

ولكن كيف يستقيم كلام الطبري مع تفسير قوله تعالى ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]، ألا يدل قوله تعالى (شرع) في هذا السياق أن العقيدة من المشروع، وبهذا فإن الشريعة هي العقيدة كما قال جبل<sup>(٢)</sup>، وهي الأصول العامة أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ولكن الاستعمال القرآني فرّق بين دلالة الفعل (شرع) ودلالة الاسم (شرعة)، فدلالة الفعل (شرع) تضم العقائد والأحكام العملية كما في قوله تعالى ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا...﴾ [الشورى: ١٣]، واستعمال الفعل (شرع) يدل على هذا المعنى العام للدين، سواء أكان الله تعالى هو المشرّع، أم أحد طواغيت الأرض، قال تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، بينما استعمل القرآن الاسم (شرعة) في فروع التشريع؛ لأنه قد جعل لكل أمة شريعة<sup>(٤)</sup> خاصة بهم ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، والخصوصية في الدين لا تشمل العقيدة وأصول التشريع؛ لاشتراك كل الشرائع السماوية فيها، فاتجه تعيين الخصوصية الدينية لكل أمة إلى موضوع فروع التشريع.

ورغم الاختلاف الواقع بين المصطفوي وجبل ببيان معنى المصطلحين الشريعة والمنهاج، ورغم ما يؤخذ عليهما، إلا أنهما اعتنيا في بيان المصطلحين، ووقفنا معه بما يتناسب والبحث المعجمي، إذ المطلوب بيان عنايتهما وليس الإصابة في بيان المصطلح؛ إذ إن الأمر اجتهادي،

<sup>١</sup> - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢١١.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٣٢.

<sup>٣</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٢.

<sup>٤</sup> - الشريعة هي: الشريعة. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٣٦.

تعددت في بيانه الأقوال<sup>(١)</sup>، فمنها ما يقترب من الصواب، ومنها ما يبعد عنه، ولكن في نهاية المطاف يبقى الأمر مقبولا ما دام لا يخرج من حَرَم الاجتهاد الشرعي المعتبر.

### ٣- الصلاة.

وللصلاة معنى قرآني خاص، اختلف العلماء في ربطه بالمعنى اللغوي، ف قيل: الصلاة في اللغة الدعاء<sup>(٢)</sup>. وقيل: أصل الصلاة في اللغة هو اللزوم؛ ومن ذلك يُصلى الشيء بالنار، أي يلزمها<sup>(٣)</sup>. وقيل: هي من الصَّلَوَان، وهما: العظمان الواقعان في أسفل الظهر يمين العَجْز وشماله، وهما عند الإنسان والحيوان، وسميت الصلاة بذلك لأن المصلي يرفع الصلوان<sup>(٤)</sup>. وقيل غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

وأرجح هذه الآراء في بيان المعنى اللغوي للصلاة هو: الدعاء<sup>(٦)</sup>، وذلك لعدة أمور:

الأول: قرب المعنى بين عبادة الصلاة والدعاء.

الثاني: إن كثيرًا من أجزاء الجسم تتحرك في الصلاة وليس عظم الصلوان فقط.

الثالث: استعمال الشعراء الصلاة بمعنى الدعاء<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - فمن الأقوال : "الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه". العسكري، الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص ٢٢. الأزهرى محمد بن أحمد (د.ت)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (تفسير ألفاظ مختصر المزني)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الطلائع، دط، ص ٢٧٨.

وقيل: "الشرعة معناها ابتداء الطريق، والمنهاج: الطريق المستمر". السجستاني، غريب القرآن، مرجع سابق، ص: ٢٩٢.

وقيل: "سبيلا وسنة". النحاس، معاني القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣١٨.

وقيل غير ذلك. انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٣٨٧. وانظر ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٥٥.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٠٠.

الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٤٠٢.

<sup>٣</sup> - ورجحه الزجاج. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣٢.

<sup>٤</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٧٧.

<sup>٥</sup> - انظر الزبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ج ٣٨، ص ٤٣٧.

<sup>٦</sup> - انظر أبو عودة، التطور الدلالي، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٣.

<sup>٧</sup> - انظر بعض ما قيل. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٠٠.

الرابع: ورود الصلاة بمعنى الدعاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا دُعي أحدكم، فليُجب، فإن كان صائماً، فليُصلِّ، وإن كان مفطراً، فليُطعم"<sup>(١)</sup>، والصلاة في هذا السياق هي الدعاء<sup>(٢)</sup>.

الخامس: ورود الصلاة بمعنى الدعاء في القرآن الكريم؛ قال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والصلاة في هذا السياق هي الدعاء<sup>(٣)</sup>.

ولكن المصطفوي لم يرَ أن الدعاء هو معنى الصلاة اللغوي، بل رأى أن المادة الخاصة بالصلاة هي الواوية (صلو) وليس اليائية (صلي)، ورأى أن (صلو) مأخوذة من السريانية والآرامية وهي مستعملة بالعبرية<sup>(٤)</sup>، وهي عندهم بمعنى العبادة المخصصة، وهي مستعملة في العربية للصلاة المخصصة.

ويرى أن الأصل الجامع لهذه الكلمة في العربية هو: الثناء الجميل المطلق الشامل، ويندرج معنى التحية – ونحوها- ضمن الأصل الجامع.

ويرى أن الصلاة بمفهومها العبادي المخصوص تعنى التحية والشكر والثناء الحسن، ويرى أن القول بأن الصلاة حقيقة شرعية، قول غير صحيح، ويؤكد المصطفوي على أن حقيقة معنى الصلاة (العبادة المعروفة) هي حقيقة لغوية ليس إلا، بل زيادة على هذا فهو يرى أن هذه الحقيقة

<sup>١</sup> - مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، ج ٢، ص ١٠٥٤، رقم الحديث: ١٤٣١.

<sup>٢</sup> - البغوي، الحسين بن مسعود (١٩٨٣م)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ج ٦، ص ٣٧٥.

ابن بطال، علي بن خلف (٢٠٠٣م)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرياض مكتبة الرشد، ط ٢، ج ٧، ص ٢٨٨.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (١٩٦٧م)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج ١٢، ص ٨٠.

<sup>٣</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٤٥٤.

الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ١٦، ص ١٣٦.

<sup>٤</sup> - تقدم الكلام في مذهب المصطفوي في القول في التعريب في مبحث الدلالة الاشتقاقية.

اللغوية مأخوذة بمعناها المخصوص من السريانية والآرامية والعبرية، ويرى أن الأمر بالصلاة في العهد المكي دليل على أنها معروفة قبل الإسلام<sup>(١)</sup>.

ورفض المصطفوي كون الصلاة من الحقائق الشرعية يتعارض مع ما قرره هو نفسه في مكان آخر من كتابه من أن الصلاة والزكاة والحج حقائق شرعية<sup>(٢)</sup>، هذا أولاً.

وثانياً: فإنه يتعارض مع التطور الدلالي للكلمة؛ لأنها لم تنقل إلينا عن العرب بمعناها الاصطلاحي لا شعراً ولا قولاً، وهذا ما يثبته صنيع أصحاب المعاجم والتفاسير؛ لأنهم حاولوا أن يربطوا بين المعنى الاصطلاحي للصلاة والمعنى اللغوي عند العرب.

ولو افترض من باب التنزل أن الصلاة كانت مستعملة عند العرب وغير العرب في معنى العبادة، فهل الأمر بإقامة الصلاة في القرآن يتجه إلى تلك الصلاة المعهودة عند العرب أو غيرهم من الأمم، أم يتجه إلى الصلاة الإسلامية؟ الجواب القطعي يقتضي أن الأمر بإقامة الصلاة يتجه إلى الصلاة المعهودة عند المسلمين وفق حقيقتها الشرعية، ولا تتم إلا بالقيام بشروطها وأركانها، وهذا يقتضي أن الصلاة بمعناها الشرعي هي اسم شرعي.

وأما جبل فهو يرى أن المعنى الجامع للمادة هو اللين والرخاوة، ومن مجاز اللين والرخاوة خشوع الباطن؛ والدعاء خشوع في الباطن، ومن هنا استعملت الصلاة في الدعاء، ومن معنى الدعاء استعملت الصلاة في العبادة المخصوصة. وقد لفت جبل النظر إلى اختلاف المعنى السياقي للصلاة في القرآن بعرض نماذج من هذه السياقات<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- الصوم.

ومصطلح الصوم في القرآن الكريم يعود بأصله إلى معنى السكون والركود والنبات والإمساك بمفهومه المطلق، سواء أكان عن الطعام أم الكلام، لأن الصوم لغة أصل يدل على الركود والإمساك كما قال ابن فارس، والصوم قيام بلا عمل. أي: الإمساك عن العمل. وصامت

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٣٠-٣٣٤.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٩٨.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٤٥.



الريح، أي: ركدت، وصامَ النهار، أي: استوت الشمس وسط السماء وقت الظهيرة، فكأنها ركدت.. ومصام الخيل موقفه الذي يثبت ويسكن فيه<sup>(١)</sup>.

ولقد تطور هذا المعنى إلى مفهوم عبادة مخصوصة يمسك فيها المسلم عن طعامه وشربه وعلاقته الزوجية من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وهذا المعنى الاصطلاحي للصوم في الإسلام لم يكن مستعملاً عند العرب بهذا المدلول.

ورأى المصطفوي أن الصوم يحل على المعنى اللغوي، وهو: مطلق الإمساك، إلا أن تدل قرينه على إرادة المعنى الشرعي للصيام<sup>(٢)</sup>.

وهذا التأصيل بمعنى أن الأصل في الصوم في القرآن هو المعنى اللغوي، كلام غير دقيق، لأن الأصل الصوم مصطلح شرعي، فالأصل حمل كل الأخبار والأوامر على الصوم المعهود شرعاً إلا أن يدل دليل على أن المقصود بالصوم هو المعنى اللغوي، كقوله تعالى {إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً} [مريم: ٢٦]، ويُقبل القول بعدّ اللفظ مجملاً -من باب التنزل- إذا كان مستعملاً في المعنى الشرعي واللغوي معاً، ويكون تبين هذا المجمل بالأدلة والقرائن<sup>(٣)</sup>، ولكن أن يُقال: إن الأصل في مفردة الصيام المعنى اللغوي لا الشرعي. فهذا قول غير صحيح.

وهذا التأصيل غير الدقيق من المصطفوي حمله على تفسير (الصائمين والصائمات) في قوله تعالى ﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] بالممسكين عن كل ما يقف سداً أمامهم في السير إلى الله تعالى، مستدلاً بأن الآية تتكلم عن مراحل المسير والسلوك إلى الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر الفراهيدي، العين، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٧١-١٧٢. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٢٣-٣٢٤.

الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٥، ص ١٩٧٠-١٩٧١.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٧١.

<sup>٣</sup> - انظر الغزالي، المستصفى، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٠.

الفخر الرازي، المحصول، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠٩.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (٢٠٠٢م)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لبنان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ج ١، ص ٤٩٧.

الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٢. العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢٩.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٧١-٣٧٢.

فاستدلّاه بتقديم الحقيقة اللغوية على الحقيقة الشرعية من جهة الأصل، كلام على خلاف عُرف الكتاب الكريم.

أما جبل فقد بيّن أن الصوم في أصله يدل على التوقف عن الحركة والامتداد، ورُبط الصوم بهذا المعنى؛ لأن الإمساك توقف عن العمل، وأشار إلى أن الإمساك عن الطعام والشراب مستعمل عند العرب، وأن الذي أضافه الشرع لمعنى الصيام هو الإمساك عن الجماع<sup>(١)</sup>.

ولكن ما بيّنه جبل من إضافة الشرع إلى المعنى غير مكتمل؛ لأن الشرع أضاف أيضاً تعييناً لوقت بداية الصوم ونهايته، ووقتاً لجوازه وحرمته، وغير ذلك من الأحكام.

## ٥- الزكاة.

أما مصطلح الزكاة فهو مصطلح قرآني شرعي، والعرب فيما قبل الإسلام كانوا يستعملون كلمة الزكاة في النمو والزيادة في الخير، يُقال: فلان زكي. أي: زائد في الفضل والخير<sup>(٢)</sup>.

ولم يطلق العرب الزكاة على نظام مالي معين، فهم في أساس الأمر لم يكن عندهم نظام مالي شبيه بنظام الإسلام الاقتصادي، فالزكاة بمفهومها المالي المنظم مصطلح إسلامي، وقد تطور من مفهوم النماء والزيادة في الخير والفضل إلى مفهوم العبادة المخصوصة<sup>(٣)</sup>.

ولقد عرّف المصطفوي مصطلح الزكاة الشرعي تعريفاً غريباً، فقد قال إن الزكاة الشرعية تشمل كل الحقوق المالية، حتى حقوق العباد في العقود والمعاملات المالية، وذكر أن حق الفقراء ومصارف الزكاة هي جزء من هذه الحقوق<sup>(٤)</sup>.

وهذا التعريف للزكاة من المصطفوي غير مقبول، لأن الزكاة ركن إسلامي معروف، له شروط وجوب، وكيفية إخراج، وله مصارف معروفة معيّنة، وليس من الصواب توسيع مفهوم الزكاة الشرعية ليشمل حقوق العباد في عقود البيع والإجارة وكل العقود والمعاملات المالية.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٢٥٤-١٢٥٥.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١٨. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧.

<sup>٣</sup> - أبو عودة، التطور الدلالي، مرجع سابق، ص ٢١٣.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٥٥-٣٥٦.

أما جبل فقد أبعد التُّجعة أيضًا في بيان معنى الزكاة المالية، فقد جعل الزكاة فيما أخرج من المال على سبيل التبرع لا الفرض<sup>(١)</sup>.

وهذا التعريف من جبل لا يصح؛ لأن الزكاة ركن من أركان الإسلام كما هو معروف بداهة في ديننا، فكما في الحديث: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"<sup>(٢)</sup>، وهذه الزكاة، هي عينها التي أمرنا الله سبحانه وتعالى بإيتائها في كتابه الكريم.

## ٦- الإلحاد.

وأيضًا فإن مصطلح (الإلحاد) من المصطلحات القرآنية، وأصل مادته (لحد)، ومعناها في اللغة الميل، ويُسمّى القبر لحدًا إن كان شقه في جانبه، ويُسمّى الملجأ مُلتحدًا؛ لأن اللاجئ يميل إلى ملجئه<sup>(٣)</sup>، وقد وردت مشتقات المادة (لحد) في عدة مواضع في القرآن.

يرى المصطفوي أن معنى الجامع للمادة هو الخروج عن متن البرنامج المنظور. أي: الخروج عما هو مقرر الالتزام به. وذكر الآيات المشتملة على اشتقاقات مادة (لحد)، وفسرها، لكنه لم يذكر قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، بل اكتفى بالإشارة إليه بقوله: وعمل على خلاف برنامج الحَرَم باستحلال حرمة<sup>(٤)</sup>.

وكلامه باستحلال حرمة الحرم غير واضح، وإن كان المتبادر إلى الذهن أنه انتهاك خصوصية الحرم، كانتهاك حرمة صيده ونحو هذا، ولكن يحتمل أن يريد باستحلال حرمة، ممارسة الشرك في الحرم.

وكان على المصطفوي - بناء على منهجه - أن يذكر كل الآيات المتضمنة لمشتقات المادة، ومن ضمنها قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]؛ لأن

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ٩٠٨.

<sup>٢</sup> - البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس، ج ١، ص ١١، رقم الحديث: ٨.

مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بني الإسلام على خمس، ج ١، ص ٤٥، رقم الحديث: ١٦.

<sup>٣</sup> - انظر ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٠٥. ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص: ٨٠٣. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٣٦.

<sup>٤</sup> - انظر مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ١٨٨-١٨٩.

المفسرين اختلفوا في تفسير الإلحاد في الآية على قولين؛ فمنهم من قال: هو الكفر. ومنهم من قال: هو المعصية<sup>(١)</sup>.

ورجح الطبري<sup>(٢)</sup> والزمخشري<sup>(٣)</sup> والرازي<sup>(٤)</sup> أن المراد بالإلحاد في الآية هو الذنب وليس الكفر؛ لأن الآية لم تخصص إلحادًا دون إلحاد، ومما يدل على ذلك السياق أيضًا، فإن الآية ذكرت أمر الكفار وبعد ذلك ذكرت أمر العصاة، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، فالذين كفروا وصدوا عن المسجد الحرام لهم عذاب أليم، وكذلك من أراد فيه فعل المعصية عن قصد لا عن خطأ فله عذاب عظيم كذلك.

ولو كان الإلحاد هو الكفر، فلماذا يُعاد التهديد على الإلحاد بالعذاب الأليم، بعد التهديد على الكفر بالعذاب الأليم؟ فهما أمران، وليس أمرًا واحدًا.

أما جبل فقد فسر الإلحاد في الدين بالميل عن الحق وتحريف المعنى واللفظ، أو الطعن في القرآن بنسبته إلى غير الله تعالى، أو بالطعن بوصفه شعرًا أو سحرًا. ولكنه لم يفسر المقصود بالإلحاد على وجه التفصيل في قوله تعالى {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ} [الحج: ٢٥]<sup>(٥)</sup>.

ومما تقدم يظهر أن المصطفوي وجبل قدما ملامح لتفسير مصطلح الإلحاد في القرآن، ولكنهما لم يقدمًا تصورًا واضحًا للمصطلح.

ولكن مما تقدم يتبين أن الإلحاد في القرآن لا يعني دائمًا الكفر، فالإلحاد ليس من معاني الكفر؛ لأنه قد ورد بمعنى المعصية، وورد بمعناه اللغوي.

والإلحاد ليس مصطلحًا شرعيًا حتى يُقال: إن الأصل في معناه الكفر إلا ما دل السياق على خلافه. وهذا لا يمنع من الاصطلاح على أن الإلحاد هو الكفر، أو الاصطلاح على أنه الاعتقاد

<sup>١</sup> - انظر القولين. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٨، ص ٦٠٠-٦٠٢..

<sup>٢</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١٨، ص ٦٠٢..

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٥١.

<sup>٤</sup> - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢٣، ص ٢١٨.

<sup>٥</sup> - انظر جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٦١-١٩٦٢.

بعدم وجود إله. ولكن ينبغي التنبيه عند الولوج في دلالات القرآن وسياقه إلى أن الإلحاد في القرآن له دلالاته الخاصة.

## ٧- الفيء.

الفيء من المصطلحات القرآنية المتعلقة بالفقه الإسلامي، ومعنى المادة يدور حول الرجوع، يُقال: فلان سريع الفيء من الغضب. أي: الرجوع. والفيء هو الظل فيما بعد الزوال، وفيه معنى الرجوع، كأن الظل ذهب جهة المغرب ثم رجع إلى جهة المشرق، فسمي الظل الراجع بعد الزوال فيئاً<sup>(١)</sup>. والمرأة تفيئ شعرها. أي: تحركه من الخيلاء، وهذه الحركة فيها ذهاب ورجوع، والرجوع هو الفيء<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء الفيء في القرآن بالمعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، أما المعنى اللغوي، فقوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلِي بَغْيٍ حَتَّى تَقِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾ [الحجرات: ٩]، ومعنى تقي: ترجع، وكذا فاءت<sup>(٣)</sup>. وكقوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، فإن معنى (فاؤوا) هو رجوع الزوج إلى زوجته بعد أن حلف أن لا يقربها<sup>(٤)</sup>.

وهذا المعنى اللغوي تطور بدلالاته فأصبح له دلالة شرعية، وهي: المال المحصل من الكفار بلا قتال<sup>(٥)</sup>، كما في قوله تعالى ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

<sup>١</sup> - الجوهري، ص الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٣-٦٤.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٣.

<sup>٣</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٢، ص ٢٩٢.

<sup>٤</sup> - أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢٤.

<sup>٥</sup> - انظر السرخسي، المبسوط، المرجع، ج ١٠، ص ٧. ابن قدامة، الكافي في فقه أهل المدينة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧٧.

النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م)، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، لبنان، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ١٩٨.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ / ١٢٢٣م)، المغني، مكتبة القاهرة، د. ط، د. ت، ج ٦، ص ٤٥٣.

فأما المصطفوي فيقول في بيان معنى الفبي الشرعي: ما جعله الله تعالى من الأموال والممالك خاضعاً تحت السلطة بعد أن كان خارجاً عن اليد<sup>(١)</sup>.

وهذا التعريف ليس دقيقاً؛ لأنه لا يفرق بين الفبي والغنينة؛ لأن الغنينة هي: ما حصل عليه المسلمون من الكفار بقتال<sup>(٢)</sup>.

أما جبل فقد بين المعنى الشرعي للفبي، فقال: أما الفبي، فهو ما حصل عليه المسلمون من أموال الكفار من غير جهاد.

وبين لماذا سمي فيئاً بأمرين، الأول: إن المال في أصله لله تعالى، جعله في أيدي هؤلاء الكفار، ولما تمردوا على أوامر الله تعالى، أعاد سبحانه وضع المال في أيدي المؤمنين.

والثاني: الأحقية في مال الله تعالى لمن يطيعه ويعبده، وليس فيمن عصاه وتمرد على أوامره<sup>(٣)</sup>.

وقد أحسن جبل في بيان المعنى الشرعي للفبي، وأحسن في ربطه بالمعنى اللغوي، على الرغم من عدم عرضه المصطلح بتعريف مضبوط شامل، فإنه أحسن؛ لأن المطلوب من المعاجم اللغوية هو الحد الأدنى في بيان المصطلح.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ١٨٢.

والتفريق بين الفبي والغنينة من المباحث التي دار النقاش فيها عند الشيعة، فقد أورد الطوسي ما قيل في ذلك، ورجح أن الفرق بين الفبي والغنينة يكون بأمر القتال، فالفبي ما حصل عليه المسلمون من الكفار بلا قتال، والغنينة ما حصلوا عليه بقتال.

الطوسي، محمد بن حسن (د.ت) التبيان في تفسير القرآن، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ط. ج ٩، ص ٥٦٣-٥٦٤.

<sup>٢</sup> - انظر السرخسي، المبسوط، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٧.

الحطاب الرعيني، عبد الله محمد بن محمد (١٩٩٢م)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لبنان، دار الفكر، ط ٣، ج ٣، ص ٣٦٦.

النوي، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، مرجع سابق، ص ١٩٩.

الراميني، محمد بن مفلح (٢٠٠٣م)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ج ١٠، ص ٢٧١.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٦١٩.

## ٨- الآخرة، والآخر.

بيّن المصطفوي أن كلمة الآخرة جاءت مقيدة بالدار، بإتيانها صفة أو مضافة، أو مقيدة بالنشأة، أو في مقابلة الأولى، أو الدنيا، وبيّن أن كلمة الآخر جاءت صفة لليوم. وبعد هذا البيان خرج بنتيجة مفادها: أن الآخرة واليوم الآخر يدلان في الاستعمال القرآني على اتصالهما بالحياة الدنيا، وأنهما يبدأان منذ مفارقة الحياة، ولذا فقد نص على أن القبر وحياة البرزخ من الآخرة واليوم الآخر.

ويرى من لطائف التعبير أن القرآن لم يُعبر بكلمة (الآخر) بفتح الخاء، أو كلمة (الأخرى)، لأنهما كلمتان دالتان على الفصل عن الحياة الدنيا، بينما جاء التعبير بـ (الآخر) بكسر الخاء، و(الآخرة)؛ لأنهما يدلان على اتصالهما بالحياة الدنيا، اتصالاً بلا انقطاع<sup>(١)</sup>.

وكلام المصطفوي في بيان المقصود بالآخرة فيه نظر؛ لأنه عدّ حياة البرزخ من ضمن اليوم الآخر، وهنالك فرق في القرآن بين مصطلح (الآخرة) و(اليوم الآخر)؛ لأن من الآيات ما دلّت فيه كلمة الآخرة على حياة البرزخ، فقد بيّن النبي - صلى الله عليه وسلم - معنى قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] بأنه تثبت الله للمؤمنين في الآخرة، بالإجابة الصحيحة عندما يُسألون في قبورهم: من ربك، وما دينك، ومن نبيك؟<sup>(٢)</sup>.

ومن الآيات ما كانت دلالة كلمة الآخرة بمعنى يوم القيامة، كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ

فِي هَذِهِ ءَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ ءَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]، والآخرة هنا هي أحداث يوم القيامة

<sup>١</sup> - انظر مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٠-٥١.

<sup>٢</sup> - عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا أقعد المؤمن في قبره أتى، ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فذلك قوله: {يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ} [إبراهيم: ٢٧].

البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨، رقم الحديث: ١٣٦٩. واللفظ له.

مسلم، صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٠١، رقم الحديث: ٢٨٧١.

بدليل قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [١٢٤] قَالَ رَبِّ لِمَ

حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ [طه: ١٢٤ - ١٢٥].

وكقوله تعالى ﴿يَقَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر:

٣٩] وقوله ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقوله ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ

نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣].

بل من الآيات ما لا تدل فيه كلمة الآخرة إلا على الدنيا، كما في قوله تعالى ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ

الْآخِرَةِ لِيَسْئَلُوا وُجُوهَهُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّوْا مَا عَمِلُوا تَتَبِيرًا﴾

[الإسراء: ٧].

أما (اليوم الآخر) فهو يوم القيامة، وتقبيده باليوم يدل على أنه من معاني يوم القيامة؛ قال الطبري في بيان المقصود باليوم الآخر: "يعني: بالبعث يوم القيامة، وإنما سمي يوم القيامة (اليوم الآخر)، لأنه آخر يوم، لا يوم بعده سواء" (١).

وقال الفخر الرازي: "ما المراد باليوم الآخر؟ الجواب: يجوز أن يراد به الوقت الذي لا حد له وهو الأبد الدائم، الذي لا ينقطع له أمد، ويجوز أن يراد به الوقت المحدود من النشور إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة، وما بعده فلا حد له" (٢).

وقد تذكر بعض تصانيف كتب العقيدة أن الإيمان بأحوال حياة البرزخ من الإيمان باليوم الآخر (٣)؛ من باب أن الإيمان بالبرزخ تابع للإيمان بيوم القيامة.

١ - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٧١.

وانظر الخفاجي، أحمد بن محمد (د.ت)، عناية القاضي وكفاية الرازي (حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي)، بيروت، دار صادر، د.ط، ج ٧، ص ١٦٥.

٢ - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠٢.

٣ - قال ابن تيمية: "ومن الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم مما يكون بعد الموت: فيؤمنون بفتنة القبر وعذاب القبر وبنعيمه".



ومن هذه الوقفة يتبين أن ما استخلصه المصطفوي وبيّنه في تعريف المقصود بالآخرة واليوم الآخر بيان في نظر.

وأما ما ذكره المصطفوي من كون الآخرة واليوم الآخر متصلان بالحياة الدنيا، فصحيح إذا كان المقصود بالحياة الدنيا جنسها، وليس الحياة الدنيا النسبية الخاصة بكل فرد.

وأما جبل فقد بيّن أن كلمة الآخرة في كل القرآن تدل على الحياة التي بعد الحياة الدنيا، واستثنى من ذلك قوله تعالى ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آلَمَةٍ الْآخِرَةِ إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾ [ص: ٧]<sup>(١)</sup> واستثناؤه غير تام؛ لأنه لم يذكر قوله تعالى ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُئَلُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّوْا مَا عَمَلُوا تَتَبَرَّأَ﴾ [الإسراء: ٧]، وكذلك فقد قال عن (اليوم الآخر)، أنه زمن الآخرة<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق عرضه من بعض المصطلحات القرآنية الأساسية التي لا يسع طالب التفسير جهلها، تبين أن بيان الكتابين للمصطلح القرآني- بحده الأدنى- بيان أقل من المطلوب؛ لأنه رغم الإصابة في مواضع، لكنه غير دقيق في مواضع أخرى، وفي أخرى غير مصيب، وكان ينبغي لهما الاهتمام بضبط التعريف بالمصطلح القرآني ولو بالحد الأدنى.

#### المحور الثاني: مدى عناية المصطفوي وجبل بالمعاني القرآنية الخاصة غير الأساسية.

لم تكن العناية بالمعنى القرآني الخاص غير الأساسي، صفة ظاهرة في كتاب التحقيق للمصطفوي، ولكنها وقعت هنا وهناك، وكان اهتمام جبل بهذا الاتجاه ظاهرًا في كتابه في أكثر من مئة موضع.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (١٩٩٥م)، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ج ٣، ص ١٤٥.

ولكنه قال في موضع آخر: "ولما كان معلومًا أن اليوم الآخر هو يوم القيامة".

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (٢٠٠١م)، جامع المسائل، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط ١، ج ٥، ص ٥٥.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤٣.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤٣.

أولاً: مدى عناية المصطفوي بالمعاني القرآنية الخاصة غير الأساسية.

مما اعتنى به المصطفوي من المعاني القرآنية الخاصة غير الأساسية ما يأتي:

#### المثال الأول: معنى (النبي) و(الرسول) والفرق بينهما.

درس المصطفوي معنى النبي ومعنى الرسول وفرق بينهما بأن مقام النبي أرفع من مقام الرسول، وأنه لا يُشترط في الرسول أن يكون نبياً؛ لأن النبوة مرتبة اختصاص فوق مرتبة الرسالة<sup>(١)</sup>.

وكلام المصطفوي في جعل مقام النبي أرفع من مقام الرسول، وأنه لا يُشترط في الرسول أن يكون نبياً، مخالفة للحديث الصحيح، فعن البراء بن عازب، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أتيت مضجعتك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به". قال: فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت<sup>(٢)</sup>.

والشاهد في الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ونبيك الذي أرسلت"؛ لأن وصف الرسالة وصف زائد على وصف النبوة<sup>(٣)</sup>، مما يلزم منه أن الرسول يمتاز بما يمتاز به النبي وزيادة، وهذا يدل على أن مقام الرسالة أعلى من مقام النبوة.

#### المثال الثاني: معنى (القرية) و(المدينة) والفرق بينهما.

بيّن المصطفوي معنى القرية والمدينة والفرق بينهما، واستخلص أن القرية في القرآن تخلو من النظم والتدبير على خلاف المدينة<sup>(٤)</sup>.

وفيما ذكره المصطفوي في الفرق بين المدينة والقرية نظراً؛ لأن القرآن أطلق اسم القرية والمدينة على المكان نفسه في الزمن نفسه، فقد قال تعالى في سياق قصة موسى والخضر عليهما

<sup>١</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٣٩-١٤٣.

<sup>٢</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ج ١، ص ٥٨-٥٩، رقم الحديث: ٢٤٧.

<sup>٣</sup> - ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٨.

<sup>٤</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٨٠-٢٨٢.

**سـ صـ ضـ** [الكهف: ٨٢]، فكيف تحوّلت القرية الخالية من النظم والتدابير – على وفق قول المصطفوي- في الوقت نفسه إلى مدينة ذات نظم وتدابير؟

بيّن المصطفوي معنى للفقير والمسكين، وفرّق بينهما بأن ذكر الفقير في القرآن يدل على الحاجة، والمسكين يدل على العجز والإحصار، وهذا التفريق من المصطفوي كان بناء على المعنى الجامع الذي استخلصه وليس بناء على تتبع الاستعمال القرآني للكلمتين<sup>(١)</sup>.

الشَّيْفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴿٧٩﴾ [الكهف: ٧٩]، فتبيّن أن الفرق بين الفقير والمسكين شيء آخر غير الذي ذكره المصطفوي.

وكذلك فإن جعل المصطفوي الحاجة من دلالات اسم (الفقير) وليس (المسكين) فيه نظر؛ لأن الحديث الصحيح بيّن أن المسكين محتاج أيضًا، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يظن به، فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس<sup>(٢)</sup>.

٢- البخاري، صحيح البخاري ، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: { لا يسألون الناس إحافاً } [البقرة: ٢٧٣] وكم الغنى، ج٢، ص١٢٥، رقم الحديث: ١٤٧٩.

ثانياً: مدى عناية جبل بالمعاني القرآنية الخاصة غير الأساسية.

مما اعتنى به جبل من المعاني غير الأساسية ما يأتي:

**المثال الأول: معنى (القرية) و(المدينة) والفرق بينهما.**

بيّن جبل معنى القرية والمدينة، وفرق بينهما، بأن القرية هي تجمع لبيوت لا يُلاحظ فيه التحصّن، بينما المدينة تحمل معنى التحصّن، وأنها أطلقت في القرآن على العواصم ونحوها<sup>(١)</sup>، وقد اعتمد جبل في هذا التعريف والتفريق على المعنى الجامع الذي استنبطه من مشتقات مادتي (قري)<sup>(٢)</sup> و(مدن)<sup>(٣)</sup>.

وفيما ذكره جبل في بيان معنى القرية والمدينة في القرآن نظر؛ لأن القرآن الكريم أطلق اسم القرية والمدينة على المكان نفسه في الزمن نفسه، كما تقدم قبل عدة سطور في الرد على المصطفوي.

**المثال الثاني: معنى (الفقير) و(المسكين) والفرق بينهما.**

فرّق جبل بين الفقير والمسكين بأن الفقير الذي لا يملك شيئاً، وقد يكون قوياً قادراً على العمل، ولكن المسكين فيه عجز واستكانة، وقد يكون أحسن حالاً من الفقير. وتفرّق جبل بين الفقير والمسكين كان بناء على المعنى الجامع الذي استخلصه، وليس بناء على تتبع الاستعمال القرآني للكلمتين<sup>(٤)</sup>.

وفيما ذكره جبل في بيان معنى الفقير والمسكين نظر؛ لأنه خصّ الفقير باحتمال القدرة على العمل، وخصّ المسكين بالعجز، وكون المسكين مختصّ بالعجز غير صحيح، فقد قال تعالى ﴿أَمَّا

السَّيْفِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩].

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٤٧.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٥٧.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٤٧.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٧٠١ / ج ٢، ص ١٠٤٢-١٠٤٤.

### المثال الثالث: معنى (حبط).

قال جبل في مادة (حبط): "وكل ما في القرآن من التركيب فهو من حبوط العمل هذا"<sup>(١)</sup>.

وبعد تتبع جبل استعمال القرآن لمادة (حبط)، تبين له أن هذا الاستعمال من باب الدلالة القرآنية الخاصة.

وما ذهب إليه جبل من معنى (حبط) في القرآن صحيح؛ لأن دلالة مادة (حبط) في القرآن أخص من دلالتها في اللغة؛ لأن أصل المادة اللغوية هو الفساد والبطلان<sup>(٢)</sup>، والحبط: أن تأكل الدابة حتى ينتفخ بطنها ولا يخرج ما فيه، وحبط الجرح، أي: فسد<sup>(٣)</sup>، وخص القرآن استعمال مادة (حبط) بحبوط العمل وإبطاله من جهة الله تعالى.

### المثال الرابع: معنى (بشر).

قال جبل: " وكل ما في القرآن من كلمة (بشر) فهي بمعنى بني آدم"<sup>(٤)</sup>. وفيما ذكره جبل نظر؛ لأنه لم يذكر قوله تعالى ﴿وَاحَةً لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩] في بيانه لمادة (بشر)، وأتى بهذه الكلية على أنها مسلمة، مع أن المفسرين اختلفوا في تفسير البشر في الآية، فمنهم من قال: جلدة الإنسان الظاهرة، ومنهم من قال: الإنس من أهل جهنم<sup>(٥)</sup>، وكون البشر في الآية هو جلدة الإنسان، ليس قولاً ضعيفاً أو شاذاً حتى يُهمل، بل هو ما اعتمده الطبري ولم يذكر قولاً غيره<sup>(٦)</sup>.

### المثال الخامس: معنى (نكح).

قال جبل: وكل ما في القرآن من مادة (نكح) فهو بمعنى الزواج، فإن النكاح حقيقة في العقد، ومجاز في الوطء؛ لأن شيوع اللفظ في القرآن، وشيوعه عند العرب- رجالاً ونساءً- بلا استحياء، دليل على أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦٧.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٢٩.

<sup>٣</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١١١٨.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٧.

<sup>٥</sup> - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٦٤.

<sup>٦</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ٢٧.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٥٥.

واستدلال جبل بأن شيوع لفظ النكاح بلا استحياء عند العرب يدل على أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، كلامٌ مقبول ؛ لأنهم كانوا يكونون عن المعاني الفاحشة<sup>(١)</sup>، ولكن تعميمه أن كل ما في القرآن من مادة (نكح) فهو بمعنى الزواج، تعميم غير صحيح؛ لأن الزواج- عند جبل- هو العقد؛ فقد قال في مادة (زوج): "والتزويج عقد اقتران الرجل بالمرأة"<sup>(٢)</sup>، وقوله في مادة (نكح): "وكل ما في القرآن من التركيب فهو بمعنى الزواج"<sup>(٣)</sup>، يعني أن كل ما في القرآن من مادة (نكح) فهو بمعنى العقد، وهذا غير صحيح؛ لأن من النكاح في القرآن ما ليس معناه العقد فقط؛ فإن معنى النكاح في قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناه الوطء أيضاً، لقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة: "حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك"<sup>(٤)</sup>، والمقصود بهذا الوطء<sup>(٥)</sup>.

ومن جميل ما حرره جبل في موضوع دلالة الاستعمال القرآني اللغوي الخاص، ما ذكره في بيان قصة مسح سليمان- عليه السلام- بسوق وأعناق الخيل، فقد بين خطأ من فسر المسح بالقطع في قوله تعالى ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]؛ لأن المسح المعدى بالباء في القرآن جاء بمعنى إمرار اليد وليس القطع، كما في قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

وأكد جبل- أيضاً- أن دلالة المسح المعدى بالباء يدل على إمرار اليد لا القطع؛ بأن استعمال المسح في القطع قد جاء في استعمال العرب متعدياً بنفسه<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٦٧.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٧٨.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٥٥.

<sup>٤</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، ج ٣، ص ١٦٨، رقم الحديث: ٢٦٣٩.

مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، ويطلقها، ثم يفارقها وتنقضي عدتها، ج ٢، ص ١٠٥٥، رقم الحديث: ١٤٣٣.

<sup>٥</sup> - انظر ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، ج ٩، ص ٤٦٦.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٧٦.

ومن الجدير بالذكر أن المسح- في الاستعمال اللغوي- قد يتعدى بنفسه -أيضًا- ولا يدل على القطع، بدليل على إمرار اليد فقط ، كقولهم: مسح الشيء مسحًا. ويعنون به: أجرى يده عليه<sup>(١)</sup>.

ويؤيد هذا تفسير ابن عباس أن سليمان عليه السلام مسح بيده، ورَّجَّحه الطبري؛ لأن نبي الله سليمان - عليه الصلاة والسلام- لم يكن ليهلك مالا من ماله بغير سبب، ويذبح الخيل لأنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها<sup>(٢)</sup>، بالإضافة إلى أن قطع سوق الخيل لا فائدة منه إلا الانتقام؛ لأن الذبح لا يكون بقطع السوق، وهذا مما ينزه عنه أحاد عباد الله المؤمنين، فكيف يُنسب لنبي أمين.

### الخلاصة.

اعتنى المصطفوي وجبل بالدلالة القرآنية الخاصة، ورغم تواضع هذه العناية إلا أنها احتوت على أخطاء شملت حتى الدلالات القرآنية الأساسية، كالزكاة ونحوها.

ولا يصح اعتماد طالب التفسير في بيان الدلالة القرآنية الخاصة على ما كتبه المصطفوي وجبل، لتواضع ما قدماه في هذا الباب.

<sup>١</sup> - ابن القطاع، علي بن جعفر (١٩٨٣م)، كتاب الأفعال، بيروت، عالم الكتب، ط١، ج٣، ص١٨٦.

وقد يدل تعدي المسح بنفسه على دلالات أخرى، كقولهم: مسحت الإبل الأرض. أي: سارت سيرًا شديدًا. ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج١، ص٥٣٥.

<sup>٢</sup> - الطبري، جامع البيان، مرجع سابق، ج٢١/ص١٩٦.  
وسند الطبري عن ابن عباس سند حسن؛ لأنه من رواية علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس. انظر ياسين، حكمت بن بشير (١٩٩٩م)، موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، المدينة النبوية، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ج٤/ص٢٢٤.

المبحث الرابع: الظواهر الدلالية.

المطلب الأول: الفروق اللغوية.

المطلب الثاني: الاشتراك اللفظي.

المطلب الثالث: الدلالة الحسية والمعنوية.

المطلب الرابع: الدلالة الحقيقية والمجازية.



## المبحث الرابع: الظواهر الدلالية.

### المطلب الأول: الفروق اللغوية.

القول بعدم الترادف الحقيقي يُعدّ من البواعث القوية على العناية ببيان الفروق بين الألفاظ التي يُظن أنها مترادفة<sup>(١)</sup>؛ لأن بيان الفروق اللغوية بين المفردات من الأدلة على صدق نفي الترادف الحقيقي.

#### ١- رأي المصطفوي في الترادف اللغوي.

يرى المصطفوي أن الترادف غير موجود في كلام العرب، ويسمي الترادف المنفي بالترادف الحقيقي، ويعرّف الترادف الحقيقي بأنه: توافق اللفظين في معنى واحد من جميع الخصوصيات، ويرى المصطفوي أن الكلمة لا تقوم مقام الكلمة الأخرى على سبيل المطابقة التامة، وهو بهذا لا ينفي وجود التشابه الجزئي والتقارب بين الكلمات مما يسمى تساهلاً بالترادف، وإنما ينفي الترادف الحقيقي، ويقول بوجود الترادف الجزئي، ويسمي الترادف الظاهري، ويبين أن لكل لفظ من الألفاظ المترادفة ظاهراً خصوصية يمتاز بها عن نظائره من الألفاظ<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- رأي جبل في الترادف اللغوي.

يرى جبل أن القول بالترادف التام باطل؛ لأنه يهدم القول بإحكام هذه اللغة، ويسهل الطريق أمام الطاعنين في اللغة العربية؛ ليحققوا قولهم بأنها لغة عشوائية غير قياسية، وأن المعنى فيها يؤدي بأي لفظ، كما يرى أن القول بالترادف العام يبطل ما تنبأه من أن الألفاظ باللغة العربية مرتبطة بالمعاني، لأن أداء الألفاظ المختلفة، المعنى نفسه يدلّ على أنه لا ترابط بين اللفظ المعين والمعنى المراد، ففكرة ارتباط اللفظ بالمعنى تقوم عنده على أساس أن كل لفظ موقوف على معنى معين، والمعنى موقوف للفظ بذاته، فلا يُعبّر عن المعنى تعبيراً حقيقياً دقيقاً إلا باللفظ المخصص له<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - الترادف في اللغة: ما اتفق معناه واختلف لفظه، كاللبيث والأسد، فهما اسمان يطلقان على حيوان واحد.

الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٩.

<sup>٣</sup> - جبل، الارتباط بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية - منهج وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١٨٦.

## العناية التطبيقية في بيان الفروق اللغوية.

### أولاً: عناية المصطفوي في بيان الفروق اللغوية.

اعتنى المصطفوي ببيان الفروق اللغوية، عناية ظاهرة، فأصل منهجه العملي في كتابه بيان الفروق اللغوية بين المفردات المتقاربة في المعنى، وتظهر عناية المصطفوي بالفروق اللغوية بعدة صور:

#### الصورة الأولى: عقد مقارنة صريحة بين المفردات.

عقد المصطفوي المقارنة الصريحة بين المفردات- فيما يُظن ترادفه- في مواضع كثيرة، تتبعها الباحث فوجد أنها زادت عن ثمانئة موضع، وقد كان المصطفوي يعقد في مواضع المقارنة بين أكثر من مفردتين، وكذلك فقد كان يفصل في التفريق في مواضع ويجمع في مواضع أخرى.

#### الصورة الثانية: تفصيله في معنى كل مفردة في موضعها بما يدفع الترادف اللغوي.

كان المصطفوي حريصاً على بيان ما يميز كل مفردة من غيرها من المفردات القريبة في المعنى، فيبين معنى كل مفردة في موضعها بيئاً مفصلاً، فإذا أرسل الدارسون النظر إلى الموضعين، فإنهم سيلاحظون الفرق بين المفردتين بكل وضوح، كما في مادة (عذب) و(عقب)، فإنه لم يعقد مقارنة بين معنى العذاب والعقاب، ولكنه فصل معنى كل كلمة في موضعها، فذكر أن معنى العذاب في القرآن مأخوذ من المعنى الجامع للمادة، وهو ما يقتضيه الحال، ويلئم الحالة الطبيعية، وعذاب الله للمسيئين هو عدل ويقتضيه الحال ويلئم الحالة الطبيعية في مقابلة هذه الإساءة<sup>(١)</sup>. وأما معنى العقاب، فقد أخذه من المعنى الجامع للمادة، وهو حصول أمر مترتب على أمر آخر<sup>(٢)</sup>.

وكلامه في معنى العذاب فيه نظر؛ لأن من العذاب ما يكون ظلماً واعتداءً، ولا يلئم الحال كما يدعي، فقد قال { فَاتَّيَاهُ فَقَوْلَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تَعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بَآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى } [طه: ٤٧]، فأين عذاب فرعون لبني إسرائيل مما قرره المصطفوي؟

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٨٠-٨٢.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٢٥-٢٢٦.

أما كلامه في معنى العقاب فهو مقبول؛ لأنه من التعقيب<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر المصطفوي المفردتين ويذكر الفرق في أحد الموضعين، كما في مادة (قسم) و(حلف)، فإنه لم يذكر ما يميز بين المعنيين في مادة (قسم)؛ لأنه قال: إن قسم بمعنى الحلف مأخوذ من اللغة الآرامية والسريانية<sup>(٢)</sup>، ولكنه ذكر في بيان المعنى الجامع لمادة (حلف) ما يفرق بينهما، فذكر أن الحلف قسم؛ لكن الحلف يزيد بكونه يحمل معنى الالتزام<sup>(٣)</sup>.

وهذا التفريق قد يصح من باب الدلالة اللغوية<sup>(٤)</sup>، ولكنه لا يصح من باب الاستعمال القرآني، قال تعالى ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، فأين معنى الالتزام في الحلف في إخبار القرآن عن المنافقين؟

ومن هنا فعلى الدارس إن أراد معرفة الفرق بين المترادفات عند المصطفوي، أن يتتبع كل مظان المفردات المترادفة؛ لأنه قد يذكر الفرق اللغوي في أحد المواضع دون الباقي، وعليه أن يختبر الفروق اللغوية التي ذكرها المصطفوي.

وكان المعنى الجامع من منطلقات تفريق المصطفوي بين المفردات المتقاربة، ومن ذلك تفرقه بين الفتنة والاختبار والابتلاء والامتحان، بأن الاختبار هو الاطلاع النافذ، وأن الابتلاء من التحوّل والتقلب، والامتحان هو الدأب في العلم للحصول على النتيجة، والفتنة إيجاد اختلال واضطراب<sup>(٥)</sup>.

والمعنى الجامع لمادة (خبر): الاطلاع النافذ، والعلم بالإحاطة والتحقيق والدقة<sup>(٦)</sup>. والمعنى الجامع لمادة (بلو): التحويل والتقليب للحصول على أمر منظور<sup>(٧)</sup>. والمعنى الجامع لمادة (محن): الاختبار والدأب لتحقيق نتيجة<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ٧٧.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٩١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣١٣.

<sup>٤</sup> - انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٨٦ / ج ٢، ص ٩٧.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٣.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٥.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦٢.

<sup>٨</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٤٣.

ونقد نتائج التفريق بين المفردات التي توصل إليها المصطفوي فرع عن نقد المعنى الجامع عنده، ولكن هناك مواضع كان التفريق فيها بين المفردات غير مبني على المعنى الجامع، فعلى سبيل المثال: فرق المصطفوي بين الأسف والأسى، بأن الأسف هو التلهف المستتبع للحزن، والأسى الحزن المستتبع للتلهف<sup>(١)</sup>، وعند الرجوع إلى المعنى الجامع لمادة (أسف)، يتبين أنه التلهف والحزن<sup>(٢)</sup>، والمعنى الجامع لمادة (أسى)، قريب من معنى مادة (أسف)<sup>(٣)</sup>، فعلى ماذا بنى المصطفوي التفريق بين الأسف والأسى؟ الذي يظهر أنه أخذ التفريق عن ابن فارس، فقد قال ابن فارس في الأسف إنه التلهف<sup>(٤)</sup>، وقال في معنى الأسى: إنه الحزن<sup>(٥)</sup>.

ومن هذا الباب تفريقه بين الأشر والبطر، فقد فرق بينهما بأن البطر هو تجاوز الحد في الطرب، وأما الأشر فهو الشدة في البطر، فيكون الأشر أشد من البطر<sup>(٦)</sup>. وعند الرجوع إلى معنى مادتي (البطر) و(الأشر)، فإن ما قرره في المعنى الجامع لكلا المادتين متوافق<sup>(٧)</sup>. فمن أين جاء المصطفوي بالفرق بينهما؟ يظهر أنه أخذه عن ابن فارس، فقد قال ابن فارس في معنى الأشر إنه البطر، ولكنه المتسرع ذو الحدة<sup>(٨)</sup>، وقال في البطر إنه تجاوز للحد في المرح<sup>(٩)</sup>.

وبيان الفروق اللغوية فرع عن الاجتهاد، والاجتهاد مظنة الصواب والخطأ، فإن كانت الفروق بين المعاني عند المصطفوي مبنية على المعاني الجامعة للمواد، فلا بد من النظر في المعاني الجامعة أولاً، واختبارها، فإن صحّت عند الناظر، بنى عليها، وإلا فلا.

فإن كان الفرق غير مبني على المعنى الجامع، ولكنه معلّل بعلل، فلا بد من اختبار مصدر استنباط هذه العلل، فإن كان من استعمال لغوي، فلا بد من التأكد أنه استعمال حقيقي وليس مجازياً، وأنه استعمال شائع وليس نادراً أو شاذاً، فإن عقل الناظر العلة المستنبطة وصحت عنده بنى عليها.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٠.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٩٥.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٠.

<sup>٤</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٣.

<sup>٥</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، اللغة، ص ج ١، ص ١٠٦.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٢.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٢، ٣١١.

<sup>٨</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٨.

<sup>٩</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦٢.

ومثال النظر في التفريق المبني على الاستنباط من النصوص، ما ذكره المصطفوي في الفرق بين الإخوة والإخوان، فقد قال في معنى (الأخوة): هي مبتدأ العلاقة، فإن قويت وتوطدت أصبح الإخوة إخواناً، واستدل المصطفوي بأن قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠] جاء في سياق دفع الاختلاف والتنازع بالاشتراك بالإيمان، وكذلك السياق في قوله تعالى ﴿قَالَ يَبْنَى لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يوسف: ٥]، فإنه سياق التحذير من قص الرؤيا خوفاً من حدوث البغض والخلاف.

واستدل بأن ذكر الإخوان جاء بعد تمكن المحبة وقوتها، كما في قوله تعالى ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، وقوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]<sup>(١)</sup>.

ولكن مما يعكر استدلال المصطفوي، أن إطلاق (إخوان) في القرآن جاء في قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] وهذا سياق أمر بقتال المشركين وأمر بالامتناع عن قتلهم إذا دخلوا دين الإسلام بسبب الاشتراك في الدين، ومجرد هذا الاشتراك لم يرتق في درجات الأخوة ليصعد إلى قمة الإخوان، وإنما هو مقام حقن الدماء.

وكذلك فليس كل ما أطلقه أهل اللغة في الفروق اللغوية صحيح، فقد ذكر بعض أهل اللغة أن الأخوة في النسب والإخوان في الصداقة<sup>(٢)</sup>، وهذا منقوض باستعمال القرآن (إخوان) في النسب؛ قال تعالى ﴿أَوِابْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوِإِخْوَانِهِنَّ أَوْبَنَىٰ إِخْوَانِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤-٥٥.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ٩٠. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١.

ولاستخلاص الفرق بينهما فلا بد من النظر في الاستعمالات اللغوية، ودراسة جميع السياقات القرآنية والنظر في الفرق في الاستعمال بينهما.

### ثانيًا: عناية جبل بالفروق اللغوية.

وأما جبل فقد اعتنى ببيان الفروق اللغوية، وقد اتخذت عنايته بالفروق اللغوية صورًا:

#### الصورة الأولى: عقد المقارنة الصريحة بين المفردات.

قد يكون التفريق بذكر اللفظين وبيان الفرق بينهما صراحة، ولكنها مواضع قليلة، تتبعها الباحث فوجد أنها لا تتجاوز خمسين موضعًا، كما فعل في التفريق بين القراءة والتلاوة<sup>(١)</sup>، وبين الرحمن والرحيم<sup>(٢)</sup>، والفرق بين العلم والمعرفة<sup>(٣)</sup>.

#### الصورة الثانية: تفصيله في معنى كل مفردة في موضعها بما يدفع الترادف اللغوي.

قد يكون التفريق ضمنيًا بأن يفصل جبل في معنى المفردة في موضعها تفصيلًا دقيقًا يكشف الالتباس الواقع في معنى المفردتين، فلا يعقد وجه المقارنة بين المفردتين، ولكن يبين كل مفردة في موضعها بيئات يميّزها من المفردات الأخرى التي يُظن ترادفها.

وكان للمعنى الجامع عند جبل دور في ملاحظة الفرق بين ما يُظن ترادفه، ومن الأمثلة التي توضح هذا: التفريق بين (اليوم)<sup>(٤)</sup> و(النهار)<sup>(٥)</sup>، و(الخبر)<sup>(٦)</sup> و(النبأ)<sup>(٧)</sup>، وكما التفريق بين (وجد)<sup>(٨)</sup> و(ألفى)<sup>(٩)</sup>، وهذا التفريق الضمني أمر ظاهر منتشر في كتاب المعجم الاشتقاقي.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢١٥.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٧٧-٧٧٨.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٤٩-١٤٥٠.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠١٧-٢٠١٨.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٧٢-٢٢٧٣.

<sup>٦</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٢٤.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٤٦.

<sup>٨</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٨٦.

<sup>٩</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٨٥.

ولكن قد لا يكون المعنى الجامع مؤثراً في بيان الفروق اللغوية، فعلى سبيل المثال: لم يكن بيانه لمعنى المادة، ناجعاً في التفريق بين كفل<sup>(١)</sup> ونصيب<sup>(٢)</sup>، وبين خوف<sup>(٣)</sup> ورهب<sup>(٤)</sup>.

والأصل في أي كتاب يختص ببيان المفردة القرآنية أن يعتني بالفروق اللغوية بين ما يُظن ترادفه، وأن يكون لهذا الاعتناء جزء مقسوم ثابت من بيان كل مفردة قرآنية، بمعنى أن يسبر صاحب الكتاب ما يُقارب المفردة القرآنية في المعنى، فيذكره ويبين الفرق اللغوي بين المفردتين أو المفردات، سواء أكانت المفردات المتقاربة من مفردات القرآن أم من غيرها؛ لأنها إن كانت من مفردات القرآن، ففي بيان الفروق اللغوية بيان لمعاني القرآن، وهذا يخدم المقصد الرئيس للكتاب، وإن كانت من غير مفردات القرآن، ففي بيانها تجلية لمعنى المفردة القرآنية، بوجوه أكثر، وبيان أكبر، وفيه أيضاً توضيح لدقائق بيانية في اختيار القرآن لفظة وتركه أخرى.

وفي سبيل تجلية معنى المفردة القرآنية، لا يقل الاعتناء بالفروق اللغوية أهمية عن الاعتناء بالاشتقاق أو السياق؛ لأن كل هذه الجوانب تكاملية في خدمة بيان معنى المفردة القرآنية.

### الخلاصة.

يستحق كتاب التحقيق للمصطفوي أن يُصنّف مرجعاً من مراجع بيان الفروق اللغوية فيما يُظن ترادفه، ويستحق أيضاً- أن يُعد كتاب المعجم الاشتقاقي لجبل مرجعاً مهماً في بيان الفروق اللغوية عن طريق ما فصله من معاني المفردات القرآنية والمعاني الجامعة للمواد.

والناظر في الكتابين مستفيد منهما على كل حال، سواء أوافقهما الرأي أم خالفهما، فإن هذه الرؤية تفتح للدارسين أبواباً واسعة متعددة عن طريق النقد وما يثيره من البحث والنظر والفكر.

وكتاب المعجم الاشتقاقي أقل في عرض الفروق اللغوية بصورة صريحة من كتاب التحقيق، ولكنهما تقاربا في اعتنائهما بالفروق اللغوية عن طريق تفصيل معنى كل مفردة بموضعها بما يميّزها عن غيرها.

ولكن لا بد من التنبيه على أن حكم الاعتماد على بيان الفروق اللغوية في الكتابين يتفرع عن حكم الاعتماد على المعنى الجامع في الكتابين، والمعنى الجامع معنى اجتهادي يحتاج الدارس

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٠٩-١٩١١.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٢٠٥-٢٢٠٦.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٨٤-٥٨٥.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٦٣-٨٦٤.

قبل الأخذ به إلى النظر فيه، وأيضاً فإن النظر في (مقاييس اللغة) لابن فارس خطوة لا ينبغي تجاوزها في طريق النظر في المعنى الجامع في كتاب التحقيق والمعجم الاشتقاقي.



## المطلب الثاني: الاشتراك اللفظي.

الاشتراك اللفظي هو: كون اللفظ الواحد دالاً على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء<sup>(١)</sup>.

### ١- الرأي النظري للمصطفوي وجبل في التعامل مع المشترك اللفظي.

أ- رأي المصطفوي في الاشتراك اللفظي.

نفى المصطفوي وقوع الاشتراك اللفظي في كلام العرب، ونفى وقوعه في القرآن الكريم نفياً أشد<sup>(٢)</sup>؛ معللاً نفي وقوع الاشتراك اللفظي في القرآن؛ بأن وقوعه يخالف الحكمة، ويوقع الناس في الإضلال والجهل، ويسقط الحجية والإحكام من كتاب الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

وعرّف الاشتراك اللفظي المنفي بكون اللفظ مشتركاً بين معنيين أو معانٍ على وجه الحقيقة، ونفى وقوع ذلك مطلقاً في كلام العرب، ويرى المصطفوي أن كل ما ادّعي كونه مشتركاً لفظياً، فهو إما أن يكون من باب الاشتراك المعنوي، أو الاستعمال في المصاديق، ويغلب احتمال استعماله في المصاديق على استعماله في باب الاشتراك المعنوي<sup>(٤)</sup>. وسبقت مناقشة ما قاله المصطفوي في مبحث دراسة منهجه النظري.

ب- رأي جبل بالاشتراك اللفظي.

رأى جبل أن المشترك اللفظي غير موجود من جهة أصل وضعه، بل وضعه اللغوي دلّ على معنى واحد، ويرى أن المعنى المحوري يتخطى ما أحاط اللفظ من غباشة الاشتراك، ليوصل الدارسين إلى المعنى الأصيل الواحد، ونص قوله: "والسبيل إلى تحرير المعنى الدقيق لكل مفردة من المفردات القرآنية بالاشتقاق تخطياً للخلاف اللفظي، والأقوى من اللفظي في حالة المشترك"<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٢.

أبو سكين، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، مرجع سابق، ص: ٢٢٥.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٣</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨.

<sup>٤</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠.

<sup>٥</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١١.

## ٢- التطبيق العملي للمصطفوي وجبل في التعامل مع المشترك اللفظي.

لاختبار ما ذهب إليه المصطفوي وجبل من نفي الاشتراك اللفظي في اللغة والقرآن الكريم، فقد وقع الاختيار على عدة مفردات عُدت من المشترك اللفظي، وبالنظر إلى ما كتبه المصطفوي وجبل في بيان هذه المفردات، تظهر جلياً قدرة المصطفوي أو جبل في إزالة ما اعترى هذه المفردات من تعدد المدلول، وهذه المفردات هي :

المفردة الأولى: القرء.

المفردة الثانية: عسعس.

المفردة الثالثة: الصريخ.

وفيما يلي بيان كيفية تعامل المصطفوي وجبل معها:

### المفردة الأولى: القرء.

قال تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقد اختلف المفسرون في

تحديد معنى القرء في قوله تعالى أهو الحيض أم الطهر؟

وسبب الخلاف بين العلماء في تحديد معنى القرء يكمن في أن القرء مشترك بين الطهر والحيض <sup>(١)</sup>. وقد روي عن الصحابة الخلاف في ذلك؛ فمنهم من ذهب إلى أن المراد بالقرء هو الطهر ، ومنهم من ذهب إلى أن الحيض هو المراد بالقرء <sup>(٢)</sup>.

أما رأي الأئمة الأربعة في تحديد معنى القرء فقد انقسم إلى قولين:

<sup>١</sup> - انظر الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (د.ت)، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ج٤، ص٣٣٤.

الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (١٣٩٧هـ)، غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني ط١، ج١، ص٢٠٥.

الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.

<sup>٢</sup> - انظر الشافعي، الأم، مرجع سابق، ج٥، ص٢٢٤.

الصنعاني عبد الرزاق بن همام (١٩٨٣م)، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي، الطبعة: الثانية، ج٦، ص٣١٥-٣١٩.

الأول: مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup> ورواية عن أحمد<sup>(٣)</sup> ذهبوا إلى أن القرء في الآية هو الطهر.

أما القول الثاني: فقد ذهب أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> وأحمد في رواية إلى أن القرء هو الحيض<sup>(٥)</sup>.

وعند القائلين بأن القرء هو الطهر، فإن عدة الطلاق تنتهي بطعن المطلقة بالحيضة الثالثة، وعند القائلين بأن القرء هو الحيض، فإن عدة الطلاق تنتهي بانتهاء الحيضة الثالثة<sup>(٦)</sup>.

ووقوع الخلاف بين سلف الأمة من صحابة وتابعين وفقهاء، لم يكن لو أن اللفظ كان غير مستعمل في المعنيين<sup>(٧)</sup>.

ولأهمية تعيين المقصود بالقرء، فإنه يلزم كتاب بيان مفردات القرآن -أيًا كان الكتاب- أن يبين معنى هذه الكلمة المهمة؛ لما يترتب عليها من مسائل في الزواج والطلاق والعدة والميراث وغير ذلك من الأحكام، وبما أن المصطفوي وجب نفيًا أن يكون في اللغة اشتراك لفظي، فيلزمهما بيان ما يرفع الخلاف المبني على القول بأنها من المشترك اللفظي.

#### ١- موقف المصطفوي من الاشتراك اللفظي في مفردة (القرء).

ما الذي فعله المصطفوي في بيان هذه المفردة القرآنية؟ لم يفعل المصطفوي شيئًا في بيانها، بل لم يذكر الآية المتضمنة لمفردة القرء، وهذا تقصير ظاهر في بيان مفردة دار الخلاف والبحث فيها في كل طبقات الفقهاء والمفسرين.

فقد بين المصطفوي المادة بذكره أن للمادة ثلاثة صور، الأولى مهموزة والثانية واوية والثالثة يائية، وذكر أن المعنى الجامع للصورة المهموزة، هو: ضبط المكتوب، والمعنى الجامع للواوي: القصد والعمل، والمعنى الجامع لليائي: الجمع والتشكيل مع التنظيم<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر عlish، منح الجليل شرح مختصر خليل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٩٧.

<sup>٢</sup> - انظر الشافعي، الأم، مرجع سابق ج ٥، ص ٢٢٤.

<sup>٣</sup> - ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٩٦.

<sup>٤</sup> - انظر السرخسي، المبسوط، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٣.

<sup>٥</sup> - ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٩٦.

<sup>٦</sup> - الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر (١٩٨٥م)، أحكام القرآن، تحقيق محمد القمحاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج ٢، ص ٥٥.

<sup>٧</sup> - الجصاص، أحكام القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٦. ابن الفرس، عبد المنعم بن عبد الرحيم (٢٠٠٦م)، أحكام القرآن، تحقيق طه بن علي بو سريح وآخرين، لبنان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ج ١، ص ٣١٥.

<sup>٨</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٢٧٩-٢٨٢.

## ٢- موقف جبل من الاشتراك اللفظي في مفردة (القرء).

أما جبل فقد ذكر اشتقاقات مادة (قرأ) واستعمالاتها، ووجهها إلى المعنى الجامع الذي استخلصه، وهو: تجمع الشيء في حيز إلى أجل ثم خروجه<sup>(١)</sup>.

وعندما جاء للحديث عن القروء، فإنه لم يخرج في بيان معناها اللغوي عن هذا المعنى الجامع، فقد قال: إنها تصدق في اللغة على الدم المجتمع داخل الجوف في زمن اجتماعه، وهذا هو الطهر، وكذلك فإنها تصدق على الدم النازل في أيام الحيض.

ورجح جبل معنى الطهر في تفسير القرء، ولكن بالقرائن التي يذكرها الفقهاء وليس بناء على الدلالات اللغوية، فهذا ليس ترجيحاً لغوياً بل ترجيح شرعي.

وقوله بأن القرء بمعنى الطهر أقرب إلى الأصل اللغوي الذي ذكره. فيُعتَرَض عليه بأن المعنى اللغوي الذي ذكرته يحتمل الأمرين احتمالاً غير راجح؛ لأنك ذكرت أنه تجمع الشيء إلى أجل ثم طرحه، فتجمعه قرء، وطرحه قرء، والتجمع -عندك- مبتدأ لا أصل<sup>(٢)</sup>.

وهو بهذا لم يحل مشكلة المعنى في الاشتراك اللفظي، وأما عدّه أن المعنى يطلق على اجتماع الشيء في حيز إلى زمن وخروجه. فإنهما معنيان اثنان، وليس معنى واحداً، ولا يفيد التفسير بالمعنيين على أنهما معنى واحد؛ لأن الذي ينبني عليه التفسير هو دلالة اللفظ فيما كان يستعمله العرب، فالعرب كانت تستعمل القرء للحيض والطهر، فدمج المعنيين لا يخرج اللفظ عن كونه مشتركاً لفظياً.

## ٣- نتيجة موقف المصطفوي وجبل من الاشتراك اللفظي في مفردة (القرء).

لم يُزَل المصطفوي وجبل الاشتراك عن مفردة (القرء)؛ لأن إزالة الاشتراك يكون بتعيين معنى واحد من المعنيين المتضادين، فإما أن يكون المعنى هو الطهر أو الحيض، وبغير هذا فإن الاشتراك اللفظي ما زال قائماً.

ونفي المصطفوي وجبل وجود المشترك اللفظي من جهة أصل الوضع، هو نفي نظري؛ لأن المعنى الاستعمالي للمفردة عند العرب إذا تعددت دلالاته، وبلغت شهرة المعنى الاستعمالي

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٤، ص ١٧٥٩.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٤، ص ١٧٥٩.

المتعدد درجة الحقيقة اللغوية، فإن المعنى الوضعي غير نافع في تعيين المراد من المشترك اللفظي، فكيف إذا كان المعنى الوضعي (المتوقع) يسير على جادة تعدد الدلالة؟

والنتيجة مع أول مفردة —وأهمّها— أن المصطفوي وجبل لم يستطيعا تعيين المعنى للمشارك اللفظي تعييناً يخرج به عن كونه مشتركاً.

### المفردة الثانية: عسّس.

قال تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّسَ﴾ [التكوير: ١٧]، و(عسّس الليل) في اللغة: أقبل، وكذلك

أدبر<sup>(١)</sup>. وعلى هذين المعنيين اختلف أهل التفسير، فمنهم من قال بأن المعنى هو الإقبال، ومنهم من قال بأن المعنى هو الإدبار<sup>(٢)</sup>.

### ١- موقف المصطفوي من الاشتراك في مفردة (عسّس).

أما المصطفوي فقد فسر (عسّس) بدخول الليل وسريانه إلى انكشافه، واللفظ عنده يدل على تكرار المعنى واستمراره، فالعسّسة عنده هي حركة مستمرة من الولوج في الظلام إلى غاية الانكشاف منه<sup>(٣)</sup>.

وقول المصطفوي على خلاف المشهور، ولكن يُستشهد له بتفسير ابن الأعرابي للعسّسة بأنها ظلمة الليل كله<sup>(٤)</sup>، ولكن أين يذهب المصطفوي بالاستعمالات اللغوية — أقوالاً وأشعاراً— التي تعني إقبال الليل، والأخرى التي تعني إدباره<sup>(٥)</sup>، وأيضاً، أين يذهب بخلاف المفسرين؟

<sup>١</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ١، ٢٠٣.

الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٤٩.  
ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ١، ص ٧٠.

الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٥٦٦.

<sup>٢</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ٢٥٥.  
ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٨.

الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٥.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٥-١٥٦.

<sup>٤</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٣٩-١٤٠.

<sup>٥</sup> - انظر منها. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٣٩.

## ٢- موقف جبل من الاشتراك في مفردة (عسس).

أما جبل فذكر أن المعنى الجامع لمادة (عسس) هو: نفاذ في كثيف مع صعوبة، وفسر العسوسة بوجود ظلام ينفذ فيه الضوء، سواء أكان أول الليل أم آخره. وفسر قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾ [التكوير: ١٧] بإقباله أو إدباره، ووجه معنى الإقبال ببداية ظلامه مختلطاً مع ما بقي من ضوء النهار، ووجه معنى الإدبار، بأن أوائل الضوء تخترق ظلامه<sup>(١)</sup>.

وما ذكره جبل من كون العسوسة رقة في الظلام، لا يخرج معنى العسوسة عن احتمال المعنيين المتضادين: أقبل وأدبر؛ فهذا الراغب الأصفهاني، فسر العسوسة برقة الظلام، ولكنه ذكر أن عسس تعني إقبال الليل وإدباره<sup>(٢)</sup>؛ لأن المحصلة النهائية تعني أن العرب استعملوا العسوسة للإقبال والإدبار، واستخراج ملحظ خفة الظلام، لا ينفي الاشتراك الواقع في اللفظ.

## ٣- نتيجة موقف المصطفوي وجبل من الاشتراك في مفردة (عسس).

ومما سبق يتبين أن جبل والمصطفوي لم يتمكنوا من تعيين المراد بلفظ عسس تعييناً يخرجهم من حيز الاشتراك اللفظي؛ لأن إزالة الاشتراك عن مفردة (عسس) تكون بتعيين معنى من المعنيين المتضادين، فإما أن يكون المعنى أقبل أو أدبر، أما بقاء الدلالة جامعة للمعنيين، فهذا هو عين الاشتراك اللفظي.

## المفردة الثالثة: الصرخ.

قال تعالى ﴿وَإِنْ شَأْنُكُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ﴾ [يس: ٤٣]، والصرخ، هو: صوت

الصراخ، وهو: المستغيث الصارخ، وأيضاً الموجّه إليه الصراخ على وجه الطلب، وهو المغيث، فهو مشترك لفظي يعني المستغيث والمغيث<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٦١-١٤٦٣.

<sup>٢</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٥٦٦.

<sup>٣</sup> - انظر الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤٣. الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص ١٧٥.

## ١- موقف المصطفوي من الاشتراك في مفردة (الصريخ).

ذكر المصطفوي أن السياق في قوله تعالى ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾

[يس: ٤٣] يقتضي كون الصريخ هو الصراخ لهم، أي: الذي يطلب النجدة لهم عن طريق الصراخ، ويرى أن المراتب ثلاثة: الأولى: وجود الصراخ. والثانية: وجود الإصرار - وهو طلب النجدة من طرف آخر - بعد وجود الصراخ. والثالثة: وجود الإنقاذ، ويرى أن الصريخ هو القائم بعمل الصراخ، أي: الصراخ، ونفي الصراخ أكد من نفي المغيث؛ لأنه ذات الطلب غير موجود، ويرى أن صيغة فعيل لا تصلح أن تكون بمعنى المغيث<sup>(١)</sup>. وهذا كلام مجانب للصواب؛ لأن صيغة فعيل تأتي بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول<sup>(٢)</sup>.

علمًا أن سياق الآية في الكلام عن راكبي السفينة الذين إذا أراد الله إغراقهم فلا صريخ لهم، أي: فلا مغيث لهم، وليس المقصود فلا يوجد من يصرخ لأجلهم<sup>(٣)</sup>؛ قال تعالى ﴿وَأَيُّ لَهْمٍ أَنَّا حَمَلْنَا

دُرِيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ۝ وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ۝ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ ۝

إِلَاحْمَةً مِمَّا وَمتَّعَّا إِلَىٰ حَرٍ ۝﴾ [يس: ٤١ - ٤٤].

وليس المقصود في هذا الموضع بيان مدى مراعاة المصطفوي للسياق، ولكن المصطفوي نفى وجود الاشتراك اللفظي، وجاء في بيان مفردة غُذَّت من المشترك اللفظي، فلم يثبت صحة ما ذهب إليه بذكر الأدلة التي تعين أن الصريخ تدل على أحد المعنيين، لا على وجه مراعاة السياق، بل على وجه بيان أصل الكلمة الذي يعين معنى واحدًا للكلمة تعيينًا يخرجها من حيز الاشتراك اللفظي.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٧٠-٢٧١.

<sup>٢</sup> - الأستراباذي، حسن بن محمد (٢٠٠٤م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق عبد المقصود محمد، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ج ١، ص ٤٥٢.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله (١٩٩٩م)، علل النحو، تحقيق محمود الدرويش، السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ص: ٥٦٧.

<sup>٣</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٢٧.

## ٢- موقف جبل من الاشتراك في مفردة (الصريخ).

أما جبل، فقد رد الأمر إلى صيغة فعيل؛ لأنها تأتي بمعنى الفاعل والمفعول، فالصريخ هو المستغيث والمغيث، ويبين أن الصيغة هي سبب التضاد في المعنى<sup>(١)</sup>.

وهذا إقرار عملي ضمني من جبل بوقوع الاشتراك، رغم تعليله بأن صيغة فعيل تدل على معنيين؛ لأن هذا التعليل لم يرفع دلالة الاشتراك عن المفردة، وكون السياق يبين المقصود من أحدهما، لا ينفي تعدد الدلالة اللغوية للمفردة.

وأما نفي جبل الاشتراك من جهة الوضع فغير مجد من الناحية التطبيقية؛ لأن شهرة المعنى الاستعمالي المتعدد جعلت منه حقيقة لغوية لا يمكن تجاوزها بدلالة الوضع، علاوة على ما يكتنف طريق معرفة دلالة الوضع من الظنون والتكهنات، بل قد يكون دون معرفتها، ما يكون دون معرفة الغيب الواقع في الزمن الماضي السحيق.

## ٣- نتيجة موقف المصطفوي وجبل من الاشتراك في مفردة (الصريخ).

ومما سبق يتبين أن جبل والمصطفوي لم يتمكنوا من تعيين معنى مفردة (الصريخ) تعييناً يخرج من حيز الاشتراك اللفظي؛ لأن إزالة الاشتراك عن مفردة (الصريخ) تكون بتعيين معنى من المعنيين المتضادين: المستغيث أو المغيث، أما بقاء الدلالة جامعة للمعنيين، فهذا هو عين الاشتراك اللفظي.

### الخلاصة.

ما قرره المصطفوي وجبل في الجانب النظري من عدم وجود الاشتراك اللفظي في اللغة، ظهر خطؤه في تطبيقهما العملي، فقد تبين عن طريق اختبار قولهما النظري، أنهما لم يتمكنوا من إثبات ما قرراه من نفيهما الاشتراك اللفظي.

وبهذا يظهر خطأ من يرون أن المصطفوي وجبل تميزا في نفيهما الاشتراك اللفظي عن القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٣، ص١٢١٧.

<sup>٢</sup> - ممن رأى ذلك د. أحمد محمود أحمد، د. إيهاب سعيد إبراهيم. انظر أحمد، محمود أحمد، نفي الاشتراك عن القرآن الكريم- قراءة جديدة في ضوء الدلالة المحورية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن للعلامة حسن المصطفوي التبريزي، العراق، جامعة البصرة، المجلد ٤٥، ٢٠١٧م. انظر إبراهيم، إيهاب سعيد، نفي التضاد وتاويل الأضداد في المنجز اللغوي للدكتور محمد حسن جبل، الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة Natural sciences publishing، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨م.



## المطلب الثالث: الدلالة الحسية والمعنوية.

### تعريف الحسي والمعنوي:

الحسيّ من الحسّ، والحسّ والحسيس: الصوت الخفي، ويُقال: أحسّ بالشيء إذا عرفه وشعر به<sup>(١)</sup>. والمعنوي من المعنى<sup>(٢)</sup>. أي أن الدلالة الحسية هي المستندة إلى الحس (المدركة بالحواس)، أما الدلالة المعنوية فهي المستندة إلى المعنى (المعنى الذهني).

وهناك علاقة بين المجاز والحقيقة من جهة، والحسي والمعنوي من الجهة الأخرى، ويظهر هذا في أن الحسي قد يكون حقيقة أو مجازاً، فمن الحسي الحقيقي: مسك الكتاب بيده. ومن الحسي المجازي: وضع أصبعه في أذنه. والمجاز فيه أنه لم يضع أصبعه كلها، بل طرفها، فهو مجاز مرسل علاقته جزئية.

ومن المعنوي الحقيقي: تعس عبد الدينار. بمعنى الخسران<sup>(٣)</sup>، ومن المعنوي المجازي: ضُربت الذلة على الظالمين؛ لأن التعبير عن وقوع الذلة وإحاطتها بالضرب استعارة مكنية، لأنه من باب ضرب القباب والخيام<sup>(٤)</sup>.

### موقف المصطفوي وجبل من الدلالة الحسية والمعنوية:

#### أ- موقف المصطفوي من الدلالة الحسية والمعنوية:

اعتنى المصطفوي بالمعاني الحسية والمعنوية معاً، ولكنه لم يسلك منهج تقديم الاستنباط من الدلالة الحسية على الاستنباط من الدلالة المعنوية.

فعلى سبيل المثال: نقل المصطفوي ما اختاره من ثلاثة معاجم لغوية لبيان معنى مادة (حبل)، ثم ذكر ما استنبطه من المعنى الجامع للمادة: شيء ممتد طويل، يتوصّل به إلى أمر. ونَبّه على أن هذا المعنى يشمل الماديات والمعنويات<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٦، ص ٤٩.

<sup>٢</sup> - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إستانبول، دار الدعوة، ط ٢، ١٩٨٩م، ج ١، ص ١٧٣.

<sup>٣</sup> - معنى كلمة (تعس) الحسي: الكبُّ والسقوط على الوجه.

انظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩١٠. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٤٨.

<sup>٤</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٤٥.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٨٨.

وكذلك فعل في مادة (قطع)، فبعد أن بيّن أن المعنى الجامع للمادة هو الفصل والحيلولة بين الأجزاء، بيّن أن هذا المعنى يشمل الحسي والمعنوي، مستشهدًا بالنصوص القرآنية<sup>(١)</sup>.

وفي مادة (جمد) بيّن أن للمادة معاني مادية ومعنوية، فالمعاني المادية مثل جمود الماء، والمعنوية مثل البخل؛ لأن قلب البخيل متجمّد لا يوجد فيه سريان للروح<sup>(٢)</sup>، وكان اعتناؤه ببيان المعنى الحسي والمعنوي منهجًا ملموسًا في كتابه.

بل إن المصطفوي قد جعل المعنى الحسي الذي ينبغي أن يكون هو الأصل جعله معنى غير حقيقي للمادة اللغوية، فعلى سبيل المثال: في مادة (ثقب) التي تعني نفوذ الشيء بالشيء<sup>(٣)</sup> ومنه ثقب الجلد بالإبرة<sup>(٤)</sup>، بيّن المصطفوي أن الأصل الواحد في هذه المادة هو النفوذ والتعمّق، وذكر أن المعنى الحسي للثقب - وهو خرق الشيء المحسوس - ليس هو المعنى الحقيقي، في حين أنه جعل المعاني المعنوية للثقب مثل معنى الشدة كما في النور، والكمال كما في العلم، والحدة كما في السيف، جعل كل هذه المعاني المعنوية هي المعنى الجامع للمادة، وهو ما يعده المصطفوي المعنى الحقيقي للمادة<sup>(٥)</sup>. وقد أخطأ المصطفوي فيما فعل؛ لأن المعنى الحسي هو المعنى الحقيقي، والمعاني الأخرى المعنوية هي المجازية<sup>(٦)</sup>.

وقد يميز بين المعاني الحسية والمعنوية، ويعبّر عن الألفاظ التي تشمل الحسي والمعنوي في السياق الواحد بقوله: أعم من المادي والمعنوي، فعلى سبيل المثال: في بيانه لمادة (صغر)، ذكر أن للمادة دلالات مادية، كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، وأن لها دلالات معنوية، كما في قوله تعالى ﴿فَعَلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَغِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩]، وأن لها دلالات أعم من المادية والمعنوية، كما في قوله تعالى ﴿مَالِ هَذَا

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٢٥.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٢٥.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨٢.

<sup>٤</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٩٣. الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ١١٠.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢١.

<sup>٦</sup> - فرق الزمخشري بين المعنى الحقيقي لهذه المادة والمعنى المجازي. انظر الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ١١٠.

الْكِتَابِ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴿﴾ [الكهف: ٤٩] وكما في قوله تعالى أَيْجِيحُ يَخِيحُ  
[القمر: ٥٣]<sup>(١)</sup>.

ومثال آخر على ما أسماه: (أعم من المادي والمعنوي)، ففي مادة (صمم) ذكر أن من معاني  
المادة ما هو محسوس كما في قوله تعالى ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ  
يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]. ومنها ما هو معنوي كما في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ  
كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمُّوا وَبُكْرُوا فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩] ومنها ما هو أعم من المحسوس والمعنوي  
كما في قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]<sup>(٢)</sup>.

وفي مادة (صوب) بين أن من معانيها ما هو مادي محسوس كما في قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ  
جَنَّةٍ بَرْدٍ وَاصِّبَةٍ وَابِلٌ فَاتَتْ أَكْطَفَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ومنها ما هو معنوي كما في  
قوله تعالى أَنُثِمِ ثَنُثِي ثِي [يوسف: ٥٦]، ومنها ما هو أعم من المادي والمعنوي كما في قوله  
تعالى ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ  
يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]<sup>(٣)</sup>.

وعدّ المصطفوي أمور الغيب من المعنوي، ففي مادة (شجر) عبّر عن الشجر المعروف  
بأنه مادي موجود في الخارج، ولكنه عدّ شجرة الزقوم من المعنوي، وكذلك عدّ الشجرة التي نُهي  
آدم وحواء عن الأكل منها بأنها من المعنوي<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٩٤-٢٩٧.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٤٣.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٥٦.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٢.

وعدّ معنى العمى والصمم الأخرى من المعنوي في قوله تعالى ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]<sup>(١)</sup>، وعدّ (قعيد) في الآخرة من المعنوي في قوله تعالى ﴿إِذْ تَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]<sup>(٢)</sup>.

### ب- موقف جبل من الدلالة الحسية والمعنوية:

وقد سلك جبل منهجًا مطردًا في كتابه، فقد كان يبدأ في كل المواد بالدلالة الحسية وبعدها ينتقل إلى الدلالة المعنوية، وقد صرّح بهذا المنهج في مقدمة كتابه، وبيّن أنه سيختار من الاستعمالات اللغوية عند العرب- لاستخلاص المعنى الجامع- ما كان منها استعمالاً حسيّاً وليس معنوياً؛ لأن الاستعمالات الحسية أوضح في دلالتها، فلا ضبابية فيها ولا هلامية، وهذا يؤدي إلى وضوح المعنى الجامع ونصاعته<sup>(٣)</sup>، ولكنه ذكر أنه لن يهمل المعاني المعنوية في عملية استخلاص المعنى الجامع؛ لأن لها دورًا في الفهم والاستخلاص، ولكنه ليس دورًا رئيساً<sup>(٤)</sup>.

فعلى سبيل المثال: استهل جبل بحثه اللغوي في مادة (بحث) بذكر الاستعمالات الحسية للمادة: "البَحْوث من الإبل: التي إذا سارت، بحثت التراب بأخفافها أخراً، أي: ترمي بالتراب إلى خلفها. والبَحْث - بالفتح: المعدن يُبَحَث فيه عن الذهب والفضة، والحية العظيمة لأنها تبحت التراب. وفي تفسير مثل: (كباحثة عن حَتَفها بظلفها). قالوا: إن شاة بحثت عن سكين في التراب بظلفها، ثم ذبحت به".

واستخلص بعدها المعنى الجامع، وبيّن أنه فحص المتراكم من التراب وإخراجه متفرقاً نثرًا، أو ما كان نحو التراب.

ثم شرع في بيان أبعاد هذا المعنى الجامع، فبيّن أنه يلزم من بحث التراب أن يُكشف ويظهر ما تحته؛ وبيّن أن استعمال هذه المادة اللغوية في التفتيش هو من منطلق الكشف والإظهار، وأن

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٤٣.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٣٣٠.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦.

هذا الاستعمال إنما كان في بداية الأمر في الحسي، ثم تطور استعماله في المعنوي، كما يُقال: بحث عن خبر<sup>(١)</sup>.

ومثال آخر، فقد ذكر جبل الاستعمالات الحسية لمادة (كلب)، واستخلص المعنى الجامع، وبيّن أنه العض والإمساك بالشيء بكيفية شديدة، بحيث لا يفلت. وبيّن بعد ذلك المعنى المعنوي للمادة، بأنه الحرص على الشيء، من قولهم كلب على الشيء، أي: حرص عليه<sup>(٢)</sup>.

واعتماد الحسي أصلاً لفهم المعنى، والانتقال بعد ذلك إلى فهم المعنوي في ضوء المعنى الحسي، هو منهج جبل في التعامل مع الحسي والمعنوي.

وما سلكه جبل في اعتماد الحسي أصلاً لفهم المعنى منهج صائب؛ لأن المعاني تطورت بصورة تدريجية- من الحسي إلى المعنوي وليس العكس، فالمعنى الحسي أسبق بالوجود من المعنى المعنوي<sup>(٣)</sup>، وإن لم يكن على هذا الكلام حجة برهانية تدل على شمولية هذه القاعدة لكل دلالة حسية ومعنوية، ولكن المتبادر إلى الذهن أن الانتقال من الحسي إلى العقلي المجرد هو الأقرب؛ لأن تصور الأمر الذهني المجرد دون وجود حسي يُمثل المعنى به خلاف طبائع التأثير والتأثير في اللغة؛ لأن المحسوس هو الأوضح، ومن البدهي أن سلطان دلالاته أقوى من المجرد الذهني، ومن طبائع العادات والأشياء، تأثير القوي فيمن هو دونه.

### الخلاصة.

منهج جبل في التعامل مع الحسي والمعنوي منضبط أكثر من منهج المصطفوي؛ لأن جبل اتخذ منهجاً مطرداً في تقديم الدلالة الحسية لتكون أصلاً لاستنباط المعنى، وكان حريصاً على إيضاح العلاقة بين المعنى الجامع المستنبط وبين الدلالات الحسية المستعملة.

وسلوك الدارسين للمفردة القرآنية بدراسة المعنى الحسي أولاً، وبعده دراسة المعنى المعنوي، سلوك علمي، يقود الدارسين إلى نتائج أوضح وأصوب، بسبيل أقرب وأسلم.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٧٥-٧٦.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٢٠.

<sup>٣</sup> - انظر أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ١٦٢. الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٨٠.

## المطلب الرابع: الدلالة الحقيقية والمجازية.

### تعريف الحقيقة والمجاز.

ما عليه الاصطلاح في تعريف الحقيقة والمجاز، هو أن الحقيقة: استعمال اللفظ فيما وضع له. وأما المجاز: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة تمنع إرادة المعنى الوضعي<sup>(١)</sup>.

### موقف المصطفوي وجبل من الحقيقة والمجاز.

#### ١- موقف المصطفوي من الحقيقة والمجاز.

خالف المصطفوي ما عليه الاصطلاح في بيان معنى الحقيقة والمجاز، وأخذ منحى آخر غير المشهور في تعريفهما، وهذا المنحى المختلف يكمن في بيان الضابط الذي يفرّق به المصطفوي بين الحقيقة والمجاز، فما وافق معنى الأصل اللغوي الواحد عنده فهو حقيقة، وما عارض معنى الأصل اللغوي الواحد فهو مجاز، فلا شأن لأي شيء آخر- عنده- في تحديد معنى الحقيقة والمجاز<sup>(٢)</sup>.

ومن غير الصواب عدّ منهج المصطفوي في التعامل مع الحقيقة والمجاز من الميزات الفاضلة في الكتاب<sup>(٣)</sup>؛ لأن المصطفوي بابتداعه معنى جديداً للدلالة الحقيقية والمجازية، وجعله المعنى الجامع هو الحد الفارق بينهم، أدى إلى اختلاط المعاني المقبولة مع المردودة، ما حمله على رفض المعاني الحقيقية، وتفسير المفردة القرآنية بغير معناها.

ويرى المصطفوي أنه لا يجوز تفسير القرآن الكريم بالمجاز اللغوي<sup>(٤)</sup>، ولا يكفي تفسير القرآن بمعنى المفردة لأن المعاجم اللغوية ذكرته؛ لأن من المعاني المعجمية ما هو مأخوذ من

<sup>١</sup> - انظر عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، مرجع سابق، ص ١٥٤. الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، مرجع سابق، ص ٢٥١.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣، ١٠، ١٨.

<sup>٣</sup> - الزبيدي، حيدر شناوة (٢٠١٩م)، تأويل النص القرآني في التفسير الحوزي- الشيخ حسن المصطفوي أنموذجاً، الإمارات، مجلة الفنون والآداب، كلية الإمارات للعلوم التربوية، عدد ٣٤، ص ٦٩.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨.

المعاني المجازية، ويرى أن الأخذ بهذه المجازات اللغوية سبب من أسباب الانحراف عن حقائق القرآن<sup>(١)</sup>.

وسبق بيان خطئه في تعريفه الحقيقة والمجاز، وبيان أن من المجاز اللغوي ما هو حق، ومن الحقيقة اللغوية ما هو خيال<sup>(٢)</sup>، ولقد أثر هذا التأصيل للمصطفوي في معنى المفردة القرآنية، ومن الأمثلة على هذا:

### المثال الأول: مادة (سفر).

قرر المصطفوي أن المعنى الجامع لمادة (سفر) هو: الخروج عن المحيط المحدود. وأخذ يذكر مشتقات المادة، كالسفير والسفر والسفرة وغير ذلك، ويربط بين المشتقات والمعنى الجامع ما استطاع سبيلاً، وعندما ذكر السفر، بين أن الكتاب لا يكون سفراً حتى يكون كتاباً سماوياً؛ لأن السفر هو كتاب جاء مرسلاً إلينا، وقد خرج الكتاب السماوي مما أسماه المحيط الروحاني العلوي إلى المحيط الدنيوي السفلي، وعدّ إطلاق السفر على الكتب غير السماوية من المجاز.

وفسر الأسفار في قوله تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ

أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] بالكتب السماوية المنزلة من عند الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية، فإن معنى السفر هو الكتاب<sup>(٤)</sup>، وما حمل المصطفوي على هذا هو ما أداه إليه اجتهاده من معنى جامع للمادة، ولأنه يرى ضرورة اشتراك المشتقات في هذا المعنى الجامع الواحد، فلا بد أن يشترك اسم السفر – والذي يعني الكتاب – مع المعنى الجامع للمادة، ولكن لا بد من القول إن المعنى الجامع معنى اجتهادي، ولا ينبغي للمصطفوي ولا غيره أن يردّ ما ذكرته المعاجم اللغوية من المعاني لمخالفة اجتهاده في المعنى الجامع للمادة، أو لمخالفة اجتهاده في توحيد المعنى الجامع.

وقد ذكر ابن فارس أن المعنى الجامع لمادة (سفر)، هو: الجلاء والانكشاف، وربط المشتقات بهذا المعنى الجامع، وبين أن الكتاب يُسمى سفراً؛ لأنه يُسفر ويكشف ما يُحتاج إليه من

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٩٠-١٩١.

<sup>٢</sup> - انظر المبحث الأول من الفصل الثاني: المنهج النظري للمصطفوي.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٦٦-١٦٨.

<sup>٤</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ٧١٧. ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

المكتوب؛ ولذا فإن السَّفَر هو الكتابة، والكتبة يسمّون سفرة<sup>(١)</sup>. وبين الراغب أن الكتاب يُسمّى سيفراً لأنه يكشف عن الحقائق<sup>(٢)</sup>.

أما جبل، فقد وافق ابن فارس في المعنى الجامع لمادة (سفر)، وكذلك في تعليقه لتسمية الكتاب بالسَّفَر، والكتابة بالسَّفَر<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثاني: مادة (سحل).

وكذلك فعل المصطفوي في مادة (سحل)، فقد بين أن المعنى الجامع للمادة هو: النزاع والكشط، وفي ضوء هذا المعنى الجامع قرر المصطفوي أن معنى الساحل هو الأمواج القوية التي تضرب اليابسة فتكشطها، وأما تفسير الساحل بالشاطئ فهو تفسير مجازي؛ لأن الشاطئ من البر والساحل من البحر، فالساحل في قوله تعالى ﴿أَن أَقْذِفِهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِهِ فِي الْيَمِّ فَلْيَلْقَهُ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾

[طه: ٣٩]، هو الماء القريب من الشاطئ، وعدّ المصطفوي أقوال المفسرين بتفسير الساحل بالشاطئ خطأ مبنياً على التقليد وعدم التحقيق؛ لأن هذا المعنى مجازي لا يجوز تفسير القرآن به<sup>(٤)</sup>.

والذي دفع المصطفوي ليقول ما قال، هو اتباعه للمعنى الجامع الذي استنبطه، علماً أن هذا المعنى الذي قرره المصطفوي للساحل مخالف لما عليه أهل اللغة، فأهل اللغة يفسرون الساحل بشاطئ البحر<sup>(٥)</sup>.

والساحل هو الشاطئ، وهو جانب البر الموالي للبحر، وسبب تسمية الشاطئ بالساحل؛ لأن الماء يسحل إذا ضرب به، وسحل الماء تفريقه<sup>(٦)</sup>، أو هو من السحيل، وهو "الخيطة الذي قتل فتلاً رخواً"<sup>(٧)</sup>، فالشاطئ ساحل لأنه يحول الموج القوي الشديد بعد أن يضربه إلى موج مرتد ضعيف. أو مأخوذ من السحيل، وهو "نهاق الحمار، وكذلك السُّحال؛ ولذلك يسمى الحمار مسحلاً، ومن

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ٨٢-٨٣.

<sup>٢</sup> - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ٤١٢.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٢٥.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٨٨-٨٩.

<sup>٥</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٢٧. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١١، ص ٣٢٨.

<sup>٦</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ٨، ص ٥٠٢.

<sup>٧</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٠.



الباب المسحل للسان الخطيب، والرجل الخطيب<sup>(١)</sup>، ومن هذا الباب فإن للشاطئ صوتًا عاليًا من ضربه بالماء. وقد يُقال غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

### المثال الثالث: مادة (جرف).

ومن ذلك تفسير المصطفوي الجُرف في قوله تعالى ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارُ بِهِ فِي نَارِجَهَتُمْ﴾ [التوبة: ١٠٩] بأنه السيل، وليس المكان الذي أكله السيل؛ لأنه قرر أن المعنى الجامع لمادة (جرف) هو الأخذ الكثير<sup>(٣)</sup>. وكأنه يرى المكان الذي يأخذه السيل مجرّوفاً، وتفسيره الجرف بالسيل مخالف لما قاله أهل اللغة من أن الجرف ما أكله السيل من الأرض<sup>(٤)</sup>.

### المثال الرابع: مادة (قتر).

وكذلك فقد فسّر المصطفوي القتر في قوله تعالى ﴿تَرَهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٤١] بالضيق والشدة وسوء الحال؛ لأنه قرر أن المعنى الجامع لمادة (قتر) هو التضيق، وبيّن أن معاني الدخان والغبار معانٍ مجازية<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يرى أنها لا تتوافق والمعنى الجامع الذي استنبطه، والإشكال هنا أن المصطفوي لا يرى تفسيره وجهًا من وجوه التفسير، بل يرى أن من الخطأ تفسير القتر بالدخان والغبار، ولو صحح الأقوال الأخرى وقال إنه يرجح تفسير القتر في الآية بالكرب، لكان أمرًا مقبولاً، وقد سبقه به ابن فارس<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج٣، ص ١٤٠.

<sup>٢</sup> - الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج٨، ص ٥٠٢.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج٢، ص ٨٧-٨٨.

<sup>٤</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج٤، ص ١٣٣٦. ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج١، ص ٤٦٢. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص ١٩٢. ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج١، ص ٤٤٤.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج٩، ص ٢١٠-٢١١.

<sup>٦</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج٥، ص ٥٥.

وهذا الذي ذهب إليه المصطفوي مخالف لما عليه أهل اللغة من تفسيره بالغبار<sup>(١)</sup>، وكذلك فإن القتره في اللغة هي الدخان، والكرب<sup>(٢)</sup>، وتفسير القتره بالغبار والدخان لا يناقض التضييق؛ لأن علوهما للوجه من معاني التضييق، أما جبل فقد فسّر القتره بالدخان والغبرة<sup>(٣)</sup>.

#### المثال الخامس: مادة (خلا).

من المواد التي جعل المصطفوي معناها المشهور من المعاني غير الحقيقية: مادة (خلا)، فقد قرر أن معناها الفراغ من العمل والشغل والانتهاه منه، وذكر أن مفاهيم الخلوة والانفراد ليست من المعاني الحقيقية للمادة، بل من المجاز الذي هو من آثار المعنى الحقيقي.

وفي ضوء هذا المعنى الحقيقي فسر المصطفوي (خلا) في قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَصُومٍ

إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٧٦]، و(خلو) في قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ

مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، بأنهم فرغوا منتهين إليهم<sup>(٤)</sup>.

وما ذهب إليه المصطفوي ليس موافقاً لما ذهب إليه أهل اللغة في معنى (خلا)، فقد ذهبوا إلى أن معنى: خلا به. هو اجتمع معه في خلوة<sup>(٥)</sup>، ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يخلون رجل بامرأة"<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٨٥.

<sup>٢</sup> - ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٥.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٣٥.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٧-١٣٩.

<sup>٥</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٣٣٠.

ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

<sup>٦</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، أو كان له عذر، هل يؤذن له، ج ٤، ص ٥٩، رقم الحديث: ٣٠٠٦.

مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، ج ٢، ص ٩٧٨، رقم الحديث: ١٣٤١.

### المثال السادس: مادة (زجى).

قرر المصطفوي أن المعنى الجامع للمادة هو السوق مع الدفع. وبناء على ما قرره، فسّر (مزجاة) في قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا بِيضَ لَوْنِ مَرْجَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٨٨]، بالمعنى الجامع وهو السوق مع الدفع؛ لأنهم حصلوا على البضاعة بجهد وكد، ونقلوها بجهد وكد<sup>(١)</sup>.

وهذا مخالف لما في اللغة من تفسير لمعنى (مزجاة)، فقد قيل: قليلة<sup>(٢)</sup>، وقيل: رديئة<sup>(٣)</sup>، وحول هذين المعنيين جاء كلام المفسرين<sup>(٤)</sup>. ولم يفسر المصطفوي المفردة بما فسرها به المفسرون وأهل اللغة؛ لظنه أنه تفسير لا يتوافق وما استخلصه من معنى جامع للمادة، علماً أن السوق والدفع يتناسب مع القول بأنها بضاعة قليلة أو رديئة؛ لأن البضاعة القليلة يسهل فيها السوق والدفع لقلتها، أو رديئة تحتاج إلى سوق ودفع لتسويقها وبيعها.

### المثال السابع: مادة (صرر).

فسر المصطفوي (صرّة) في قوله تعالى ﴿فَأَقْبَلَتِ أُمْرَأَتُهُ فِي صَرَوقٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩] بالحالة المنقبضة الشديدة، بناء على ما استخلصه من معنى جامع، وعدّ أن تفسير الصرّة بالصياح ليس من الحقيقة، وأنه تفسير في غير محله<sup>(٥)</sup>. مع العلم أن تفسير الصرّة بالصياح الشديد هو تفسير بالمعنى الاستعمالي عند العرب، وقد ذكره علماء اللغة في معاجمهم<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٠٣.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٣٦٧. ابن فارس، مجمل اللغة، مرجع سابق، ص: ٤٤٩.

<sup>٣</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٩١. الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١٠.

<sup>٤</sup> - انظر ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٦٧.

<sup>٥</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٧٤-٢٧٥.

<sup>٦</sup> - الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤٤. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٦٣.

ومما سبق يتبين أن جمود المصطفوي على ما توصل إليه من معنى جامع للمادة، وحكمه على ما خالفه بأنه معنى مجازي لا يُقبل، وضربه بعُرض الحائط ما ذكره أهل التفسير وأهل اللغة، أمر مخالف للصواب، ويمارسه المصطفوي في أي موضع شاء دون أدنى تردد.

#### المثال الثامن: مادة (سهر).

وتفسيره الساهرة في قوله تعالى ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] بتنبه الغافلين إلى

الحقيقة بسبب ما يروونه في عالم الآخرة، فكأنهم نائمون قد استيقظوا؛ لأنه قرر أن المعنى الجامع للمادة هو عدم النوم والبقاء مستيقظاً. وأنكر على أهل اللغة تفسيرها بالأرض، وادّعى أن أهل اللغة أخذوا المعنى من أهل التفسير، وأن أهل التفسير فسروا المعنى بأرائهم الخاصة، وادّعى أن تقليد أهل اللغة أهل التفسير كان خطأ، وأن هذا الخطأ قد تكرر كثيراً<sup>(١)</sup>.

وكلام المصطفوي في أهل اللغة والتفسير كلام غير صحيح؛ فلا أهل اللغة مقلدون عميان، ولا أهل التفسير أهل رأي هوائي، وهذه حجة داحضة، ومنزلق خطر يفتح الباب أمام الاستخفاف بقول أهل اللغة في اللغة، وقول أهل التفسير في التفسير.

#### المثال التاسع: مادة (يدي).

قرر المصطفوي أن المعنى الجامع لمادة (يدي) هو: القوة سواء كانت مادية أم معنوية<sup>(٢)</sup>، وهذا هو المعنى الحقيقي للمادة عنده، ولذلك لم يُعدّ المصطفوي معنى اليد من المجاز في قوله تعالى ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وكذلك في قوله تعالى ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وسبب عدّ المصطفوي دلالة اليد في هذا السياق من

الدلالة الحقيقية هو اندراج معنى القدرة ضمن المعنى الجامع الذي استنبطه.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٩٧-٢٩٨.

مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٧/ ج ٥، ص ٣١٦.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٠.

علمًا أن معنى اليد في الآيتين السابقتين هو القدرة وسلطة التصرف<sup>(١)</sup>، وهو معنى مجازي وفق الاصطلاح المعروف عند أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

## ٢- موقف جبل من الحقيقة والمجاز.

مشى جبل في كتابه المعجم الاشتقاقي على ما قرره العلماء في معنى الحقيقة والمجاز، واعتنى بهما في مواضع كثيرة، فقد كان حريصًا على بيان اللفظ بمعانيه الحقيقية والمجازية، من الأمثلة على هذا:

### المثال الأول: مادة (بطن).

بيّن جبل أن بطانة الثوب ضد ظاهره، وبيّن أن هنالك معانٍ مجازية، كاستعمال البطانة في التعبير عن المقربين من الناس، قريبًا يعرفون به دواخل الأمور، كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]<sup>(٣)</sup>.

### المثال الثاني: مادة (شعل).

وفي مادة (شعل) بيّن جبل أن الحقيقة هي: اشتعال النار، وأن من مجاز الاشتعال، اشتعال الشيب في الرأس، كما في قوله تعالى ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]<sup>(٤)</sup>.

### المثال الثالث: مادة (سلخ).

بيّن جبل في مادة (سلخ) أن السلخ في الحقيقة هو نزع الشيء الملتصق بظاهر الشيء حتى يكشفه، وذلك كسلخ جلد الشاة، ومن مجاز السلخ ما جاء في قوله تعالى ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي

<sup>١</sup> - انظر أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٣٤ / ج ٢، ص ٢١.

<sup>٢</sup> - انظر السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٠.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٤٨.

ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَٱنْسَلَخْ مِنْهَا ﴿[الأعراف: ١٧٥]، وقوله تعالى ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَلِيلٌ نَّسْلَخُ مِنْهُ  
ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]<sup>(١)</sup>.

### الخلاصة.

خالف المصطفوي ما عليه الاصطلاح في بيان معنى الحقيقة والمجاز، وأخذ منحى آخر غير المشهور في تعريفهما، وهذا المنحى المختلف يكمن في بيان الضابط الذي يفرق به المصطفوي بين الحقيقة والمجاز، فما وافق معنى الأصل اللغوي الواحد عنده فهو حقيقة، وما عارض معنى الأصل اللغوي الواحد فهو مجاز، فلا شأن لأي شيء آخر - عنده - في تحديد معنى الحقيقة والمجاز، وأدى هذا المسلك إلى تفسير المفردة القرآنية بغير معناها، وهو مسلك خطير يسمح بالاجتهاد غير المنضبط باستبعاد المعاني الحقيقية للمفردات القرآنية بحجة مخالفتها للمعنى الجامع المستنبط، وهذا تحكم بغير حق؛ لأن الاجتهاد في بيان المعاني تبع لما روي عن العرب من معانٍ، والمعنى لا يعود على أصله بالبطلان.

وأما جبل، فقد كان منضبطاً في تعامله مع الدلالة الحقيقية والمجازية.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٥٦-١٠٥٧.

المبحث الخامس: الأثر المذهبي والإسرائيليات والتفسير الباطني.

المطلب الأول: أثر المذهب العقدي والفقهي.

المطلب الثاني: أثر الإسرائيليات.

المطلب الثالث: التفسير الباطني.

## المبحث الخامس: الأثر المذهبي والإسرائيليات والتفسير الباطني.

### المطلب الأول: أثر المذهب العقدي والفقه.

أولاً: أثر المذهب العقدي للمصطفوي في كتابه.

أما المصطفوي، فقد تقدم عند التعريف به أنه شيعي المذهب، ولم يكن ظهور أثر تشيعه صارخاً في كتابه، وإنما يجد الناظر أثر تشيع المصطفوي في بعض المواضع هنا وهناك، وهي قليلة جداً مقارنة بحجم كتابه الذي يبلغ أربعة عشر مجلداً، ولكن رغم قلة هذه المواضع إلا أنها واضحة الظهور:

#### ١- الاعتقاد بقدسية مدينة قم وكربلاء.

تقع مدينة (قم) في جمهورية إيران<sup>(١)</sup>، ويعتقد الشيعة أنها مقدسة، ويرون أن الله تعالى احتج ببلدة (قم)؛ تفضيلاً لها على سائر البلاد، واحتج بأهلها؛ تفضيلاً لهم على سائر أهل الأرض من الإنس والجن، ويرون أنه سيأتي زمان تكون فيه (قم) وأهلها حجة على كل الخلق، والملائكة تدفع البلاء عنها وعن أهلها، ويدعون أنها قطعة من بيت المقدس، ويرون النجاة بالملاذ إليها إذا هاجت الفتن والمحن، وأن من أبواب الجنة الثمانية باباً لمدينة (قم).

وذكروا من أسباب تسميتها بهذا الاسم؛ أن إبليس لما رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أسري به برك وجلس على الأرض، فقال له النبي: قم يا ملعون. إلى غير ذلك من الأمور التي ذكروها في فضائل مدينة (قم)<sup>(٢)</sup>.

وقد صرح المصطفوي بهذه العقيدة في مواضع متعددة من كتابه؛ فقال: "بلدة (قم) المشرفة"<sup>(٣)</sup>. ومثل هذا تعظيمه للتربة المنسوبة للحسين بن علي رضي الله عنه- في كربلاء؛ فقد

<sup>١</sup> - انظر خرائط غوغل، موقع مدينة قم، الرابط الإلكتروني:

<https://www.google.com/maps/d/viewer?mid=١٥BlzHiMYPHYJDEazBsUjcNBGmT^&ie=UTF^&oe=UTF^&mmsa=٠&ll=٣٤.٦٨٨٦٧٩٨٠١٧٦٠٢C٥٠.٨٥٢٠٦٥١&z=٧>

<sup>٢</sup> - انظر المجلسي، محمد باقر (١٩٨٣م)، بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ج ٥٧، ص ١١٢-١١٧.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣١٤. ج ٥، ص ٣٦٠. ج ٦، ص ٣٨٣. ج ٧، ص ٣٦٦. ج ٨، ص ٤٠٠.



قال في مادة (خمر) في سياق تجويزه السجود على ما هو خارج عن مادة الارض، كالسجود على الخمرة: "ومنه التربة المنسوبة إلى أرض كربلاء لسيد الشهداء(ع)"<sup>(١)</sup>

وهذا القول بتعظيم مدينة (قم) والتربة المزعومة في (كربلاء)، ليس عليه أثارة من علم لا في الكتاب ولا في السنة، وهو خرافة من الخرافات.

## ٢- القول بعصمة الأئمة الإثني عشر.

من عقائد الشيعة الإثني عشرية الإيمان بالأئمة، ومن كفر بهم أو شك في أحدهم فقد كفر، وهو من الكفار المخلدين في النار<sup>(٢)</sup>.

وصف المصطفوي آل النبي- صلى الله عليه وسلم- بالعصمة: "والصلاة والسلام على محمد وآله المعصومين"<sup>(٣)</sup>، بل وصف مقام أهل البيت بأنه مقام فوق مقام العصمة، وأن مقامهم لا يعلوه مقام، لا في الحقيقة ولا في التصور التخيلي<sup>(٤)</sup>.

وكل هذه العصمة المزعومة لا دليل عليها من كتاب الله تعالى ولا من صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم عقلا القول بعصمتهم؛ لأنه لا مشرّع بصفة الاستقلال إلا من يوحى إليه من الأنبياء والرسل، والنبي -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء والمرسلين.

ومن مغالاته بمن اتخذتهم الشيعة أئمة، أن شبّه غيبة الإمام الثاني عشر عندهم، برفع عيسى ابن مريم -عليه السلام- إلى السماء<sup>(٥)</sup>.

ومن مغالاته في عصمة الأئمة، أنه عدّ من معاني (المثاني) في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ

سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، الأئمة المعصومين<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٤٣.

<sup>٢</sup> - المجلسي، بحار الأنوار، مرجع سابق، ج ٢٥، ص ٣٦٢. ج ٣٦، ص ٢٠١-٢٠٢.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٥. وانظر المرجع نفسه: ج ١، ص ٣٩٩، ج ٣، ص ٥، ج ٨، ص ٥، ج ١١، ص ٣٣٤.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٥.

<sup>٥</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٢١.

<sup>٦</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤١.

وقد قرر أن اصطفاء الأئمة هو امتداد لاصطفاء الأنبياء، وذلك في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ

اللَّهُ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، فقال ما نصه: "فهذا

أول الاصطفاء بعد إبراهيم (ع)، والثالث: تولد إسماعيل نبي الله إلى أن ينتهي إلى رسول الله والأئمة الأطهار"<sup>(١)</sup>.

بل وأشار إلى احتمالية القول بالولاية التكوينية للأئمة، ومصطلح الولاية التكوينية للأئمة عند الشيعة يعني: أن الله -جل في علاه- قد أعطى الأئمة ولاية في تدبير شؤون الكون. والقول في ثبوت هذه الولاية مختلف فيه بين الشيعة الإثني عشرية، فمنهم من قال بها، ومنهم من قال ببطالانها<sup>(٢)</sup>.

وفي تفسير المصطفوي لقوله تعالى ﴿أَمْ تُمْرُونَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾

[الملك: ١٦] من خلال بيانه مادة (مور)، قال: فإن النظر إلى من في السماء هو من جهة كونه سلطاناً فوقهم سواء أكان من شخص روحاني أم شخص جسماني أم الله تعالى<sup>(٣)</sup>. واحتماله أن شخصاً جسمانياً له سلطان على الخلق، هو عين الاحتمال الحاصل من اختلاف الشيعة في كون الأئمة تمتلك ولاية تكوينية في تدبير شؤون الكون.

بل إن المصطفوي يقول بالولاية التكوينية للأئمة تصريحاً، فقد فسّر الطور في قوله تعالى

﴿وَالطُّورِ ۚ وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ۝﴾ [الطور: ١، ٢] تفسيرين، الأول: تفسير باطني، والثاني: تفسير

ظاهري. وقدم التفسير الباطني على الظاهري، وقال في تفسير الطور الباطني: إنها المرتبة التكوينية العليا القريبة من الله تعالى. وقال بعد ذلك: أما التفسير الظاهري، فالطور هو جبل سيناء<sup>(٤)</sup>. فهو يرى أن المرتبة العليا القريبة من الله تعالى هي مرتبة الولاية التكوينية.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣١٧.

<sup>٢</sup> - انظر فضل الله، محمد حسين، الموقع الرسمي لمؤسسة المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله، الولاية التكوينية، الرابط الإلكتروني:

ArticlePage.aspx?id=٢٨٤٩٥،arabic.bayynat.org،http:

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٢٢٣.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٨-٢٠٩.

### ٣- الإحالة على كتابه (الحقائق في تاريخ الإسلام).

أحال المصطفوي على كتاب (الحقائق في تاريخ الإسلام) عند حديثه في تعيين أهل البيت في مادة (رجس)<sup>(١)</sup>.

وهذه الإحالة من المصطفوي هي في سياق دعوة القارئ إلى ضم كتابه -المحال عليه- إلى قائمة الكتب المستفاد منها، علماً أن كتابه يحوي من المخالفات الشرعية للثوابت عند أهل السنة ما تنوء به البراعة وصفاء، ويكفي في كتابه المحال عليه أنه حوى الطعن في مقام أبي بكر رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، وحوى اتهام عمر بن الخطاب- رضي عنه- بشرب النبيذ المسكر، مع مجموعة من الطعون المتنوعة<sup>(٣)</sup>، والكتاب مليء بنحو هذه الأشياء في حق غيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم.

وهو لا يرى أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم- من الخلفاء الراشدين؛ لأن الخلفاء الراشدين عنده هم الأئمة المعصومون عند الشيعة<sup>(٤)</sup>.

٤- إنكاره أن يكون المسجد الأقصى المذكور في سورة الإسراء هو المسجد الأقصى المعروف في مدينة القدس.

في تعيين المسجد الأقصى عند الشيعة الإثني عشرية قولان:

الأول: المسجد الأقصى المعروف في بيت المقدس في فلسطين<sup>(٥)</sup>.

الثاني: المسجد الأقصى في السماء، وليس الذي في فلسطين<sup>(٦)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٤.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، حسن التبريزي (١٩٩٠م)، الحقائق في تاريخ الإسلام، إيران، مطبعة أمير، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، ط ٢، ص ٢٠٢-٢١٥.

<sup>٣</sup> - انظر مصطفى، الحقائق في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٥٠.

<sup>٤</sup> - مصطفى، الحقائق في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٣١. وانظر تعيينهم في المرجع نفسه، ص ٤٢٣.

<sup>٥</sup> - انظر الطباطبائي، محمد حسين (د.ت) الميزان في تفسير القرآن، إيران، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، د.ط، ج ١٣، ص ٧.

وانظر فرحات، جهاد عبد الهادي (٢٠٠٩م)، الشيعة والمسجد الأقصى، لبنان، دار الملاك للطباعة والنشر، ط ١.

<sup>٦</sup> - انظر المجلسي، بحار الأنوار، مرجع سابق، ج ٩٧، ص ٤٠٥.

وانظر الفيض الكاشاني، محمد بن المرتضى (١٩٩٦م)، التفسير الصافي، إيران، مؤسسة الهادي، منشورات مكتبة الصدر، صححه حسين الأعلمي، ط ٢، ج ٣، ص ١٦٦.

أما المصطفوي، فقد صرح بأن المسجد الأقصى الذي في سورة الإسراء ليس الذي في فلسطين<sup>(١)</sup>.

ويكفي في رد هذا القول الشاذ أنه مخالف لما أجمعت عليه الأمة وعلمائها في القرون السابقة، وكيف يدعي من يدعي أنه في السماء وهو الذي تشد إليه الرحال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومسجد الأقصى"<sup>(٢)</sup>.

##### ٥- تعيين المراد بأهل البيت.

يرى المصطفوي أن أهل البيت هم أهل الكساء، وهم النبي- صلى الله عليه وسلم- وفاطمة وعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم، ولا يرى أن نساء النبي من أهل البيت؛ معللاً ذكر تطهير أهل البيت في سياق ذكر نساء النبي- رضي الله عنهن- بأنه ربط ظاهري عرفي عمومي بمعنى أهل البيت<sup>(٣)</sup>.

وهذا التعليل كما تراه تعليل ضعيف؛ لأن الرابط بين كل الآيات القرآنية هو رابط حقيقي، أما الرابط الذي وصفه المصطفوي بالظاهري العرفي العمومي بمعنى أهل البيت، فيعني أن الربط وهمي وغير حقيقي بين تطهير أهل البيت ونساء النبي أمهات المؤمنين، والرابط الوهمي مما يُصان عنه كلام آحاد الناس، لأنه يعيب نظم كلامهم، فكيف بكلام الله جل في علاه؟!

وقد تعارض المصطفوي مع نفسه في الموضع نفسه، فعذ زوجة إبراهيم- عليه السلام- من أهل بيته، في قوله تعالى ﴿قَالَتْ يَوَاسْتَئِيءُ الْإِلَهُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾<sup>(٤)</sup> قَالُوا أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴿٧٣﴾ [هود: ٧٢، ٧٣]<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٤٥.

<sup>٢</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ج ٢، ٦٠، رقم الحديث: ١١٨٩.

مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، ج ٢، ١٠١٤، رقم الحديث: ١٣٩٧.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٥، ج ٤، ص ٦٤.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥.

فسبحان الله! الزوجة داخلة في مفهوم أهل البيت الخاص بإبراهيم عليه السلام، ولكنها غير داخلة في مفهوم أهل البيت الخاص بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم!

وأحال المصطفوي لمعرفة من هم أهل البيت إلى كتابه الحقائق في تاريخ الإسلام<sup>(١)</sup>، والذي قرره المصطفوي في كتابه عن تاريخ الإسلام، أن أهل الرجل هم أهل بيته وخاصته، ولئلا يلزمه إدخال نساء النبي- رضي الله عنهن- ضمن مفهوم أهل البيت؛ زعم المصطفوي أن تعيين أهل بيت الرجل يختلف باختلاف الحالات<sup>(٢)</sup>.

ولقائل أن يقول: إن الخلاف قد وقع عند أهل السنة في تعيين المقصود بأهل البيت في قوله تعالى ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فمن أهل السنة من قال: هم علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم. ومنهم من قال: هم أزواج النبي رضي الله عنهن<sup>(٣)</sup>.

وليس المقام مقام نقاش لعرض الأدلة في ترجيح من هم المقصودون بمفهوم أهل البيت، ولكن لا بد من التفريق بين وجهة النظر السنية والشيوعية، فأهل السنة يحفظون لنساء النبي - صلى الله عليه وسلم- مكانتهن بوصفهن أمهات المؤمنين الطاهرات العفيفات ذوات المقام السامي المصون.

أما المصطفوي فقد غمز في إيمان نساء النبي- صلى الله عليه وسلم- عند بيانه سبب عدم عدّهن ضمن مسمّى أهل البيت، فقال: "فأهل النبي من خاصة أهله الذين لهم اختصاص بالنبي من جهة الإيمان والروحانية والمعرفة (...). وقد يكون الولد خارجاً عن الأهل إذا انقطع الاختصاص وانتفى الارتباط، كما قال الله تعالى ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]. فاللزام في مفهوم الأهل هو قيد الاختصاص، وإطلاقه على الزوجة والأولاد من جهة اختصاصهم بالرجل، وإذا فقد الاختصاص انتفت الأهلية"<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٨٨.

<sup>٢</sup> - المصطفوي، الحقائق في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

<sup>٣</sup> - انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٠، ص ٢٦٣-٢٦٨.

<sup>٤</sup> - المصطفوي، الحقائق في تاريخ أهل الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

وهذا تصريح من المصطفوي بأن نساء النبي- رضي الله عنهن- فقدن الاختصاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم- من جهة الإيمان والروحانية والمعرفة.

وأما استدلال المصطفوي على تعيين أهل البيت بالحديث الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup>، فليس في الحديث ما يدل على الحصر، وغاية شأن دلالة أنه من باب ذكر بعض أفراد العام، إما لزيادة فضل أو نحو ذلك؛ فتعريف الرجل بأولاده الخمسة الذين معه بقوله: هؤلاء أولادي. لا يعني أن الخمسة الباقين في البيت ليسوا أولاده؛ لأن التنصيص على بعض أفراد العام الموافقين له في الحكم ليس تخصيصاً للعام<sup>(٢)</sup>، فعلي وفاطمة<sup>(٣)</sup> والحسن والحسين رضي الله عنهم من أهل البيت، وبنات النبي الأخريات، زينب ورقية وأم كلثوم من أهل البيت، وأزواجه أمهات المؤمنين من أهل البيت كذلك.

وكذلك فإن مخاطبة أهل البيت بصيغة المذكر لا يعني إخراج نساء النبي؛ لأنه بذلك يعني إخراج فاطمة أيضاً، بل جاء التعبير القرآني معبراً عن زوجة إبراهيم عليه السلام بصيغة المذكر:

١ - قالت عائشة: خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مُحَرَّل، من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، باب فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ج ٤، ص ١٨٨٣، رقم الحديث: ٢٤٢٤.

٢ - انظر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٣٨. العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٩.

الشوكاني، محمد بن علي (١٩٩٩م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق، أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ط ١، ج ١، ص ٣٣٦.

٣ - قال في مادة (صفو): "إن فاطمة خير نساء العالمين". مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣١٥.

وهذا يتعارض مع قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كَمَلْ من الرجال كثير، ولم يكْمَلْ من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام".

البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضل عائشة رضي الله عنها، ج ٥، ص ٢٩، رقم الحديث: ٣٧٦٩.

مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، باب فضائل خديجة رضي الله عنها، ج ٤، ص ١٨٨٦، رقم الحديث: ٢٤٣١.

﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]<sup>(١)</sup>، فهو

من أسلوب القرآن بشمول المؤنث بالخطاب بصيغة المذكر<sup>(٢)</sup>.

وفي نهاية الكلام، فإن نساء النبي - صلى الله عليه وسلم- من أهل البيت بدلالة اللغة والقرآن والسياق.

## ٦- إنكاره القراءات القرآنية.

ذهبت مجموعة من علماء الشيعة الإثني عشرية إلى عدم وجوب قراءة القرآن وفق القراءات القرآنية، بل يرى أن للمصلي أن يقرأ القرآن بالنهج العربي وإن خالف هذه القراءات في الإعراب أو في بنية الكلمة<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه المصطفوي، فقد أنكر القراءات القرآنية، ولكن المصطفوي يعتمد على القراءة المعروفة في الوقت الحاضر، ويقصد بها القراءة التي كتبت بها المصاحف المصرية<sup>(٤)</sup>، ورفضه للقراءات القرآنية الأخرى قائم على أن القرآن الكريم قد ضُبط ضبطاً تاماً محكماً، وهذا الضبط منع عنه التحريف والتغيير، ويرى أن هذا الضبط من مميزات القرآن الكريم، ويرفض

<sup>١</sup> - أسهب الألوسي في نقاش مسألة تعيين أهل البيت. انظر الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٩٣-٢٠١.

<sup>٢</sup> - قال تعالى ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] وقال تعالى ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨] والخطاب موجه إلى حواء أيضاً، ولكن الخطاب كان بصيغة المذكر تغليبا.

والخلاف الذي وقع عند الأصوليين في شمول صيغة المذكر للنساء، ليس مما في آية تعيين أهل البيت؛ لأنه لا خلاف عند الأصوليين أن السياق الذي ذكر فيه الجنسين، وجاء الخطاب فيه بصيغة المذكر، لا خلاف عندهم أنه يشمل الجنسين، وآية تعيين أهل البيت ذكرت في سياقها نساء النبي صلى الله عليه وسلم. انظر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٤٥. وآية تعيين أهل البيت ذكرت في سياقها نساء النبي صلى الله عليه وسلم.

<sup>٣</sup> - اليزدي، محمد كاظم (د.ت)، العروة الوثقى، نشر مكتب السيد السيستاني، ط ٢، ج ٢، ص ١٣٩. الحيدري، كمال الحيدري، مجموعة من علمائنا أكدوا أن القراءات القرآنية اجتهادية، الرابط الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=VHXZ2AnNPJA>

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

رفضاً قاطعاً وجود قراءات للقرآن الكريم غير القراءة المعروفة في الوقت الحاضر<sup>(١)</sup>، ووصف القائلين بتعدد القراءات القرآنية بأعداء الله الكاذبين<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا طعن من المصطفوي في أهل السنة، فأهل السنة هم من يرى تعدد القراءات القرآنية.

ويظهر ردّ المصطفوي للقراءات القرآنية جلياً فيما يلي من الأمثلة:

#### المثال الأول: رده قراءة الجر في (أرجلكم).

ردّ المصطفوي قراءة الجر في (أرجلكم) في قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، وأكد على أن (أرجلكم) منصوبة، ورغم نصبها فحكمها المسح لا الغسل؛

لأن التقدير عنده هو: امسحوا أرجلكم، ويرى أن العطف على (برؤوسكم) غير مقبول<sup>(٣)</sup>، علماً أن القراءتين بالخفض والنصب صحيحتان، فقد قرأ ابن عامر ونافع وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام، وقرأ باقي العشرة بالخفض<sup>(٤)</sup>.

#### المثال الثاني: رده قراءة (الصراط) بالسين.

ردّ المصطفوي قراءة (الصراط) بالسين<sup>(٥)</sup>، مع أن القراءة بالسين قد رويت عن ابن كثير وأبي عمرو<sup>(٦)</sup>.

ولكنه مضطرب في موقفه من القراءات القرآنية، فقد رجح قراءة (مفرطون) في قوله تعالى

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢] باسم المفعول (مفرطون) على قراءتها باسم

<sup>١</sup> - اعتمد على المصاحف المصرية والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن. مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٦.

<sup>٢</sup> - انظر مصطفى، حسن التبريزي (٢٠٠٢م)، تفسير روشن، مطبوع باللغة الفارسية، إيران، مركز نشر كتاب، د، ط، ص ٨-٩.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٨٠-٨١.

<sup>٤</sup> - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٥٤.

<sup>٥</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٧٧.

<sup>٦</sup> - ابن مجاهد، السبعة في القراءات، مرجع سابق، ص ١٠٥.



الفاعل سواء أكانت بالتخفيف أم بالتشديد<sup>(١)</sup>، والترجيح لا يتناسب مع كونه يُنكر القراءات إنكاراً، لأن من يُنكر أمراً فإنه لا يرفضه من باب الترجيح، بل من باب الرفض، ونص ترجمته: "هذه القراءة أولى من قراءة"<sup>(٢)</sup>.

ولا بد من بيان أن قراءة نافع وأبي جعفر بكسر الراء، وقراءة الباقيين بفتحها، وشدها أبو جعفر دون الباقيين<sup>(٣)</sup>.

ولما سبق بيانه من إنكار المصطفوي للقراءات القرآنية، فإن ذكر القراءات القرآنية والكلام في معانيها ليس من منهج المصطفوي.

## ٧- تفسير الحروف المقطعة في القرآن الكريم بما ينصر المذهب الشيعي.

فقد فسر المصطفوي قوله تعالى ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] تفسيراً حاول فيه أن يخدم مذهبه الشيعي، فقد قام بحساب قيمة الحروف العددية، وخرج بنتيجة توافق السنة التي مات فيها موسى ابن جعفر أحد أئمة الشيعة، وبالحساب- أيضاً- أرّخ للغيبة الكبرى والغيبة الصغرى عند الشيعة<sup>(٤)</sup>. ورأى أن للحروف دلالات، فدلالة الكاف في ما دلت عليه كلمة: كتاب، وكلام، وكفر، وزكريا، والهاء في هدى وهون وهبة وهين... وهكذا. وتكلم عن واقعة كربلاء عن طريق

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٦٧.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٩، ص ٦٧.

<sup>٣</sup> - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٠٤.

<sup>٤</sup> - الغيبة الصغرى والكبرى- عند الشيعة- هي غيبة ما يسمونه الإمام المهدي، وهو محمد بن الحسن العسكري، والغيبة الأولى- وتسمى الصغرى- بدأت بولادة المهدي سنة ٢٥٥ هـ، أو بوفاته والده الحسن العسكري سنة ٢٦٠ هـ، وانتهت بوفاته محمد بن علي السُمري سنة ٣٢٩ هـ، وابتدأت بعد وفاته الغيبة الكبرى ولا زالت مستمرة عند الشيعة حتى ظهور المهدي وفق اعتقادهم.

انظر الصدر، محمد صادق (٢٠١١م)، تاريخ الغيبة الكبرى، دار البصائر، بيروت، ص ١٢.

وانظر الصدر، محمد صادق (١٩٩٢م)، تاريخ الغيبة الصغرى، دار البصائر، بيروت، ص ٣٤١-٣٤٤.

وانظر مقال: الكرباسي، صالح الكرباسي، ما هي مراحل غيبة الإمام؟، مركز الإشعاع الإسلامي للبحوث والدراسات الإسلامية (شيعي)، الرابط الإلكتروني:

<https://www.islam4u.com/ar/almojib/%D9%A5%D8%A7-%D9%A7%D9%A8-%D9%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%A4-%D8%BA%D9%A8%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%A4%D8%A7%D9%A5%D8%A7%D9%A5-%D8%A7%D9%A4%D9%A5%D9%A7%D8%AF%D9%A8-%D8%9F>

تفسير الحروف المقطعة، فالكاف: كربلاء، والهاء: هلاك، والياء: يزيد، والعين: عطش، والصاد: صبر<sup>(١)</sup>.

وفسر قوله تعالى ﴿طَسَّ﴾ [النمل: ١] بحساب قيمة الحروف العددية بموافقة ابتداء الإمام السادس عند الشيعة. وأما ﴿طَسَمَ﴾ في سورتي [القصص: ١] و[الشعراء: ١] فحسابها العددي يوافق ما أسماه استيلاء بني عباس على السلطة ومعاداة أهل البيت إلى أن وقعت الغيبة من الإمام الثاني عشر، وفسرها بحساب آخر من نحو هذا<sup>(٢)</sup>.

وفسر أيج [غافر: ١]- وفق حساب الحروف- بظهور حكم النبوة ثم أفوله، ثم عودته بحكم علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- حتى سنة ٢٦٥هـ، ثم أفوله بالغيبة. واستدل على الحساب بقيمة الحروف بأن الأعداد في العبرية تكتب بالحروف؛ ولهذا فإن للحروف قيمة عددية عنده<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الكلام للمصطفوي من المغالطات ما لو نوقشت لحصل الاستطراد وخرج الكلام عن مقصود هذه الدراسة، ولكنه كلام لا يستند إلى أصول التفسير ولا إلى أصول الفقه ولا إلى دلالات اللغة، وإنما هو كلام يُقال هكذا على عواهنه، ليس عليه أثارة من علم، فلا الوسيلة فيه حق، ولا الثمار ثمار خير، وكما يُقال: إنك لا تجني من الشوك عنبًا.

#### ٨- همزة العرب واللغة العربية.

وفي مادة (عرب) قرر المصطفوي أن المعنى الجامع هو: التبيين ورفع الإبهام. وبناء على هذا الاستنباط فسر الأعراب بأنهم العرب على الإطلاق وليسوا أهل البادية، وهذا التفسير لقوله تعالى ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٠] ولقوله تعالى ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧] ولقوله ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمُ الدَّوَائِرَ﴾ [التوبة: ٩٨] ولقوله ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وقال المصطفوي: إن المعنى

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ١٤٤.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٨٧-٨٩.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٣-٣٢٥.

اللغوي الحقيقي للأعراب هو: العرب على الإطلاق دون تخصيص بأهل البادية، وتفسير الأعراب بأهل البادية على وجه الخصوص ، معنى اصطلاحى<sup>(١)</sup>.

وهذا التفسير من المصطفوي مخالف لما عليه أهل اللغة؛ لأن أهل اللغة فسروا الأعراب بأهل البادية<sup>(٢)</sup>، ومخالف لما عليه أهل التفسير الذين فسروه بأهل البادية أيضاً<sup>(٣)</sup>.

والغريب أنه فسّر مفردة (عربي) في قوله تعالى ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]

بمعنى الإبانة ونفى أن يكون المقصود لغة العرب، وذلك تماشياً مع المعنى الجامع عنده، وهذا ما فعله في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧] .

وقال: إن العربي يصدق على اللغة العربية ولكنها ليست المرادة في الآيات؛ لأن كون القرآن باللغة العربية لا يوجب تفوقاً ولا تميزاً ولا تعقلاً ولا تفهماً، وقد نزل لهداية كل الناس عرباً كانوا أم عجماً<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا طعن في العرب؛ لأن المصطفوي حين فسر الأعراب في سياق الذم بالعرب، فإنما يقصد الطعن فيه، وإلحاق ما جاء من ذم في الأعراب في حق العرب، طعنًا بهم وانتقاصاً لأمرهم، ولم يقف الأمر على العرب كجنس، وإنما همز لسان العربية الذي نزل به القرآن، وأنكر صفة سبقها، وأنكر تميزها ورفعها وفضلها في الإفصاح ودقتها في البيان<sup>(٥)</sup>.

فسبحان الله! هب أن العربية هي لغة العرب، أليست لغة القرآن الذي يؤمن به المصطفوي؟ علماً أن المقصود بوصف القرآن أنه عربي أنه نزل بلغة العرب، وهي اللغة العربية، وقد ذكر

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٨٨-٨٩.

<sup>٢</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٨.

ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٨٦.

<sup>٣</sup> - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢٠، ص ٢٣٤.

الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ١٦، ص ١٢٥.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٨٩-٩٠.

<sup>٥</sup> - انظر. العتوم، نبيل علي، وعادل علي (د.ت)، صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، صادر عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية في لندن، نشر وتوزيع دار الدراسات العلمية في مكة المكرمة ، د.ط، ص ٩١٣-٩١٥.

وصف القرآن بالعربي مقابلاً لنفي كونه أعجمياً؛ قال تعالى وجاء في قوله تعالى ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ

قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] <sup>(١)</sup>

يُضاف إلى ذلك أن تعبيرات المصطفوي في الغيبيات غير منضبطة؛ ولذا يلزم الحذر والحيطة في أخذ كلامه في الغيبيات على وجه العموم، فعلى سبيل المثال:

المثال الأول: كلامه في استواء الله سبحانه وتعالى.

عند كلامه عن الاستواء في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، قال ما

نصه: "يراد الاستقرار التام المطمئن والتمكن بالاعتدال بإتمام الخلق وإكمال التدبير فيه" <sup>(٢)</sup>.

وهذه العبارات غير منضبطة في حق الله تعالى؛ لأن المصطفوي قد فسر استواءه سبحانه وتعالى بأكثر من أمر، الأول بأنه استقرار، ووصفه بأمرين، الأول: التمام، والثاني: الاطمئنان. والسؤال الاستنكاري: ما وجه وصف الله تعالى بالاطمئنان، أو بالاستقرار المطمئن؟

وقال بعد ذلك في الوصف الثاني لاستوائه جل في علاه: "والتمكن بالاعتدال". والسؤال أيضاً: ما المعنى الدقيق لوصف الله تعالى بالاعتدال؟

وقوله: "بإتمام الخلق"، ليس دقيقاً؛ لأن إتمام الخلق يعني عدم الخلق بعده، فإن كان يقصد إتمام خلق السموات والأرض- وهذا المتوقع- فالتعبير عنه بإتمام الخلق ليس تعبيراً علمياً.

المثال الثاني: كلامه في العرش والكرسي.

وكذلك تفريقه بين العرش والكرسي لم يكن منضبطاً، فقد قال ما نصه: "فإن الكرسي إنما يُتصور بعد وجود الخلق، والنظر فيه إلى جهة الإشراف والتوجه والإحاطة إلى الخلق، وإلى استمرار السلطة والحكومة عليه.

والعرش يلاحظ فيه جهة الاستواء عليه، حتى يدبر أمره في الخلق تكويناً وإيجاباً وتقديراً وإبقاءً" <sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مرجع سابق، ج ٢١، ٤٨٢. الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٢. الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢٧، ص ٥٧٠.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٤١.

وهو بذلك فرق بين الكرسي والعرش، بأن الكرسي للسلطة والعرش للتدبير. ويكفي في نقد هذا التفريق أنه لم يُعم عليه دليلًا صحيحًا.

ومما يزيد الأمر سوءًا تفسيره للكرسي بما يُفهم منه حاجة الله تعالى إلى الكرسي كي يكون علمه محيطًا بخلقه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، وهذا نص ما قاله المصطفوي: "فالكرسي المناسب لله المتعال، لا بد وأن يكون من جهة العظمة والسعة والارتفاع بمقدار ما يحيط جميع السموات والأرض وما بينهما من خلقه، حتى يُشرف عليهم، ويحيط بهم، ويكون الخلق جميعًا تحت سلطته وقيوميته وحكمه وأمره ونفوذه، بحيث لا يعزب عنه شيء" (٢).

فالنص ظاهر بأن عظمة الكرسي وسعته وارتفاعه وإحاطته سبب في إحاطة علم الله تعالى بخلقه ونفوذه وأمره، وهذا قول ظاهر البطلان ضرورة؛ لأن الله تعالى لا يحتاج إلى خلقه، وهو مستغن عنهم.

المثال الثالث: وصفه بدن النبي - صلى الله عليه وسلم - في معراجة إلى السموات العلاء.

ففي كلامه عن رحلة النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى السموات العلاء يكتب كلمات لا ينبغي أن تُكتب، وهذا نص قوله: "إن مشاهدة ما شوهد في المعراج، ليس للبدن فيه أدنى تأثير، ولا حاجة في هذا المعنى إلى إسراء البدن، بل هو رفيق سوء في هذا المسير" (٣). فهل يجوز أن يصف المصطفوي بدن النبي - صلى الله عليه وسلم - برفيق السوء؟

### ثانيًا: أثر المذهب الفقهي للمصطفوي في كتابه.

أما ظهور تشييعه في الناحية الفقهية، فقد ظهر في مواضع من كتابه على وجه القلة:

#### ١- القول بنكاح المتعة.

تعريف نكاح المتعة عند الشيعة هو: النكاح المؤقت بأجرة مسمأة. ونصوا على أحكامه وشروطه في كتبهم، فقد عدوها بمنزلة ملك اليمين وليست من الأربع، ونصوا على أن عدتها شهر ونصف، وأنه يجوز تمديد المدة وفق الاتفاق إلى غير ذلك من الأحكام (٤)، ويرى الشيعة أن زواج

١ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤٧.

٢ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤٧.

٣ - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٤٦.

٤ - انظر الكليني، الكافي، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٧٠-٢٧٨.

المتعة شرعه القرآن والنبي- صلى الله عليه وسلم- وعمل به الصحابة إلى زمن عمر بن الخطاب، رضوان الله عليهم<sup>(١)</sup>.

وذكر المصطفوي في مادة (متع) أن زواج المتعة مشروع، ولكنه وفق المقررات الدينية وإعطاء الأجور المسمّاة، ولم يسمّه المصطفوي باسمه (نكاح المتعة) ولكنه أجاز الزواج المؤقت في مدة محدودة، وعدّه من دلالات قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]<sup>(٢)</sup>.

والمصطفوي ممن يرون مشروعية زواج المتعة، وممن لا يقبلون التشكيك في هذه المشروعية، فقد أنكر على عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- تحريمه زواج المتعة إنكاراً عظيماً بنى عليه أن عمر بن الخطاب مبتدع في الدين لتحريمه (نكاح المتعة) وأنه لا يستحق أن يكون من الخلفاء الراشدين لإنكاره هذه السنة النبوية، وإن كان هذا الإنكار قد وقع في كتاب (الحقائق في تاريخ الإسلام)<sup>(٣)</sup>، ولكنه يكشف درجة تمسك المصطفوي بمشروعية (نكاح المتعة).

ونكاح المتعة ليس نكاحاً شرعياً، وهو علاقة محرمة، فقد حرّمه النبي- صلى الله عليه وسلم- إلى الأبد بقوله: "يا أيها الناس، إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً"<sup>(٤)</sup>.

وهو نكاح محرّم عند الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup> والشافعية<sup>(٧)</sup> والحنابلة<sup>(٨)</sup> والظاهرية<sup>(٩)</sup> أيضاً.

<sup>١</sup> - انظر الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٧١-٢٧٥.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ١٦.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، الحقائق في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٣٠-٢٣٣.

<sup>٤</sup> - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح، ثم نسخ، ثم أبيح، ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة، ج ٢، ص ١٠٢٥.

<sup>٥</sup> - ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد (د.ت)، فتح القدير، دار الفكر، د.ط، ج ٣، ص ٢٤٦.

<sup>٦</sup> - عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٠٤.

<sup>٧</sup> - الشافعي، الأم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٨٥.

<sup>٨</sup> - ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٠.

<sup>٩</sup> - ابن حزم، علي بن أحمد (د.ت) المحلى بالآثار، بيروت، دار الفكر، د.ط، ج ٩، ص ١٢٧.

### ٣- مسح الرجلين في الوضوء.

يرى الشيعة الإثني عشرية أن مسح الرجلين بالماء هو المشروع في الوضوء<sup>(١)</sup>، وهذا ما ذهب إليه المصطفوي كذلك- في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]<sup>(٢)</sup>.

ومن المعلوم ضرورة عند أهل السنة أن غسل الرجلين إلى الكعبين هو المطلوب في الوضوء، ويرون أن المسح إنما يكون على الخفين، وفق أحكام معروفة في كتب الفقه.

وللمصطفوي تفسيرات غريبة- وإن لم تكن من الفقه الشيعي- كتفسير قوله تعالى ﴿وَعَلَى

الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فيرى أن الإطاقة في الآية من الطوق في العنق، وأن هذا التكليف المطوق للأعناق لا يسقط بأداء الكفارة والفدية، بل لا بد من قضاء الصيام<sup>(٣)</sup>.

وكتفسير الصعيد في قوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، فقد رأى أن الصعيد

ليس وجه الأرض المكوّن من الحجارة والتراب، وإنما هو ما ارتفع من الأرض؛ لأن الارتفاع يصون وجه الأرض عن النجاسة، فالصعيد الذي يصح منه التيمم عند المصطفوي، هو المرتفع من الأرض وليس المستوي<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - المجلسي، بحار الأنوار، مرجع سابق، ج ٤٨، ص ٣٨.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٧٩-٨٠.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٧٥.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٨٩.

### ثالثاً: أثر المذهب العقدي والفقهى لجبل في كتابه.

كما تقدم في التعريف بالدكتور محمد حسن جبل، أنه سني، ومذهبه الفقهي هو المالكي، ولا يوجد في كتابه من العقائد ما يخالف مذهب أهل السنة، بل إن ما ذكره من العقائد يُظهر جلياً اتباعه لما ذهب إليه أهل السنة<sup>(١)</sup>.

أما منهج جبل في التعامل مع المسائل الفقهية، فإنه لا يذكرها في الأغلب، إلا ما كان على وجه الندرة، كأن يكون بيانها بيئاً لمعنى المفردة القرآنية، كما في مادة (قرأ)، فقد رجّح ما ذهب إليه الشافعي في تفسير القرء بالطهر<sup>(٢)</sup>.

### الخلاصة.

لم يكن المذهب الشيعي صارخاً في لونه في كتاب المصطفوي، ولكنه كان حاضراً، ويُضاف إلى هذا وجود التفسيرات الفقهية الشاذة الخاصة بالمصطفوي، وأيضاً عباراته غير المضبوطة في موضوع الغيبيات.

وأما جبل فإنه لم يخرج عن مذهب أهل السنة والجماعة، ولم يتعرض للمسائل الفقهية إلا على وجه الندرة.

ويلزم الدارسين عند الرجوع إلى كتاب (التحقيق) توخي الحذر في الاستفادة منه في موضوعات العقيدة والفقه.

<sup>١</sup> - انظر مادة (سوى) و(عرش) و(كرس) و(يد) و(سمع) و(وجه).

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٧٦١.



## المطلب الثاني: أثر الإسرائيليات والموضوعات.

### الموضوع الأول: أثر الإسرائيليات.

المقصود بالإسرائيليات ما كان مصدره عن أهل الكتاب، وهم اليهود والنصارى، وليس ما كان عن اليهود فقط، وإن كان الاسم يوحي باختصاصه بما جاء عن اليهود، إلا أن هذه الشهرة جاءت؛ لأن أكثر ما نُقل كان عنهم<sup>(١)</sup>، ولأن النصارى تبع لليهود، فإن الكتاب المقدس عند النصارى، يحتوي شقه الأول على الكتب المقدسة عند اليهود، بينما الإيمان بأنجيل النصارى ليس من مكونات الإيمان عند اليهود.

وحكم الأخذ بالإسرائيليات المخالفة لديننا محرّم، وأما ما وافق منها ما في ديننا، فلا حاجة لنا بها، ولا يجوز الاعتماد عليها بوصفها مصدر تشريع؛ لأن مصدر تشريعنا الوحيد هو الإسلام.

وأما الخلاف في الإسرائيليات فهو فيما لم يخالف ديننا ولم يوافق، كالتفاصيل الموجودة في القصص ونحوها، فالعلماء انقسموا إلى قسمين، الأول: يرى روايتها مع عدم تصديقها أو تكذيبها. والقسم الثاني: لا يرى جواز روايتها؛ لأن الرواية في معرض الاستدلال اعتماداً ضمنياً.

والصحيح أن الرواية عن بني إسرائيل في سياق تبين الوحي (الكتاب والسنة) لا يقع ضمن دائرة عدم التصديق وعدم التكذيب؛ لأن إفاضة الماء للناهلين إيدان لهم بأنه ماء عذب فرات، فإن كان الماء ملوثاً، فإنه لا يُقبل عذر من وضعه موضع الشرب ولا يُعفى من المسؤولية.

وهذا المثل منطبق على من يفسر آيات الله بالإسرائيليات مستدلاً بالحديث المرفوع: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم<sup>(٢)</sup>. فيقال له: هذا يعني: أتركوهم، وليس ضعوا كلامهم في مشرب الناس لينهلوه، وتقولوا من بعدها لم نكن من المصدقين ولا من المكذبين.

وأما الحديث المرفوع إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"، فإن تمام نصه هو: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار"<sup>(٣)</sup>.

١ - أبو شهبه محمد بن محمد (١٩٨٨م)، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، ط٤، ص ١٤. الذهبي محمد حسين (١٩٨٠م)، التفسير والمفسرون، القاهرة، مكتبة وهبة، ج ١، ص ١٢١.

٢ - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب تفسير القرآن، باب أهى هي يج يخ يم [البقرة: ١٣٦]، ج ٦، ص ٢٠، رقم الحديث: ٤٤٨٥.

فمعنى هذا الحديث: حدثوا عن ما فعله بنو إسرائيل ولو تخلل ذلك ذكر ما قالوه من ألفاظ غير مقبولة؛ لأنه لا إثم عليكم ، كقوله تعالى حاكياً قولهم ﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، وليس التحديث عنهم بمعنى نقل ما يخبرون به عن أنفسهم، فهم أهل كذب لا مأمّن لهم<sup>(٢)</sup>، وإلا فكيف يحذر النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث نفسه من التقلّو عليه، ويرضى أن ننقل ما يتقلّوه اليهود على الله تعالى؟! فتفسير الأمر "حدثوا عن بني إسرائيل" محتمل في معناه، وحمله على المحكم من حرمة النقل عن الله تعالى إلا ما عُلم يقيناً أنه من قوله، هو الصحيح. والتحديث عنهم- بمفهوم من يأخذ بالإسرائيليات- مواز لقول النبي- صلى الله عليه وسلم:- بلغوا عني. فكأنه يقول: بلغوا عني وعن بني إسرائيل.

وكيف يؤخذ عن قوم أخبر القرآن بتحريفهم الكلم عن مواضعه ﴿فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، والآيات في هذا كثيرة.

فابن عباس رضي الله عنهما، قال: " كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أحدث، تقرؤونه محضاً لم يُشَبَّ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلاً؟ ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم"<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب أحاديث الانبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ج٤، ص١٧٠، رقم الحديث: ٣٤٦١.

<sup>٢</sup> - ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (٢٠٠٢م)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي البواب، الرياض، دار الوطن، ج٣، ص١٦٣.

ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر (٢٠٠٣م)، أحكام القرآن، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣، ج١، ص٣٧.

<sup>٣</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، ج٩، ص١١١، رقم الحديث: ٧٣٦٣.

## أولاً: موقف المصطفوي من الإسرائيليات.

لقد نبّه المصطفوي على أن التوراة كتاب تاريخي، لم يكتبه موسى عليه السلام، بل كتبه الكاتبون بعده بزمان طويل<sup>(١)</sup>، وقد حكم- أيضاً- على كل ما في الكتاب المقدس عند أهل الكتاب- مما يسمى بالزبور أو الأناجيل- بالتحريف وخلوها من الأسانيد<sup>(٢)</sup>.

ورد ما جاء في التوراة من خبر أن الذي صنع العجل لبني إسرائيل هو هارون عليه السلام، وذكر أن هذا افتراء على نبي الله تعالى، ومخالفة لما في القرآن<sup>(٣)</sup>.

ورد ما جاء في التوراة من اتهام لوط -عليه السلام- بالفاحشة وشرب الخمر؛ لأن هذا يتناقض مع مقام النبوة<sup>(٤)</sup>، ولم يفسر الجسد الذي أُلقي على كرسي سليمان بالإسرائيليات؛ وعلل تركه لبيان ماهية الجسد بعدم وجود مستند معتمد في هذا<sup>(٥)</sup>.

ولكنه رغم هذا ذكر من الإسرائيليات الشيء الكثير، فقد ذكرها في بيان سيرة الأنبياء، كنوح<sup>(٦)</sup>، وإبراهيم<sup>(٧)</sup>، وإسحاق<sup>(٨)</sup>، ويعقوب<sup>(٩)</sup>، وسليمان<sup>(١٠)</sup>، وداود<sup>(١١)</sup>، ويونس<sup>(١٢)</sup> عليهم السلام، وغيرهم من الأنبياء.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٥١-٢٥٢ / ج ١٠، ص ٢٨٠-٢٨١. ج ٥، ص ٢٤٠.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٩٢.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٥١-٢٥٢.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٨٦.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٤٣-٢٤٤.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٣٠١-٣٠٢.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥.

<sup>٨</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٩٠.

<sup>٩</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٣٩-٤٠.

<sup>١٠</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٣٧-٢٤٢.

<sup>١١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٨٩-٢٩٠.

<sup>١٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٦٥-٧٠.

وذكر الإسرائيليات في التعريف بغير الأنبياء كتعريفه بالصدّيقة مريم أم عيسى<sup>(١)</sup>، وطالوت<sup>(٢)</sup>، وتعريفه بالمجوس<sup>(٣)</sup>.

واستند إلى الإسرائيليات في قوله إن عزيزاً من أنبياء بني إسرائيل<sup>(٤)</sup>، بل تعدى الأمر إلى تفسيره بعض المفردات بالإسرائيليات، مثل تفسيره معنى مادة الأب — هو الوالد — بما جاء في إنجيل يوحنا: "وأنا أطلب من الأب أن يعطيكم معزياً آخر"؛ ليستدل على أن اسم الأب يطلق أيضاً على الله سبحانه وتعالى، وقد ذكر في المعنى الجامع للمادة بأن من معاني الأب: الوالد والمعلم والنبى والرب المتعال<sup>(٥)</sup>.

وذكر النصوص التي نقلها المصطفوي من الإسرائيليات تملأ عشرات الصفحات، وفي الإشارة إلى بعضها كفاية في الدلالة على وجودها.

ويُلحق بالإسرائيليات ما كان مختلفاً على النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما كان من أخبار الغيب من دون مستند شرعي، ومن الأمثلة على هذا:

فسر المصطفوي حرف ﴿ص﴾ [ص: ١] بأنه عين تنبع من تحت العرش، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - توضعاً منها لما عُرج به إلى السموات العلا<sup>(٦)</sup>.

وادّعى أن الدعاء بيا ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] من الأدعية المأثورة؛ لأنها تشير إلى أسماء الله الحسنى، الكافي والهادي والولي والعالم والصادق<sup>(٧)</sup>.

وفسر الثمانية في قوله تعالى ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنًا﴾ [الحاقة: ١٧] بما جاء من أحاديث ينسبها لأئمتهم: فالحديث الأول: أربعة منا وأربعة ممن شاء. وقد فسرهما بأربعة من

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٩١-٩٣.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٢٠-١٢١.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١١، ص ٣٥.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٣١-١٣٦.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩-٣٠.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٠٥.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ١٤٤.

المقربين: جبريل وإسرافيل وعزرائيل وميكائيل، وأربعة من الأنبياء: إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم صلوات الله وسلامه.

وفي الحديث الثاني، أربعة من الأولين وأربعة من الآخرين. فأما الأولين عنده فهم: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، والأربعة الآخرين: محمد- صلى الله عليه وسلم- وعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>. وهذا مما لا أصل له في السنة.

### ثانياً: موقف جبل من الإسرائيليات.

عند النظر فيما سطره جبل، فإن كتابه يخلو من هذه الإسرائيليات، وإن كان من ذكر لها، فإنما للنقد والرد، فمن ذلك رده لما روي من قصص في تفسير قوله تعالى ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ فطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، فإنه نقد ما روي عن سليمان -عليه السلام- بقطع أعناق الخيل وسوقها<sup>(٢)</sup>.

وكذلك رد قصة ضياع خاتم سليمان عليه السلام، وقصة رفع سليمان -عليه السلام- مولوده والظئر فوق السحاب خوفاً عليه من كيد شياطين الجن، فأسقطه الله على كرسيه عتاًباً له على ترك التوكل<sup>(٣)</sup>.

وفسر قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤] بعيداً عن الإسرائيليات، ففسر الكرسي بالملك والسلطان، وفسر إلقاء الجسد على كرسيه ببلاء ما قد وقع في سلطانه، وبعد ذلك جاء الفتح والفرج<sup>(٤)</sup>.

ويؤخذ على جبل استشهاداه في دعم صحة تفسيره لمعنى كلمة (الحواري) بما جاء في الإنجيل، فقد رجح جبل بأن الحواريين هم صفوة أتباع الأنبياء، واستدل على ذلك بما استخلصه

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٠٦-١٠٧.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٠٧٦-٢٠٧٧.

<sup>٣</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٦٣٠-١٦٣١.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٣١٣-٣١٤.

من معنى جامع لمادة (حور)، ورد التفسير بأن الحواريين هم من يبيضون الثياب بغسلها، مستشهدًا بما في الأنجيل من أن منهم الصياد والطبيب<sup>(١)</sup>.

وكان الأحرى بجبل أن يستشهد بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - الدال على أن اسم الحواريين لا يدل على مهنة بعينها؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: من يأتينا بخبر القوم؟ فقال الزبير: أنا، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: من يأتينا بخبر القوم؟ فقال الزبير: أنا، ثم قال: من يأتينا بخبر القوم؟ فقال الزبير: أنا، ثم قال: إن لكل نبي حوارياً، وإن حوارى الزبير<sup>(٢)</sup> أي صفوتي من أصحابي<sup>(٣)</sup>.

وبالمقابل، يؤخذ على جبل نقده الأخبار الصحيحة التي تتحدث عن أنبياء بني إسرائيل من باب الحرص على مقام الأنبياء، نقد قصة سليمان - عليه السلام - في تركه الاستثناء، في قوله عليه السلام: لأطوفن الليلة على مائة امرأة، أو تسع وتسعين كلهن، يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة، جاءت بشق رجل.

ورفض جبل خبر إتيان سليمان - عليه السلام - هذا العدد الكثير من النساء في ليلة واحدة، وقال في نقد هذا العدد: "فلو فهم أن العدد للتعبير عن الكثرة وإنما كن أربعاً أو نحو ذلك قرب الأمر، فإنني أنزّه النبي سيدنا سليمان - وكل نبي - عن أن تنسب إليه واقعة هذا العدد من النساء في ليلة واحدة"<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٠١.

<sup>٢</sup> - البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، ج ٥، ص ١١١، رقم الحديث: ٣٧١٩.

مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليه، باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، ج ٤، ص ١٨٧٩، رقم الحديث: ٢٤١٥. واللفظ للبخاري.

<sup>٣</sup> - العيني، محمود بن أحمد (د.ت)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، ج ١٨، ص ٢٦٨.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٦٣٠.

مع العلم أن ما استنكره جبل قد رواه البخاري ومسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>، مع اختلاف في الروايات في عدد النساء، وهذه الواقعة من سليمان- عليه السلام- لهذا العدد الذي أباحه الله له، فيه كمال رجولة وكمال نعمة، وليس فيه شين ولا منقصة، ألا ترى أن الأنبياء- عليهم السلام- يتزوّجون ويفعلون ما يفعله الناس وفقاً لطبيعتهم البشرية، وزيادة العدد مع إباحته، تدل على زيادة خصوصية لسليمان- عليه السلام- بالتنعم وقوة البدن .

### الموضوع الثاني: الأحاديث الموضوعة.

ويلحق بالإسرائيليات الأحاديث المصنوعة المختلفة، فقد ذكر جبل أحاديث موضوعة في كتابه، ولم ينبّه على وضعها، ومن الأمثلة على هذا:

ذكر جبل في استشهاده لمعنى (بيد) حديث: "أنا أفصح العرب بيد أي من قریش ونشأت في بني سعد"<sup>(٢)</sup>، وهذا الحديث بهذا اللفظ لا وجود له في كتب الحديث<sup>(٣)</sup>.

وفي دراسته لمشتقات مادة (حرم) ذكر جبل حديث: الذين تقوم عليهم الساعة تسلط عليهم الحرمة ويسلبون الحياء<sup>(٤)</sup>، والحرمة: العُلْمَة<sup>(٥)</sup>.

وتتبعه الباحث فلم يجد له ذكراً في كتب الحديث المسندة، علماً أن المعاجم اللغوية ذكرته دون عزو ولا إسناد<sup>(٦)</sup>، وقد ذكره جبل تبعاً لهذه المعاجم ولكنه لم يذكر درجة الحديث.

وكذلك في دراسته لمشتقات مادة (دفع) ذكر حديث: كل ما دف<sup>(٧)</sup>. أي ما حرك جناحيه من الطيور<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - قال النبي صلى الله عليه وسلم: " قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة على مائة امرأة، أو تسع وتسعين كلهن، يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة، جاءت بشق رجل، والذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله، فرساناً أجمعون". البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الجهاد والسير، باب من طلب الولد للجهاد، ج٤، ص٢٢، رقم الحديث: ٢٨١٩. مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الأيمان، باب الاستثناء، ج٣، ص١٢٧٦، رقم الحديث: ١٦٥٤. واللفظ للبخاري.

<sup>٢</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج١، ص٨٥.

<sup>٣</sup> - ابن الملقن، عمر بن علي (٢٠٠٤م)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط وزميليه، السعودية، دار الهجرة، ط١، ج٨، ص٢٨١-٢٨٢.

<sup>٤</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج١، ص٤١٧.

<sup>٥</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج١٢، ص١٢٦.

<sup>٦</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج٣، ص٣٢٩. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج١٢، ص١٢٦.

<sup>٧</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج٢، ص٦٦١.

<sup>٨</sup> - وإكمال الحديث في لسان العرب: ولا تأكل ما صف. أي كل ما حرك جناحيه من الطيور كالحمام ونحوه، ولا تأكل ما صف جناحيه كالنسور والصقور. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج٩، ص١٠٤.

ولم يذكر جبل درجة الحديث، علمًا أنه ليس بحديث، فقد تتبعه الباحث فلم يجد له أصلًا في كتب الحديث، ووجد أن ابن حجر نص على أنه لم يره في كتب الحديث المسندة<sup>(١)</sup>.

### الخلاصة.

رغم تصريح المصطفوي بوهن ما في كتب أهل الكتاب من الأخبار، بسبب كذبهم على الله تعالى، وعدم اعتماد نقلهم على الإسناد، رغم هذا كله فقد توسّع في نقل الإسرائيليات، ولكنه ردّ ما رأى أنه يخالف تعاليم الإسلام، أو يخبر عن غيب لا يجوز الاعتماد على الإسرائيليات في معرفته.

وكذلك ذكر المصطفوي الأحاديث الموضوعة، والأخبار الغيبية عن لا يُوحى إليه دون مستند إلى القرآن أو السنة الصحيحة، ولم ينبّه على ذلك.

وأما جبل فقد كان منضبطًا في رفضه أخذ الإسرائيليات، ولكنه ذكر أحاديث موضوعة—أيضًا—دون التنبيه على وضعها، متبعًا ما تذكره المعاجم اللغوية.

ويظهر الأثر في المعنى أن المصطفوي قد ذكر الأحاديث الموضوعة—أو الغيبات من أقوال رجال الشيعة—في سياق تفسير الآيات القرآنية، بينما ذكرها جبل في سياق دراسة المشتقات اللغوية للمادة، أي يستشهد بها استشهادًا لغويًا وليس استشهادًا شرعيًا.

ولما سبق؛ فعلى الدارسين عند الرجوع لكتابي المصطفوي وجبل أن يتوثقوا من الأخبار الواردة فيهما.

<sup>١</sup> - ابن حجر، أحمد بن علي (٩٨٩م)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، بيروت، دار الكتب العمية، ط ١، ج ٤، ص ٣٨٠.



## المطلب الثالث: التفسير الباطني.

التفسير الباطني هو: تفسير القرآن تفسيراً منقطعاً عن دلالات اللفظ اللغوية<sup>(١)</sup>، وهذا التفسير مردود لمخالفته ظاهر القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، فلا يصح أن يُفسر إلا وفق هذا اللسان، ولا بد أن يوافق التفسير ما جاء في القرآن والسنة والسياق إضافة إلى موافقته للغة<sup>(٢)</sup>، والتفسير الباطني أقل ما يُقال فيه: إنه تفسير خرافي؛ لأنه في طبيعة أمره خارج عن دلالات اللغة.

### أولاً: موقف المصطفوي من التفسير الباطني.

سلك المصطفوي مسلكاً أخذ فيه في مواضع كثيرة بما يخالف الدلالات اللغوية للفظ؛ وصرح في منهجه النظري أنه تعرض للفيوضات الإلهية والإلهامات الربانية في بيان ما في كتابه<sup>(٣)</sup>.

وهذا العرض للفيوضات الإلهية والإلهامات الربانية هو توفيق من الله تعالى إن كانت هذه الفيوضات المتصورة وهذه الإلهامات المتولدة في الفكر منضبطة بضوابط التفسير العلمية، وإلا فهي شيء آخر غير التفسير المقبول للقرآن الكريم، ومن أمثلة التفسير الباطني عند المصطفوي:

### المثال الأول: تفسيره (السدر).

ففي تفسير السدر المخضود في قوله تعالى ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ۝٢٧﴾ في سِدْرِ

فَحْضُودٍ ﴿٢٨﴾ [الواقعة: ٢٧-٢٨]، فسر السدر بالحيرة الحاصلة للمؤمنين من تبدل الأحوال والعوالم

لهم، وبيّن أن معنى المخضود هو الصفاء واللين والانعطاف، وقد خطأ المصطفوي من فسر السدر بالشجر، وحاول أن يقيم الأدلة على ما ذكره<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - انظر البغا، مصطفى ديب، ومحيي الدين ديب (١٩٩٨م)، الواضح في علوم القرآن، دار الكلم الطيب، دمشق، ط٢، ص٢٣٨.

<sup>٢</sup> - انظر عباس، فضل حسن (٢٠٠٥م)، التفسير أساسياته واتجاهاته، الأردن، مكتبة دنديس، ط١، ص٢٠٧-٢٢٢.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج١، ص٦.

<sup>٤</sup> - انظر مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج٥، ص٩٩-١٠٣.

وهذا تفسير خلاف المعروف باللغة لمعنى السدر المخضود، لأن السدر في اللغة هو: شجر يخرج منه ثمر النُّبُق<sup>(١)</sup>، والمخضود هو: منزوع الشوك<sup>(٢)</sup>.

وكذلك تفسيره للطلح في قوله تعالى ﴿وَطَلَحَ مَنضُودٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]، فقد نفى المصطفوي أن يكون الطلح شجراً، وقال: إنما هو حالة تصيب أصحاب اليمين بالطف والهزال توجب تسامحاً واسترخاءً، والنضد هو: الانضمام والتراكم؛ وعلى هذا فإن الطلح المنضود هو الاسترخاء والطف مع تراكم الآلاء والألطف الروحانية الإلهية.

وذكر المصطفوي أن تفسير الطلح بالشجر لا يناسب مقام أصحاب اليمين، وحاول الاستدلال على ذلك بما ليس عليه دليل.

وعلل ذكر السدر والطلح في هذا السياق مع كون المراد غير المعنى الظاهر، أن هذا من باب مراعاة ذهن العامي المحجوب، فإنه لا يدرك هذه المعاني العميقة، فذكر هذا الظاهر لأجله<sup>(٣)</sup>. ووصف المصطفوي لظاهر القرآن أنه للعامية والبلهاء المحجوبين عن الحقيقة، وأن التأويلات الباطنية هي علم الصفوة، افتراءً على القرآن الكريم، ومخالفة لدلالة اللغة التي نزل بها القرآن، واتباع لدلالة الأهواء والخواطر غير المنضبطة بضوابط العلم وقواعده.

#### المثال الثاني: تفسيره (الوادي) و(طوى).

وكذلك من التفسير الباطني تفسيره لكلمتي (الوادي) و(طوى) في قوله تعالى ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ

فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] وقوله تعالى ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾

[النازعات: ١٦]، فقد قال: إن معنى كلمة الوادي هو معنوي روحاني، وهو الطريقة المقدسة الروحانية، وفسر كلمة طوى بما انطوى عليه السبيل مما شأنه أن ينتشر برسالة موسى عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن دريد، جمهرة اللغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٢٨. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٨٠.

<sup>٢</sup> - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٨. الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥١.

<sup>٣</sup> - انظر مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٢٥-١٢٧.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٨٠.

### المثال الثالث: تفسيره (ظل) و(شعب).

وفسر الظل والشعب تفسيرًا باطنيًا في قوله تعالى ﴿أُظْلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾

[المرسلات: ٣٠] فقد فسر الظل بالحاجب عن طاعة الله، والشعب الثلاثة هي: رؤية النفس أي: الغرور- والتعلق بالدنيا والعفلة، وبين أن حقيقة الحاجب عن طاعة الله، هو وقوع الإنسان تحت تأثير هذه الأشياء الثلاثة<sup>(١)</sup>.

وتفسير المصطفوي غير مقبول، والسياق يدل على أن الخطاب واقع يوم القيامة وموجه إلى المكذبين، وأن الظل الذي يُعطى لهم، ظل لا فائدة فيه، فلا يمنع عنهم حرًا ولا نارًا<sup>(٢)</sup>.

### المثال الرابع: تفسيره (اللباس) و(الريش).

وكذلك تفسيره اللباس والريش تفسيرًا باطنيًا في قوله تعالى ﴿يَلْبَسُونَ أَزْوَاجًا لِبَاسًا

يُؤَارِي سَوَاءَ تَكُونُ رِيشًا وَلِبَاسًا تَقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فقد

فسر اللباس بالعقل والحياء والتدبير؛ لأنه لباس روحاني يغطي فساد القلب وانحراف السلوك وضعفه، وفسر الريش بأنه روحاني لا مادي، وهو جذبة وشوق إلى عالم التجرد<sup>(٣)</sup>.

### المثال الخامس: تفسيره (الشجرة الملعونة).

وتفسيره الشجرة الملعونة في قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ

وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠]، فقد فسر لها

تفسيرًا باطنيًا، فقال: إن المراد بهذه الشجرة هم الناس الذين يدعون الآخرين إلى أنفسهم خلاف أمر الكتاب وأمر الرسول، وأمثلة مصداق على هذه الشجرة الملعونة هم بنو أمية<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٨٣.

<sup>٢</sup> - انظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج ٢٩، ص ٤٣٥-٤٣٦.

<sup>٣</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٠٩.

<sup>٤</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٣-٢٤.

### المثال السادس: تفسيره (المعارج).

وكذلك تفسيره معنى مفردة (المعارج)، بأنها أسماء الله الحسنى، وحقائق صفاته الإلهية، ومبادئ المقامات النورانية، والمعارف الروحانية<sup>(١)</sup>.

### المثال السابع: تفسيره بعض الحروف المقطعة.

ومن هذا التفسير الباطني تفسيره (طس) في قوله تعالى ﴿طَسَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابِ

مُؤَيِّنٍ ﴿١﴾﴾ [النمل: ١]، بأن حرف الطاء يشير إلى ارتداد طرف الجني، وطير إبراهيم، والتطير والطائر، والسين إشارة إلى السوء والسيئة وسبأ وسليمان والسير<sup>(٢)</sup>.

وفسر ﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: ١] و[القصص: ١] بالتفسير الباطني، ولكنه فسر ﴿طَسَمَ﴾ في

سورة الشعراء بغير ما في سورة القصص، فالطاء في القصص تشير إلى جبل الطور والطين وتطاول العمر، وتبجح فرعون بمحاولة الاطلاع على إله موسى، أما الطاء في سورة الشعراء فتشير إلى الإطعام والطعام والطاعة لله والطمع والطرده.

والسين في سورة القصص تشير إلى السيئة والسوء والسؤال والسقي والسحر والسكنى، أما في سورة الشعراء فتشير إلى السرف والسحرة والسلم والسيئة والسوء. وهكذا يستمر عرضه لدلالات الحروف المقطعة في أوائل السور<sup>(٣)</sup>.

ومن تفسيره الباطني تفسيره ﴿طه﴾ [طه: ١]<sup>(٤)</sup> و﴿يس﴾ [يس: ١]<sup>(٥)</sup> و﴿عسق﴾

[الشورى: ٢]<sup>(٦)</sup> والنون في قوله تعالى ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]<sup>(٧)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ٩٣.

<sup>٢</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٨٧.

<sup>٣</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ٨٧-٨٩.

<sup>٤</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٥٠-١٥١.

<sup>٥</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٦-٢٧.

<sup>٦</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٧-١٥٨.

<sup>٧</sup> - مصطفى، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٧، ج ٥، ص ١٥١.

وتضاربت أقوال المصطفوي في تفسير الحروف المقطعة؛ فقد فسّر بعض الحروف المقطعة في القرآن الكريم تفسيرًا باطنياً كما تقدم آنفاً، ولكن أقواله في تفسير الحروف المقطعة تضاربت، فقد قال في معرفة تفسيرها : إنها معروفة عند من عرفه الله تعالى معانيها<sup>(١)</sup>، بينما قال في مكان آخر: إن الحروف المقطعة من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى ورسوله الكريم<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر قال: إنه لا سبيل إلى معرفة الحروف المقطعة؛ لأنها من المتشابه الذي لا علم لنا به، ولا فائدة في البحث عنه، فهو ليس من العلم المفيد، وأكثر ما قيل فيه خارج عن مقام كتاب الله سبحانه وتعالى<sup>(٣)</sup>، وقال أيضاً: إن تفسير الحروف المقطعة ليس من التفسير بل من الذوقيات<sup>(٤)</sup>.

ولكن تطبيقه العملي قد خالف تنظيره المعرفي؛ فقد بنى على كلامه في الحروف المقطعة أحكاماً وعقائد؛ فقد بنى في تفسيره ﴿طه﴾ [طه: ١] على أن فيها بشارة بأربعة عشر إماماً معصوماً<sup>(٥)</sup>، وذكر من معاني الحروف المقطعة ﴿حم﴾ [غافر: ١] أنها إشارة إلى الولاية الحقة المبتدأة بولاية علي- رضي الله عنه- إلى سنة ٢٦٥ هـ<sup>(٦)</sup>، متجاوزاً خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

ويقول في معنى ﴿آلَمَص﴾ [الأعراف: ١]: إنها إشارة إلى انتهاء الخلافة النبوية الإثني عشرية، إلى غير ذلك من الأمور التي يحاول أن يدعم صدقها بصفاتها عقائد يؤمن بها الشيعة، وبعد ذلك يقول للقارئ: خذ واغتنم<sup>(٧)</sup>. فهو يرى أن هذه التفسيرات من الغنيمة، ولكنه أتبع قوله: خذ واغتنم. بقوله: ولا تعدّها من تفسير القرآن الكريم<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٠، ص ١٤٣.

<sup>٢</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٦.

<sup>٣</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١١٦-١١٧.

<sup>٤</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٥.

<sup>٥</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٥١.

<sup>٦</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٣.

<sup>٧</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٧-١٢٨.

<sup>٨</sup> - مصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٧-١٢٨.

علمًا أن ما ذكره من التفسيرات إنما كان واردًا في تفسير نصوص القرآن الكريم، فكيف يُفسّر القرآن ويبني على تفسيره نتائج ثم يقول: لا تعدّه من تفسير القرآن؟ فإن كان كلامه في تفسير القرآن ليس تفسيرًا، فما هو؟ رغم أنه في الوقت نفسه يصوّب قوله، ويجعله من الغنيمة التي يفوز آخذها، والجواب عن هذا: أنه ليس تفسيرًا مما اصطلح عليه العلماء في تفسير ظواهر الألفاظ، بل هو تفسير باطني مبني على الذوقيات.

وقد سمّاها المصطفوي بالذوقيات المتناسبة واللطائف المستحسنة<sup>(١)</sup>. ولكن لا يجوز بحال أن تُبنى الأحكام على الذوقيات، وتسميتها بالذوقيات لا يخرجها عن حقيقة كونها تفسيرات باطنية. ورجّح المصطفوي التفسير الباطني على الظاهري، كما في تفسيره للسموات والأرض والثرى في قوله تعالى ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ [طه: ٦]، فقد قال: إن الإشكال في فهم الآية يزول إذا فسرنا السموات بمراتب الروحانيين وما فوق المادة، والأرض بعوالم المادة، وما تحت ثراها بعالم الأمر، ومقام الجبروت والاقْتدار والعظمة؛ فتشمل الآية جميع مراتب الخلق والأمر ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]<sup>(٢)</sup>.

### ثانيًا: موقف جبل من التفسير الباطني.

أما جبل فقد كان ملتزمًا بتفسير القرآن الكريم بكلام المفسرين وبدلالات اللغة المنضبطة بإطار دلالات اللفظ اللغوية، وكان جبل بعيدًا عن التفسير الباطني، وكان يتتبع الظاهر المعبر، ومن الأمثلة على ذلك، أن جبل ترك الدلالات اللغوية المحتملة في تفسير لفظة قرآنية، لتعارض هذا التفسير مع ظاهر رسم القرآن، ومثال هذا تفسيره لفظة تعالى (ن) في قوله تعالى ﴿نَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، فقد قرر أن المعنى الجامع لمادة (نون) هو: التجوف والغوص إلى الداخل. وضرب أمثلة من الاستعمالات اللغوية على هذا المعنى، منها النونة التي في ذقن الصبي، وسميت بذلك لأنها غائرة في ذقنه.

<sup>١</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٥.

<sup>٢</sup> - مصطفىوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٩.

وذكر أن من العلماء من فسر حرف النون في قوله تعالى ﴿تَ وَالْقَلِيمَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]

بدواة الحبر، لأنها متوافقة في اللفظ مع معنى اشتقاقات المادة، وكذلك فهي متوافقة مع السياق بذكر القلم، وبين الدواة والقلم تلازم لا يُجهل، ولكنه لم يصوب هذا القول، لأن الظاهر يدل على أن حرف النون في هذا السياق مثله مثل باقي الحروف المقطعة في بداية السور، ولو كان محتملاً لمعنى الدواة.

ورفض جبل تفسير حرف (ن) بالدواة؛ لأن كتابة الصحابة- رضوان الله عليهم- حرف (النون) على هيئة الحروف المقطعة (ن)، يدل على أنه منها، ولو فهم الصحابة أن المقصود من حرف النون هو الدواة؛ لكتبوه بطريقة نطقه كما يلفظ (نون)، وليس بصورة الحرف المجرد (ن)<sup>(١)</sup>.

### الخلاصة.

أكثر المصطفوي من التفسير الباطني، حتى أصبح التفسير الباطني منهجاً متبعاً عنده في كثير في المواضع، وبنى عليه عقائد وأحكاماً، بل رجّحه في مواضع على التفسير بدلالة اللغة؛ ولذا وجب على الدارسين التنبيه إلى هذه التفسيرات عند الرجوع إلى كتاب التحقيق.

أما جبل فقد كان بعيداً عن التفسير الباطني، والتزم بالدلالات اللغوية.

<sup>١</sup> - جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٥٨-٢٣٥٩.

## الخاتمة.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

- ١- عدد مواد المفردات القرآنية المشتركة بين الكتابين ألف وسبعمئة مادة تقريباً.
- ٢- سلك المصطفوي وجبل ما سلكه أصحاب المعاجم المهمة بتفسير مفردات القرآن من حيث الحرص على بيان معناها، ولكنها انفردا في نظرية المعنى الجامع الواحد لكل المواد المعجمية، وقد تبين ضعف هذه النظرية في توحيد المعنى الاشتقاقي الجامع على وجه الشمول لكل المواد اللغوية، ولا يُحتج بنتائج منهجها في تطبيق هذه النظرية، والاعتماد على نتائجها قد يذهب بمعنى المفردة القرآنية بعيداً، ما ينتج عنه تغيير المعنى في السياق القرآني.
- ٣- تبين أن منهج ابن فارس في بيان المعنى الاشتقاقي الجامع كان أضبط من منهج المصطفوي وجبل.
- ٣- لا يصح الاعتماد على ما قرره المصطفوي وجبل بناء على نظرية توحيد المعنى الاشتقاقي على وجه الشمول لكل المواد، ولا يعني رفض كل ما في هذه الأبحاث عن هذه الظاهرة اللغوية، ولكنه يعني أن هذه الأبحاث لم ترتق لتكون طريقة مقبولة في بيان المفردة القرآنية.
- ٤- المعنى الاشتقاقي الجامع عند المصطفوي وجبل طريقة غير ناجعة في الفصل في ما اختلف في تعيين الجذر المشتق منه، ولا يصلح الكتابان مرجعاً لدراسة المفردات المختلف في اشتقاقها.
- ٥- قدّم المصطفوي دلالة المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي والمعنى السياقي كثيراً، ما أدى إلى تفسير المفردة القرآنية بغير معناها الصحيح.
- ٦- لم يقدم جبل المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي والمعنى السياقي، وسلك سبيل التأويل- ولو كان متكلفاً- في التقريب بين المعنى الاشتقاقي الجامع من جهة والمعنى الاستعمالي والسياقي من جهة أخرى.
- ٧- أقرب الطرق وأسلمها وأوضحها في تفسير المفردة القرآنية هو الرجوع إلى المعاني الاستعمالية للمفردة، أما تقديم المعنى الاشتقاقي الجامع على المعنى الاستعمالي فهو غير صحيح؛ لأنه قد يأخذ المفردة القرآنية بعيداً عن معناها.



٨- منهج المصطفوي في موضوع المعرب منهج غير صحيح، يستوي في هذا منهجه النظري والعملي، والأخذ به يقود إلى انحراف تفسير القرآن الكريم باللغات الأخرى.

٩- منهج جبل في موضوع المعرب كان أكثر انضباطاً، وقدم فيه الأدلة لإثبات عروبة أكثر ما قيل إن أصله غير عربي.

١٠- إن نظرية اطراد المعنى المشترك للفصل المعجمي، نظرية من مبتكرات جبل، ولا يصلح الاعتماد على نتائجها في تفسير المفردة القرآنية؛ لأنها قد تحرف معناها.

١١- عدم الاعتماد على معنى الفصل المعجمي لا يعني رفض هذه الأبحاث حول هذه الظاهرة اللغوية، ولكنه يعني أن هذه الأبحاث في هذه الظاهرة اللغوية لا ترتقي لاعتمادها طريقة في بيان معنى المفردة القرآنية.

١٢- مراعاة السياق في تفسير المفردة القرآنية منهج عام عند المصطفوي وجبل ، ومنهج جبل في دقة مراعاة السياق أضبط من المصطفوي؛ لوقوع المصطفوي في أخطاء أدت به إلى الخروج عن دلالة السياق؛ ولذا لا يصلح الاعتماد على المعنى السياقي عنده دون التوثق من كتب التفسير.

١٣- اعتنى المصطفوي وجبل بالدلالة القرآنية الخاصة، وكان اعتناءً متواضعاً، وتضمن أخطاء شملت حتى الدلالات القرآنية الأساسية، كالزكاة ونحوها.

١٤- اعتنى الكتابان ببيان الفروق اللغوية، سواء أكان البيان صريحاً أم ضمنياً.

١٥- أثبت التطبيق العملي للمصطفوي وجبل خطأ ما ذهبوا إليه من نفي وجود الاشتراك اللفظي في اللغة.

١٦- منهج جبل في التعامل مع الدلالة الحسية والمعنوية أكثر انضباطاً من منهج المصطفوي.

١٧- خالف المصطفوي ما عليه الاصطلاح في بيان معنى الحقيقة والمجاز، وأدى هذا المسلك إلى تفسير المفردة القرآنية بغير معناها، وهو مسلك خطير يسمح للاجتهاد غير المنضبط باستبعاد المعاني الحقيقية للمفردات القرآنية بحجة مخالفتها للمعنى الجامع المستنبط. وأما جبل فقد كان منضبطاً في تعامله مع الدلالة الحقيقية والمجازية.

١٨- أثير المذهب الشيعي في كتاب المصطفوي تأثيراً ظاهراً ولكنه ليس غالباً، ويُضاف إلى هذا وجود بعض التفسيرات الفقهية الشاذة الخاصة بالمصطفوي، وأيضاً عباراته غير المضبوطة في موضوع الغيبيات.

وأما جبل فقد التزم بمذهب أهل السنة والجماعة ولم يخالفهم، ولم يتعرض للمسائل الفقهية إلا على وجه الثدرة.

١٩- يلزم الدارسين عند الرجوع إلى كتاب المصطفوي توخي الحذر في الاستفادة منه في موضوعات العقيدة والفقه.

٢٠- توسّع المصطفوي في نقل الإسرائيليات، مع نقد لبعضها على وجه القلة. أما جبل فقد كان منضبطاً في رفضه للأخذ بالإسرائيليات.

٢١- ذكر المصطفوي أحاديث موضوعية، وأخباراً غيبية عن لا يُوحى إليه دون مستند إلى القرآن أو السنة الصحيحة، ولم ينبّه على ذلك، وقد ذكرها في سبيل بيان معنى الآيات القرآنية.

وذكر جبل أحاديث موضوعية دون التنبيه على وضعها أيضاً، ولكنه ذكرها في سياق دراسة المشتقات اللغوية للمادة، أي يستشهد بها استشهاده لغوياً وليس استشهاده شرعياً.

٢٢- أكثر المصطفوي من التفسير الباطني، حتى أصبح التفسير الباطني منهجاً متبعاً في كثير في المواضع، وبنى عليه عقائد وأحكاماً، بل رجّحه في مواضع على التفسير بدلالة اللغة؛ ولذا وجب على الدارسين التنبيه إلى هذه التفسيرات عند الرجوع إلى كتاب التحقيق.

أما جبل فقد كان بعيداً عن التفسير الباطني، والتزم بدلالات اللفظ اللغوية.

٢٣- لم يستند المصطفوي وجبل من بعضهما، وكذلك لم يتأثر أي واحد منهما بالآخر.

٢٤- الطريقة المثلى في الاستفادة من الكتابين تكمن بعدم الاقتصار عليهما؛ لأنهما يوجّهان المعنى بمنهج فيه ضعف، ولذا فلا بد من مراجعة المعاجم اللغوية القديمة أولاً، والرجوع إلى المقاييس لابن فارس والمفردات للراغب الأصفهاني ثانياً، ودراسة المفردة القرآنية من كتب التفسير التي تُعنى بتفسيرها على وجه التفصيل ثالثاً، وفي آخر المطاف: النظر في الكتابين للاستفادة منهما.

٢٥- كتاب المعجم الاشتقاقي لمحمد جبل أضبط في تفسير المفردة القرآنية من كتاب التحقيق لحسن المصطفوي، لالتزامه بمنهج اللغويين والمفسرين، ولخلّوه من الانحرافات العقديّة والآراء الفقهيّة الشاذة.

### التوصيات.

١- يوصي الباحث المختصين بالدراسات القرآنية بإقامة مشاريع علمية جادة في سبيل خدمة بيان المفردة القرآنية، وعدم اكتفائهم بما سطره اللغويون المُحدّثون، سواء أكان على جهة التنظير أم التطبيق ؛ لأن بيان المفردة القرآنية، كما هو بيان لغوي فإنه بيان تفسيري أيضًا، ولا يكفي بيانها من جانب دون الآخر.

٢- يوصي الباحث بتخصيص مادة مستقلة لطلبة أصول الدين، تُعنى بدراسة أصول بيان معنى المفردة القرآنية، دراسة نظرية وتطبيقية، مع بيان مناهج التأليف فيها.

والحمد لله رب العالمين

## قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. إبراهيم، إيهاب سعيد (٢٠١٨م)، نفي التضاد وتاويل الأضداد في المنجز اللغوي للدكتور محمد حسن جبل، الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة Natural sciences publishing، المجلد ٣، العدد ٢.
٣. إبراهيم، مصطفى وآخرون (١٩٧٢م)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية بتركيا، ط٢.
٤. ابن الأثير، المبارك بن محمد (١٩٧٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، د.ط.
٥. أحمد، محمود أحمد (٢٠١٧م)، نفي الاشتراك عن القرآن الكريم- قراءة جديدة في ضوء الدلالة المحورية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن للعلامة حسن المصطفوي التبريزي، العراق، جامعة البصرة، المجلد ٤٥.
٦. الأزهرى، محمد بن أحمد (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١.
٧. الأزهرى، محمد بن أحمد (د.ت)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (تفسير ألفاظ مختصر المزني)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الطلائع، د.ط.
٨. الأزهرى، محمد بن أحمد (١٩٩١م)، معاني القراءات، السعودية، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط١.
٩. الأسترابادي، حسن بن محمد (٢٠٠٤م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق عبد المقصود محمد، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١.
١٠. الأسمرى، شايع الأسمرى (١٤٢٣هـ)، تفسير ابن أبي العز، جمع ودراسة شايع الأسمرى، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٠.
١١. الأصفهاني، حسين بن محمد (١٩٩٩م)، تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق ودراسة الجزء الأول: محمد عبد العزيز بسيوني، جامعة طنطا، كلية الآداب، ط١.

١٢. الأصفهاني، حسين بن محمد (١٩٩٢م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان الداودي، بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ط١.
١٣. الألوسي، محمود بن عبد الله (١٩٩٥م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
١٤. الأمدي، علي بن أبي علي (١٩٩٢م)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، لبنان، المكتب الإسلامي، ط٢.
١٥. الأمير حاج، محمد بن محمد (١٩٨٣م)، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢.
١٦. أمين، عبد الله أمين (٢٠٠٠م)، الاشتقاق، مكتبة خانجي، القاهرة، ط٢.
١٧. الأنباري، محمد بن القاسم (١٩٩٢م) الزاهر في معاني كلمات الناس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١.
١٨. أنيس، إبراهيم أنيس (١٩٦٦م)، من أسرار العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣.
١٩. إيازي، محمد علي (١٩٩٠م)، المفسرون حياتهم ومنهجهم، إيران، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، مؤسسة الطباعة والنشر، ط١.
٢٠. البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٠٠٢م)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير، بيروت، دار طوق النجاة، ط١.
٢١. بروكلمان، كارل بروكلمان (١٩٧٧م)، فقه اللغات السامية، ترجمة عن الألمانية د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، السعودية.
٢٢. ابن البطال، علي بن خلف (٢٠٠٣م)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرياض مكتبة الرشد، ط٢.
٢٣. البغاء، مصطفى ديب، ومحبي الدين ديب (١٩٩٨م)، الواضح في علوم القرآن، دار الكلم الطيب، دمشق، ط٢.

٢٤. البغوي، الحسين بن مسعود (١٩٨٣م)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢.
٢٥. أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى (١٩٩٨م)، الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢.
٢٦. البقاعي، إبراهيم بن عمر (١٩٨٤م)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، د.ط.
٢٧. بوسلامة، فاطمة بوسلامة (٢٠١٧م)، المصطلح القرآني وعلاقته بعلوم القرآن، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٧، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس.
٢٨. البوشيخي، الشاهد البوشيخي (٢٠١٥م)، كلمة العدد، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٦، ١٥، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس.
٢٩. البوشيخي، الشاهد البوشيخي (٢٠٠٤م)، نظرات في المصطلح والمنهج، المغرب العربي، فاس، مطبعة أنفوجبرانت، ط٣.
٣٠. البيضاوي، عبد الله بن عمر (١٩٩٨م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت، دار إحياء التراث العربي ط١.
٣١. البيهقي، أحمد بن حسين (١٩٩٣م)، الأسماء والصفات، السعودية، مكتبة السوادي، ط١.
٣٢. الترمذي، محمد بن عيسى (١٩٧٥م)، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مصر، البابي الحلبي ط٢.
٣٣. التهانوي، محمد حامد بن محمد (١٩٩٦م)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ترجمة عبد الله الخالدي، تحقيق علي دحروج، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط١.
٣٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (٢٠٠١م)، جامع المسائل، تحقيق : محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١.

٣٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (١٩٩٥م)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.
٣٦. الثعالبي، عبد الملك بن محمد (٢٠٠٢م) **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، إحياء التراث العربي، ط١.
٣٧. الثعلبي، أحمد بن محمد (٢٠٠٢م)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١.
٣٨. أبو الثناء الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (١٩٨٦م)، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، السعودية، دار المدني، ط١.
٣٩. جبل، محمد حسن (١٩٨٠م)، **الارتباط بين الالفاظ والمعاني في اللغة العربية – منهج وتطبيقه**، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد ١.
٤٠. جبل، محمد حسن جبل (٢٠٠٦م)، **علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقاً**، القاهرة، مكتبة الآداب ط١.
٤١. جبل، محمد حسن (٢٠١٠م)، **المعجم الاشتقاقي المؤصل**، القاهرة، كلية الآداب، ط١.
٤٢. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (١٩٨٧م)، **المفتاح في الصرف**، تحقيق علي توفيق الحمّد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١.
٤٣. ابن الجزري، محمد بن محمد (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط.
٤٤. ابن جزي، محمد بن أحمد (١٩٩٦م)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق عبد الله الخالدي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١.
٤٥. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر (١٩٨٥م)، **أحكام القرآن**، تحقيق محمد القمحوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٤٦. ابن جني، عثمان بن جني (١٩٩٩م)، الخصائص، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٤٧. جواد، جواد علي (٢٠٠١م)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار الساقى، ط٤.
٤٨. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (٢٠٠٢م)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١.
٤٩. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (١٩٨٧م)، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، دار البشائر، ط١.
٥٠. الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٨٧م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤.
٥١. ابن حبان، محمد بن حبان (١٩٨٨م)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، بيروت، الرسالة، ط١.
٥٢. حجازي، محمود فهمي (١٩٩٢م)، علم اللغة العربية - مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٣. ابن حجر، أحمد بن علي (١٩٨٩م)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، بيروت، دار الكتب العمية، ط١.
٥٤. ابن حجر، أحمد بن علي (١٩٥١م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة.
٥٥. ابن حزم، علي بن أحمد (د.ت) المحلى بالآثار، بيروت، دار الفكر، د.ط.
٥٦. حسن، عباس حسن (د.ت)، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط١٥.
٥٧. الخطاب الرعيني، عبد الله محمد بن محمد (١٩٩٢م)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لبنان، دار الفكر، ط٣.
٥٨. الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، الرياض، مكتبة الرشد، د.ط.



٥٩. ابن حنبل، أحمد بن محمد (٢٠٠١م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١.
٦٠. الحندود، إبراهيم بن صالح (٢٠٠١م)، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة.
٦١. ابن حيان، محمد بن يوسف (٢٠٠٠م)، البحر المحيط في التفسير، بيروت، دار الفكر، د.ط.
٦٢. الخازن، علي بن محمد (١٩٩٥م)، لباب التأويل في معاني التنزيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
٦٣. ابن خالويه، حسين بن أحمد (١٩٨١م)، الحجة في القراءات السبع، بيروت، دار الشروق، ط٤.
٦٤. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (١٩٩٢م)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤.
٦٥. الخفاجي، أحمد بن محمد (د.ت)، عناية القاضي وكفاية الرازي (حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي)، بيروت، دار صادر، د.ط.
٦٦. ابن دريد، محمد بن الحسن (١٩٨٧م)، جمهرة اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط١.
٦٧. ابن دريد، محمد بن دريد الأزدي (١٩٩١م)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١.
٦٨. الدومني، مرمجي الدومني (١٩٣٧م)، المعجمية العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية، القدس، مطبعة الآباء الفرنسيين، د.ط.
٦٩. الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (١٣٩٧هـ)، غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني ط١.

٧٠. الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (١٩٥٧م)، غريب القرآن، تحقيق أحمد صقر، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط.
٧١. الدينوري، عبد الله بن مسلم (١٩٨٤م)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.
٧٢. ديورانت، ويل ديورانت (١٩٨٨م)، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود وآخرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، دار الجبل، لبنان، ط١.
٧٣. الذهبي، محمد حسين (١٩٨٠م)، التفسير والمفسرون، القاهرة، مكتبة وهبة، د.ط.
٧٤. رابين، حاييم رابين (٢٠١٠م)، مختصر تاريخ اللغة العبرية، ترجمة طالب القرشي، مراجعة رضا الموسوي، بيت الحكمة، بغداد، ط١.
٧٥. الرازي، محمد بن أبي بكر (١٩٩٩م)، مختار الصحاح، تحقيق، يوسف محمد، بيروت، المكتبة العصرية، ط٥.
٧٦. الراميني، محمد بن مفلح (٢٠٠٣م)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١.
٧٧. رضا، محمد رشيد (١٣٢٠هـ)، مشروع مجلة الجامعة الاقتصادية، مجلة المنار، المجلد ٥، ج ٥، ص ٥٥٩.
٧٨. الرماني، علي بن عيسى (١٩٨٤م)، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط١.
٧٩. الزجاج، إبراهيم بن السري (١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، بيروت، عالم الكتب، ط١.
٨٠. الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٩٤م)، البحر المحيط في أصول الفقه، مصر، دار الكتبي، ط١.
٨١. الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٥٧م)، البرهان في علوم القرآن، مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١.

٨٢. الزركشي، محمد بن عبد الله (١٩٩٨م)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق سيد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، ط١.
٨٣. الزركلي، خير الدين محمود (٢٠٠٢م) الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥.
٨٤. الزمخشري، محمود بن عمرو (١٩٩٨م)، أساس البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
٨٥. الزمخشري، محمود بن عمرو (د.ت)، الفائق في غريب الحديث والأثر، لبنان، دار المعرفة، ط٢.
٨٦. الزمخشري، محمود بن عمرو (١٩٨٧م) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣.
٨٧. زيدان، جرجي زيدان (١٩٨٧م)، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة، بيروت، ط١.
٨٨. الزيدي، حيدر شناوة (٢٠١٩م)، تأويل النص القرآني في التفسير الحوزي- الشيخ حسن المصطفوي أنموذجاً، الإمارات، مجلة الفنون والآداب، كلية الإمارات للعلوم التربوية، عدد ٣٤.
٨٩. الزيدي، حيدر شناوة (٢٠١٧م)، المعنى المحوري وأثره في توجيه النص القرآني- كتاب (التحقيق في كلمات القرآن الكريم) نموذجاً، بيروت، معهد المعارف الحكيمة، ط١.
٩٠. السامرائي، فاضل السامرائي (٢٠٠٧م)، معاني الأبنية في العربية، عمان، دار عمار، ط٢.
٩١. السجستاني، محمد بن عزيز (١٩٩٥م)، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، تحقيق محمد جمران، دمشق، دار قتيبة، ط١.
٩٢. السرخسي، محمد بن أحمد (١٩٩٧م) أصول السرخسي، تحقيق رفيق العجم، بيروت، دار المعرفة.

٩٣. السرخسي، محمد بن أحمد (١٩٩٣م)، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، د.ط.
٩٤. السرياني، اقليميس يوسف الموصللي (١٨٧٩م)، اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، دير الآباء الدسكيين، العراق، الموصل، د.ط.
٩٥. أبو السعود، محمد بن محمد (د.ت)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط.
٩٦. السكاكي، يوسف بن أبي بكر (١٩٨٧م)، مفتاح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢.
٩٧. أبو سكين، إبراهيم محمد (د.ت)، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، دون ذكر دار نشر، د.ط.
٩٨. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (١٩٩٦م)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق محمد عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
٩٩. سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٩٨م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط٣.
١٠٠. السيد، تمام محمد (٢٠١٠م)، ألفاظ وتراكيب ودلالات جديدة في السياق القرآني، الأردن، رسالة ماجستير، إشراف عودة أبو عودة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب.
١٠١. ابن سيده، علي بن إسماعيل (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
١٠٢. ابن سيده، علي بن إسماعيل (١٩٩٦م)، المخصص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١.
١٠٣. السيناوي، حسن بن عمر (١٩٢٨م) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، تونس، مطبعة النهضة، ط١.
١٠٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٧٤م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط.

١٠٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (٢٠٠٥م)، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (نواهد الأبحار وشوارد الأفكار)، السعودية، جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، دراسة وتحقيق في ثلاث رسائل دكتوراه، أحمد عثمان، ومحمد كمال، وأحمد الدروبي.

١٠٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٩٨م)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.

١٠٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ط.

١٠٨. الشاطبي، إبراهيم بن موسى (١٩٩٧م)، الموافقات، تحقيق مشهور آل سلمان، مصر، دار ابن عفان، ط١.

١٠٩. الشافعي، محمد بن إدريس (١٩٩٠م) الأم، لبنان، دار المعرفة د.ط.

١١٠. الشافعي، محمد بن إدريس (١٩٤٠م)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مصر، مكتبة الحلبي، ط١.

١١١. الشريف الجرجاني، علي بن محمد (١٩٨٣م)، التعريفات، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.

١١٢. أبو شهبه، محمد بن محمد (١٩٨٨م)، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، ط٤.

١١٣. الشهراني، سعد بن محمد (١٤٣٦هـ)، السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية الحديثة، السعودية، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، ط١.

١١٤. الشهري، عبد الرحمن بن معاضة (٢٠١٠م)، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، السعودية، مكتبة دار المنهاج، ط١.

١١٥. الشوكاني، محمد بن علي (١٩٩٩م)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق، أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ط١.

١١٦. الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب، المدينة المنورة، المجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١٤.
١١٧. صالح، صبحي الصالح (١٩٦٠م)، دراسات في فقه اللغة، لبنان، دار العلم للملايين، ط١.
١١٨. الصدر، محمد صادق (١٩٩٢م)، تاريخ الغيبة الصغرى، دار البصائر، بيروت، د.ط.
١١٩. الصدر، محمد صادق (٢٠١١م)، تاريخ الغيبة الكبرى، دار البصائر، بيروت، د.ط.
١٢٠. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (١٩٨٣م)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢.
١٢١. الصنعاني، محمد بن إسماعيل (٢٠٠٠م)، غريب القرآن، تحقيق محمد حلاق، دمشق، دار ابن كثير، ط١.
١٢٢. الطباطبائي، محمد حسين (د.ت) الميزان في تفسير القرآن، إيران، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، د.ط.
١٢٣. الطبري، محمد بن جرير (٢٠٠٠م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق الأخوين محمود وأحمد شاكر، الاردن مؤسسه الرساله، ط١.
١٢٤. الطوسي، محمد بن حسن (د.ت) التبيان في تفسير القرآن، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ط.
١٢٥. ابن عادل، عمر بن علي (١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.
١٢٦. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (١٩٨٤م) التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ط٢.
١٢٧. عباس، فضل حسن (٢٠١٨م)، البلاغة فنونها وأفنانها- علم البيان والبدیع، الأردن، دار النفائس، ط١٣.

١٢٨. عباس، فضل حسن (٢٠٠٥م)، التفسير أساسياته واتجاهاته، الأردن، مكتبة دنديس، ط١.

١٢٩. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (١٩٦٧م)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج١٢.

١٣٠. عبد التواب، رمضان عبد التواب (١٩٩٥م)، بحوث ومقالات في اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣.

١٣١. عبد الحميد الوافي (٢٠١٧م)، المصطلح القرآني وعلاقته بأصول الفقه، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٧، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس.

١٣٢. عبد الهادي، جهاد عبد الهادي (٢٠٠٩م)، الشيعة والمسجد الأقصى، لبنان، دار الملاك للطباعة والنشر، ط١.

١٣٣. عتر، نور الدين محمد (١٩٩٣م)، علوم القرآن الكريم، دمشق، مطبعة الصباح، ط١.

١٣٤. العتوم، نبيل علي، وعادل علي (د.ت)، صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، صادر عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية في لندن، نشر وتوزيع دار الدراسات العلمية في مكة المكرمة، د.ط.

١٣٥. عرار، بثينة أسعد (٢٠١٣م)، نظرية ابن فارس بين الأصل والوصل والنقل - معجم مقاييس اللغة أنموذجاً، إشراف د. يحيى جبر، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

١٣٦. ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر (٢٠٠٣م)، أحكام القرآن، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣.

١٣٧. ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين (١٩٩٧م)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزميله، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١٠.

١٣٨. العسكري، حسن بن عبد الله (د.ت)، **الفروق اللغوية**، تحقيق محمد سليم، مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ط.

١٣٩. العسكري، محمد صالح شريف (٢٠١٣م)، **العربية بين اللغات السامية دراسة وتقويم**، مجلة إضاءات نقدية، إيران، السنة ٣، العدد ٩.

١٤٠. العطار، حسن بن محمد (د.ت)، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط.

١٤١. ابن عطية، عبد الحق بن غالب (٢٠٠١م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.

١٤٢. العقيقي، نجيب العقيقي (١٩٦٤م)، **المستشرقون**، دار المعارف، مصر، ط٣.

١٤٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (١٩٨٠م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة دار التراث/دار مصر للطباعة.

١٤٤. عقيلة، محمد بن أحمد (١٤٢٧هـ)، **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، الإمارات، مركز البحوث والدراسات، ط١.

١٤٥. العلايلي، عبد الله العلايلي (د.ت)، **مقدمة لدرس لغة العرب**، المطبعة العصرية، مصر، د.ط.

١٤٦. عlish، محمد بن أحمد بن محمد، (د.ت)، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، بيروت، دار الفكر، د.ط.

١٤٧. عمر، أحمد مختار (٢٠٠٣م)، **البحث اللغوي عند العرب**، بيروت، عالم الكتب، ط٨.

١٤٨. عواجي، غالب علي (٢٠٠١م)، **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، السعودية، المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، ط٤.

١٤٩. عودة، رجب أحمد عبد الحميد (٢٠١٢م)، **من علماء الأزهر الشريف في العصر الحديث: الدكتور محمد حسن جبل**، ودوره في تأصيل وتطوير علوم أصول اللغة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث- دور الأزهر في النهوض بعلوم العربية وآدابها والفكر



الإسلامي، مصر، الزقازيق، الناشر جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد ٤.

١٥٠. العيني، محمود بن أحمد (د.ت)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط.

١٥١. الغزالي، محمد بن محمد (٢٠٠٤م)، الاقتصاد في الاعتقاد، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.

١٥٢. الغزالي، محمد بن محمد (١٩٩٣م)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.

١٥٣. الغزنوي، أحمد بن محمد (١٩٩٨م) كتاب أصول الدين، تحقيق عمر الداعوق، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١.

١٥٤. الغلاييني، مصطفى بن محمد (١٩٩٣م)، جامع الدروس العربية، بيروت، ط٢٨.

١٥٥. ابن فارس، أحمد بن فارس (١٩٩٧م)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.

١٥٦. ابن فارس، أحمد بن فارس (١٩٧٩م)، ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، المجمع العلمي العربي الإسلامي، دار الفكر، د.ط.

١٥٧. الفخر الرازي، محمد بن عمر (١٩٩٧م)، المحصول، تحقيق طه جابر العلواني، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٣.

١٥٨. الفخر الرازي، محمد بن عمر (٢٠٠٠م)، مفاتيح الغيب، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط٣.

١٥٩. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت)، كتاب العين، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، لبنان، دار ومكتبة الهلال، د.ط.

١٦٠. فرحات، أحمد حسن (٢٠١٥م-٢٠١٦م)، أفق النقد في دراسة المصطلح القرآني، مجلة دراسات مصطلحية، العدد ١٦، ١٥، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب العربي، فاس.

١٦١. ابن الفرس، عبد المنعم بن عبد الرحيم (٢٠٠٦م)، أحكام القرآن، تحقيق طه بن علي بوسريخ وآخرين، لبنان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.
١٦٢. ابن فندمه، علي بن زيد (٢٠٠٥م)، تأريخ بيهق، ترجمه عن الفارسية يوسف الهادي، دمشق، دار اقرأ، ط١.
١٦٣. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٨.
١٦٤. الفيض الكاشاني، محمد بن المرتضى (١٩٩٦م)، التفسير الصافي، إيران، مؤسسة الهادي، منشورات مكتبة الصدر، صححه حسين الأعلمي، ط٢.
١٦٥. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (١٤٢٣هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، د.ط.
١٦٦. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (٢٠٠٢م)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لبنان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢.
١٦٧. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (١٩٩٤م)، الكافي في فقه الإمام أحمد، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١.
١٦٨. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (د.ت)، المغني، مكتبة القاهرة، د.ط.
١٦٩. القدومي، سامي القدومي (د.ت)، التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، دار الوضاح، د.ط.
١٧٠. القرطبي محمد بن أحمد (١٩٦٤م)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢.
١٧١. القزويني، أحمد بن فارس (٢٠٠٢م)، أفراد كلمات القرآن العزيز، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، ط١.
١٧٢. القشاش، أحمد بن سعيد (٢٠٠٢م)، الإبدال في لغات الأزدي دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة ٣٤، العدد ١١٧.

١٧٣. ابن القطّاع، علي بن جعفر (١٩٨٣م)، كتاب الأفعال، بيروت، عالم الكتب، ط١.
١٧٤. القفطي، علي بن يوسف (٢٠٠٥م)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، اعتنى به إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
١٧٥. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (١٩٩٩م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، السعودية، دار طيبة، ط٢.
١٧٦. الكرمل، أنستاس ماري (١٩٣٨م)، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، القاهرة، المطبعة العصرية، د.ط.
١٧٧. الكليني، محمد بن يعقوب (٢٠٠٧م)، الكافي، منشورات الفجر، لبنان، ط١.
١٧٨. كمال، ربحي كمال (١٩٨٠م)، الإبدال في ضوء اللغات السامية - دراسة مقارنة، لبنان، جامعة بيروت العربية.
١٧٩. الكندي، امرؤ القيس بن حجر (٢٠٠٤م)، ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعرفة، ط٢.
١٨٠. الماتريدي، محمد بن محمد (د.ت)، التوحيد، تحقيق فتح الله خليف، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، د.ط.
١٨١. الماوردي، علي بن محمد (١٩٩٢م)، النكت والعيون، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط.
١٨٢. المبرد، محمد بن يزيد (١٩٩٦م)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، ط١.
١٨٣. ابن مثنى، معمر بن المثنى (١٩٦١م)، مجاز القرآن، تحقيق محمد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ط.
١٨٤. مجاهد، أحمد بن موسى (١٩٨٠م)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط٢.
١٨٥. المجلسي، محمد باقر (١٩٨٣م)، بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣.

١٨٦. مجموعة من الباحثين (٢٠١٨م)، معجم الدوحة التاريخي، قطر، المركز العربي للأبحاث.

١٨٧. محمد عظيم، عبد العزيز بن عبد الفتاح (١٩٧٤م)، دراسات في أصول اللغات العربية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٦، العدد ٣.

١٨٨. محمود، المثنى عبد الفتاح (٢٠٠٥م)، السياق القرآني وأثره في الترجيح الدلالي، رسالة دكتوراه، إشراف د. فضل عباس، الأردن، جامعة اليرموك.

١٨٩. مسلم، مسلم بن الحجاج (د.ت)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١.

١٩٠. المصطفوي، حسن محمد التبريزي (٢٠٠٩م)، التحقيق في كلمات القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣.

١٩١. المصطفوي، محمد حسن التبريزي (١٩٩٠م)، الحقائق في تاريخ الإسلام، إيران، مطبعة أمير، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، ط٢.

١٩٢. المصطفوي، محمد حسن التبريزي (٢٠٠٢م)، تفسير روشن، مطبوع باللغة الفارسية، إيران، مركز نشر كتاب، د.ط.

١٩٣. المطيري، عبد الرحمن عبد الله (٢٠٠٨م)، السياق القرآني وأثره في التفسير- دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة ماجستير، إشراف د. خالد القرشي، السعودية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

١٩٤. المغربي، عبد القادر المغربي (١٩٤٧م)، الاشتقاق والتعريب، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢.

١٩٥. المفضل، المفضل بن محمد (د.ت)، المفضليات، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٦.

١٩٦. مكي، مكي بن أبي طالب (٢٠٠٨م)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، جامعة الشارقة، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - ، بإشراف الشاهد البوشيخي، الناشر:

مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط١.

١٩٧. ابن الملقن، عمر بن علي (٢٠٠٤م)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط وزميليه، السعودية، دار الهجرة، ط١.

١٩٨. ابن منظور، محمد بن مكرم (١٩٩٤م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط٣.

١٩٩. مهدي، جوان محمد (٢٠٢٠م)، المولد في المعجمات العربية - دراسة لغوية، الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد ٣، العدد ١٠.

٢٠٠. موسكاتي، سباتينو موسكاتي وآخرون (١٩٩٣م)، اللغات السامية المقارن، ترجمة مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١.

٢٠١. ابن النجار، محمد بن أحمد (١٩٩٧م)، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، السعودية، مكتبة العبيكان، ط٢.

٢٠٢. النحاس، أحمد بن محمد (٢٠٠١م)، إعراب القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.

٢٠٣. نكري، عبد النبي عبد الرسول (٢٠٠٠م)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ترجمة حسن هاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.

٢٠٤. النملة، عبد الكريم بن علي (١٩٩٩م)، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، الرياض، مكتبة الرشد، ط١.

٢٠٥. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن (١٩٩٥م) إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق حنيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١.

٢٠٦. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم (د.ت)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط يوسف الصميلي، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط.

٢٠٧. ابن الهائم، أحمد بن محمد (٢٠٠٣م)، التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق ضاحي محمد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١.

٢٠٨. الهروي، أبو عُبَيْد القاسم بن سلام (د.ت)، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، د.ط.
٢٠٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (١٣٨٣هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، ط ١١.
٢١٠. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد (د.ت)، فتح القدير، دار الفكر، د.ط.
٢١١. الهُنَائِي، علي بن الحسن الملقب بكراع النمل (١٩٨٨م)، المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار، وزميله، القاهرة، عالم الكتب، ط ٢.
٢١٢. ابن الوراق، محمد بن عبد الله (١٩٩٩م)، علل النحو، تحقيق محمود الدرويش، السعودية، مكتبة الرشد، ط ١.
٢١٣. الوقاد، خالد بن عبد الله (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١.
٢١٤. ولفنسون، إسرائيل ولفنسون (د.ت)، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، لبنان بيروت، د.ت، د.ط.
٢١٥. ولفنسون، إسرائيل ولفنسون (١٩٢٩م)، تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، مصر ط ١.
٢١٦. اليزدي، محمد كاظم (د.ت)، العروة الوثقى، العراق، نشر مكتب السيد السيستاني، ط ٢.

